

Hakīm, Sāmi.

سَامِي حَكِيم

طَرِيفُ السُّكْبَرِ

Cairo, 1969





المقدمة

ان غاية الصهيونية أن يكون لها في قلب الوطن العربي دولة يهودية يعترف بها العرب وتعيش بين ظهرانهم في سلام ووثام .

انه الحلم الذي بدأ مع انطلاق الشر في اعقاب المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٩ ، وعاش الصهليون في نشوته حتى فرضوا الانتداب البريطاني على فلسطين ليتسع المجال أمامهم ، فاندفعوا إلى أرض العرب يقتلون ويسطون ويشترعون ، ولما أصبح الطريق معبداً أمام الدولة اليهودية المرتقبة قدمت بريطانيا الدولة الحانية على الصهيونية ، مذكرة إلى الأمم المتحدة في يوليو ١٩٤٧ جاء فيها : « ادعت الطائفة اليهودية لنفسها منذ بداية ١٩٤٥ الحق الصريح في ارتكاب الارهاب السياسي تدعمها فيه حملات منظمة من القتل والخروج على القوانين وأعمال التدمير ، وهي تزعم في ادعائها هذا أنه مها كانت الأهداف التي تحقها هذه ، فمن الواجب أن لايسمح لأى شيء بالوقوف في وجه الدولة اليهودية والمهجرة اليهودية إلى فلسطين . »

وكانت غاية الحكومة البريطانية من تسجيل هذه الحقيقة العدوانية هي التبشير بقيام الدولة اليهودية تحت ستار حق اليهود في إعلان الحرب على العرب والقيام بأعمال الارهاب ضدهم ، وشجع هذا القول الفئات

لها ، ثم جاء عدوان يونيو ١٩٦٧ تقويماً للشر الصهيوني الذي وقفت منه هذه الأسرة موقفاً عجبياً يختلف عن موقفها الذي وقفت فيه في أعقاب المدوان الثلاثي المروف . .

كل هذا يحتم العودة بقضية فلسطين إلى إطارها الصحيح واعتبار فلسطين دولة عربية استهدفت غزواً استعماريّاً صهيونياً مسلحاً لا يتأتى دفعه بقرارات أو إتفاقات أو مساومات ، فقضية الوطن لا تقبل المناقشة أو الحلول المرجاء ..

وكل تنكب عنها يقود إلى طريق النكبة . . هذا الطريق الذي عبّده إتفاقات الهدنة ..

سامي مكيم

الفضل الأول

مأساة النكسيم والآثار التي خلفتها

لم يكونوا جنسا . . .

ولم يكونوا شعبا . . .

بل هم غرباء جاءوا من أطراف الدنيا ليعطوا في فلسطين العربية ،
واعتمدوا في غزوتهم على وعد بلفور وجهود بريطانيا وأمريكا ، لينحتوا
لهم في أرض العرب هيكلًا ومقامًا . . . فتدفقوا على فلسطين في جنح
الليل ، يحملون السلاح في أيديهم ويدفعهم الإنتداب البريطاني إلى غاياتهم
فأفسدوا وقتلوا حتى إذا دنت ساعة انتهاء الإنتداب سلت لهم سلطاته
ما في حوزتها من سلاح وما تحت سيطرتها من مدن ، فصالوا وجالوا
بينما رابط الإنتداب على مشارف بعض المدن يرقب نتائج المعركة بين

المرب واليهود ليتدخل في اللحظات التي يحس فيها بأن اليهود على شفا الهزيمة الموقعة . .

وتفكرت الهيئة الدولية لمبادئها ومزقت يديها ميثاقها عندما هبط عليها الظلام الحال ك فاعماها عن رؤية ما يتباهى به دستورها ، فقررت يوم ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ بأن يكون للغرباء دولة مصطنعة في فلسطين مفتوحة أبوابها حتى يتكاثر عددم مع ضغط الزمن فيرغموا العرب على الخروج من أوطانهم وديارهم . . ليفسحوا الطريق أمام الصهيونية تدق اسفين الإستعمار في قلب الأمة العربية . .

مجزرة دير ياسين

وعبدت الصهيونية طريقها بالدماء لأنها رضعت من ثمار الوحشية ، فكثرت أعمال التخريب والتقتيل والمجازر التي بدأت بمجزرة صفد في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وانتهت بمذبحة دير ياسين يوم ٩ من أبريل ١٩٤٨ التي ذبح فيها ٢٥٤ نفسا قطعت أوصالها وأخرجت الأجنة من بطون الأمهات الجبالى ودقت فيها رؤوس الحزاب ، أما الأطفال الرضع فقد ذبحوا أمام أعين آبائهم . . وبين أحضان والديهم .

واعترف صاحب المجزرة السفاح مناحم بيغن في كتابه « الثورة » ص ١٦٣ بهذه الوحشية تباهى بها وتمرض إلى آثاها وأهدانها عندما قال : « . . . سيطر الرعب على عرب فلسطين نتيجة لمذبحة دير ياسين

التي كان لها من التأثير ما يساوى قوة ستة كتائب من الجنود ، فقربة
قلونة التي كانت قد صدت هجوماً شنته عليها الهاجناه ، أخليت في ليلة
واحدة وسقطت بأيدينا دون قتال ، كذلك أخليت قرية بيت أوكس
وبسقوطهما مع استيلاء الهاجناه على القسطل أمكن فتح الطريق إلى
القدس ، أما في بقية أنحاء فلسطين فقد بدأ العرب يفرون هالماً .

ولكن ظل الطريق إلى القدس موصوداً أمام اليهود ، وطاشت
أحلامهم عندما اشتد الحصار على المدينة وقطع المجاهدون العرب كل
اتصال بينها وبين تل أبيب ، ومع هذا الحصار سرت الإضرابات في
فلسطين واصطدم العرب واليهود وأخذوا في القتال فسالت السماء وأزهقت
الأرواح ودافع العرب عن وطنهم دفاع المستعيت الجبار صاحب الحق
الأزلى الخالد . .

ما وراء الهدنة

وهنا اختبأت الصهيونية والإستعمار وراء أعلام الهدنة التي ارتفعت
في الأمم المتحدة ، عسى أن تدفع عن اليهود آثار جرائمهم وحتى تسمح
لهم بإغفاءة يستعدون بعدها لجولة ضد العرب قد تمكنهم من إقامة
« الدولة » التي رسمت حدودها الهيئة الدولية على جزء من أرض فلسطين
العربية . .

وعرضت الدول العظمى على العرب واليهود عقد هدنة ووقف النضال
المسلح في فلسطين ، فاستجابت الوكالة اليهودية لهذا الطلب يوم ١٧ من

مارس ١٩٤٨ وأعلنت عن استعدادها لوقف كافة الأعمال العسكرية إذا توقف العرب عن إطلاق النار وبشرط أن يكون مفهوما بأن ذلك الاجراء يعنى وقف جميع الإستعدادات لاستئناف المعركة فى المستقبل . . وأعلنت الدول العربية بأنها على استعداد لعقد الهدنة إذا تأجل التقسيم .

ورأت أمريكا أن تلقى بكل ثقلها لتحقيق هذه الهدنة فصرح كل من رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها يومى ٢٠ و ٢٥ من مارس معبرين عن ضرورة بذل جميع الجهود فى مجلس الأمن للوصول إلى عقد هدنة بين العرب واليهود تقوم على الأساسين التاليين :

١ - وقف أعمال العنف لصيانة السلم الدولى .

٢ - يجب أن يكون الطرفان على استعداد لقبول شروط وقف القتال بدون أن تمس فى شىء من مصالحهما ، على أن تشمل الهدنة وقف كل نشاط سياسى إلى جانب وقف النشاط المسكرى .

وتبنى مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن هذه الآراء عندما اقترح دعوة العرب واليهود إلى بيان وجهة نظرهما ليتسنى إتخاذ التدابير النهائية للاتفاق مع مجلس الأمن على وقف القتال وشفع ذلك القول بتقديم مشروع القرار التالى :

» ان مجلس الأمن فى مباشرته لتبعاته الرئيسية فى صيانة السلم والأمن الدوليين ، يسجل بقلق شديد ازدياد أعمال العنف والفوضى فى

فلسطين ويرى من الضروري الإسراع إلى عقد الهدنة فوراً ..

« ويوجه نداء إلى الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لاختيار ممثليهما ليدرسوا فوراً مع مجلس الأمن مسألة تنظيم الهدنة بين الطائفتين العربية واليهودية .

« ويلفت النظر إلى التبعات الثقيلة التي تقع على عاتق أى طرف يمتنع عن احترام هذه الهدنة ويوجه نداء إلى الجماعات المسلحة من عربية ويهودية في فلسطين لوقف جميع أعمال العنف فوراً ... »

وسرعان ما اتضحت الغاية الخبيثة من وراء تقديم هذا الاقتراح الذي وصف العرب في فلسطين بأنهم طائفة في حين أنهم أصحاب البلاد الحقيقيين ، فوقف القتال وإقامة الهدنة مرحلة تمهيدية لتمكين الصهيونية حتى تبسط جناحيها على فلسطين العربية ، ولهذا تقدم المندوب الأمريكي بمشروع قرار آخر يتضمن دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى دعوة الجمعية العمومية في دورة غير اعتيادية لمتابعة بحث مستقبل نظام الحكم في فلسطين .

وأثار مشروعا القرارين الأمريكيين مناقشة عنيفة في مجلس الأمن إذ أعلنت الوكالة اليهودية معارضتها لكل مشروع يراد من ورائه تأخير تنفيذ قرار التقسيم ، كما أعلنت موافقتها على الهدنة بشرط أن لا تؤدي إلى قيام الدولة اليهودية طبقاً لهذا القرار ، بينما أعلن العرب موافقتهم على الهدنة إذا كان المقصود منها الإبقاء على الحالة القائمة في فلسطين مع ترحيبهم بدعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد ..

وأقر مجلس الأمن في الأول من أبريل ١٩٤٨ مشروع القرارين

الأمريكيين وعهد المجلس إلى رئيسه بالتشاور مع ذوى الشأن لتحديد شروط الهدنة ...

موافقة مشروطة

وقدم الرئيس تقريراً إلى مجلس الأمن من يوم ١٥ أبريل ١٩٤٨ ذكر فيه أن الطرفين متمسكان بموقفهما رغم إيضاحه بأن الهدنة لا يقصد منها سوى إفساح المجال أمام الجمعية العمومية للبحث في حرية حول مستقبل نظام الحكم في فلسطين بدون التقييد بمشروع الوصاية أو غيره ، واقترح على المجلس دعوة ذوى الشأن إلى وقف أعمال العنف ومناشدة الهيئات التابعة للأمم المتحدة إلى الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه أن يدفع الطرفين إلى استئناف القتال .

وأيد مندوباً كندا والولايات المتحدة ما ذهب إليه رئيس مجلس الأمن غير أن ممثل الوكالة اليهودية أعلن موافقته على الهدنة بشرطين : الأول - وقف جميع أعمال العنف وذلك بسحب جميع القوات النظامية وغير النظامية الأجنبية من فلسطين وعدم السماح بدخول عناصر جديدة مسلحة وتأليف لجنة دولية للإشراف على الهدنة . والثانى - عدم مساس الهدنة بالهجرة اليهودية أو عرقلة الاستعدادات الجارية لإقامة حكومة مستقلة في المنطقة التى ستقام عليها الدولة اليهودية عند انتهاء الانتداب .

وأعلن العرب من جانبهم موافقتهم المبدئية على الهدنة بشرطين : الأول - وقف كل نشاط سياسى لا سيما ما كان خاصاً بتنفيذ مشروع التقسيم . والثانى - عدم إدخال عناصر أجنبية جديدة إلى فلسطين .

قرار ...

واتضح مدى التعارض بين آراء الطرفين ، فاقترح رئيس المجلس إصدار قرار يلتزم به الفريقان ، فوافق المجلس يوم ١٧ من أبريل ١٩٤٨ على القرار التالي :

« ان مجلس الأمن :

« بعد الاطلاع على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ أول أبريل ، والمحدثات التي دارت بين الرئيس وممثلي الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا لعقد هدنة بين العرب واليهود في فلسطين .

« وبعد الاطلاع على ما جاء في هذا القرار من أن مسألة وقف أعمال العنف في فلسطين وإعادة السلام والنظام إلى فلسطين فوراً لها صفة الإستعجال .

« ونظراً إلى أن حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن حفظ النظام والسلم في فلسطين ما دامت قائمة على الانتداب ، وأن عليها أن تواصل إتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذا الغرض . ولما كان يجب أن تحصل لتمكين من ذلك على معونة مجلس الأمن ومساندته بصفة خاصة وجميع أعضاء الأمم المتحدة على وجه العموم .

١ - يدعو جميع الأفراد وجميع المنظمات لاسيما الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية إلى إتخاذ التدابير الآتية فوراً من غير أى مساس بحقوقهم

وحججهم ومراكرم والمساعدة في تحقيق الخير العام وخدمة المصالح الداعة في فلسطين .

« موافقة بالإجماع » .

١ - وضع حد لكل نشاط ذى صيغة عسكرية أو شبه عسكرية وكذلك وقف أعمال العنف والإرهاب والتدمير .

« موافقة بالإجماع » .

ب - الامتناع عن إدخال عصابات مسلحة أو هيئات محاربة منظمات كانت أم أفرادا والامتناع عن تسجيل ادخالها أو تسهيله أيا كان موطنها الأصلي :

« موافقة بالإجماع » .

ح - الامتناع عن استيراد الأسلحة أو المقاتلات الحربية أو الحصول عليها أو تشجيع ذلك . « موافقة وامتناع مندوبى روسيا واكرانيا عن التصويت . »

د - عدم القيام بأى نشاط سياسى يمكن أن يلحق ضرراً بحقوق أو حجج أو مراكز أحد الطرفين إلى أن تنتهى الجمعية العامة من بحث مستقبل نظام الحكم في فلسطين . « موافقة وامتناع مندوبى روسيا واكرانيا عن التصويت . »

هـ - التعاون مع السلطات المنتدبة لصون القانون والنظام وكذلك المرافق العامة الأساسية لاسيما ما تعلق منها بالنقل والمواصلات والصحة العامة والتموين بالغذاء والماء . « موافقة بالإجماع » .

و - الامتناع عن القيام بأى عمل يمكن أن يمرض للخطر سلامة الأماكن المقدسة أو يعرقل الوصول إلى جميع المعابد والأماكن المقدسة لمن لهم حق معترف به بزيارتها للعبادة . « موافقة بالإجماع . »

٢ - يدعو حكومة المملكة المتحدة إلى بذل جهودها مدامت قائمة على الانتداب لدى ذوى الشأن لحلهم على اتخاذ التدابير المذكورة فى الفقرة الأولى أعلاه ، مع احتفاظها بحرية العمل باستخدام قواتها العسكرية الخاصة لتنفيذ هذه التدابير من قبل جميع ذوى الشأن ، وإطلاع مجلس الأمن والجمعية العامة عل تطور الحالة فى فلسطين . « موافقة وامتناع مندوبى روسيا واكرانيا . »

٣ - يدعو جميع الحكومات لاسيا حكومات الأقطار المجاورة لفلسطين إلى اتخاذ جميع الوسائل للمساعدة على تنفيذ التدابير المذكورة فى الفقرة الأولى من هذا القرار ، لاسيا ما له علاقة منها بدخول عصابات مسلحة وهيئات محاربة جماعات أم أفراد ، والأسلحة والمهمات الحربية . « موافقة وامتناع مندوبى روسيا واكرانيا . »

وفشلت محاولة قام بها المندوب السوفييتى لادماج فقرة فى القرار تقضى بوجوب سحب الجماعات المسلحة التى دخلت فلسطين لمعارضة تنفيذ قرار الجمعية بقوة السلاح ، وتحريم دخول مثل هذه الجماعات .

اهداف الحقوق

وينطوى هذا القرار على اهدار لحقوق شعب فلسطين العربى ، لأنه

منح حرية العمل للحكومة البريطانية بوصفها قاعة على الانتداب ، لتمكين الصهيونيين تحت ستار وقف الاضطراب ، هذا الاضطراب الذي جاء نتيجة مباشرة لتحالف بريطانيا مع الصهيونية لإقامة دولة يهودية في فلسطين ، ورغم أن القرار نص على عدم ادخال هيئات عاربة إلى فلسطين إلا أنه أباح هجرة الجماعات اليهودية متخفيا وراء النص الخاص في الفقرة « ب » بالامتناع عن تسجيل دخولها .

وأشار القرار في البند الثالث إلى دعوة الدول العربية المجاورة لفلسطين وهي مصر وسورية والأردن ولبنان ، باتخاذ جميع الوسائل للمساعدة على تنفيذ التدابير الخاصة بعدم استيراد الأسلحة والمهمات ووقف كل نشاط عسكري ، وتعلم الدول الكبيرة المهيمنة على مجلس الأمن أنها منعت تزويد الدول العربية بالسلح وأن العرب بذلوا كل ما في طاقاتهم للحصول على حاجاتهم من هذه الأسلحة ولكن جميع جهودهم ذهبت هباء ، في الوقت الذي قدمت فيه هذه الدول القابضة على ناصية الأمر في مجلس الأمن كل ما تطمع فيه الصهيونية من سلاح وعتاد ورجال . .

وليس من العدالة أن يطلب مجلس الأمن من الدول العربية المجاورة لفلسطين أن تمنع العون عن أبنائها شعب فلسطين العربي ، ولا يطلب صراحة هذا الطلب من الدول الكبيرة التي قدمت لليهود كل أنواع العون السياسي والعسكري ، بل أن بريطانيا حثت باساطيلها وقواتها ثغرى حيفا وتل اييب حتى يظل البحر مفتوحا أمام اليهود يقذف مع موجه هجرة وعتادا . .

بل ان مجلس الأمن هدف من وراء قراره المذكور إتاحة الفرصة لليهود للاستيلاء على القدس القديمة تحت ستار السماح لهم بزيارة ما وصفه بالأماكن المقدسة « حائط المبكى » وتزويد القدس الجديدة التي يسكنها اليهود بحاجاتهم من الماء والغذاء حتى يصفو لهم الجو لاقتناص القدس القديمة . . .

قرار جديد

واجتمع مجلس الأمن - بعد خمسة أيام من اصدار قراره السابق - أي يوم ٢٣ من أبريل ١٩٤٨ للبحث في الآثار التي خلفها ذلك القرار ، فأعلن مندوب بريطانيا أن المارك مازالت قائمة في فلسطين وأنه يتعذر القيام بأية مفاوضات مباشرة هناك نظراً لوجود زعماء الطرفين في الولايات المتحدة ، فضلاً عن أن حالة المواصلات تجعل من الصعوبة بمكان كبير متابعة مفاوضات جدية ، ولهذا فإنه يدعو إلى اجراء المفاوضات بين ممثلي الطرفين في الولايات المتحدة وتحت إشراف مجلس الأمن . . .

وأعرب مندوب الوكالة اليهودية عن استعداد الوكالة لوقف القتال وأنها مازالت محتفظة بموقفها هذا ، كما أعلن مندوب الهيئة العربية العليا ، بأن الهيئة ستقبل الهدنة - إذا قبلها الطرف الآخر - وأنها أصدرت على سبيل الاحتياط أوامرها أن لا يقوم العرب بأية عمليات عسكرية ذات شأن ، إلا أن هذا لم يمنع اليهود من الهجوم على طبرية وطررد سكانها ، وكذلك الهجوم على أهالي حيفا .
(٢ م - طريق النكبة)

وما زالت اللجنة تقض مضاجع مجلس الأمن لفرض الهدنة تحت أية صورة من الصور ولا سيما بعد أن جرت محاولة يوم ١٥ من أبريل ١٩٤٨ بناء على اقتراح الوكالة اليهودية لتأليف لجنة للإشراف على تنفيذ هذه الهدنة ، ورؤى في بادئ الأمر أن تتألف اللجنة المذكورة من بعض موظفي سكرتيرية الأمم المتحدة ، ولكن مندوب سورية اعترض على ذلك واقترح أن تتألف اللجنة من الممثلين القنصلين للدول الأعضاء في مجلس الأمن اليمين بالقدس باستثناء القنصل السوري ، ولكن الاقتراح اليهودي لم يحز الأغلبية المطلوبة لامتناع خمس دول عن التصويت هي سورية والأرجنتين وبلجيكا وبريطانيا وأمريكا .

وعاود مجلس الأمن مناقشة هذا الموضوع في اجتماعه يوم ٢٣ من أبريل ١٩٤٨ بعد أن تضاربت الأنباء حول حوادث القتال في فلسطين ، فاقترح المندوب الأمريكي وجوب تكوين هيئة تابعة للمجلس تغذيه بالمعلومات الوثيقة ، كما اقترح تأليف « لجنة هدنة » تقدم تقاريرها إلى المجلس مباشرة .

وانتهى المجلس بعد مناقشة قصيرة في الجلسة ٢٨٧ إلى إصدار القرار التالي بأغلبية ثمانية أصوات وامتناع ثلاثة عن التصويت هم مندوبو كولومبيا وروسيا وأوكرانيا .

« إن مجلس الأمن :

« بالإشارة إلى القرار الصادر في ١٧ أبريل ١٩٤٨ الخاص بدعوة

جميع الأطراف ذوى الشأن إلى احترام بعض الأحكام المحددة المتعلقة بمقد هدنة في فلسطين .

« تؤلف لجنة للهدنة تتكون من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين لهم ممثلون قنصليون في القدس ، ويسجل المجلس أن ممثل سورية أعلن عدم استعداد حكومته للمشاركة في عضوية اللجنة ، وتكون مهمة اللجنة معاونة مجلس الأمن على الإشراف على قيام الأطراف بتنفيذ قرار المجلس الصادر في ١٧ أبريل ، ويدعو اللجنة إلى تقديم تقرير إلى رئيس مجلس الأمن عن نشاطها وعن تطور الحالة في خلال مدة أربعة أيام .

« وللجنة وأعضائها ومعاونيهم حق السفر مجتمعين أو منفردين حينما تقرر اللجنة ضرورة ذلك القيام بواجباتهم .

« وبالنظر إلى الأهمية الخاصة لعامل السرعة في مسألة فلسطين ، فإن السكرتير العام للأمم المتحدة يقدم إلى اللجنة السكرتيرية والمساعدة التي قد تحتاج إليها . »

لجنة الهدنة واجتماع أريحا

وبعد أن قامت لجنة الهدنة ، بدأت في إرسال تقاريرها إلى مجلس الأمن وكلها طائفة بعدم احترام الهدنة ، ومن ثم رأت الاتصال بممثلي الدول العربية فأرسلت كتاباً يوم ٢ من مايو ١٩٤٨ إلى أمانة الجامعة العربية ، ولما عرض الطلب على اللجنة السياسية للجامعة وافقت عليه وعينت لجنة اتصال للتعاون مع اللجنة ، كما ناقشت اللجنة السياسية مسألة إعلان الهدنة في القدس ، فقام وفد عربي يرأسه عبدالرحمن عزام

أمين الجامعة العربية ، « سابقاً » وعضوية كل من اللواء إسماعيل صفوت والأميرالاي حافظ بكري وتقى الدين الصلح وأحمد فراج طابع بمقابلة المندوب السامي البريطاني في مركز الشرطة بأريحا يوم ٧ من مايو ١٩٤٨ ، وأبلغه أن لجنة الاتصال تتعاون تماماً كاملاً مع لجنة الهدنة وأن العرب مستعدون خلال الفترة التي تنقضي - إلى أن يوافق اليهود على قرار مجلس الأمن - بالكف عن إطلاق النار في مدينة القدس .

وضع القدس القديمة

ونفذ العرب ذلك يوم ٩ من مايو ١٩٤٨ ، ثم أبلغ المندوب السامي البريطاني يوم ١٢ من مايو الجانب العربي شروط الهدنة بالنسبة لمدينة القدس فقبلها العرب إلا أن اليهود سوتفوا في قبولها بعد أن ييئتوا النية للاستيلاء على مدينة القدس بكاملها ، فشنوا على القدس القديمة هجومهم الفادر يوم ١٤ من مايو واحتلوا مناطق حيوية خارج السور وأصبحت القدس القديمة تحت رحمة اليهود ولا سيما بعد أن أمر جلوب باشا رئيس أركان حرب الجيش الأردني بسحب القوات الأردنية يوم ١٣ من مايو وأصبح أمر الدفاع عن المدينة موكولاً إلى جنود جيش الإنقاذ والجهاد القدس وهي القوات التي تنقصها الذخيرة والعتاد .

وتنادى العرب في كل مكان خوفاً على وقوع القدس القديمة في أيدي الصهيونيين الذين عرفوا بمبادئهم للمسيحية والإسلام ، فأصدر الملك عبد الله أوامره يوم ١٧ من مايو - أي بعد أن دخلت الجيوش العربية فلسطين - بتدخل الجيش الأردني لإنقاذ القدس القديمة بعد أن

الفصل الثاني

الأسرار الكاملة حول اشتراك الجيوش العربية

لم تحزم الدول العربية كلمتها اثر صدور قرار الأمم المتحدة باقامة دولة يهودية في فلسطين ، على أن تخوض جيوشها المعركة بجانب عرب فلسطين رد إليهم حقهم المنتصب وتصون الوطن العربي من شرور الصهيونية المرآة المجلوة للاستعمار .. ولهذا قطع موضوع المساندة العربية عن طريق الجيوش العربية ، مراحل عديدة بدأت باجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في عاليه يوم ٧ من أكتوبر ١٩٤٧ لدراسة القضية الفلسطينية من الناحية الحربية ، وانتهى الراى إلى تأليف لجنة عسكرية من أمير اللواء إسماعيل صفوت عن المراق . العقيد محمود الهندي عن سورية . المقدم الركن شوكت شقير عن لبنان . عزت دروزه ثم صبحى الخضر عن فلسطين . واعتذر عن حضور اجتماعاتها ممثلو مصر والسعودية والأردن واليمن .

هددتها غارات اليهود من القدس الجديدة وهجمات الذين تحصنوا في الحى اليهودى بالقدس القديمة .

ولم يتم تطهير المدينة القديمة إلا يوم ٢٨ من مايو بعد قتال تنافرت من حوله جثث اليهود بين ركام كنيسهم « قدس الأقداس » وعلى أحجار حيمهم البالى .

الجيش الأردنى والقدس الجديدة

وكان فى مقدور الجيش الأردنى أن يدك معاقل اليهود فى القدس الجديدة ويستولى عليها إلا أن قاداته من الإنجليز أبوا عليه ذلك ، وقد حدثنى الفريق طه باشا الهاشمى « المرحوم » « بأن المدفعية الأردنية لم يسمح لها بضرب الأهداف اليهودية فى القدس الجديدة رغم أنها كانت على مرمى البصر » ، ولو فعلت ذلك لغيرت مجرى الحرب فى فلسطين لأن يهود القدس الجديدة بعد أن رأوا وسمعوا ما حل بيهود القدس القديمة تظاهروا ونادوا بإنهاء الحرب بأى ثمن .

اعتراف . . .

وقد اعترف مناحم بيجن السفاح الصهيونى وزعيم المصابة الإجرامية أرغون تسفاى لثومى فى حديث أدلى به يوم ٢٧ من ديسمبر ١٩٤٨ إثر وصوله إلى نيويورك جاء فيه قوله : « لقد دخل الجيش العربى إلى القدس القديمة وبدأ يقصف أحياءنا فيها بمدفيعته الثقيلة مما دفع اليهود فى القدس الجديدة إلى القيام بمظاهرات صاخبة داعياً إلى إنهاء

الحرب ، عندها طلب إلى بن جوريون أن أذهب إلى القدس وأنولى حفظ النظام فيها والدفاع عنها . وصلت إلى المدينة واليهود فيها ناثرون يطالبون بالخلاص فأعلنت الأحكام العرفية ومنعت التجول وأخذت الشبان ووضعهم في الخطوط الأمامية للدفاع .

وضاعت الفرصة من العرب ، وما أكثر الفرص التي ضاعت ، حتى قفز اليهود في أيام حالكة السواد على القدس القديمة فدنسوا أرضها برجسهم في يوم حزين هو يوم الثلاثاء الموافق ٧ من يونيو ١٩٦٧ .

تقرير اللجنة العسكرية

وشرعت اللجنة فوراً في النهوض بواجبها وناقشت الموقف في فلسطين في ضوء المعلومات التي توافرت لديها ، فاتفق لها كما جاء في تقريرها الذي رفعته إلى اللجنة السياسية يوم ٩ من أكتوبر ١٩٤٧ مانصه :

« إن للصهيونيين في فلسطين منظمات وتشكيلات عسكرية وسياسية وإدارية على درجة من التنظيم مما ييسر لها أن تنقلب فوراً إلى حكومة صهيونية .

« وإن للصهيونية قوة من الرجال والسلاح والاحتياط وما تتطلبه الحرب من وراء البحار بمقياس واسع ، وليس لعرب فلسطين في الوقت الحاضر من القوة على اختلاف أنواعها ما يقاس مع القوة الصهيونية ، كما يوجد في المناطق التي تقطنها أكثرية يهودية ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف عربي وهؤلاء مهددون بالقتل والفناء فيما إذا قام الصهيونيون بحركات عسكرية ضد العرب . »

وأوضح التقرير بيان المستعمرات اليهودية على طول الحدود الفلسطينية وما تتمتع به المنظمات اليهودية المقاتلة من قوة وما يمتلكه اليهود في فلسطين من مصانع ومعامل ومخازن ومستودعات .

وانتهى التقرير إلى بحث الموقف السياسي وورد فيه ما نصه :

« إن الموقف السياسي الأخير وما اعلنته الحكومة البريطانية من

عزمها على الإنسحاب ينذر بوقوع أحداث خطيرة جداً في فلسطين لا يستفيد منها سوى الجانب الصهيوني إذا لم تبادر الدول العربية وتشرع في حشد أقصى ما يمكن من قوة وجهد لإحباط أطماع الصهيونيين . وبعد هذا العرض اقترحت اللجنة العسكرية ما يلي :

١ - المبادرة حالا بدعوة المتطوعين وتسليحهم وتجهيزهم وتدريبهم سواء بواسطة الدوائر الحكومة أو الهيئات والمنظمات الشعبية وفقاً للموقف السيامي للدول العربية .

٢ - تشرع الدول العربية في حشد قواتها النظامية المسلحة في مناطق قريبة من الحدود الفلسطينية على أن تؤلف قيادة خاصة لكل من هذه القوات .

٣ - تأليف قيادة عربية عامة في أسرع وقت ممكن على أن ترتبط بها جميع القيادات الخاصة وتخضع لأوامرها جميع القوات التي يتم حشدتها بالقرب من فلسطين أو في فلسطين نفسها سواء أكانت تلك القوات نظامية أو غير نظامية ، وعلى أن يعين المرجع الأعلى لهذه القيادة العامة ، ومن المفيد أن تتمثل جميع الدول العربية في هذا المرجع .

٤ - تزويد عرب فلسطين بكميات كافية من السلاح ، حددها الاقتراح بالتفصيل مع الأموال اللازمة التي توضع تحت تصرف اللجنة العسكرية الدائمة .

٥ - حشد الطائرات العربية المقاتلة والقاصفة في المطارات القريبة

من الساحل الشرقى للبحر المتوسط لمراقبة المواصلات البحرية والحيولة دون وصول المتطوعين الصهيونيين من وراء البحار .

وبحثت اللجنة السياسية هذا التقرير أثناء إجتماعها فى عاليه فقررت يوم ١٠ من أكتوبر ١٩٤٧ « أن الحالة تستلزم من جانب الدول العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين ، ولهذا الغاية توصى اللجنة الحكومات العربية بأن تبادر باتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية ، على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون فى هذا الواجب بالاتفاق فيما بينها » .

لا قيادة ولا قوات نظامية

على أن اللجنة السياسية لم تتمكن من البت فى أمر القيادة الموحدة واكتفت بأن قررت استمرار اللجنة العسكرية فى العمل وأناطت بها الأعمال العسكرية بحيث تكون دمشق مقراً لعملها الواسع العريض ..

واستطاعت اللجنة العسكرية خلال وجودها فى العاصمة السورية أن تجمع معلومات ضافية عن حالة الصهيونيين سجلتها فى تقرير بعثت به إلى الجامعة العربية يوم ٢٧ من نوفمبر ١٩٤٧ حيث كانت اللجنة السياسية تعقد اجتماعها فى القاهرة .. وبعد أن ناقشت اللجنة هذا التقرير استدعت رئيس اللجنة العسكرية لدراسة محتوياته لا سيما ما كان متعلقاً بالفترتين ٢ و ٣ وهما :

« ... إن مقاومة اليهود فى فلسطين والتغلب عليهم لابد من مجابهته بقوات نظامية مدربة ومسلحة تسليحاً عصرية مع تأمين أقصى ما يمكن

من الانتفاع بالقوات الفلسطينية غير النظامية وقوات المتطوعين ، وإن الموقف السياسى يتطلب سرعة حشد الجيوش العربية فى مناطق قريبة من الحدود الفلسطينية للشروع فى حركات سريعة وموحدة .

وأشار التقرير إلى ضرورة عقد مؤتمر عسكرى يضم رؤساء أركان حرب الجيوش العربية للمداولة والاتفاق على القوات النظامية التى يجب حشدتها على حدود فلسطين ..

وتمذّر على اللجنة السياسية أن ثبت فى موضوع اشتراك القوات النظامية فى الحرب ، وإن كانت قد قررت تعيين اللواء اسماعيل صفوت قائداً عاماً للقوات المقاتلة فى فلسطين .

ومضى الزمن والحرب فى فلسطين تسير فى مجراها ، والقوات العربية غير النظامية تعمل فى غير تنظيم ، إلى أن أاجتمعت اللجنة السياسية يوم ١٣ من فبراير ١٩٤٨ ودعت إليها القائد الذى عينته فبسط أمامها الحالة العسكرية وطالب بأن تسرع الدول العربية فى إرسال ما تمهدت به من السلاح والعتاد إلى القيادة العامة فى دمشق نظراً لشدة الحاجة إليها مع تحديد إختصاصات هذه القيادة بحيث تشمل جميع القوات العربية المحاربة مهما كان نوعها ..

وأكدّ للجنة « ان تنفيذ هذه الطلبات لا يكفى للتغلب على القوات اليهودية ، بل ان تنفيذها سيخفف من تخرج الموقف الحاضر ويساعد على الاحتفاظ بالوضع الراهن فى فلسطين إلى أجل معين ، أما التغلب

على القوات اليهودية ومنعها من تحقيق أغراضها فلا سبيل إليه إلا باشتراك
الجيش النظامية . »

قرارات اللجنة السياسية

وأُسفرت مناقشة اللجنة السياسية حول هذا الموضوع الخطير عن
اتخاذ القرارات التالية يوم ١٦ من فبراير ١٩٤٨ وهي :

« توصي اللجنة الحكومات العربية بالمبادرة إلى تسليم القيادة العامة
الأسلحة التي سبق أن تمهدت كل منها بتقديعها إلى القيادة ومعها
عتادها الكامل على أن تكون بقدر الإمكان من نوع واحد وصنف جيد .

« وتوصي اللجنة الحكومات العربية بالسماح للمتطوعين من البلاد
العربية والبلاد الإسلامية بالمرور عبر أراضيها إلى فلسطين .

« ويمهد إلى اللجنة السياسية المؤلفة من رؤساء الوفود بتنظيم شئون
الدفاع عن فلسطين والإشراف عليها .

« وتؤلف اللجنة السياسية لجنة تسمى « لجنة فلسطين » تباشر
بالتبابة عنها تنظيم شئون الدفاع عن فلسطين والإشراف عليها .

« وتعمل هذه اللجنة تحت رقابة اللجنة السياسية وفي الحدود التي
ترسمها لها ، وهي مؤلفة برئاسة عبد الرحمن عزام أمين الجامعة
وجميل مردم عن سورية ورياض الصلح عن لبنان واللواء نظيف الشاوي

عن العراق وعبد القادر الجندى عن الأردن وخير الدين الزركلى عن
السعودية ومحمد أمين الحسينى عن فلسطين وطه الهاشمى كخبير عسكري .

« وبمهد بالقيادة العامة لحركات الدفاع عن فلسطين إلى اللواء
إسماعيل صفوت باشا وتكون جميع القوات المقاتلة في فلسطين تابعة له . »

ثم ناقشت اللجنة السياسية موضوع إشترك القوات النظامية مع
المتطوعين فاتفق الأعضاء على التزامهم بقرار اللجنة أثناء إجتماعها في
عاليه بلبنان يوم ١٠ من أكتوبر ١٩٤٧ واتخاذ الاحتياطات العسكرية
على حدود فلسطين ، وضرورة إشترك القوات النظامية في الدفاع عن
فلسطين بشكل غير سافر .

وتقرر عقد مؤتمر من رؤساء أركان حرب الجيوش العربية بالقاهرة
يوم ١٠ من مارس ١٩٤٨ لدراسة هذا الموضوع .

ووقع على هذه القرارات كل من حمدى الباجه جي « العراق » . سعيد
المفتى « الأردن » . على المؤيد « اليمن » . يوسف يس « السعودية » .
أحمد خشبه « مصر » . محمد أمين الحسينى « فلسطين » . جميل مردم
« سورية » . رياض الصلح « لبنان » ، كما وقعها عبد الرحمن عزام
بوصفه أميناً للجامعة ..

ولكن القيادة العامة لم تشكل واكتفى بأن أوكل أمرها إلى اللواء
إسماعيل صفوت بعد أن إقتصر عمله على الإشراف على حركات المتطوعين
ثم تلاشى هذا الإشراف فيما بعد ، لأن هذه الوحدات وغيرها من

الجماعات المسلحة أعلنت عن استقلالها واتقاردها بالعمل وجاهرت بمسدم خضوعها إلا لجهاث معينة ، « بل ان السؤولين عن هذه الجماعات راحوا يرغمون الناس في فلسطين على الخضوع لهم والإنصياع لأوامرهم ، الأمر الذى أدى إلى إشتداد الحزبية والتكتلات بين الفلسطينيين . »
مما أوضح تفاصيله القائد العام في كتابة المؤرخ في ١١ من مارس ١٩٤٨ إلى لجنة فلسطين ..

وبالإضافة إلى ذلك فإن مؤتمر رؤساء الأركان لم يعقد في موعده المقرر ، كما أن دخول الجيوش النظامية أرض المركة بصورة سافرة بات مشكوكا فيه بعد أن تقرر إشتراكها بصورة غير سافرة ..

وهذا الوضع الذى انعكست آثاره على ميادين القتال في فلسطين بمحتته لجنة فلسطين في أكثر من إجتمع ، فالتت بضرورة عقد مؤتمر رؤساء الأركان لدرس الموقف المسكرى ووضع الخطط اللازمة ، ومع ذلك ماطل البعض وسوّف إلى أن يتقرر بصفة نهائية إشتراك الجيوش العربية في الحرب ...

إجتمع في عمان

حتى إذا وافقت مصر في الأسبوع الأخير من إبريل ١٩٤٨ على إشتراك قواتها النظامية في القتال ، التأم المؤتمر المذكور في عمان يوم ٣٠ من إبريل ١٩٤٨ وقرر المجتمعون بالإجماع « بأن حرب فلسطين تتطلب إشتراك ما لا يقل عن خمس فرق كاملة التنظيم والتسليح وستة أسراب

من الطائرات المقاتلة والقاصفة ، على أن تكون جميع هذه القوات خاضعة
لقيادة موحدة تسيطر عليها وتحركها وفق خطة معينة . . . »

ورفع هذا القرار إلى أعضاء اللجنة السياسية الذين كانوا مجتمعين
في نفس الوقت في عمان بدار اسماعيل بليسي باشا ، فاستكثر بعض
الأعضاء هذا التقدير ورأوا فيه مبالغة أملاها الحذر . . .

واقرب موعد إنتهاء الإنتداب البريطاني ورابطت كتابت من جيوش
الدول العربية على حدود فلسطين ، وتطلعت الأنظار إلى معرفة القائد
العام الذي ستمثل هذه الجيوش تحت إمرته . . .

حديث

وإني إترك الحديث عن هذا الموضوع إلى كمال الدين صلاح « المرحوم »
القائم بأعمال المفوضية المصرية في عمان ، إذا سجل في تقرير رسمي له
بتاريخ ٣ من مايو ١٩٤٨ ما نصه : « إن الموقف في فلسطين يتطور
من ساعة إلى أخرى وبسرعة غير عادية ضد مصلحة العرب ، وقد
تشرفت اليوم بمقابلة جلالة الملك عبد الله وتناول حديثه الحالة في فلسطين
وموقف الدول العربية فأشار جلالاته إلى القوات والأسلحة التي ستقدمها
كل من سورية ولبنان وحتى العراق غير مشجعة ولا يمكن الاعتماد
عليها كثيرا ، ثم لمتح لي أنه غير مطمئن إلى موقف سورية وقال : ألم
يكن من الواجب بعد زيارة رئيس حكومتها جميل مردم إلى أثناء إجتماع
اللجنة السياسية أن يقوم السوريون بمعاملة تدل على زوال الجفاء وصفاء

النفوس مما كان بها ، فيعينوا لهم وزيرا مفوضا في عمان . وعقب على ذلك بقوله : لم يبق هناك من أعتمد عليه إلا مصر وجيشها . »

« وسألني جلالة الملك إن كان قد وصلني رد من مصر على رسالته التي يطلب فيها إسناد القيادة العامة للجيش العربية التي ستدخل فلسطين إلى أحد الضباط المصريين ، فذكرت لجلالته : ان الرد لم يصل فأبدي شيئا من القلق ، على انني اعتذرت لجلالته بأن التأخير ربما كان مرجعه سوء الاتصالات البرية مع مصر ، فقال لجلالته بودي لو أرى وحدات الجيش المصري الرابطة على الحدود الفلسطينية وليس مرجع ذلك عدم الثقة ولكن ليطمئن قلبي . »

القيادة بين مصر والملك عبد الله

واعتذرت مصر عن تعيين أحد ضباطها ليكون قائداً عاماً للجيش العربية ، فطلب الملك عبد الله أن يسند إليه هذا المنصب ، ولم يكن هناك بداً من الاستجابة إلى طلبه ، ثم حدث أن أسند العراق قيادة قواته إلى أمير اللواء نور الدين محمود ، فتسلم بالإضافة إلى عمله ، القيادة العامة لقوات المتطوعين ، خلفاً اللواء إسماعيل صفوت وذلك بتكليف من اللجنة السياسية للجامعة العربية .

واتسعت دائرة عمل اللواء نور الدين محمود فأصبحت قيادته قيادة عامة لجميع الجيوش العربية على أن يتولى إدارة الحركات العسكرية بالنيابة عن القائد العام الملك عبد الله..

قيادة مشلولة وأهداف خفية

ولم يتسع الوقت أمام هذه القيادة للوقوف على إمكانات الجيوش العربية التي قررت الإشتراك في القتال ، بل ان القيادتين المصرية والأردنية لم تنفذا أوامر نائب القائد العام مما جعل القيادة العامة عاجزة عن السيطرة على حركات الجيشين المذكورين وبذلك افتقدت الجيوش العربية التعاون فيما بينها وأصبح بالتالى تعيين اللواء نور الدين محمود قائداً عاماً للجيوش العربية بالنيابة عن الملك عبدالله ، تعييناً شكلياً .

وكان هذا الموضوع مجال بحث مستفيض بين اللواء نور الدين محمود وعبد الرحمن عزام أثناء اجتماعتهما المتصلة في منزل اسماعيل بلبيسى باشا بعمان ولم يستطع أمين الجامعة أن يضع حداً لهذا الأمر رغم قرار اللجنة السياسية في اجتماعها يوم ١٢ من أبريل ١٩٤٨ « بأن دخول الجيوش العربية فلسطين لإنقاذها يجب أن يفطر إليه كتقدير مؤقت خال من صفة الإحتلال أو التجزئة لفلسطين وانه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون ... »

خطة لم تنفذ

ولاحق في سماء عمان إشارات لها دلالتها رأت على أثرها عقد اجتماع يوم ٨ من مايو ١٩٤٨ لرؤساء أركان حرب الجيوش العربية أو من يمثلهم في القصر الجمهورى بدمشق لاستعراض الموقف العسكري في فلسطين والقوات المتيسرة التي تقرر إشتراكها في القتال والتي لا تتناسب بوجه من الوجوه مع القوات المطلوبة ، ومن ثم اتفقوا على وجوب استخدام هذه القوات القليلة وفق خطة مأمونة بعيدة عن المجازفة بحركات لا يعلم مصيرها ، (م ٣ — طريق النكبة)

ولذلك تقرر أن تتحرك الجيوش العربية على النحو التالي :

١ - يتحرك الجيشان السوري واللبناني صوب منطقة نهاريبا - صفد - الناصرة .

٢ - يتحرك الجيشان العراقي والأردني نحو المغولة - الناصرة .

٣ - يتقدم الجيش المصري من الجنوب باتجاه تل اييب .

ولكن نور الدين محمود القائد العام بالنيابة ادخل على الخطة السابقة بعض التعديل - كما جاء في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية المراقبة المؤرخ في

٤ سبتمبر ١٩٤٩ - وذلك بنقل الجيش السوري من المنطقة الشمالية

إلى منطقة سمخ وجسر بنات يعقوب نظراً لما علمه يوم ١١ من مايو ١٩٤٨

من أن السلطات العسكرية الأردنية لم توافق على الخطة الموضوعة

لظروف ارتأتها ، وإن هذه السلطات تمسكت بالحشد في منطقة القدس

والخليل والمثلث العربي ، وإنه اجتمع مراراً بالملك عبدالله وجلوب وتوفيق

ابو الهدى لاقناعهم بقبول الخطة الموضوعة فلم يوفق إلى ذلك بل إن

السلطات الأردنية أصرت على العمل بإتفراد حسب الخطة التي تلائمها

وخلافاً لما تقرر في القصر الجمهوري بدمشق .

ولإزاء هذا التحلل من الإلتزامات العسكرية تفككت عرى التحالف

العربي العسكري وأصبحت كل دولة حرة في انتهاج السبيل الذي يلائم

طبيعتها وأهدافها .

رأي للملك عبدالله

ولكن هل يستمر الموقف على هذه الصورة من الاضطراب والتراخي

ولم يمد بين العرب وبين يوم ١٥ من مايو سوى ساعات معدودات وماذا سيكون عليه الحال متى دوى النفير ؟ .

لقد أجاب على هذا السؤال الملك عبد الله في حديث له مع كمال الدين صلاح القائم بأعمال المفوضية المصرية عندما اجتمع به يوم ١٣ من مايو للمرة الثانية وسجله في تقرير رسمي جاء فيه ما يلي : « لقد تحدث جلالتة عن الموقف بمد ١٥ مايو فقال إن الإنجليز يحتفظون بقوات لهم في فلسطين بمد هذا التاريخ إلى أول أغسطس ولا شك أن لهم من وراء ذلك غاية فهم سينتظرون ليروا نتيجة القتال بين الجيوش العربية واليهود ، فإذا انتصرت الجيوش العربية فلن يتركوها تسحق اليهود بل سيقفون في وجهها ثم يلجأون إلى هيئة الأمم أو مجلس الأمن للتدخل في الأمر ، وإن فشلت الجيوش العربية لا قدر الله فسيتركون اليهود يطاردونها ويستولون على كل ما تصل إليه أيديهم . وموقفهم هذا مناس ليس بمجديد بل هو نفس موقفهم من الدولة العثمانية كلما انتصرت حالوا بينها وبين جنى ثمار النصر ، وكما هزمت أقروا الأمر الواقع . »

ثم مضى جلالتة فقال : « إن المشكلة ناحية سياسية يجب أن لا تغيب عنا ، وهي أدق من الناحية العسكرية وأكثر تعقيداً ، فأنجلترا أقامت في فلسطين ثلاثين عاماً ولها فيها مصالح متعددة عسكرية وغير عسكرية ، وليس من المعقول أن تتخلى فجأة عن كل شيء في فلسطين وتنسحب منها نهائياً ، ولهذا فكل حل لمشكلة فلسطين يقارض ومصالح أنجلترا الأساسية لا يمكن أن يكتب له النجاح ، وأنجلترا فوق هذا تريد أن تشرع العرب واليهود بأن مفتاح الموقف في يدها وإن كل حل للمشكلة الفلسطينية بدون التفاهم مع الإنجليز لضمان مصالحهم مقضى عليه بالفشل . »

وفي هذا النطاق عمل جلوب باشا رئيس أركان حرب الجيش الأردني وبدل من خطة القادة المسكرين العرب بما يتمشى ورغبات الإنجليز الذين بسطوا سلطانهم على مقدرات الأردن المالية والسياسية والعسكرية مما اتضحت آثاره في المارك التي خاضها الجيش الأردني ثم الجيش المراقى الذي كان قائده الأعلى على تمام مع الإنجليز حول الخطة التي يجب اتباعها في فلسطين .

الحالة يوم ١٥ مايو

فعندما بدأ القتال يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ تقدمت القوات المراقية في منطقة الجامع عبر نهر الأردن وطوقت مستعمرة كيشر ، أما الجيش السوري فتقدم واحتل بمض القرى في منطقة سمخ جنوب بحيرة طبريا ، واحتل الجيش الأردني نابلس والمنطقة المحصورة بين رام الله وجسر اللبني ، أما الجيش المصري فتقدم نحو غزة ووصلت طلائمه إليها .

اجتماع درعا

هكذا كان الموقف بوجه عام في أوائل الحركات حتى إذا حاولت الجيوش العربية أن تتابع تقدمها تضررت خطواتها ، فأقترح الملك عبد الله دعوة رئيس جمهوريتي سورية ولبنان والوصى على عرش العراق للاجتماع لبحث الموقف ، واتصل من جانبه بالشيخ بشارة الخوري « المرحوم » والأمير عبد الإله ، وأوفد السيد عونى عبد الهادى من زعماء فلسطين

إلى دمشق لمفاتيح شكرى القوتلى « المرحوم » فى أمر هذا الاجتماع
نظراً للعلاقات الوثيقة التى تجمع بينهما . .

وعلى أثر وصول عونى عبد الهادى إلى دمشق يوم ١٩ من مايو ١٩٤٨
قصد إلى القصر الجمهورى حيث تصادف اجتماع جميل مردم « المرحوم »
رئيس وزراء سورية برئيس الجمهورية فأنضم إليهما ، وبسط لهما النايه
من بحينه فأبدى الرئيس السورى عدم رغبته فى حضور أى اجتماع مع
الملك عبد الله ، ولكن جميل مردم وعونى عبد الهادى استطاعا بفضل
ما ساقاه من حجج وآراء من تبديل الموقف ، فأعلن شكرى القوتلى فى
النهايه عن موافقته على حضور الاجتماع المقترح بل إنه تحدث بالتليفون
مع الملك عبد الله مرحباً بدعوته ، وتحدثت أثناء هذه المباحثه التليفونية
موعد الاجتماع بدرعا يوم ٢٠ من مايو ...

وفى صباح ذلك اليوم ، مرّ القوتلى فى طريقه إلى درعا بمنزل عونى
عبد الهادى وأسطحبه معه فى السيارة بوصفه طرفاً فى إتمام الاجتماع الذى
تم قبيل الظهر بين الرؤساء الأربعة فى خيمه نصبت هناك وشهد اجتماعهم
جميل مردم ورياض الصلح وأحمد الشربأتى وعبد الرحمن عزام ولقيف من
المسكربين .

وبعد انتهاء الاجتماع خرج الملك عبد الله متجههم الوجهه عابس الجبين ،
فأحس الذين كانوا هناك بأن فى الأمر شيئاً ، ولا سيما بعد أن تم
الاجتماع فى جو كئيب لأن فرقة من الجيش السورى وقعت فى كمين
صهيونى كبدها خسائر فادحة ..

وتقدم عوني عبد الهادي إلى الملك يستوضحه سر كآبته فقال له :
« لقد ندد صديقك « القوتلى » بالخطبة التي أتبعتم في القتال وهم يريدون
منى أن أتقدم فأحتل أما كن اليهود . ! ! »
وأنهى الاجتماع على لا شئ . . .

تبديل في الموقف

ثم قوبل تقدم الجيوش العربية بمقاومة من العدو في مختلف الجبهات
أكثر مما كان متوقعا ، فلم يتمكن الجيش اللبناني من التقدم بأكثر مما
تسنى له في اليوم الأول عند منطقة الحدود ، وتوقف الجيش السوري
أمام دفاع الصهيونيين بعد أن احتلوا سمخ ، وجابه الجيش العراقي
مقاومة عنيفة في منطقة المجمع ولا سيما بعد أن أبى الجيش الأردني
القيام بالحركات المطلوبة منه في اتجاه جنين العفولة الأمر الذي ترتب عليه
تبديل محور حركات الجيش العراقي من منطقة المجمع إلى منطقة لواء
السامرة التي كان الجيش الأردني مسئولاً عن حمايتها وانسحب منها ،
فوصلت الطلائع العراقية إلى نابلس يوم ٢٣ من مايو ١٩٤٨ بينما انهمك
الجيش الأردني في محاولته لإحتلال القدس القديمة ، كما اشتبك يوم ٢٥
من مايو في معركة مع الصهيونيين في منطقة اللطرون حيث حاول
اليهود فتح طريق القدس مما أدى إلى تخرج موقف الجيش الأردني
فأستنجد يوم ٢٧ من مايو بالقوات العراقية للقيام بحركات عسكرية على
محور طولكرم نائانيا كما طلب من القوات المصرية أن تتقدم إلى محور

عافر - الرمله - وفي هذه الأثناء جاءت الانباء بأن يهود القدس القديمة قد استسلموا للجيش الاردنى .

ثم قام اليهود يوم ٢٩ من مايو بهجوم على قريتي المالكة وقديس قرب الحدود الشمالية فى منطقة الجيش اللبنانى واحتلوا هاتين القريتين بينما احتلت القوات المصرية اسدود ، أما الجيش العراقى فقد حط رحاله فى منطقة جنين - طولكرم وكفر قاسم وهاجمه اليهود يوم ٢ من يونيو لمدة ثلاثة أيام كما قاموا فى الوقت نفسه بمهاجمة القوات المصرية فى موقع نجد غرب الفالوجة فصدت هذا الهجوم بل واحتلت الفالوجة وبيت جيرين .

يتضح من هذا ان الجيوش العربية احتلت بعض المناطق العربية وأنها جابهت مقاومة من العدو عند تقدمها فى المناطق اليهودية ، وان الجيشين الأردنى والعراقى رفضا أن يتجاوزا المناطق التى حددها للعرب قرار التقسيم .

أهداف أمريكية

وكانت الدول الكبرى بغير استثناء ترقب نتائج هذا القتال ، حتى أن أمريكا اعترفت فى الدقائق الأولى من يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ بسلطة الحكومة الإسرائيلية لدولة إسرائيل كامر واقع وتبعتها جواتيالا يوم ١٥ من مايو ثم الاتحاد السوفيتى يوم ١٨ من مايو .

وفي جو هذه الإعترافات اقترح مندوب كولومبيا على مجلس الأمن يوم ١٦ من مايو دهوة الدول الخمس الكبرى إلى التشاور بمقتضى المادة ١٠٦ من ميثاق الأمم المتحدة والنظر فيما اسماه موضوع الهجوم الذى شنته الدول العربية على فلسطين للاتفاق على عمل مشترك لتوطيد السلم والأمن الدوليين .

ثم قدم مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن يوم ١٧ من مايو مشروع قرار عن الحالة فى فلسطين طلب فيه إلى المجلس أن يعلن أن الموقف يعد تهديدا للسلم وانتهاكاً له بمقتضى المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة وأن يأمر جميع الحكومات والسلطات بالكف والامتناع عن كل عمل عسكرى وإصدار أوامرها إلى قواتها العسكرية بوقف القتال بحيث ينفذ ذلك فى مدى ست وثلاثين ساعة بعد قرار المشروع ، على أن تكلف لجنة الهدنة بأن تقدم تقريراً إلى المجلس عن مدى تنفيذ تلك الأوامر .

وقال مستر أوستن مندوب أمريكا إن المجلس فى حاجة إلى مزيد من المعلومات عما يحدث الآن داخل فلسطين واقترح أن يوجه المجلس الأسئلة التالية إلى كل من مصر والسعودية وشرق الأردن والعراق واليمن وسورية ولبنان وهى :

١ - هل تخضع العناصر المسلحة التى تعمل الآن فى فلسطين لحكومتك ؟

٢ - إذا كان الأمر كذلك فأين ترابط هذه القوات وما هى

القيادة التي تخضع لها ، والهدف العسكري الذي تتوخاه . ؟

٣ - على أى أساس قامت الدعوة الخاصة بحق دخول هذه القوات فلسطين . ؟

٤ - من هو المسئول الآن عن مباشرة المهام السياسية في المناطق العربية في فلسطين . ؟

٥ - هل تتفاوض هذه السلطة مع اليهود . ؟

٦ - هل وصلت الحكومات العربية إلى إتفاق فيما بينها بشأن فلسطين . ؟

وتحمى هذه الأسئلة كل ضروب اللؤم بعد أن أعلنت الدول العربية في مذكراتها التي بعث بها أمين الجامعة إلى الامم المتحدة يوم ١٤ من مايو بأن دخول القوات العربية إلى فلسطين جاء نتيجة لإنهاء الانتداب البريطاني « وبهذا لم تعد السلطات البريطانية مسؤولة عن أمن البلاد ، وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكوى قادر على إعادة النظام وحكم القانون إلى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم ، وان حكومات الدول العربية مسؤولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها بوصفها أعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة إقليمية بالمعنى الوارد في أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه الحكومات ترى في الاحداث الواقعة في فلسطين تهديدا مباشرا للسلم والامن في ساحتها عموما وبالنسبة لكل منها بالذات . »

ولم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن طالب مجلس الأمن ، أعضاء

في الأمم المتحدة بمثل ما طالب به الدول العربية من تقديم بيان عن القوات العربية والقيادة التي تخضع لها إلا إذا كانت الناية من وراء هذا السؤال المريب هي معرفة عدد القوات العربية وأما كونها حتى يسهل ضربها بمعرفة القوات اليهودية .

بل ان الندوب الأمريكي وجه نوعين من الأسئلة إلى كل من الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا اراد من ورائها أن يستلب اعتراف مجلس الأمن بالحكومة اليهودية ، إذ جاء في الأسئلة الموجهة إلى الوكالة اليهودية ما يلي : —

- ١ — ما هي المناطق التي تبسطون عليها سيطرتكم في فلسطين . ؟
- ٢ — هل لكم قوات مسلحة خارج المناطق التي تؤلف الحكومة اليهودية . ؟
- ٣ — إذا كان الأمر كذلك فكيف تبررون وجودها في هذه المناطق . ؟
- ٤ — هل توافقون على هدنة تمقد على وجه السرعة وبدون قيد ولا شرط في القدس . ؟

أما الأسئلة التي وجهها إلى الهيئة العربية فهي :

- ١ — هل تباشر الهيئة سلطة سياسية في المناطق العربية في فلسطين . ؟
- ٢ — هل طلب عرب فلسطين مساعدة من الخارج . ؟
- ٣ — إذا كان الأمر كذلك فما هي الحكومات التي طلبت منها المساعدة ولأى غرض . ؟

وهزم مشروع القرار الأمريكي يوم ٢٢ من مايو لإلته

لا يأخذ بمين الاعتبار التغيير الذى طرأ على وضع فلسطين القانونى بعد انتهاء الانتداب ، وجاءت الهزيمة بعد أن امتنعت ست دول عن التصويت هى سورية وبلجيكا والارجنتين وكندا والصين وبريطانيا .

قرار بوقف القتال

ثم أقر مجلس الأمن فى ذلك اليوم « الجلسة ٣٠٢ » مشروع قرار تقدمت به بريطانيا معدلاً للمشروع الأمريكى ، يدعو الطرفين إلى وقف القتال لمدة أربعة أسابيع ، وفيما يلى نص القرار بعد التعديلات التى ادخلت عليه :

« ان مجلس الأمن .

« يوجه نداء إلى جميع الحكومات والسلطات من غير مساس بحقوق الأطراف ذوى الشأن ومطالبهم ومراكرهم للامتناع عن القيام بأعمال عدائية مسلحة فى فلسطين وأن تأمر بتحقيق هذه الناية قواتها المسلحة بالسكف عن اطلاق النار على أن ينفذ هذا الأمر بعد ست وثلاثين ساعة بعد منتصف ليلة ٢٢ مايو ١٩٤٨ بتوقيت نيويورك .
« موافقة بالاجماع وامتناع سورية عن التصويت . »

« ويوجه نداء إلى لجنة الهدنة وجميع الأطراف ذوى الشأن بأن يقوموا أولاً بمفاوضات الهدنة وشرعوا على احترامها وتنفيذها فى مدينة القدس . « موافقة تسعة أصوات وامتناع مقدونى الاتحاد السوفيتى واكرانيا عن التصويت . »

« يدعو جميع الأطراف ذوى الشأن إلى تسهيل مهمة وسيط الأمم المتحدة المين تنفيذاً لقرار الجمعية العامة الصادر يوم ١٤ من مايو الحالى بجميع ما لديهم من وسائل . « موافقة وامتناع مندوبى الاتحاد السوفيتى واكرانيا عن التصويت . »

ويعتبر تنفيذ هذا القرار خطوة فى سبيل تمكين الصهيونية من فلسطين فضلاً عن أنه لا يحقق لشعب فلسطين العربى ولا للدول العربية المجاورة امنها وسلامتها ، ولا يحول دون استمرار الهجرة اليهودية وتزويد الصهيونيين بالسلاح ، ولا يضمن احترام اليهود للمدنة إذا نفذها العرب .

ضغط أمريكى بريطانى

ولهذا نشطت الدبلوماسية الأمريكية والبريطانية نشاطاً واسع المدى غطى جميع البلاد العربية عسى أن تحملها على تنفيذ هذا القرار الذى رحبت به الوكالة اليهودية كل الترحيب كما جاء فى برقية بعثت بها إلى سكرتير الأمم المتحدة يوم ٢٤ من مايو .

وفى أعقاب هذا الترحيب الصهيونى ، توجه السفير الأمريكى فى القاهرة ، المستر تاك ، إلى وزارة الخارجية المصرية حيث اجتمع بوزيرها احمد خشبة ، وافضى إليه « بأنه تلقى انباء من واشنطن تفيد أن إسرائيل بادرت إلى تلبية دعوة مجلس الأمن وقبلت الهدنة ووقف العمليات الحربية فى كل فلسطين ، وإن حكومته تأمل من مصر موافقتها أيضاً على هذا القرار . »

ثم قابل السفير البريطاني ، وزير الخارجية المصرية وابلقه « بأن
مستمر يبين يرى أن تقبل الدول العربية الهدنة المروضة من مجلس
الأمن لأن رفضها أياها قد يحمل أمريكا على رفع الحظر عن اصدار
الأسلحة وعتاد الحرب إلى الشرق الأوسط وهذا في مصلحة الصهيونيين
وضار بالعرب . »

وهنا قال خشبة باشا للسفير البريطاني : « اتفقون إن قبل العرب
الهدنة ، أن لا يستفيد منها اليهود بتقوية مراكزهم وزيادة تسليمهم
ثم ينقضون الهدنة بعد ذلك ويستأنقون عدوانهم في الوقت الذي تكون
أداة الحرب العربية قد هدأت . . ؟ »
فأجاب السفير البريطاني « بأنه لا يأمن غدر اليهود . »

اجتماع ورفض الهدنة

وبعد انتهاء هذا الاجتماع ، دعى إلى مكتب وزير الخارجية ممثلو
الدول العربية في القاهرة فتحدث إليهم الوزير بشأن الدعوة الواردة من
مجلس الأمن بمقد هدنة في فلسطين وذكر لهم أن مصر أعدت مشروع
ردها على هذه الدعوة وهو يسوق الحجج التي ترى الحكومة المصرية
التمسك بها في رفض الهدنة .

وسلم إليهم نص الرد وقد اشتمل على مايلي : —

« ان مصر التي لم تدخل قواتها العسكرية فلسطين إلا لوضع حد
للمذابح الدائرة هناك ضد العرب ، وم غالبية السكان ، وضد

الإنسانية ، وإلا لإعادة الأمن والنظام إلى تلك البلاد كما اعلنت الحكومة المصرية مراراً ، لأحب شيء إليها أن يعود السلام إلى ربوع فلسطين وأن ترى اليوم الذى يمش فيه سكان فلسطين جميعاً من عرب ويهود جنباً لجنب فى وئام وتفاهم تام .

» ولذلك ما كانت مصر لتتأخر لحظة واحدة فى قبول دعوة مجلس الأمن إلى وقف القتال فى فلسطين إذا كان من شأن هذه الدعوة تحقيق الأغراض السامية النبيلة المشار إليها .

» ولكن هذه الدعوة للأسف فى الوقت الحاضر وفى الظروف القائمة لن تحقق شيئاً من ذلك .

» وانه ليدو غريباً وشاذاً فى المعاملات الدولية أن تعامل القوات النظامية لدولة كعصر وغيرها من الدول المربية على قدم المساواة مع تلك المصائب الإرهابية التى لا تمثل إلا إقلية نائرة تريد أن تولى إرادتها قوة واقتداراً على غالبية السكان فى بلاد لا تتسع سواء من حيث رقعتها أو من حيث طبيعتها واقتصادياتها إلى التجزئة والتقسيم ولا ينير من الواقع شيئاً كون الأقلية المشار إليها مسلحة بأقوى الأسلحة وأشدّها فسكا ولا إعراف بعض الدول بها كحكومة مؤقته أو كدولة .»

وحذت الدول المربية حذو مصر فى رفض قرار مجلس الأمن ..

وإزاء هذا الرفض العربى اجتمع مجلس الأمن يوم ٢٧ من مايو ١٩٤٨ للظفر فى الموقف الجديد فتقدم مندوب الاتحاد السوفيتى بمشروع قرار

لإصدار الأمر إلى جميع الحكومات المشتركة في الصراع القائم بالكف عن إطلاق النار خلال ست وثلاثين ساعة من إقرار المشروع ، وتقديم مندوب بريطانيا بمشروع آخر نص على دعوة الطرفين المتنازعين إلى الكف عن إطلاق النار لمدة شهر مع الإنذار بتطبيق الفصل السابع من الميثاق إذا لم تلب هذه الدعوة . . .

وتقدم مندوب فرنسا يوم ٢٨ من مايو بمشروع قرار دعا فيه الطرفان إلى الكف عن إطلاق النار في مدينة القدس أولاً ، والإلتجاء إلى التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق في حالة الاستمرار في القتال . . .

ورفض المجلس في جلسته ٣١٠ يوم ٢٩ من مايو مشروع القرار السوفييتي بعد أن أمتنع مندوبو كل من سورية وإنجلترا والارجنتين وبلجيكا وكندا والصين عن التصويت ، ووافق المجلس «الوثيقة ٨٠٢/س» على مشروع القرار البريطاني بعد إدخال تعديلات عليه إقترحها مندوبا أمريكا وفرنسا بحيث أصبح كما يلي :

« مجلس الأمن .

« رغبة في وقف الأعمال العدائية في فلسطين دون الإخلال بحقوق

أو مطالب أو مراكز العرب واليهود .

« يدعو الحكومات والسلطات ذات الشأن إلى أن تأمر بوقف

العمليات العدائية المسلحة لمدة أربعة أسابيع .

« ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن إلى التمسك بعدم إدخال محاربين إلى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسورية وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن أثناء وقف العمليات الحربية .

« ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن إذا دخل رجال قادرون على حمل السلاح في البلاد والأراضي الخاضعة لرقابتها إلى التمسك بعدم تجنيدهم وعدم تدريبهم عسكرياً أثناء فترة وقف العمليات الحربية .

« ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن إلى الإمتناع أثناء فترة وقف العمليات الحربية عن إستيراد عتاد الحرب إلى فلسطين ومصر والعراق واليمن وسورية وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية أثناء فترة وقف العمليات الحربية أو تصديره إلى هذه البلاد .

« ويدعو في إلحاح جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن لاتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية الأماكن المقدسة ومدينة القدس والسماح بفرق خاص بالوصول إلى جميع المقادير والأماكن المقدسة لمن لهم حق معترف به في زيارتها لممارسة العبادة فيها .

« وعلى وسيط الأمم المتحدة أن يراقب بالإتفاق مع لجنة الهدنة تنفيذ الأحكام السابقة ويضع مجلس الأمن تحت تصرفهم العدد الكافي من المراقبين العسكريين .

« وعلى وسيط الأمم المتحدة أن يتصل بجميع الأطراف بمجرد العمل بأمر وقف إطلاق النار للاضطلاع بالوظائف الموهدة إليه من الجمعية العامة .

« ويدعو جميع أصحاب الشأن إلى إسداء المعونة لوسيط الأمم المتحدة ويكلف مجلس الأمن وسيط الأمم المتحدة تقديم تقارير اسبوعية اثناء فترة وقف العمليات الحربية .

« ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجامعة العربية والسلطات اليهودية والعربية في فلسطين إلى إبلاغ مجلس الأمن يوم أول يونيو ١٩٤٨ بتوقيت نيويورك قبولهم لهذا القرار .

« ويقرر مجلس الأمن في حالة رفض هذا القرار من جانب أحد الطرفين أو من جانبهما معاً أو إذا قبل ثم رفض أو نقض بعض ذلك فسيتماد النظر في الموقف في فلسطين تمهيداً لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

« ويدعو مجلس الأمن جميع الحكومات إلى اسداء معونتها لتنفيذ هذا القرار . »

وهكذا أصبحت الدول العربية أما قرار عجيب انطوى على كل الغنم لليهود وكل القرم للعرب ، وحمل في ثناياه التهديد والوعيد لمن يخرج عنه أو يضرب به صفحاً .

الفصل الثالث

الهدنة الأولى

بين برنادوت واللجنة السياسية

وصل في هذه الأثناء إلى القاهرة الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة ، فتم بينه وبين أمين الجامعة « عبد الرحمن عزام » اجتماع في منتصف الساعة السابعة من مساء يوم ٣٠ من مايو ١٩٤٨ ، وإني أثبت هنا نص مادار في هذا الاجتماع كما ورد في مذكرة إعدادها أمين الجامعة وأرسلها إلى الدول العربية .

حديث مع برنادوت

« حضر جنابه في هذا الموعد ومعه إثنان من معاونة ، وبعد تبادل التحية استهل حديثه بالإشارة إلى مهمته قائلاً إنها مهمة إنسانية قبل أي شيء وإنه قبل أداءها مشروطاً أن لا يتقيد فيها بأي رأى سابق أو اتجاه معين . وأضاف أنه جرت له مخبرات مع سكرتير عام الأمم المتحدة سألها فيها هل هو مقيد بمشروع التقسيم الذي أوصت به الأمم المتحدة ، فأجابته

السكرتير العام أنه غير مقيد به . وبناء على ذلك فهو مقدم على مهمته بروح إنسانى بحث غير متأثر بأى اعتبار سياسى .

« فقلت : إن وساطته إذا قامت على العدل والمبادئ الديمقراطية فلا شك أنى أتعنى له التوفيق فيها ، وهذا يساعد على حل قضية فلسطين حلا عادلا باقياً ، فذكر أنه غير متأثر بأى اعتبار سياسى ولن يأخذ نفسه فى أداء مهمته بغير إعتبارات إنسانية صرفة .

« قلت إن اليهود محقوتون فى كل مكان وتعرضوا للمحن والإضطهاد ولم يجدوا مأوى لهم وملاذاً فى غير البلاد العربية التى أكرمت وفادتهم وعاملتهم معاملة كريمة ، وسألت من هم اليهود الذين يريدون إنشاء دولة لهم فى فلسطين ؟ وهل السبائة ألف يهودى الذين يعيشون فى فلسطين يمثلون يهود العالم فى إنجلترا وأمريكا وغيرهما ؟ وهل هناك ضمان فى أن لا تتحول هذه الدولة إذا أنشئت إلى دولة عنصرية مثلاً بحكم أصوات النازحين فيها ؟ .

« وقلت إن اليهود إذا كانوا راغبين فى أن تتمثل أمانيتهم وآمالهم فى دولة لهم فإنه يمكن إقامة دولة رمزية لهم فى أى مكان فى غير فلسطين على نسق الفاتيكان التى تتمثل فيها آمال العالم الكاثوليكي الروحية . وهذا ما اقترحته على مؤتمر المائدة المستديرة الذى عقد بلندن فى عام ١٩٣٩ .

« وأضفت أنه جرت لى فى عام ١٩٤٦ محادثات مع المستر بيمن بشأن حل قضية فلسطين اقترحت فيها التمهيد للحل بنزع السلاح فى فلسطين

وهدم الاستحكامات اليهودية ، ثم ترك سكانها وشأنهم وعنفد يمكن الإنتظار بعض الوقت لاستنباط الحل الملائم دون تعريض السلم والأمن لأى خطر ، أما المفاوضة تحت التهديد المسلح فأمر غير معروف فى المعاملات الدولية السليمة .

» وبعد ذلك قلت لجنابه ان العرب نبهوا إلى أن مشروع تقسيم فلسطين سيؤدى إلى القتال ، فلما وافقت الأمم المتحدة على هذا المشروع وثار عرب فلسطين فى وجهه وأرتكبت المصائب الصهيونية ما أرتكبت من فظائع ضد السكان العرب الأمنين فى دير ياسين وطبرية وغيرها ، وهى الفظائع التى يعلمها جنابه بوصفه رئيساً للصليب الأحمر الدولى ، ولما نزع ربع مليون عربى فلسطينى عن ديارهم بسبب العدوان الصهيونى الإرهابى ، ثار الرأى العام فى البلاد العربية واضطرت الدول العربية إلى التدخل لوقف هذه المذابح وإعادة السلم إلى فلسطين ، وهى لن تسمح بقيام دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم تتخذ رأس جسر للوثوب على بقية العالم العربى ، وبعد فهى دولة لن يكتب لها البقاء إذا قامت ، فستكون محاطة ببلاد معادية وبمقاطعة مستمرة ، ومهما يحدث من تطورات من الناحية العسكرية فإن العرب سينتصرون بإذن الله كما إنتصروا على التتار وعلى الصليبيين .

» وذكرت أن اليهودية المالية وضغطها على الأمم المتحدة هى التى أدت إلى الإهتمام البالغ بالحالة فى فلسطين ، ولولا هذا الضغط لاعتبرت حرباً أهلية شبيهة بالحرب الأهلية فى اليونان وكوريا وكشمير

ولما اهتمت بها الأمم المتحدة أكثر مما اهتمت بالنزاع بين اندونيسيا وهولندا .

« واضفت بأن الصهيونيين استعدوا لهذه المعركة منذ سنوات بأحدث الأسلحة وبالإستحكامات والمنظمات الإرهابية تحت سمع وبصر حكومة الإنتداب التي انسحبت آخر الأمر من البلاد بعد أن تعرضت قواتها إلى الإعتداءات الصهيونية المتكررة ، وإلى مختلف الأعمال التي لم يعرف لها مثيل ، والآن وبعد أن أصبح زمام الموقف في فلسطين بيد العرب تتدخل الأمم المتحدة وتطلب وقف القتال .

« وهنا عاود الكونت الحديث عن مهمته وأنها مهمة إنسانية وأشار إلى القرار الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٢٩ من مايو ١٩٤٨ ودعوة الحكومات والسلطات ذات الشأن إلى وقف إطلاق النار في فلسطين مدة أربعة أسابيع ، وسألني رأيي فيه ، وفيما إذا كنت أستطيع أن أؤكد له أن الحكومات العربية ستقبله ، فأجبت بإني لا أستطيع أن أعد شيئاً وإن الحكومات المذكورة ستبحث هذا القرار وتتخذ فيه الموقف الذي ترى فيه المصلحة . .

« وقلت إن العرب - مسلمين ومسيحيين - قوم مسالمون يستوحون تعاليم كتبهم السماوية وقد جاء في القرآن الكريم . (. . .) وإذا جنحوا إلى السلم فاجنح لها وتوكل على الله) . والحكومات العربية إذا وعدت أنجزت ، وإذا جنح الصهيونيون للسلم فسيجدون العرب على أتم إستعداد له ، ولكن الذي يدعو للسلم ، كون شخص ثالث فما الذي يضمن لنا

احترام الطرف الآخر لما يدعو إليه مجلس الأمن إذا قبله العرب ،
وما الذى يكفل عدم دخول أسلحة وعتاد حرب ومقاتلين إلى الصهيونيين
أثناء فترة وقف إطلاق النار . ؟

« وأضفت ان العرب لا يريدون أن يترتب على قرار مجلس الأمن
مساس بوطنهم بعد أن اضطروا إلى التدخل فى فلسطين غير متمدين
إلا على عدالة قضيتهم وحسن نيتهم وسط رأى عام دولى واقع تحت الضغط
الصهيونى ولكنهم واثقون من النصر إعتدأ على الله وعلى التأييد المعنوى
للعالم الشرقى والإسلامى .

« فقال الكونت إنه يستطيع أن يؤكد أن مراقبة دقيقة ستفرض على
الشواطىء والموانىء والمطارات التى توجد فى الجهات الواقعة تحت سلطة
الصهيونيين ، وفى هذا ضمان لعدم ورود عتاد حرب أو مقاتلين إليهم .

« فقلت ان الحكومات العربية ستبحث الأمر وهى واثقة أن رأى
العام العالمى سينتهى إلى إدراك حقيقة موقفها وعدالة قضيتها ، ولا شك
أن الحق سيفلج فى النهاية .

« وسأل جنابه عن موعد عقد اللجنة السياسية لبحث قرار مجلس
الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار ، فقلت إن الدول العربية لاتزال تتشاور
فى هذا الأمر ، فطلب جنابه الوقوف على مكان وزمان الإجماع ، فوعدت
بإبلاغه ذلك بمجرد أن يتقرر . »

اللجنة السياسية والهدنة

ثم تقرر دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية للاجتماع في عمان في الأول من يونيو ١٩٤٨ للبحث في موقف الدول العربية من قرار مجلس الأمن وشهد إجتماعها كل من أحمد خشبه « مصر » . جميل مردم « سورية » . رياض الصالح « لبنان » . نصرت الفارسي « العراق » . فؤاد حمزة « السعودية » . الأمير سيف الاسلام عبد الله « اليمن » . توفيق أبو الهدى وفوزي الملقى « الأردن » . عبد المنعم مصطفى « الجامعة العربية » .

كما هبط عمان قادما من تركيا نوري السعيد ليكون على مقربة من اجتماعات اللجنة بوصفه عضوا في مجلس الأعيان العراقي . . .

وناقشت اللجنة السياسية الوضع العسكري في ضوء البيانات التي ادلى بها الفريق نور الدين محمود وغيره من بعض العسكريين العرب ، واتفقت كلمة هؤلاء على أنه لا توجد أسباب عسكرية ملحة تلجئ الحكومات العربية إلى الموافقة على قبول الهدنة المقترحة ، لأن الموقف العسكري في فلسطين بوجه عام في صالح القوات العربية رغم انفراد كل جيش بالعمل في ساحته وعدم وجود قيادة عسكرية موحدة .

بين برنادوت والملقي

وفي هذه الاثناء وصل الكونت برنادوت إلى حيفا قادما من تل أبيب

حيث ابلغه الجنرال ماكميلان حاكم المدينة بأنه تلقى برقية من حكومة الأردن تقترح فيها تأجيل زيارة الكونت للعاظمة الأردنية إلى ما بعد انتهاء اجتماعات اللجنة السياسية نظراً لتفريغ رئيس الحكومة ووزير الخارجية لأعمال هذه اللجنة . .

ولكن برنادوت كما أوضح في كتابه الطريق إلى القدس ص ٤٠ ، لم يرق له هذا الاقتراح لأنه راغب في اجراء اتصالات سريعة مع زعماء العرب قبل أن يحددوا موقفهم من قرار مجلس الأمن وذلك لإيضاح بعض الأمور بوصفه وسيطاً مما قد يساعد في إيجاد حل سليم ، وابق بهذا المعنى إلى وزير خارجية الأردن في اللحظة التي تأهب فيها للسفر إلى عمان . .

وعلى أثر وصول الكونت برنادوت إلى عمان تلقى دعوة عاجلة من وزير بريطانيا المفوض « كيرك برايد » حيث كان معه الجنرال جلوب باشا رئيس اركان حرب الجيش الأردني . . وانضم إليهم بعد قليل الدكتور فوزي الملقى وزير الخارجية الأردنية حيث اختلى به الوسيط الدولي الذي شرح له مهمته وقرار مجلس الأمن .

وكانت نتيجة المناقشة - كما قال برنادوت في كتابه الطريق إلى القدس ص ٤٥ « بأن وزير خارجية الأردن أحاطه علماً بموافقة حكومته على قرار مجلس الأمن وأنها تبذل جهودها حتى تقبل اللجنة السياسية هذا القرار » .

كيف تمت الموافقة

وتحقق ما سعت إليه حكومة الأردن إذ أعلن ممثل العراق تأييد حكومته لقرار مجلس الأمن ثم انضم إليهما ممثل مصر ، وحاول رياض الصلح أن يغير من اتجاه اللجنة ولكن الفشل كان نصيب هذه المحاولة .

وأوضح نصرت الفارسي وزير خارجية العراق حقيقة ما حدث في اللجنة السياسية عندما ألقى بياناً يوم ٢٨ من أكتوبر ١٩٤٨ في الجلسة المشتركة لمجلس النواب والأعيان بشأن فلسطين وردت فيه العبارات التالية التي تضمنتها مضبطة الجلسة وهي : « لقد قررت اللجنة السياسية بأكثرية الآراء قبول أمر مجلس الأمن بإيقاف القتال ، ولهذا لم يبق أمام العراق إلا أن يشترك مع الدول العربية فيما تقرره لكي يحافظ على وحدة العمل بين البلاد العربية ، وأن موافقة الدول العربية على قبول الهدنة يظهر العرب بمظهر المسالم المدافع عن حقه ويقطع الطريق على الأعداء الذين يريدون أن يظهروا العرب بمظهر الممتنع الراغب في الحرب من أجل الحرب » .

وهذه بالطبع حجة مرفوضة لأن صيانة فلسطين والأمة العربية من الأخطار التي تبيتها الصهيونية كفيلة بأن تجرف أمامها كل حجج المسالمة مع عدو ما كر غادر امتلاء قلبه حقداً على الوطن العربي .

تفسيرات . . .

وأرسل أحمد خشبه وزير خارجية مصر باسم الحكومات العربية

برقية من عمان في الأول من يونيو ١٩٤٨ إلى سكرتير الأمم المتحدة
بقبول الهدنة المقترحة جاء فيها ما يلي : —

« يسر الدول العربية أن تسجل ما جاء في قرار مجلس الأمن عن
تكليف الوسيط المعين من قبل الأمم المتحدة بأن يتصل بمجرد وقف القتال
بجميع الأطراف للاضطلاع بمهامه التي عهدت إليه بها الجمعية العامة بقرارها
الصادر في ١٤ مايو الماضي .

« من بين المهام بل وفي مقدمتها الوصول إلى حل سلمي عادل لهذه
القضية وإن حكومات الدول العربية لعل يقين من أن الوسيط المعين من
قبل الأمم المتحدة وأعضاء لجنة الهدنة التي عينها مجلس الأمن في ٢٣
أبريل ١٩٤٨ سوف يرون بأنفسهم أن كل حل لا يحفظ لفلسطين وحدتها
السياسية ولا تراعى فيه إرادة غالبية فلسطين لن يكون له أى حظ من
النجاح .

« ولا شك أنه مما يتعارض مع الغرض الذي من أجله شرع وقف
القتال أن تفتح منافذ فلسطين التي بيد الصهيونيين الآن ، على مصراعيها
لتلقى سيل المهاجرين من اليهود الذين هم في سن حمل السلاح ، والذين
يرقبون أول فرصة لدخول فلسطين أفواجا ، قادمين من مختلف الموانئ في
أوروبا وأمريكا ، لقد درب معظم أقوى تدريب على أعمال القتال ، ولا
غرض لهم من دخول فلسطين إلا الانضمام إلى العصابات الإرهابية
الصهيونية ، وفي ذلك أكبر تهديد لسكان عرب فلسطين ولاستقرار
الأمن في البلاد العربية والشرق الأوسط .

« ولا يمكن أن يكون قصد مجلس الأمن قد اتجه إلى السماح للصهيونيين بالإفادة من فترة وقف القتال للاستزادة من الرجال الذين - وأن وفدوا إلى فلسطين في شكل مهاجرين - إلا أنهم في الواقع الأمر محاربون مدربون تنطبق عليهم بطبيعة الحال الفقرة الثانية من قرار مجلس الأمن الخاصة بعدم السماح للأفراد المحاربين بدخول فلسطين أثناء فترة وقف القتال .

« وأخيراً يهم حكومات الدول العربية أن تكون هنالك هيئة موفورة الضمانات تتولى الاشراف على تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن الخاصة بوقف القتال وشروطه بكل دقة وعناية ، وأن تكون قادرة على الاضطلاع بتلك المهمة الخطيرة .

« ولا ترى حكومات الدول العربية أن قرار مجلس الأمن في هذه الناحية يطمئنها على احترام الطرف الآخر لأحكام وقف القتال وشروطه ومن أجل ذلك فإنه يهمها بوصفها أعضاء في منظمة إقليمية مسئولة عن حفظ الأمن في ساحتها ، أن تتعاون مع الوسيط المين من قبل الأمم المتحدة ومع أعضاء هيئة الهدنة لفلسطين تعاوناً صادقاً في الاشراف على تنفيذ تلك الأحكام والشروط .

« وعلى ضوء هذه الايضاحات توافق الدول العربية - الحريصة على أن يستقر السلام في ربوع فلسطين تمكيناً من الوصول إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية - على أن تلي دعوه مجلس الأمن إلى وقف القتال لمدة أربعة أسابيع ابتداء من الوقت الذي يتقرر لذلك . »

أما الوكالة اليهودية فقد أعلنت أيضاً في الأول من يونيو ١٩٤٨ عن موافقتها على قرار وقف القتال لمدة شهر واحد ، وقرنت هذا القبول بإيضاحات لنص القرار حسب ما تفهمه الصهيونية هي : -

١ - أن يكون الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى البلاد العربية شاملاً لتوريد الأسلحة من المخازن التي تمتلكها أو تشرف عليها دولة أجنبية في البلاد العربية .

٢ - ألا تحاول القوات المسلحة التابعة لأي من الفريقين التقدم أثناء الهدنة فيما وراء المناطق التي تسيطر عليها الآن .

٣ - أن تكفل حرية إيصال الطعام وغيره من الضروريات إلى القدس وكذلك حرية الدخول إلى المدينة والخروج منها .

٤ - أن تمتد كل محاولة لمنع نقل البضائع المرسلة إلى إسرائيل أو عرقلة عملاً من أعمال القوة المسلحة .

وسيط حتى في التفسير

وإزاء هذا التضارب في التفسيرات التي قدمها العرب واليهود بشأن قرار مجلس الأمن فقد فوض المجلس في اجتماعه يوم ٢ من يونيو ١٩٤٨ وسيط الأمم المتحدة حل جميع أوجه الخلاف الناشئة عن تفسير هذا القرار . . .

وعلى أثر ذلك أبلغت لجنة الهدنة التابعة للأمم المتحدة فلسطين ،
رئيس مجلس الأمن ، أنها قررت وقف إرسال تقاريرها عن الحالة في
فلسطين حتى تترك المجال مفتوحاً أمام الوسيط الدولي .

وطلب الوسيط من المجلس في اجتماعه يوم ٢ من يونيو ١٩٤٨ أن
يترك له تحديد تنفيذ الهدنة بعد مفاوضات مع الطرفين بمساعدة لجنة
الهدنة ، فوافق المجلس على هذا الطلب ..

وبدأ السكوت برنادوت مباحثاته فأعلن يوم ٧ من يونيو ١٩٤٨
موعد وقف القتال وشروطه وأرسل بهذا الشأن مذكرة في ذلك اليوم
إلى محمود فهمى النقراشي رئيس وزراء مصر جاء فيها ما يلي :

١ - « اتشرف بافادتكم أنه تنفيذاً لقرار مجلس الأمن جلسة ٣١١
يوم ٢ من يونيو الجارى الذى رخص للوسيط تحديد التاريخ الذى تبدأ
فيه الهدنة في فلسطين ، وبعد مشاورات شاملة في هذا الموضوع مع ممثل
الطرفين وبتأييد من لجنة الهدنة ، أقدم فيما يلي اخطاراً رسمياً باليوم والساعة
التي يبدأ فيها فعلاً وقف اطلاق النار والهدنة في فلسطين كما عناها قرار
مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ مايو :

٢ - « ان اليوم والساعة التي يبدأ فيها فعلاً وقف اطلاق النار
والهدنة بما في ذلك سريان الرقابة المشار إليها في قرار مجلس الأمن يوم
٢٩ مايو هي الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة ١١ يونيو حسب
توقيت جرينتش ، وإبتداء من ذلك التاريخ وتلك الساعة توقف جميع

أعمال القوات المسلحة في فلسطين لمدة أربعة أسابيع ويبلغ ذلك لجميع
القواد في الميدان .

٣ - ونظرا لأهمية عامل الزمن وضرورة إعطاء تأييد نهائى لهذا
القرار في وقت كاف لكل طرف من الطرفين ذوى الشأن فأننى أرجو
أن ألتقى قبل ظهر الأربعاء ٩ يونيو على الأكثر ، قبولكم أو رفضكم
لهذا التاريخ وتلك الساعة ، وإذا نال هذا القرار قبول الأطراف فإن
التأييد النهائى سيرسل إليكم منى الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء
٩ يونيو الجارى على الأكثر حتى يصلكم فى اليوم ذاته . وفى حالة
رفض هذا القرار أو قبوله بشروط من أحد الطرفين فإنى سأقوم بمشاورات
أخرى فى هذا الموضوع ، بل وسأرفع الامر بالتفصيل إلى مجلس الأمن
ليقوم بما يراه مناسبا من التدابير ، وبديهى ان رجائى كبير فى أن
يقبل القرار بغير قيد أو شروط . «

وفسر الكونت برنادوت قرار مجلس الأمن المذكور طبقا لما ورد
فى مذكرته السابقة على النحو التالى :-

(أولا) لا يسمح للأشخاص المحاربين ، ويشمل هذا الوصف
الأفراد الثابت انتماءهم لوحدات عسكرية منظمة وكذلك كل شخص يحمل
السلاح ، بالدخول إلى أية دولة عربية أو إلى أى جزء من أجزاء
فلسطين .

(ثانيا) أما بالنسبة للرجال الذين هم فى سن الخدمة العسكرية فإنه

سيترك للوسيط أن يقرر بمحض سلطته أثناء فترة الهدنة ما إذا كان بين المهاجرين رجال في سن الخدمة العسكرية بحد يكفل لأحد الطرفين ميزة عسكرية لو سمح بدخولهم وفي هذا الحالة لا يسمح للوسيط بدخولهم ، وإذا دخل عدد من الرجال الذين هم في سن الخدمة العسكرية يكون بطبيعة الحال محدوداً تطبيقاً للبدا السابق ، فهم يوضعون في معسكرات أثناء فترة الهدنة تحت إشراف مراقبين من قبل الوسيط ولن يسمح لهم بالإنضمام إلى صفوف القوات المسلحة أو بتلقى تدريب عسكري أو شبه عسكري أثناء فترة الهدنة .

(ثالثاً) يراقب الوسيط في أقصى الحدود الممكنة عمليات حركات الهجرة في موانئ الإبحار والوصول ويمين مراقبين من قبل الأمم المتحدة في السفن المقلّة لمهاجرين ، ولهذه الغاية يبلغ اسم الميناء التي تبحر منها أية سفينة تقل مهاجرين قبل الإبحار بوقت كاف .

(رابعاً) نظراً لضرورة تهيئة الوقت الكافي لإعداد نظام المراقبة اللازمة لتنفيذ القرار بصورة فعلية ، فإن للوسيط أن يقرر بمحض سلطته أثناء الأسبوع الأول من بدء الهدنة دخول أي مهاجر إلى فلسطين بصرف النظر عن سنه وجنسه .

(خامساً) يحظر أثناء فترة الهدنة تفتل القوات أو تقل المتاد الحربى بين دولة من الدول ذات الشأن وأخرى منها أو إلى مكان قريب من حدود فلسطين أو من جيهاات القتال .

(سادساً) تظل الحالة الحاضرة على ما هي عليه أثناء فترة الهدنة بالنسبة لكافة جبهات القتال وخطوطها ولا يسمح بزيادة القوات المحاربة في جبهات القتال وخطوطها كما لا يسمح بزيادة ما لديها من عتاد حربي ، ولكن يجوز استبدال بعض الجنود بالبعض الآخر في حدود المقتضيات العادية « روتين » .

(سابعا) لا يستورد عتاد حربي إلى أية دولة من الدول ذات الشأن أو إلى أراضيها .

(ثامنا) تتولى لجنة الصليب الأحمر الدولية إغاثة أهالي المدن من الطرفين في المناطق التي أصيبت بأضرار فادحة من جراء النزاع الناشب كالقدس ويافا بحيث يضمن لها توفر كميات من مواد الطعام الضرورية لا تزيد ولا تقل كثيرا عند نهاية الهدنة على ما كانت عليه وقت بدايتها .

(تاسعا) يحظر أثناء فترة الهدنة كل الأعمال المشابهة للأعمال الحربية في البر والبحر والجو .

خطأ مزدوج

وكما ارتكبت الدول العربية الخطيئة الكبرى عندما وافقت على الهدنة الأولى ، ارتكبت أيضا الخطأ الأكبر عندما وافقت على هذا التفسير المجيب لقرار وقف إطلاق النار الذي أباح بمقتضاه الوسيط الدولي لنفسه أن يسمح بإدخال أي مهاجر إلى فلسطين بصرف النظر عن سنه وجنسه (م ٥ — طريق النكبة)

وهذا يعنى إتاحة الفرصة أمام الصهيونيين لإدخال ما يشاءون من المحاربين تحت سممه وبصره وموافقتهم ، بالإضافة إلى التفسيرات الأخرى التى أراد من ورائها تخدير رأى العام العربى وإيهامه بأن هيئة الرقابة الدولية ستقف سدا منيعا ضد اليهود حتى لا يحققوا أية ميزة عسكرية فى فلسطين .

وبدلاً من أن تناقش الدول العربية هذه التفسيرات الملتوية فى ضوء تجاربها ومعرفتها العميقة بحيل الصهيونيين ، وافقت عليها عند ما أرسل محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء المصرية مذكرة إلى الكونت برنادوت يوم ٩ من يونيو ١٩٤٨ أبلغه فيها موافقته على اقتراحاته بإسم حكومات مصر والسعودية ولبنان وسورية ، كما تلقى الكونت كتاباً مماثلاً من وزير خارجية اليمن ووكيل الخارجية العراقية ووزير الأردن فى القاهرة كل بإسم حكومته .

وتوقف إطلاق النار فى الموعد المحدد له إعتباراً من يوم الجمعة ١١ من يونيو ١٩٤٨ فى الساعة السادسة صباحاً ، وبدأت سحائب الهدنة تخيم على فلسطين تعكس عليها مآسى الدهر وتهمس فى أذنائها بسوء المصير .

الفصل الرابع

برنادوت

مهمته - اجتماعات الخبراء العرب - أفكاره

أصبحت مهمة برنادوت مهمة مزدوجة الأولى خاصة بوقف إطلاق النار في فلسطين لمدة أربعة أسابيع واتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بقيام هدنة حقيقية في ضوء القرار الدولي ، والثانية محاولة إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية . .

أبواب مفتوحة أمام اليهود

ففيما يتعلق بالمهمة الأولى فقد تحقق لليهود ما سموا إليه من إدخال مهاجرين ومخاريين إلى فلسطين رغم محاولة برنادوت التخفيف من قسوة

هذه الحقيقة الصارخة ، إذ أثبت في الفقرة ١٢ من تقرير بعث به إلى مجلس الأمن يوم ١٢ من يوليو ١٩٤٨ ما نصه : « . . . أما هجرة الرجال الذين هم في سن القتال من ١٨ إلى ٢٤ فكان جل اهتمامي ألا يدخل منهم عدد مبالغ في جسامته ، ولما كان الأمر كذلك بالنسبة للعتاد الحربى والمحاربين فقد قام المراقبون — إلا في الأيام الأولى من الهدنة — يرقابة شديدة على جميع السفن والطائرات القادمة إلى فلسطين وقد شكأ لى رؤساء العرب شفوياً من أن اليهود كانوا يدخلون خلسة إلى فلسطين فرقاً كبيرة من الرجال الذين هم في سن حمل السلاح .

« والإستثناء الوحيد الذى حدث يتعلق بالباخرة « اتالينا » عندما أعلنت الأرغون زفاى ليوى أن ثمانمائة رجل وامرأة دخلوا إلى إسرائيل . »

ولم يذكر الوسيط الدولى فى تقريره أن هذه الباخرة كانت محملة بشحنات ضخمة من الأسلحة والعتاد الذى لم يكن متوافراً لدى اليهود عند بدء القتال يوم ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ ، كما لم يذكر أن بواخر وطائرات وصلت إلى الموانئ والمطارات التى يسيطر عليها اليهود قادمة من تشيكوسلافيا وروسيا وأوربا الشرقية وإيطاليا وإنجلترا وأمريكا ، فى الوقت الذى باءت فيه جميع الجهود العربية بالفشل فى سبيل الحصول على حاجة العرب من السلاح . .

اعتراف بعد مراوغة

أما قول الوسيط الدولي « بأن المراقبين الدوليين قاموا — إلا في الأيام الأولى من الهدنة — برقابة شديدة على السفن والطائرات القادمة إلى فلسطين ، فهو قول بعيد عن الصواب باعتراف الوسيط نفسه إذ قال في القسم الثاني من تقريره إلى مجلس الأمن يوم ١٤ من يوليو ١٩٤٨ الفقرة « ١ » تحت عنوان تنظيم مراقبة الهدنة ما نصه : « كان واضحاً منذ البداية أن مراقبة الهدنة عملية جد عسيرة لا يمكن أن تصل إلى درجة الكمال ، وقد أدركت أن الوصول إلى فرض رقابة تامة على احترام الهدنة في فلسطين يقضى بتوفير عدد كبير من المراقبين وخبرة من الأجهزة والأدوات ، ونظراً لضيق الوقت الذي حدد لنا كان مما لا مفر منه أن نصادف بعض صعوبات عند محاولتنا الحصول على ما يلزم من موظفين وأجهزة لازمة ، فرأيت أن العمل قد تكلل بالنجاح إذ أمكن بواسطتها الحيلولة دون وقوع حوادث عنيفة أو استئناف القتال بصفة عامة أثناء فترة الهدنة . »

ثم قال الكونت برنادوت في تقريره المشار إليه : « ولم يكن لدينا عند بدء الهدنة أية أجهزة سوى طائرة مستأجرة وضعها السكرتير العام للأمم المتحدة تحت تصرفى ، وكان من الضروري لإمكان مباشرة عمليات المراقبة الحصول على أدوات تستخدم في شئون المواصلات والنقل

والدوريات ، وحصلت على عدد من المركبات ومعدات لاسلكي مستعملة من حكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا ، وعلى قطعة من البحرية الفرنسية وثلاث مدمرات من الولايات المتحدة ، وهى لم تكن كافية بالهوض بالمهمة الجسيمة الملقاة على عاتقنا وسرعان ما أصبح جزء منها ولا سيما السيارات والمحطات اللاسلكية غير صالح للاستعمال بسبب استحالة إصلاحه وإيجاد قطع الغيار اللازمة له .

« ونظرا لما كان لدينا من موظفين ومعدات بقدر محدود لم يكن من المستطاع إنشاء مراكز مراقبة يمكن منها مراقبة جميع الموانئ والمطارات والحدود والسواحل ، ولما كانت فلسطين مسرح العمليات التى واجهت فيها الجيوش العربية ، القوات اليهودية أثناء فترة وقف القتال ، فقد قررت أن تجرى أهم عمليات المراقبة فى فلسطين ، وبناء على ذلك نقلت من القاهرة إلى حيفا المركز الرئيسى لمراقبة الهدنة برغم أن هذا المركز كان فى أرض محايدة هى رودس . »

فشل المراقبة

وأنهى الوسيط الدولى اعزافاته بفشل المراقبة وبالتالى عدم تقيده بشروط وقف القتال التى أعدها بنفسه والتى رضى بها العرب لقبول الهدنة إذ سجل فى الفقرة ٢٣ من تقريره المشار إليه الوثيقة « ٨٨٨٠ / س » ما يلى : « لقد كانت مراقبة تنفيذ الهدنة عملية شاقة جداً بل خارقة للمادة

من وجوه كثيرة ، فقد كانت هناك درجة قصوى من الإستعجال مع ضيق الوقت ، وكان يتعين إقامة الجهاز المكلف بمراقبة تنفيذ الهدنة بأكمله ، وكانت الأقاليم المتمين مراقبتها مترامية الأطراف بينما لم يكن لدينا البتة ما يكفى من الموظفين والعتاد ، ولم تحل حلا مرضياً مسائل وسائل التنقلات وأماكن الإيواء والتأمين ، كما كانت وسائل المواصلات محدودة جداً وغير كافية ، وبناء على ذلك لم تكن الرقابة دائماً فعالة وكاملة كما كنت أرجو . »

وختم هذا الإعتراف الخطير بتسجيل ما يلي : « ان عامل الزمن وحده أثناء فتره وقف القتال كان فى صالح اليهود . »

فهل بعد هذا الإعتراف زياده لمستزيد . ؟ ؟

ومادامت أجهزة الرقابة غير محكمة ، ومادام العون الحربى يتدفق على الصهيونيين تحمله طوائف المهاجرين ، فما لاشك فيه أن مراقبة الهدنة عن طريق المراقبين القلائل أصبح أمراً مشكوكاً فيه ، وقد اعترف برنادوت فى تقريره السابق بهذه الحقيقة الصارخة إذ سجل فى الفقرة ٩ تحت عنوان سير الهدنة ما يلى : « كانت إحدى العقبات التى صادفتنا أثناء الهدنة الأولى ترجع إلى أن المراقبين استحال عليهم تحديد خط الجبهة عند بدء الهدنة ، وبما أن المراقبين لم يكونوا فى فلسطين فى الأيام الأولى من الهدنة فقد تبين مرة أخرى أنه من العسير تحديد خط يقبله الطرفان ، ومع ذلك فقد نصت أول تعليمات صدرت لقائد كل مجموعة من المراقبين على أن يقدم لرياسة أركان الحرب فى حينها خريطة تبين بالدقة خط الجبهة

عند بدء الهدنة أو إذا استحال ذلك ، ساعة وصول المراقبين أول مرة إلى الميدان ، وقد سارت المحادثات بين المراقبين والقادة العسكريين ذوى الشأن سيرا عاديا ورسمت الحدود إلا فى بعض مناطق متنازع عليها ووضعت كل خرائط وقع عليها الطرفان . »

وهذا اعتراف جديد آخر من الوسيط الدولى بأن خطوط وقف إطلاق النار لم تكن واضحة ، وهناك فارق كبير بين تحديد هذه الخطوط عند بدء الهدنة وبين تحديدها عند وصول المراقبين إلى الميدان لأول مرة إذ ضاعت بين الخططين أراضى وقرى افتقدها العرب لأن هيئة الرقابة تهاونت فى تطبيق شروط وقف القتال تطبقيا صحيحا وتخلفت عن ارتياد ميدان القتال عند بدء الهدنة . . .

الوضع فى القدس

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تضمن القرار الخاص بوقف إطلاق النار إتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية مدينة القدس والسماح بنوع خاص بالوصول إلى جميع المآبد والأماكن المقدسة لمن لهم حق معترف به فى زيارتها لممارسة العبادة فيها ، ومن المروف — وفقا لما سردناه من قبل — أن القوات اليهودية احتلت الجزء الأكبر من مدينة القدس الجديدة ، وأن الجيش العربى الأردنى احتل مدينة القدس القديمة وجزءا من المدينة الجديدة ، فضلا عن أن الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة كانت فى أيدي العرب بحيث أصبح اليهود فى شبه عزلة تامة ولم يعد لهم سوى

طريق واحد غير معين وملتو يسمى طريق « برمانى » شقه اليهود قبل بدء الهدنة ببضعة أيام ليكون طريق نجدة وراء الأجزاء التى كانت بيد العرب من الطريق الموصل من تل أبيب إلى القدس وكان بيد العرب أيضا رأس العين « وهى مصدر إمداد القدس بالماء ، كما كان يمد جزء من الأنابيب ومضخات اللطرون ..

ورأى برنادوت أن يجرد العرب مما فى أيديهم ، لأن تحكم الأردنيين فى الطريق إلى القدس وعدم السماح بوصول الأطعمة والماء إلى اليهود المهاجرين مدنيين وعسكريين ، معناه كما ورد فى تقرير له إلى مجلس الأمن فى شهر يوليو ١٩٤٨ الفقرة ١٢ ، « نيل العرب لميزة عسكرية واضحة حيث أن المخزون لدى اليهود من الأغذية يكون قد نفذ وتصبح الهدنة نفسها أداة لإهلاك عدو جوعا ، ومن ناحية أخرى لو أفسح المجال لتدفق الطعام والماء والمؤن الضرورية بلا قيد إلى المدينة فى فترة الهدنة لادخرت كميات من هذه المؤن لتتيح تحسنا فى مركز اليهود فى نهاية الأسابيع الأربعة .

« وبناء على ذلك بدا لى أن أعدل حل يكون بالسماح لاستيراد المؤن الضرورية بكميات خاضعة للرقابة تكفل أن لا يكون المخزون منها فى نهاية الهدنة أقل أو أكثر مما كانت عليه وقت الهدنة ، وهذا يتطلب تحديد الكميات وإنشاء نقط مراقبة وقوافل محروسة . »

وهكذا تجاوز برنادوت حدود قرار مجلس الأمن لأنه أباح لنفسه إيجاد المبررات لتقوية مركز اليهود فى القدس الجديدة ، وأرسل أول قافلة إلى القدس يوم ١٧ من يونيو ، أعقبها إجراء مباحثات بين

الأردنيين واليهود أسفرت يوم ٢٣ من يونيو عن إتفاق حول قواعد تموين القدس .

بل ان برنادوت ذهب إلى أبعد من ذلك عندما رأى أن القوات العربية والقوات اليهودية تحتل في القدس خطوطا متقاربة جدا ، ولهذا تولت لجنة الهدنة المؤلفة من قناصل إنجلترا وأمريكا وبلجيكا وفرنسا بالإشتراك مع مراقبي الأمم المتحدة إيجاد « شقة حرام » لتهدأ أعصاب الصهيونيين ، وتم فعلا يوم ١٦ من يونيو إبرام اتفاق بين الأردنيين واليهود سحب الطرفان بموجبه قواتهما إلى خط متفق عليه وأنشئت المنطقة المحايدة بين الخط الجديد وخط الهدنة وأخلت المساكن والمباني والأراضي الواقعة بين الخطين .

وحقق الاتفاق الجديد ميزة عسكرية لليهود على حساب العرب وحقوقهم في أرضهم وبلدكم إذ أنزل أفدح الضرر بالنسبة للزراع العرب فقد وقعت الهدنة في موسم الحصاد في فلسطين وكانت خطوطها قائمة كلها على أراضي يملكها العرب الذين حاولوا جمع محصول زراعتهم فاستهدفوا إلى طلقات المدافع من اليهود ، ولم يستطع الوسيط الدولي أو أعوانه أن يضمنوا لهذا الأمر حدا ..

وكان من نتائج إيجاد مناطق الحرام أن فقد الجيش الأردني سيطرته على الشقة التي بها مضخات اللطرون والتي تزود القدس بالماء عندما أصبحت تحت إشراف الأمم المتحدة .

واستمر الإغداق على الصهيونيين عندما أبرم القادة الأردنيون واليهود

في القدس إتفاقا يوم ٧ من يوليو بتجريد منطقة جبل المكبر من السلاح وأوكل إلى الأمم المتحدة مسؤولية كفالة الأمن في تلك المنطقة وتزويدها بالماء والغذاء .

حقائق أمام برنادوت

وقد بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية كل ما صاحب إتفاقية وقف إطلاق النار من ميزات نالها اليهود فأرسلت إلى الكونت برنادوت مذكرة بهذا الشأن بتاريخ ٣ من يوليو ١٩٤٨ جاء فيها ما يلي :

« لقد كان متفقاً عليه ومقرراً أن تنفذ شروط الهدنة تنفيذاً دقيقاً لا يترتب عليه أى تغيير في مركز أحد الجانبين كما كان عليه وقت وقف إطلاق النار يوم ١١ يونيو بحيث لا يستفيد أحد منها من هذه الفترة على حساب الآخر . وقد حرصت الدول العربية على تنفيذ هذه الشروط بكل دقة وحسن نية تحقيقاً للغاية التي ترمي إليها بينما أمن الطرف الآخر في خرقها وانتهكها المرة بعد المرة كما نبهت الدول العربية جنابكم إلى ذلك ، واستمر في جهات متعددة ، يرتكب أعماله الاستفزازية العدوانية ، ولا شك أن رقباءكم سجلوا جميع هذه الأعمال التي استفاد منها الطرف الآخر وجعلت فترة وقف إطلاق النار تعود عليه بالفائدة كما أنه استفاد منها وأدخل فلسطين العديد من المهاجرين القادرين على القتال والكثير من الأسلحة والعتاد ، وأخذ في تدعيم مراكزه واحتلال بعض المواقع الاستراتيجية وفي تموين قواته المحاصرة ، فضلاً عن ذلك منعت القوات الصهيونية

السكان العرب في المناطق التي تحتلها من حصد محاصيلهم والحصول على
أقواتهم وجميع هذه الأعمال مجافية لشروط وقف إطلاق النار وضارة يقينا
بمركز العرب في فلسطين . »

بل ان لجنة التحقيق البرلانية العراقية بشأن فلسطين أثبتت في
تقريرها ص ٢٠٢ المكاسب التي حققها اليهود خلال هذه الهدنة فقالت :

« تمكن اليهود خلال فترة الهدنة الأولى من تحسين موقفهم
المسكرى خلافا لشروط الهدنة فقاموا بهجمات محلية متكررة على كافة
قطاعات الجبهة للحصول على المعلومات عن مواقع القطاعات العربية ومناعاتها
كما قامت طائراتهم باستطلاعات مستمرة فوق هذه المواقع لنفس الأغراض
مما مكّنهم من تصويرها ومعرفة تفاصيلها بدقة ، وبالإضافة إلى ذلك قام
اليهود خلال هذه الفترة بتطهير جيوب المقاومة الكائنة في مناطقهم والتي
كانت تتمثل في القرى العربية المعزولة حيث تمكنوا من القضاء على مقاومة
سكانها وطردهم من أماكنهم ، وبذلك أمنوا سلامة خطوط مواصلاتهم
التي كان يهددها وجود هذه القرى بالقرب منها ، وكان أبرز خرق للهدنة
قام به اليهود في هذا الشأن هو هجائهم المتكررة على القرى العربية
المعزولة الثلاث جبع واجزم وعين غزال ، تلك الهجمات التي بدأت يوم ١٦
من يونيو ١٩٤٨ واستمرت طيلة مدة الهدنة الأولى حتى تمكنوا من
احتلالها وتدميرها وطردهم سكانها . »

وهكذا فشلت مهمة الوسيط الدولي الخاصة بإقامة هدنة حقيقية في
فلسطين لأن اليهود استغلوا هذه الهدنة لتحقيق أهدافهم كما أن هيئة

الرقابة الدولية ابتعدت كثيراً عن واجبها وتفاضت عما ارتكبه اليهود من خرق فاضح لشروط هذه الهدنة ، بل ان الوسيط الدولي نفسه ابتكر تفسيرات لقرار وقف اطلاق النار استفاد منها اليهود فائدة كبيرة . .

اجتماع رودس واقتراحات برنادوت

أما المهمة الثانية للوسيط الدولي والخاصة بإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية فقد سبقها ما طلبه الكونت برنادوت من أعضاء اللجنة السياسية للجامعة العربية أثناء اجتماعهم يوم ١٥ من يونيو ١٩٤٨ حول إيفاد الجامعة بمض الخبراء العرب إلى رودس في هذه المسألة لاستشارتهم عند محاولته وضع اقتراحات لحلها ، على أن يقتصر عملهم على الناحية الفنية الخالصة ، فمينت اللجنة لهذه الغاية « عبد المنعم مصطفى » « مصرى » وعبد الرحمن الفلاحى « عراقى » وهنرى كثن « فلسطينى » وأحمد الشقيرى « فلسطينى » .

وغادر هؤلاء القاهرة يوم ٢١ من يونيو إلى رودس فوصلوها في نفس اليوم وقابلوا فور وصولهم الكونت برنادوت فذكر لهم أنه كلف معاونيه الاتصال بهم ومشارتهم . . كما وصلها أيضاً خيران يهوديان هما ليوكوهن ودروفين شلوح . . وجرت مع الفريقين اجتماعات منفصلة . . وعقدت لهذه الغاية خمس جلسات بدأت يوم ٢١ يونيو وانتهت يوم

٢٤ من يونيو حضرها خبراء الجامعة كما حضرها من معاونى الوسيط
دكتور رالف بنش « أمريكي زنجى » ، بول موهن « سويدي »
ستسافرو بولوس « يونانى » ، ريدمان « جنوب افريقى » ، وحضر
الجلسة الأخيرة فيجيه « فرنسى » .

وافتح الدكتور بنش الجلسات كما جاء فى تقرير أعده الخبراء انفسهم
للجنة السياسية للجامعة العربية مشيراً إلى ان مهمة الخبراء العرب تنحصر فى
مجرد تقديم المعلومات التى تطلب منهم عن المسألة الفلسطينية دون أن
يكونوا مسئولين عن الاقتراحات التى ينتهى إليها الوسيط ، وذكر التقرير
أن الوسيط الدولى لاحظ أنه لم يجر بينه وبين ممثلى عرب فلسطين أى
اتصال حتى أنه سأل رئيس الحكومة المصرية عن علة ذلك فأجاب بأن
المرحلة التى انقضت حتى الآن كانت مقصورة على مباحثات وقف إطلاق
النار ، فجرت هذه المباحثات مع حكومات الدول التى لها جيوش فى
فلسطين ، أما الآن وقد بدأت مرحلة البحث عن حل قضية فلسطين فإن
الوسيط يستطيع الاتصال بالناطقين بلسان عرب فلسطين ، وفضلاً عن
ذلك فإن من بين خبراء الجامعة اثنين من عرب فلسطين .

وطلب الدكتور بنش أن يستمع إلى ما يريد الخبراء الفلسطينيان
الإدلاء به من بيانات ، فأخذوا فى الكلام عارضين قضية بلادها عرضاً
عاماً منذ الاحتلال البريطانى حتى اليوم مشيرين إلى الحوادث الهامة التى
وقعت خلال فترة الانتداب وما كان من مناهضة العرب لوعده بلفور
والهجرة اليهودية والانتداب مؤكدين رفضهم لكل حل ينطوى على

فكرة إقامة الدولة اليهودية أو يؤدي إلى التقسيم وذكرنا أن الحل الذي يقترحه الوسيط يجب أن يركز على مبادئ الحق والديمقراطية وحق تقرير المصير . .

وفيما تلا الجلسة الأولى من جلسات اقتصر العمل على توجيه طائفة من الأسئلة من معاوني الوسيط الدولي إلى الخبراء العرب فكانوا يجيبون عليها بعد المشاورة فيما بينهم ، وقد كانت المناقشات شفوية وطلب الخبراء العرب في مناسبة بعض الأسئلة أن توجه إليهم كتابة فوعد الفريق الآخر ولكنه اكتفى بما قدم له عنها من إجابات شفوية عامة . .

وتناولت هذه الأسئلة موضوعات متعددة متصلة بفلسطين أبرزها سياسة الأمر الواقع ، وسبب إحجام عرب فلسطين حتى الآن عن إنشاء حكومة لهم كما فعل اليهود ولو بإقامة هذه الحكومة خارج البلاد . وإن معاوني الوسيط كانوا يعلقون أهمية خاصة على هذا السؤال حتى أنهم تناولوه أكثر من مرة .

ففيما يتعلق بسياسة الأمر الواقع ، وجه معاونو الوسيط إلى الخبراء العرب طائفة من الأسئلة حول المصير السياسي للأقلية اليهودية في فلسطين تقوم على حالة ذهنية لديهم هي وجوب أخذ الأمر الواقع بنظر الاعتبار والاعتراف بالحالة الراهنة بالنسبة لهذه الأقلية ، وقالوا إن الوسيط الدولي في بحثه عن الحل لا يستطيع التمرض لمشروعية وعد بلفور والانتداب وما نشأ عنهما ، وإن من واجبه أن يواجه الحقائق القائمة ، فهناك

دولة يهودية أنشئت في جزء من فلسطين اعترفت بها أربع عشرة دولة بل قررت دولتان كبيرتان تبادل التمثيل الدبلوماسي معها ، كما أن الأقلية اليهودية « مستميتة » في سبيل تحقيق أهدافها .

وكانت إجابة خبراء العرب قائمة على أن الوسيط إذا التزم بالأمر الواقع لا يكون قد قام بمهمة الوساطة بل يكون قد أقر الوضع الذي كان السبب الرئيسي في إثارة النزاع وثبت المقتدى في اعتدائه .

ومن واجب الوسيط حين يضع اقتراحاته للحل أن يستوحى مبادئ العدل والديمقراطية وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حلت لجنة التقسيم ولم تلزم الوسيط باتباع ماسبق وضعه من حلول ، ومن مقتضيات الوساطة أن يؤخذ بنظر الاعتبار الوضع الذي وقع عليه الاعتداء لا الوضع الذي نشأ عن الاعتداء . أما تصميم اليهود على الاستماتة في سبيل تحقيق مطالبهم فلا يرى الخبراء فيه مبرراً لإقرار الظلم والمدون فضلاً عن أن العرب لا يقلون عن اليهود إن لم يزيدوا عنهم استماتة في الدفاع عن عروبة بلادهم .

أما فيما يتعلق بعدم إنشاء حكومة عربية أسوة بما فعله اليهود فقد ذكر الخبراء العرب أن ميثاق الجامعة العربية ذيل بملحق خاص لفلسطين أعلن أنها أصبحت مستقلة بنفسها منذ أن انسلخت عن الإمبراطورية العثمانية ، وأن المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب معروفة ، ثم أن سياسة الانتداب البريطاني لم تمكن البلاد من ممارسة خصائص الاستقلال ، ولما انتهى الانتداب لم يكن في البلاد حكومة

ولا جهاز إدارى ، فلم يشأ العرب وهم يعلمون أن اليهود سيعملون قيام حكومة يهودية - أن يعلنوا قيام حكومة لهم حتى لا يكون العالم أمام حكومتين متنازعتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، بينما يعارض العرب في أن يكون لليهود أى كيان سياسى مستقل فى فلسطين .

وفى ضوء هذه المناقشات وتجارب الشهر الماضى والمباحثات التى جرت فى العواصم العربية كوتن الوسيط الدولى الخطوط المريضة التى تسوى على أساسها القضية الفلسطينية ، وعقد اجتماعاً يوم ٢٧ من يونيو مع الخبراء العرب حيث أفضى إليهم بالخطوط المريضة للحل المقترح . . فى الوقت الذى كان يتجه فيه إلى القاهرة بول موهن وستافرو بولوس حاملين معها أفكار الوسيط كأساس ممكن للمناقشة ، كما اتجه إلى إسرائيل جون ريدمان الإفريقى .

وتتلخص هذه الأفكار فى إنشاء إتحاد فى فلسطين مكون من عضوين أحدهما عربى والآخر يهودى وتكون فلسطين فيه شاملة لشرق الأردن طبقاً للتعريف الوارد فى صك الانتداب الذى عهد به عام ١٩٢٢ إلى المملكة المتحدة ، وتتمتع حدود أراضى كل من العضوين بطريق المفاوضة وبمساعدة الوسيط .

وتتلخص أغراض الإتحاد فى النهوض بالمصالح الاقتصادية المشتركة وتسيير وصيانة المرافق المشتركة بما فيها الجمارك ورسوم الإنتاج والنهوض بالمشاريع العمرانية وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك ، وأن (٦١ - طريق النكبة)

تمارس وظائف وسلطة الإتحاد بواسطة مجلس مركزي أو أى هيئات أخرى
يقرها عضوا الإتحاد .

وأن يمارس عضو الإتحاد فى غير هذه الوظائف السيطرة التامة على
شئونها الخاصة بما فى هذا العلاقات الخارجية وذلك مع عدم الإخلال
بإحكام ميثاق الإتحاد ، وأن يكون لكل عضو الحق فى قبول المهاجرين
فى حدود منطقته مع النص على حق أى عضو من العضوين مطالبة المجلس
المركزي — بعد انقضاء سنتين من قيام الإتحاد — إعادة النظر فى
سياسة الهجرة التى يتبعها العضو الآخر وأن يخضعها لما تقتضى به المصالح
المشتركة فإذا عجز المجلس عن الوصول إلى قرار فى هذا الشأن أحيات
المسألة إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة الذى تكون
قراراته ملزمة ، كما نص المشروع على ضمان الحقوق الدينية وحقوق الأقليات
وصيانة الأماكن المقدسة وأن يمتد بسكان فلسطين الذين تركوها بسبب
الظروف الناشئة عن النزاع القائم بحقهم فى العودة إلى ديارهم بدون قيد
وبأن يستردوا ممتلكاتهم ..

واقترح الكونت برنادوت الترتيبات الإقليمية المناسبة وذلك بضم
النقب كله أو جزء منه إلى الإقليم العربى وضم الجليل الغربى كله أو جزء
منه إلى الإقليم اليهودى ، وضم مدينة القدس إلى الإقليم العربى مع منح
الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشئونها البلدية ووضع تدابير خاصة لحماية
الأماكن المقدسة وإنشاء ميناء حر فى مدينة حيفا تدخل فيه منطقة معامل
تكرير البترول ومصباته وإنشاء مطار حر فى اللد .

وناقشت اللجنة السياسية للجامعة العربية هذه الأفكار فوصفتها في مذكرة بعثت بها إلى الوسيط الدولي يوم ٣ من يوليو ١٩٤٨ « بأنها في مجموعها تحقق مآرب الصهيونيين بالنسبة لتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها . »

وقالت المذكرة في موضع آخر : « إن هذه الأفكار غريبة لآمال العرب لأنها تريد منح الصهيونيين أكثر مما اقترحه مشروع التقسيم الذي منى بالفشل بينما لم تكفل للعرب أى مطلب من مطالبهم . »

الفصل الخامس

الهدنة الثانية

اغتيال بننادوت - اقترحات بنش - صراع حول النقب

أوشكت الهدنة الأولى على الإنتهاء واتضح بما لا يقبل الشك أن اليهود قد استفادوا من ورائها فائدة كبرى ، وأن الوسيط الدولي أخطأه التوفيق في كثير من خطواته وآرائه ، لاسيما بعد أن رفض العرب ما عرضه عليهم من « أفكار » لإيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين ، ومع ذلك اقترح على العرب واليهود تحديد فترة الهدنة بعد يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٤٨ وهو موعد إنتهائها ، حتى يتسع المجال أمامه للعثور على التسوية المطلوبة .

وأرسل بهذا الشأن مذكرة يوم ٣ من يوليو إلى طرفي النزاع جاء فيها : « قاربت مدة الهدنة على الإنتهاء يوم ٩ يوليو الجارى ، وأن طرفي إتفاق الهدنة يجب أن يجيبا على هذا السؤال وهو : إذا لم يتم اتفاق على إجراءات وموضوع الوساطة هل سيستأنف القتال ؟ » .

ورحب الجانب اليهودي بهذا الاقتراح بل أن شرتوك وزير خارجية الحكومة المؤقتة أوضح لبرنادوت أثناء اجتماعهما بتل أيب يوم ٧ من يوليو استعداد اليهود الموافقة على أن تكون فترة التجديد ثلاثين يوما .

أما الجانب العربي فقد بحث الاقتراح في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية يوم ٦ من يوليو ١٩٤٨ ، ولكن عدم إيمان الحكومات العربية بمجلس الأمن وهيئة الأمم دفعها إلى رفضه ، فعاود الكونت برنادوت تقديم إقتراحه وبذل جهوده لإقناع الحكومات العربية ، ولما فشلت هذه الجهود طلب تحديد الهدنة لمدة ثلاثة أيام أخرى لتقديم اقتراحات جديدة ربما تلائم في نظره مصالح الفريقين أو تقع عندهما موقع القبول ، ولكن الحكومات العربية أصرت على وجهة نظرها وصممت على استئناف القتال بعد انتهاء فترة الهدنة رغم نداء مجلس الأمن في قراره الصادر يوم ٧ يوليو « الجلسة » ٣٣١ بتجديد فترة الهدنة . . . وكان الرأي العام العربي وراء حكوماته يصر بدوره على رفض تجديد الهدنة واستئناف القتال يداعبه أمل النصر للإبقاء على عروبة فلسطين .

إتفاقية جبل المكبر

على أنه قبيل استئناف القتال بيومين أى يوم ٧ من يوليو نجحت المفاوضات التي أجراها برنادوت بشأن « جبل المكبر » الذي كان على حد قوله « جزيرة صغيرة يحتلها اليهود خلف الخطوط العربية في القدس » ، إذ كانت القوات اليهودية تحتل مستشفى هداسا والجامعة العبرية وقرية الميسوية

العربية ، بينما كان الجيش الأردني يحتل مستشفى أوجستا فيكتوريا .
وكان من ثمار هذه المفاوضات أن وقع الجانبان الأردني « الكولونيل
لاش » واليهودي « شانتيل » إتفاقية صدق عليها اثنان من مندوبي الأمم
المتحدة هما تيلز براتسون وجان نيونهاوز .

وبمقتضى هذه الإتفاقية اعتبر مستشفى أوجستا فيكتوريا وكذلك الجامعة
العبرية ومستشفى هداسا وقرية الميسوية وجميعها واقعة على جبل الزيتون ،
منطقة مجردة من السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة ، وخصص ٤٠ شرطيا
عربيا لحراسة مستشفى أوجستا فيكتوريا كما خصص ٨٥ شرطيا يهوديا
و ٣٣ موظفا يهوديا للإشراف على مبانى الجامعة العبرية ومستشفى
هداسا .

وبما أن هذه المنطقة واقعة شرق مدينة القدس العربية وقد انقطع
إتصالها بالقسم الذى يحتله اليهود من مدينة القدس ، فقد تقرر تخصيص
قافلة من السيارات اليهودية لتموين الشرطة والموظفين اليهود القائمين بالعمل
والحراسة فى الجامعة العبرية ومستشفى هداسا اليهوديتين وفقاً لكشف
متفق عليه بين الفرقاء الموقعين على الإتفاقية ، على أن تجتاز تلك القافلة
اليهودية بمحولاتها ، المنطقة العربية مرة كل أسبوعين .

وجاء فى المادة الأولى من هذه الإتفاقية « أن تكون حماية المنطقة
المجردة على الخريطة المرفقة ، من اختصاص الأمم المتحدة ريثما تنتهى الأعمال
الدوانية أو تعقد إتفاقية جديدة وتشمل هذه المنطقة الأماكن المعروفة
باسم مستشفى هداسا والجامعة العبرية وبنية أوجستا فيكتوريا وقرية
الميسوية العربية » .

أما أخطر مواد الإتفاقية فهي المادة الثامنة إذ نصت على ما يلي : —

١ — تؤلف لجنة خاصة من ممثلين اثنين عن كل من الحكومتين .

٢ — أن تنظم هذه اللجنة الخاصة فور البدء بتنفيذ ما قد تم الإتفاق عليه مبدئيا كما يلي : —

(١) حرية التنقل على الطرق الرئيسية بما في ذلك طريق بيت لحم — اللطرون — القدس .

(ب) استئناف النشاط المعتاد للمعاهد الإنسانية والثقافية الواقعة على

جبل سكوبس « جبل الزيتون » وحرية الوصول إليها

(ج) حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمعاهد الثقافية .

(د) استعمال المقبرة اليهودية الواقعة على سفح جبل الزيتون .

(هـ) استئناف العمل في محطة ضخ المياه في اللطرون وتزويد المدينة القديمة بالكهرباء .

(و) استئناف سير السكة الحديدية إلى القدس .

أخطار الإتفاقية

وتنفيذ مواد هذه الإتفاقية من شأنه تعريض القدس القديمة لأفدح الأخطار الصهيونية تحت ستار تلقى اليهود للعلوم في الجامعة العبرية أو العلاج في مستشفى هداسا أو زيارة حائط المبكى أو دفن موتاهم في المقبرة الكائنة على سفح جبل الزيتون ، في الوقت الذي لم يسمح فيه الجانب اليهودي للعرب بزيارة القدس الجديدة أو الدخول إليها حتى لزيارة أماكنهم الدينية أو دفن موتاهم في المنطقة التي احتلها اليهود من القدس .

وتدخل القدر فلم تشكل اللجنة الخاصة لتنفيذ المادة الثامنة السابقة
إذ استوقف القتال يوم ٩ من يوليو ١٩٤٨ .

إستئناف القتال

وجاء هذا الاستئناف بعد هدنة لم يتمكن العرب خلالها الإستفادة
منها لتمزير موقفهم العسكري نظراً لقلة القوات التي استخدموها في القتال
وعدم وجود قيادة عامة تنسق حركات الجيوش العربية ، في حين أن
اليهود استفادوا من هذه الهدنة — كما سبق إيضاحه — فائدة كبيرة
إذ استخدموا شتى الوسائل للحصول على الأسلحة والطائرات والمحارين ،
وساعدتهم على ذلك اعتمادهم على الطرق غير المشروعة لتأمين حاجياتهم
ووجود شبكة دقيقة من المنظمات اليهودية في مختلف أنحاء العالم تسهل
لهم تهريب الأسلحة وتجنيد المتطوعين ، الأمر الذي ثبت عند استئناف
القتال عندما انضح أن الوحدات اليهودية التي دخلت ميدان المعركة بعد
الهدنة ، كانت غير الوحدات التي حاربت قبل الهدنة وأنها استخدمت
أسلحة جديدة أشد فتكاً وتدميراً .

الموقف في الجبهات

ولهذا لم تستطع الجيوش العربية خلال فترة استئناف القتال من
القيام بأية حركة هجومية باستثناء إستيلاء الجيش السوري على مستعمرة مشمار

هايردن . بل اضطرت هذه الجيوش إلى التزام موقف الدفاع ولم تتمكن مع ذلك من الإحتفاظ بالمواقع التي تحت سيطرتها ، فاحتلت القوات اليهودية عدداً من القرى اللبنانية أهمها بليدا . ميس الجبل . مركبة . أم حبيب . كفر كلا . القنطرة . عديسه ، طيبة . تل النحاس . رب الثلاثين . الجنان . الحولة .

كما تمكن اليهود من احتلال القرى التالية التي كانت تحت مسئولية الجيش الأردني وهي اليهودية : ولهمينا . حمزو . عناية . كولا . مزموعة .

والأكثر من هذا فإن اليهود احتلوا بغير قتال يوم ١١ من يوليو سنة ١٩٤٨ اللد والرملة مما ترتب عليه انسحاب الجيش العراقي من رأس العين التي تعد القدس بالماء وبعض مناطق مرج بن عامر واستيلاء اليهود عليها ، كما تأثر من قبل موقف الجيش المصري عندما شنت عليه القوات اليهودية هجمات مركزة في منطقة النقب أجلتها رئاسة مجلس الوزراء في مذكرة أرسلتها إلى الوسيط الدولي يوم ١٤ من يونيو ١٩٤٨ تضمنت ما يلي :

« هاجت القوات الصهيونية يوم الجمعة ١١ من يونيو في الساعة التاسعة صباحاً قرية « الحسير » الواقعة شمال شرق الفالوجا واحتلتها بعد أن طردت سكانها ، كما هاجت قرية عسلوج جنوب غربي بير سبع ثم احتلتها بعد أن أبادت القوة المصرية التي كانت معسكرة فيها ، وأنها هاجت بلدة جوليس الواقعة شمال الطريق الواصل بين عراق سويدان

والمجدل وأحرقت مساكنها وخطفت بعض النساء والأطفال .

« واتضح أخيراً أنها هاجت في نفس يوم ١١ يونيو قرية الحليقات » جنوب شرق المجدل ، وقرية الجلادية شمال شرق عراق سويدان واحتلتها كما هاجت قرية بيت دراس جنوب شرق اسدود ، وهاجت أيضاً قرية باسور شمال شرق أسدود واحتلتها واضطر أهلها إلى الهرب .

وفي يوم السبت ١٢ يونيو هاجت القوات الصهيونية قرية الطاومة الواقعة شمال شرق غزة وقرية عديس الواقعة شمالى عراق سويدان واحتلتها ، كما احتلت في نفس اليوم قرية سسم جنوب شرقى دير سنيد ، وتم لها احتلال كوكبة .

وقالت المذكرة : « إن نظرة واحدة تلقى على خريطة فلسطين لكافية الدلالة على أن تلك القوات باحتلالها في الجبهة المصرية بلدتى الحسير وجوليس في يوم ١١ يونيو ثم بلدة عديس يوم ١٢ يونيو إنما ترى إلى تهديد مواقع القوات المصرية تهديداً خطيراً وقطع مواصلاتها البرية والحديدية بين المجدل واسدود » .

وما دام اليهود قد أحرزوا بعض النصر وسقطت في أيديهم بعض المدن والقرى ، فقد أصبح مفروغاً منه أن يجتمع مجلس الأمن ليأمر بإيقاف القتال حتى يتيح للصهيونية فرصة جديدة أخرى تتمكن من خلالها نيل مزيد من اعتراف الدول بكيانها وإغراق فلسطين بسيل من المهاجرين والمتطوعين بعد طرد العرب الأمنين .

قرار بوقف القتال

واجتمع فعلا مجلس الأمن يوم ١٥ من يوليو للبحث في تجديد القتال في فلسطين وشهد « برنادوت » هذا الاجتماع وأدلى بمعلوماته عن تطور الممارك بعد أن سجل في تقرير له إلى المجلس بتاريخ ١٢ من يوليو « الوثيقة ٨٨٨/س » بأن عامل الزمن وحده أثناء فترة وقف القتال كان في صالح اليهود، وإن كان من طبيعة كل هدنة أن المحافظة على الحالة الراهنة يحول بين المهاجرين وإدراك غايتهم ، ويسمح للدفاعيين بتقوية مراكزهم .

وجرت مناقشة حامية بين محمود فوزى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة في ذلك الحين وبين الكونت برنادوت اعترف أثناءها الوسيط الدولي « بأن اليهود في فلسطين حصلوا بلا شك على ميزات عسكرية ملموسة نتيجة للهدنة الأولى وإن حصولهم على هذه الميزات هيأ لهم مركزهم الدفاعي القوي . »

وقدم المندوب الأمريكي في هذا الاجتماع « الجلسة ٣٣٨ » مشروع قرار أيدته فيه المندوب البريطاني بأن الحالة في فلسطين تهدد السلام ولذلك يتحتم وقف القتال في موعد يحدده الوسيط ولا يزيد على ثلاثة أيام بعد صدور القرار ، وتوقيع العقود الاقتصادية والمسكرية على كل مخالف له ، كما نص مشروع القرار على وقف إطلاق النار في مدينة القدس خلال ٢٤ ساعة من صدور هذا الأمر ، ووافق مجلس

الأمن على مشروع القرار الأمربكي « الوثيقة رقم ٩٠٢/س » ونصه
كما يلي :

« إن مجلس الأمن :

« حيث أن حكومة إسرائيل المؤقتة قد أعلنت قبولها تمديد الهدنة
في فلسطين مبدئياً ، وأن الدول الأعضاء في الجامعة العربية قد رفضت
نداءات وسيط الأمم المتحدة المتعاقبة ونداء مجلس الأمن الوارد في قراره
الصادر بتاريخ ٧ يوليو ١٩٤٨ بشأن تمديد الهدنة في فلسطين وقد
ترتب على ذلك استئناف القتال في فلسطين .

« يقرر أن الموقف في فلسطين يشكل تهديداً للسلم بالمعنى الوارد في
المادة ٣٩ من الميثاق .

« ويأمر الحكومات والسلطات ذات الشأن ، عملاً بالمادة ٤٠ من
ميثاق الأمم المتحدة بالكف عن أى عمل عسكري ، وأن تصدر لهذه الغاية
إلى قواتها العسكرية والشبه العسكرية الأمر بوقف إطلاق النار ، على أن
يصبح هذا الأمر نافذ المفعول في التاريخ الذي يحدده الوسيط ، وعلى أية
حال في أقل من ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا القرار .

« ويعلن أن رفض الإلتزام بإحكام الفقرة السابقة من هذا القرار من
جانب أية سلطة من السلطات ذات الشأن يثبت قيام حالة الإخلال بالسلم
بالمعنى الوارد في المادة ٣٩ من الميثاق مما يقتضى مبادرة مجلس الأمن إلى
بحث الأمر بقصد اتخاذ ما قد يقرره المجلس من إجراء جديد بمقتضى
الفصل السابع من الميثاق .

« ويدعو جميع الحكومات والسلطات المختصة إلى الاستمرار في التعاون

مع الوسيط بغية صون السلم في فلسطين وفق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ مايو ١٩٤٨ .

« ويأمر بوقف إطلاق النار فوراً وبدون قيد في مدينة القدس لما يخطو عليه ذلك من أهمية خاصة ومستعجلة على أن يكون نافذ المفعول بعد أربع وعشرين ساعة من صدور هذا القرار ، ويأمر لجنة الهدنة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أمر وقف إطلاق النار هذا .

« ويأمر الوسيط بمتابعة جهوده للوصول إلى تجريد مدينة القدس من السلاح من غير مساس بالنظام السياسي للقدس مستقبلاً .

وأن يكفل حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في فلسطين مع إحترام حق الوصول إليها .

« ويأمر الوسيط بمراقبة احترام الهدنة وبتقرير لائحة إجراءات لتحقيق أية إدعاءات خاصة بانتهاك الهدنة التالية للحادي عشر من يونيو ١٩٤٨ ويأذن له في أن يفصل في حالات الانتهاك بالقدر الذي يستطيعه علماً بمقتضى تدابير ملائمة .

« ويطلب إليه أن يحيط مجلس الأمن علماً بمراقبة الهدنة وأن يتخذ عند الإقتضاء كل إجراء مناسب .

« ويقرر مع عدم المساس بما يصدره مجلس الأمن والجمعية العامة من قرار جديد في هذا الشأن ، أن تظل الهدنة سارية المفعول وفقاً لهذا القرار وقرار ٢٩ مايو ١٩٤٨ إلى أن توجد تسوية سلمية للموقف في فلسطين مستقبلاً .

« ويكرر دعوته التي تضمنتها الفقرة الأخيرة من قراره في ٢٢ مايو إلى

الفرقاء في الإستمرار في المحادثات مع الوسيط بروح التوفيق والتساهل المتبادل لإمكان تسوية جميع مظاهر الخلاف بطريقة سلمية .

« ويطلب إلى السكرتير العام أن يزود الوسيط بالموظفين وأن يقدم له التسهيلات اللازمة لتولى الوظائف الموهودة إليه بمقتضى قرار الجمعية العامة الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وبموجب هذا القرار .

« ويطلب إلى السكرتير العام إتخاذ التدابير لتقديم المال اللازم لمواجهة الإلتزامات التي تنشأ عن هذا القرار . »

... وموافقة اللجنة السياسية

وناقشت اللجنة السياسية هذا القرار أثناء اجتماعها بعاليه ببيروت يوم ١٧ من يوليو ١٩٤٨ وشهد اجتماعها محمود فهمى النقراشى « مصر » وجميل مردم « سورية » ورياض الصالح « لبنان » ، ومزاحم الباجه جي « العراق » ، وتوفيق ابو الهدى « شرق الأردن » ، ويوسف يس « السعودية » ، وعلى المؤيد « اليمن » وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة مع عدد من المستشارين والعسكريين .

وأوضح رئيس حكومة الأردن للمجتمعين بأن حكومته لا يمكن أن ترفض قرار مجلس الأمن حتى ولو رفضته الدول العربية ، وكان من هذا رأى محمود فهمى النقراشى وتبعهما أكتثية الأعضاء الأمر الذى قاومه أمين الجامعة وشفعه بتقديم استقالته فإ كان من محمود فهمى النقراشى إلا أن بادره بقوله « إن هذه الإستقالة تعنى إهدار دمي » ، ومن ثم رفضت اللجنة قبول الإستقالة .

وكشف مزاحم الباجه رئيس وزراء العراق الستار عما جرى في إجتماع اللجنة السياسية المشار إليها إذ قال كما هو ثابت في محضر الجلسة المشتركة التي عقدها النواب والأعيان صباح الأربعاء ٢٤ من نوفمبر ١٩٤٨ : « لقد قررت أكثرية أعضاء اللجنة السياسية قبول إيقاف القتال وحجبتها في ذلك أنها لا تطبق الإستمرار على القتال تجاه أوامر مجلس الأمن وعززت في سبيل تأييد مواقفها بعض الحجج . وعدا ذلك فإن إمكانات العراق بالنسبة إلى فلسطين كانت غير كافية بدرجة أن الجيش العراقي وحده لا يستطيع أن يحقق أهداف الأمة العربية ، لهذا كنا مضطرين إلى مسايرة قرار أكثرية الدول العربية » .

وقررت اللجنة السياسية الموافقة على قرار مجلس الأمن وأرسلت يوم ١٨ من يوليو برقية إلى سكرتير الأمم المتحدة بهذه الموافقة ضمنها بعض الملاحظات على نقض اليهود للهدنة الأولى وتجاهلهم لشروط وإلحاح العرب بعدم طبع الهدنة الثانية بنفس الصورة مع ضرورة تحديد فترة الهدنة الجديدة ، كما سجل العرب اعتراضهم وتحفظهم على وصف المصائب الصهيونية بالحكومة المؤقتة لأن هذا الوصف يحمل معنى خروج مجلس الأمن عن الحياد الواجب إلتزامه بصدد هذا النزاع .

وفيا بلى النص الكامل لرد جامعة الدول العربية الذي أرسل إلى سكرتير الأمم المتحدة وهو :

« سعادة المستر تريجنفى لى سكرتير عام الأمم المتحدة .

« أنشرف بإحاطة سمادتكم علما أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد اطلعت على قرار مجلس الأمن الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨

بشأن الموقف في فلسطين وكلفتني أن أبلغكم ما يأتي باسم حكومات
الدول أعضاء جامعة الدول العربية :

١ - إن الحكومات العربية لم تعجب من موقف مجلس الأمن
ونزوعه إلى اعتبار الحالة في فلسطين مهددة للسلام الدولي وواقعة تحت
أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وتهديده بفرض العقوبات
على الدول العربية إذا لم تقبل من جديد وقف القتال في فلسطين
هذا الموقف الذي لم ينفه مجلس الأمن حتى الآن بصدد أية مشكلة من
المشاكل التي عرضت عليه .

٢ - ولا يخفى أنه عند انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٥ مايو
الماضي لم تكن هناك حكومة شرعية قائمة في البلاد ، ولم يكن مجلس
الأمن والجمعية العمومية ، أو أيهما قد اتخذ خطوة إيجابية لسد الفراغ
الناشئ كنتيجة لتخلي بريطانيا عن الانتداب ، ولو لم تتدخل الدول
العربية عسكرياً في تلك اللحظة بناء على دعوة عرب فلسطين وهم الغالبية
الساحقة من السكان ، لوضع حد للفوضى السائدة بفعل المصائب
الإرهابية الصهيونية ، ولوقف المذابح التي كانت ترتكبها تلك المصائب
الإرهابية ضد هؤلاء السكان ، لازدادت الحالة تفاقماً وخيف أن يحتل
الأمن في الشرق الأوسط كله حيث الشعور نائر في البلاد العربية
المجاورة لفلسطين بسبب الأحداث الواقعة هناك .

٣ - ولقد عاد الأمن والنظام فعلاً إلى كل منطقة دخلتها الجيوش
(م ٧ - طريق النكبة)

العربية في فلسطين وبدأت الحياة تزدإ إليها ، وأخذ الأهالى ينصرفون إلى أعمالهم وشئونهم آمنين مطمئنين .

٤ - وإنه لقلب للأوضاع الطبيعية أن يسمى المنفذ ممتددا ، وأن يوصف ما حققته الدول العربية من إعادة الأمن وحكم القانون تدريجيا إلى ربوع فلسطين بأنه تكدير للسلام العالمى وخرق لليثاق . والحكومات العربية لاترى تمليلا لموقف مجلس الأمن منها إلا فى رغبة بمض الدول الكبرى فى تمكين اليهود من فلسطين على حساب العرب والإنسانية تحقيقاً لمآربها الخاصة .

» ونود أن نشير بهذه المناسبة إلى أن الكسب الحقيقى للأمم المتحدة إنما يكون بوقوفها إلى جانب الحق والعدل ، لا إلى جانب عصابات إرهابية أعلنت نفسها دولة فى فلسطين ، وعملت وما زالت تعمل على فرض نفسها على البلاد بالقوة والبطش ، مرتكبة فى ذلك أشنع الجرائم من تقتيل وتعذيب وتشريد وتدمير ونهب وحرق وتسخير للعرب فى الأعمال الشاقة واعتداء على الأطفال والنساء والرجال بلا تمييز ولا رحمة ، تلك الجرائم التى تحاكى جرائم النازى فى أوربا والتى من أجلها أقام الحلفاء المحاكم ليناىل مرتكبوها القصاص العادل . وكان من نتائج الإرهاب الصهيونى أن أخرج الألوف من عرب فلسطين من ديارهم وهاموا على وجوههم مشردين يطلبون النجاة فى البلاد العربية المجاورة ، هذا بينما تفتح منافذ فلسطين للمهاجرين الأجانب من اليهود الذين أخذوا يحلون محل من شردوا من العرب .

٥ - ومن الظلم البين أن تمنع بعض الدول في تجاهل هذه الحقائق لكي تتهم الدول العربية بالعدوان والخروج على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والدول العربية التي انضمت منتبطة إلى هذه الهيئة على أنها أداة لصيانة الحق وبث العدالة في العالم ، لتشعر الآن بالكثير من خيبة الأمل .

٥ ولقد أثبتت الدول العربية حسن نياتها ومقاصدها وحبها الصادق للسلام ، بقبول قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ مايو الماضي ، القاضي بوقف القتال في فلسطين لمدة أربعة أسابيع . كما بينت في مذكرتها المشتركة المبلغة إلى وسيط الأمم المتحدة في ٧ يولييه الجاري ، الأسباب التي أدت بها على كره منها ، إلى رفض تنفيذ تلك الهدنة الأولى التي انتهت في صباح ٩ يولييه .

٦ - وواضح من هذه الأسباب - والعرب على استعداد تام لقبول أي تحقيق دولي في هذا الشأن - أن الصهيونيين لم يرغبوا الهدنة إطلاقاً فنقضوها منذ الساعة الأولى واستمروا على نقضها يوماً بعد يوم ، مستفيدين في ذلك من انعدام الرقابة تارة ومن عدم إحكامها تارة أخرى فهاجوا أثناء وقف القتال أما كن وقرى عربية في مختلف الساحات واستولوا عليها لتحقيق ميزات عسكرية واستراتيجية لقواتهم إذا ما استؤنف القتال ولزعزعة مراكز الجيوش العربية ، وبالرغم من هذا العدوان وما صاحبه من أعمال تستفز الشعوب ، استطاعت الدول العربية ضبط شعورها وأعصابها احتراماً لما أعلنته من قبول الهدنة وقد أدى ذلك بالجيوش العربية إلى بذل جهود جديدة وتحمل تضحيات

أخرى فى الارواح لإسترداد تلك الاماكن والقرى نفسها التى استولت عليها القوالت الصهيونية بطريق الغدر مما يؤكد أن المخالفات المذكورة لم تكن تافهة كما قيل تصغيراً من شأنها .

٧ - وقد لفتت الحكومات العربية نظر مراقبى الأمم المتحدة مرارا إلى تلك المخالفات وبالرغم من الوعد المعطى لها بإعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه عند بداية وقف القتال فإنه لم يتم شئ إيجابى فى هذا الصدد ، بل أبلغت هذه الحكومات قبيل نهاية الهدنة ، وعلى لسان مندوب الوسيط أنه لما كانت المخالفات المشار إليها منسوبة إلى الايام الاولى من الهدنة فى وقت لم يكن الرقباء تسلموا مركزهم فى الساحات المخصصة لهم ، وأنه لا يمكن التحقق من وقوعها وبالتالي ليس فى الإمكان إعادة الاوضاع إلى ما كانت عليه ، ومؤدى ذلك أن على الدول العربية أن تتحمل قصور الرقابة أو عدم إحكامها ، أما الطرف الآخر الذى لم يرع عهدا ولا ذمة فنهائيا له بما كسب . فهل يمكن تصور حل أظلم من هذا الحل أو تشجيع أنجع من هذا التشجيع على الغدر ونقض العهد ؟ .

٨ - ولم يعد خافياً على مجلس الأمن ولا على أعضائه أن الصهيونيين استغلوا الهدنة الماضية كذلك ليدخلوا إلى فلسطين خلسة المئات من الشبان والرجال ممن هم فى سن الجندية ، وليزودوا أنفسهم بمختلف الوسائل بكليات وفيرة من الذخيرة والأسلحة بما فى ذلك الأسلحة الكبيرة التى كانت تنقصهم تماماً كالمدافع الثقيلة والدبابات والطائرات وظهر ذلك واضحاً بمجرد إستئناف القتال فى صباح ٩ يوليه الجارى ، وكانت السفن

والمراكب التي استأجروها لجلب هذا المتاد تصل إلى موانئ فلسطين خفية كما كان الحال في عهد الإنتداب بل على مرأى من مراقبي الوسيط أحياناً ، دون أن يكون لدى هؤلاء الوسائل الكافية لمنعها ، ومن وراء ظهورهم أحياناً أخرى ولقد اعترف الوسيط نفسه أمام مجلس الأمن أن الصهيونيين انتفعوا من الهدنة من الناحية العسكرية ، وأنه كان من المسير عليه وعلى مساعديه ، وعددهم محدود ووسائلهم محدودة كذلك ، بسط رقابة فعالة مجدية في جميع الأوقات وعلى شتى أنحاء فلسطين .

٩ - ولم يكن في استطاعة الدول العربية بعد هذه التجربة القاسية وبعد أن لست مبلغ الضرر الذي لحق بها وبغرب فلسطين من جراء هدنة الأربعة أسابيع ، كنتيجة لنقض الصهيونيين لها يومياً ، أن تقبل تمديدتها بنفس الصورة والأوضاع . وعلى العكس لم يكن أسهل وأجدي على الصهيونيين من قبول هذا التمديد . ومع ذلك لم ترد الحكومات العربية بالرغم من إضطرارها لإستئناف القتال ، أن تقفل الباب في وجه الجهود التي يبذلها الوسيط لإيجاد حل سلمي عادل لقضية فلسطين أو المقترحات التي يرى التقدم بها لهذا الغرض . ولقد ذكرت ذلك صراحة في ردها على طلبه الخاص بتمديد الهدنة . فكيف يمكن إعتبار هذه الدول إذن خارجة عن الميثاق أو مكذبة لسلام العالم .

١٠ - ويبدو ان مجلس الأمن رغم تحامله الظاهر على العرب وتهديده بتوقيع الجزاءات على الدول العربية إذا هي رفضت وقف القتال

من جديد ، قد أخذ يدرك هو الآخر أن مخاوف هذه الدول من ناحية احترام الصهيونيين للهدنة الجديدة وشكواهم من نقضهم للهدنة الماضية ، ليست من نسج الخيال ، إذ نص في قراره على تزويد وسيط الأمم المتحدة بعدد كاف من المراقبين لضمان تنفيذ الهدنة الجديدة تنفيذاً فعالاً صحيحاً لا تتكرر معه مآسى الهدنة السابقة : كما وافق على إيجاد هيئة للنظر في الشكاوى الخاصة بمخالفة أحكام الهدنة وشروطها .

» ومن المقرر والمتفق عليه أن وقف إطلاق النار هو مقدمة لهدنة تمهد لإيجاد الحل السلمي العادل لقضية فلسطين .

» ولن يكتب لهذه الهدنة أى نجاح فى إدراك هذه الغاية إلا إذا روعيت فيها شروط يتفق عليها مع وسيط الأمم المتحدة . ولذلك ترى الدول العربية لزماً عليها أن تعلن منذ الآن - بما لا يقبل مزيداً من التوكيد - أن هذه الشروط يجب أن تعالج الحالة التى كانت سائدة أثناء فترة الأسابيع الأربعة التى وقف فيها القتال أخيراً بما يكفل منع ما وقع فيها من أعمال وانتهاكات للشروط التى قبلها الجانبان وفى مقدمتها وقف الهجرة اليهودية وفقاً تاماً أثناء فترة الهدنة . فالمعلوم أن الهجرة هى من أهم أسباب النزاع الحالى ومن شأن استمرارها زيادة الموقف فى فلسطين تفاقماً ، فى الوقت الذى أدت أعمال المصائب الصهيونية الإرهابية إلى تشريد ما ينيف عن ٣٠٠ ألف عن ديارهم فيجب إعادة هؤلاء المشردين إلى أوطانهم وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم أثناء فترة الهدنة .

« ولقد صرح الوسيط أمام مجلس الأمن أن وقف القتال يفيد الجانب الصهيوني وحده ولذلك لا تستطيع الدول العربية قبول هدنة غير محددة فيتمين تحديدها بأجل تبذل فيه محاولة أخيرة للوصول إلى الحل السلمي المنشود .

١١ - وإزاء إصرار مجلس الأمن على إعتبار مواصلة القتال في فلسطين تكديرا للسلم الدولي وتهديده الصريح بتوقيع الجزاءات على الدول العربية إذا هي رفضت وقف هذا القتال ، لا يسع حكومات الدول العربية ، حتى لا يسوء الموقف الدولي في الظروف الدقيقة الراهنة التي يجتازها العالم ، إلا أن تنزل على قرار مجلس الأمن الخاص بوقف القتال مرة أخرى في فلسطين .

« وهي تعلن على الملأ أن وقف القتال في فلسطين لا يعيد السلام الحقيقي إلى تلك الربوع بل ستظل النفوس قلقة والشعوب متحفزة مهما طال الزمن إلى أن يوجد الحل العادل لقضية فلسطين . وهي ما زالت عند رأيها من أن اقتطاع جزء من فلسطين لإنشاء دولة يهودية فيه بالقوة وبالرغم من العرب وهم الغالبية السكبرى من سكان فلسطين لا يدنينا من الحل العادل المنشود ، ولا يخدم قضية السلام والديمقراطية ولذلك فهي ترقب بعين الحذر والقلق ما يبذل من جهود في هيئة الأمم المتحدة لتثبيت أركان دولة إسرائيل الزعومة .

« وفي هذه المناسبة لا تستطيع الدول العربية إلا أن تبدى شديد استغرابها لما جاء في قرار مجلس الأمن من وصف المصائب الصهيونية

بالحكومة المؤقتة . ففضلا عما في هذا الوصف من خروج على الحياء الواجب على المجلس التزامه بصدد النزاع الحالي ، فإنه متناقض مع ما جاء في قرار المجلس السابق الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ حيث نص على عدم الإخلال بحقوق ومطالب ومركز الجانبين . ولذلك تبدى الدول العربية شديد احتجاجها وتحفظها الصريح إزاء ذلك الوصف .

« والأمة العربية في انتظار الحل العادل المنشود لقضية فلسطين على أحر من الجمر وحينئذ يعود السلام إلى أرض السلام .
« وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الإحترام . »

الأمين العام

عبد الرحمن عزام

وحدد الوسيط الدولي أثناء وجوده في نيويورك ، موعد وقف إطلاق النار بشرط أن يبدأ يوم السبت الموافق ١٧ من يوليو في القدس ، والخامسة من مساء يوم الاثنين ١٩ من يوليو في جميع أنحاء فلسطين فوافق العرب واليهود على هذا الموعد .

الحالة في القدس

وبدأت الهدنة الثانية بعد إن هدد مجلس الأمن كل من لا يمثل لها بتوقيع العقوبات السياسية والعسكرية والإقتصادية ، ففرغت الصهيونية لتدبير شئونها في الأماكن التي استحوذت عليها ، كما تفرغ الوسيط الدولي

لشئون القدس ومحاولة تجريدتها من السلاح وإيجاد تسوية سلمية للموقف في فلسطين .

ففيما يتعلق بموضوع القدس فقد تنكر اليهود لما خطه مجلس الأمن بعد أن ابدوا ترحيباً بالتعاون مع الوسيط الدولي الذي سجل مراحل الغدر الصهيوني في رسائله التي بعث إلى المجلس ، فقد أجرى مباحثات أولية مع الطرفين الأردني واليهودي بشأن نزع السلاح من القدس لخصها في الوثيقة رقم ٩٣٩ / س التي أرسلها إلى المجلس بتاريخ أول أغسطس ١٩٤٨ « بأنها تركت في نفسه الاعتقاد بأنهما كانت تحدهما رغبة مشتركة في تجنب القدس معارك جديدة ومزیداً من الخراب . »

ثم ابلغ الوسيط المجلس يوم ١٧ من أغسطس « بأن الطرفين قبلا الدخول في محادثات لا تتخذ التدابير اللازمة لابعاد القدس من النزاع وان هذه المحادثات لا تستبعد نزع السلاح .

وبعد يوم واحد ثبت أن الإدعاء الصهيوني كان مجرد مناورة ، إذ ابلغ الوسيط مجلس الأمن بموجب الوثيقة ٩٧٧ / س بتاريخ ١٨ أغسطس : « بأن نصاب الأمر في القدس يكاد يخرج من يديه شيئاً فشيئاً ، وأن اليهود انكروا سلطة الأمم المتحدة عن عمد وقصد ، وأن زيادة الحالة خطورة يؤدي إلى استئناف القتال استئنافاً عاماً . »

وبحث مجلس الأمن هذا الموضوع يوم ١٩ من أغسطس فأصدر تلبية لنداء وسيط الأمم المتحدة قراراً به فيه الطرفين إلى مسؤوليتهما عن أعمال القوات غير النظامية التي تعمل في أراضيه ، وأن إجراءات رد

المدون والتدابير الإنتقامية التي تتخذ غير مسموح بها ، وأنه لا يجوز لأى منهما الحصول على ميزات عن طريق الهدنة .

ومع ذلك ظلت الحالة متوترة في القدس على وجه العموم ، لأن إنتهاك اليهود للهدنة مازال مستمراً لاسيما بعد أن ارتبط هذا الإنتهاك بمشكلة نزع السلاح عن المدينة ، هذا الإرتباط الذى أريد من ورائه ابقاء الوضع المتوتر في القدس ربما يتمكن أحد الطرفين المتنازعين من فرض الحل الذى يسمى إليه عن طريق الهدنة مما يعد في كلتا الحالتين خرقاً فاضحاً لقرار مجلس الأمن ..

اقتراحات برنادوت

واضطر الوسيط الدولى إزاء هذا الإخفاق إلى أن يتجه نحو تسوية القضية الفلسطينية فاقترح أن تكون حدود « الدولة اليهودية » طبقاً لما نص عليه مشروع التقسيم فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ على أن يضم النقب إلى الأراضى العربية وأن يضم الجليل وجيب يافا إلى الدولة اليهودية التى يخرج منها اللد والرملة وأن تضم المنطقة العربية فى فلسطين إلى شرق الأردن وأن تكون حيفا مرفأً حراً على أن تتمهد الدول العربية باستمرار تدفق البترول إليها ، كما يعلن مطار اللد مطاراً حراً وتوضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة .

اغتيال الوسيط الدولى

وبعث برنادوت بهذه الإقتراحات إلى سكرتير الأمم المتحدة أثناء اجتماع الهيئة الدولية فى باريس يوم ١٧ من سبتمبر وبعد مضي ست

ساعات كانت رصاصات بعض أعضاء عصابة شتيرن تستقر في قلب برنادوت والكلونيل سروت كبير مراقبي هيئة الأمم في القدس أثناء اجتيازها منطقة القطمون الخاضعة للسيطرة اليهودية ، تحدياً فاضحاً من الصهيونية ضد الأسرة الدولية واسكاتاً للصوت الذي طالب بضم النقب إلى العرب ووضع القدس تحت اشراف الأمم المتحدة .

ووصف الدكتور رالف بنش نائب الوسيط هذه الجريمة في كتابه للحكومة الاسرائيلية الذي حملها فيه مسؤولية الجريمة بالألفاظ التالية : « ان قتل الكونت برنادوت قتلاً مبيتاً مع سبق الأصرار اعتداء على المجتمع الإنساني وخرق لا يمكن وصفه لاؤلى المبادئ الاخلاقية . لقد ارتكبت هذه المأساة في حضور ضابط اتصال يهودى عينته السلطات اليهودية ، لذلك فقد كانت سلامته وسلامة معاونيه مسؤولية حكومة إسرائيل المؤقتة التى كانت قواتها المسلحة وممثليها يسيطرون ويتولون إدارة هذه المنطقة ، وان هذا العمل هو خرق للهدنة بالغ متهى الخطورة يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تتحمل جميع تبعاته . »

وأعلن مجلس الأمن في اجتماعه يوم ١٨ من سبتمبر ١٩٤٨ « عن فزعه من هذه الجريمة البشعة التى لا مغزى لها » .

ومع ذلك لم يتخذ المجلس أى إجراء يرد به طغيان البغاة . فشجع هذا الصمت اليهود لتزيق الهدنة التى فرضها مجلس الأمن ، فشنوا يوم ١٤ من أكتوبر ١٩٤٨ هجوماً شاملاً في منطقة النقب واستولوا على كافة القرى فيه بحيث لم يبق في أيدي القوات المصرية إلا منطقة غزة ورفع

وخان يونس ، كما شنوا هجوماً غادراً على القدس بغية الاستيلاء على
الأماكن الواقعة خارج السور بعد أن استولوا على معظم قرى الجليل .

قرار لمجلس الأمن

ولجأ العرب إلى مجلس الأمن الذي عين الدكتور رالف بنش نائباً
للموسيط الدولي ، فاجتمع المجلس في دورة غير عادية يوم ١٩ من أكتوبر
واتخذ بالإجماع قراراً ينص على إيقاف القتال وتخلي الطرفين عن المواقع
التي احتلها بعد بدء تجدد القتال وأن يدخل الطرفان في مفاوضات حول
الموقف في النقب ، فوافق الطرفان على وقف إطلاق النار يوم ٢٢ أكتوبر
إلا أن اليهود امتنعوا عن تنفيذ الجزء الخاص بالانسحاب إلى المواقع التي
كانوا بها قبل تجدد القتال ، فبحث مجلس الأمن هذا الموقف يوم ٢٨
من أكتوبر حيث اتضح تحيزه عندما رفض اقتراحاً صينياً بالانسحاب إلى
المواقع المحتلة قبل ١٤ من أكتوبر وتأليف لجنة فرعية للبحث في أمر
العقوبات التي يمكن اتخاذها في حدود المادة ٤١ من الميثاق لفرضها على
الجانب الذي يخالف القرار ، واكتفى مجلس الأمن بأن يصدر قراراً
طالب فيه بالانسحاب بدون النص على العقوبات .

ثم عاد المجلس إلى مناقشة الموقف — بعد أن أعلنت إسرائيل
رفضها الانسحاب فاتخذ قراراً يوم ٤ من نوفمبر ١٩٤٨ الجلسة « ٣٧٧ »
ونصه كما يلي :

« إن مجلس الأمن ، وقد قرر في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨ أن تبقى
الهدنة سارية المفعول القرار آخر يصدره مجلس الأمن والجمعية العمومية

بموجب القرار المتخذ في التاريخ المذكور وقرار ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ إلى أن يتوصل إلى تسوية سلمية لمستقبل فلسطين .

« وقد قرر في ١٩ أغسطس أنه لايسمح لأى طرف أن ينتقض الهدنة بحجة أنه يثار أو ينتقم من الطرف الآخر ، وأنه ليس لأى طرف أن يحصل على مكاسب عسكرية أو سياسية عن طريق خرق الهدنة .

« وقد قرر في ٢٩ مايو أنه إذا رفض أو نقض فيما بعد ، أى من الطرفين أو كلاهما الهدنة فقد يباد النظر في وضع فلسطين بقصد العمل بموجب الفصل السابع من الميثاق .

« يأخذ علما بالطلب الذى بلغ إلى كل من حكومة مصر وحكومة إسرائيل المؤقتة من قبل نائب الوسيط في ٢٦ أكتوبر الحاقا للقرار المتخذ من قبل مجلس الأمن في ١٩ أكتوبر ١٩٤٨ .

« ويدعو الحكومات التى يهملها الأمر ، دون الاخلال بحقوقها ومطالبها ومركزها بالنسبة لتسوية سلمية لمستقبل وضع فلسطين ، أو بالموقف الذى قد يرغب أعضاء الأمم المتحدة اتخاذه فى الجمعية العمومية قبل هذه التسوية السلمية :

١ - إلى سحب قواتها التى كانت قد تقدمت إلى ماوراء المراكز التى كانت تحتلها فى ١٤ أكتوبر . وقد خول نائب الوسيط سلطة إقامة خطوط مؤقتة لايحوز أن يتحرك الجنود خلفها .

٢ - إلى إقامة - بمفاوضات مباشرة بين الأطراف ، وفى حالة

فشل ذلك عن طريق وسطاء الأمم المتحدة - خطوط هدنة دائمة أو مناطق حياد أو منزوعة السلاح مما قد يكون مفيداً لتأمين مراقبة تامة للهدنة في تلك المنطقة ، وعند فشل التوصل للاتفاق ، تقام الخطوط الدائمة أو مناطق الحياد بقرار نائب الوسيط .

« ويتمين لجنة مكونة من أعضاء المجلس الخمسة الدائمين مع ممثلي بلجيكا وكولومبيا لاسداء المشورة لنائب الوسيط ، بناء على طلبه ، بالنسبة لمسؤولياته المترتبة على هذا القرار ، وفي حالة فشل أحد الطرفين أو كلاهما في الاستجابة إلى الفقرتين الفرعيتين ١ و ٢ من الفقرة السابقة من هذا القرار ضمن الوقت الذى يراه نائب الوسيط لدراسته - كسألة ملحة - وإعداد تقرير عن التدابير الإضافية التى يرى اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق . »

خطوط مؤقتة

وتنفيذا لهذا القرار أعد الدكتور بنش مذكرة بتاريخ ١٣ من نوفمبر ١٩٤٨ حدد فيها الخطوط المؤقتة التى يجب على كل من القوات المصرية والاسرائيلية عدم تجاوزها والتى انتهى إليها الرأى بعد الاتفاق مع اللجنة السباعية التى عينها مجلس الأمن والاتصال بممثلى الطرفين وأخذ وجهات نظرهم بعين الاعتبار .

مبادئ متفق عليها :

(أ) يقتضى تنفيذ قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨

سحب القوات من النقب بكيفية منتظمة ، كما أن تنفيذ الهدنة ومراقبتها يقتضيان إقامة منطقة واسعة تحرم فيها تحركات الجنود .

(ب) ولهذا يجب وضع خطوط مؤقتة لا تجرى فيها تحركات للجنود أو للإمدادات العسكرية .

(ج) سحب القوات إلى مواقع خلف الخطوط المؤقتة .

(د) وضع الترتيبات اللازمة لمراقبة الهدنة في الساحة الواقعة بين الخطوط المؤقتة .

(هـ) الخطوط المؤقتة للقوات الاسرائيلية في المنطقة الجنوبية تكون كما يلي :

يبدأ هذا الخط عند نقطة التقاء الخط الذي كان قائماً في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بطريق خاصة جوليس ومنها يتجه الخط جنوباً إلى جوليس ثم شرقاً إلى عبيدس فجوسيرفزيثا حتى يلتقى بالخط الذي كان قائماً يوم ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ عند خربة الحسيمية . وفيما عدا ذلك يكون الخط هو خط ١٤ أكتوبر ١٩٤٨ .

ويجب أن تنسحب جميع القوات العسكرية ، ماعدا القوات التي كان محتفظاً بها في المستعمرات اليهودية قبل ١٤ أكتوبر للأغراض الدفاعية ، إلى أماكن شمال هذا الخط .

(١) الخطوط المؤقتة للقوات العربية في منطقة النقب تكون كما يلي :

القطاع الغربي :

يبدأ الخط من الساحل عند مصب وادي العيص في اتجاه شرق عبر

دير سنيد ثم يمتد طريق غزة - المجدل ويسير بموازاته على بعد ثلاثة كيلو مترات شرقا منه ثم يتجه جنوبا بموازاة طريق غزة - المجدل ويستمر على هذا النحو حتى الحدود المصرية .

القطاع الشرقى :

يبدأ الخط عند المواقع العربية فى سور باهر جنوب المنطقة المحايدة الواقعة فيها دار الحكومة ثم يمتدق مار الياس فيبت صفاة فشوقات فيبت جالا فمخفر حسين ثم يسير فى اتجاه جنوبى بغرب صوب نحالين فسوريف فيبت عولا فالتركومية ثم يتجه الخط شرقا عبر سامو حتى البحر الميت .

(ز) لاتبقى قوات عسكرية من الجانبين فى منطقة النقب كما حددت فى الفقرة هـ ، و وان منطقة النقب غير الورادة فى هاتين الفقرتين حتى طرفها الجنوبى الإقصى تدخل فى الساحة الفاصلة بين الخطوط المؤقتة .

(ح) يسمح ببقاء قوات فى المستعمرات اليهودية للأغراض الدفاعية كما ورد فى الفقرة هـ ويسمح كذلك بعودة القوات المصرية التى كانت فى منطقة بير عسلوج قبل ١٤ أكتوبر إليها والبقاء فيها ماعدا قرية عسلوج نفسها ، ويعترف لمصر بحق الإشراف على الطريق من بير عسلوج حتى رفح .
(ط) تجرد بير سبع من السلاح وتخليها القوات اليهودية ويديرها حاكم مدنى مصرى باعتبارها مدينة عربية .

(ى) تمنع الدوريات من الجانبين فى المنطقة الواقعة بين الخطوط المؤقتة ولا تجرى حركات عسكرية من أى نوع من جانب القوات العسكرية أو الامدادات الحربية إلا بالقدر الذى تأذن به لجنة مراقبة الهدنة وبإشرافها أما حركة الامدادات غير الحربية التى ترسل لمواجهة الحاجات العادية

للسكان العرب واليهود في هذه المنطقة فلا تخضع لأي تحديد .

وبحث مجلس الأمن مذكرة الدكتور بنش في ضوء مناقشاته حول الموقف في فلسطين وعدم تنفيذ اليهود لقرار المجلس يوم ٤ من نوفمبر ، فأصدر قراراً يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ طلب فيه إقامة هدنة في جميع قطاعات فلسطين والدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة لإقامة هذه الهدنة حالا .

وفى إلى نص هذا القرار :

« إن مجلس الأمن .

« مكرراً تأكيد قراراته السابقة بشأن وتنفيذ الهدنة في فلسطين ومذكراً على وجه الخصوص قراره في ١٥ يوليو ١٩٤٨ الذي يقرر أن الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم بمقتضى المادة ٣٩ من الميثاق .

« وأخذاً بعين الاعتبار مناقشات الجمعية العمومية حول مستقبل فلسطين تلبية لرغبة مجلس الأمن في ١ أبريل ١٩٤٨ ، ودون اجحاف بأعمال نائب الوسيط فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ .

« يقرر أنه لإزالة تهديد السلام ولتأمين الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام دائم في فلسطين ، يجب إقامة هدنة في جميع قطاعات فلسطين .

« ويدعو جميع الأطراف ذوى العلاقة المباشرة في النزاع في فلسطين

(م ٨ - طريق النكبة)

أن يعملوا للتوصل إلى اتفاق كتدبير احتياطي آخر ، بموجب المادة ٤٠ من الميثاق ، سواء بمفاوضات مباشرة أو بواسطة نائب الوسيط في فلسطين تهدف إلى إقامة هدنة حالا وتشمل :

(١) - تحديد خطوط هدنة دأمة لا يجوز لقوات الأطراف المتنازعة المسلحة أن تتجاوزها .

(ب) - سحب وتخفيض قوات الأطراف المسلحة بصورة تؤمن بقاء الهدنة اثناء فترة الانتقال إلى السلم الدائم في فلسطين .

ولما أبلغ رئيس مجلس الأمن هذا القرار إلى الحكومة المصرية أجابت بأنها لا تستطيع النظر في تنفيذه إلا عندما يتم تنفيذ القرار السابق المؤرخ في ٤ من نوفمبر ١٩٤٨ وما وضعه نائب الوسيط من ترتيبات لتنفيذه ، ومعنى هذا أن تنسحب القوات اليهودية إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل اختراقها الهدنة ومهاجمتها للقوات المصرية يوم ١٤ من أكتوبر ١٩٤٨ ، وبأن تعود هذه القوات إلى المواقع التي كانت تحتلها في ذلك التاريخ والتي جلت عنها نتيجة للقتال .

ولكن الحكومة المصرية - بكل أسف - تنازلت عن التمسك بعودة قواتها إلى مراكزها السابقة ، فأضاعت حقاً ترتب عليه فيما بعد أخطر الأمور . .

صراع حول النقب

وترتب على صدور القرارات السابقة أن تجمد - إلى حين - الموقف العسكري في فلسطين عند الوضع الذي أسفر عن القتال ، إلى أن ناقشت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ تطورات مشكلة فلسطين واتضح من خلال المناقشات التي جرت في اللجنة السياسية التصميم على عدم وقوع النقب في يد اليهود .

وبعد أن انقضت اجتماعات الأمم المتحدة ، عاود اليهود سيرتهم العدوانية وتفكروا من جديد لكل القرارات الدولية ، فشنوا هجوماً مأكراً على القوات المصرية يوم ٢٢ من ديسمبر ١٩٤٨ وجرت معارك عنيفة امتد بعضها إلى مواقع داخل الحدود المصرية بعد أن حوصرت الحامية المصرية في الفالوجا التي استبسلت في الدفاع وأبت الإستسلام .

واتضح أن هذا العدوان الأثيم كان من تدبير بريطانيا التي أبت على مصر تمسكها بحقوقها القومية ، وكشف عن هذا التدبير اليهود أنفسهم إذ ذكر جون كشي الصحفي الصهيوني في كتابه الأعمدة السبعة المتساقطة ص ٢٥١ بأن وزير الدولة البريطاني قال له : « إنه لا بد من إراقة الدماء في فلسطين ليسلم العرب بالأمر الواقع ويمتدحون بكيان إسرائيل ، ولا بد من ذلك ليدركوا أنهم لا يستطيعون الاحتفاظ بجبهة طويلة كالجبهة التي خصصتها لهم هيئة الأمم . »

وقال الوزير البريطاني : « حبذا لو يضرب المصريون ضربة قوية في فلسطين . »

واستغل اليهود النصر الذي احرزوه في القنب فتجاهلوا قرارات مجلس الأمن كما تجاهلوا ما طلبه منهم الجنرال رايلي يوم ٢١ من ديسمبر بفك الحصار المضروب على القوة المصرية في الفالوجا باعتبار أن ذلك قد يساعد على بدء مباحثات الهدنة التي عفاها قرار مجلس الأمن يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ .

وسجل اليهود رفضهم لهذا الإقتراح في مذكرة بعثوا بها يوم ٢٢ من ديسمبر ١٩٤٨ أى يوم بدء العدوان الصهيونى الفادر جاء فيها ما نصه :

« ان حكومة إسرائيل كانت في مدة الأسبوعين الأخيرين المنصرمين ترقب بإهتمام التفاؤل المطرد في احتمال عقد سلم مع مصر ، وعلى أثر الزيارة التي قام بها الدكتور رالف بنش للشرق الأوسط في أوائل الشهر الحالى ولس فيها وجود استعداد طيب لدى الحكومة المصرية للموافقة على الدخول في محادثات الهدنة طبقاً لقرار مجلس الأمن ، فإن حكومة إسرائيل مستعدة لأن تأمر بالبدء في إجلاء القوات المصرية المحاصرة في الفالوجا . »

« وتعلم حكومة إسرائيل الآن أن الحكومة المصرية قد عدلت عن رأيها ولا تريد اتخاذ خطوة عملية في سبيل السلم ، ونظراً إلى حقيقة أن الحكومة المصرية لم تعمل شيئاً لإظهار رغبة من جانبها في الوصول إلى

تسوية سلمية ، فإن حكومة إسرائيل تشعر أنها ملزمة بالإحتفاظ بحريتها في العمل للدفاع عن إقليمها وإستعجال عقد السلم .

وهذا الرد الذى وقعه والتر ايتان مدير الخارجية الإسرائيلية ينطوى على : -

١ - لهفة إسرائيل للوصول إلى تسوية مع الحكومة المصرية من شأنها الإعتراف بالكيان الصهيونى .

٢ - إذا لم تتحقق هذه التسوية على وجه السرعة ، فإن إسرائيل ستحارب للوصول إلى هذه الغاية بدون أى إعتبار لقرارات مجلس الأمن .

وفى نطاق هذا التحدى السافر للمجلس ، شرع اليهود فى عدوانهم الأثيم ، فضربت سفينة إسرائيلية يوم ٢٢ من ديسمبر شاطئ غزة كما ضربت المدينة نفسها بالقنابل من الطائرات يوم ٢٣ من ديسمبر وأبلغت القيادة المصرية هيئة الرقابة الدولية بأن الطائرات اليهودية هاجت مطار العريش وخان يونس ورفح يوم ٢٢ من ديسمبر ، كما أن الفالوجا هوجت بالطائرات والمدفعية وقذائف الهاون .

وأبلغ كبير مراقبي الهدنة يوم ٢٣ من ديسمبر ، الدكتور بنش بأن اليهود رفضوا الترخيص للمراقبين بدخول النقب ، كما أبلغه بأن القوات اليهودية لم تنسحب من المواقع المحتلة منذ ١٤ من أكتوبر ، ولم يجر إخلاء بئر السبع ، ولم يرخص بإقامة مراكز لمراقبي الأمم المتحدة فى

النقب ، كما لم يسمح لقوافل التزوي والمهمات الطبية المرسلّة تحت إشراف المراقبين بالمرور عبر الخطوط الإسرائيلية إلى المصريين المحاصرين في الفالوجا وكذلك لم يرخص للقوات المصرية بالإنسحاب من الفالوجا طبقاً للخطة الموضوعة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٤ من نوفمبر ١٩٤٨ .

عجز وتجاهل

ومن خلال هذه المعلومات أبلغ الدكتور بنش مجلس الأمن عن عجزه الإشراف على الهدنة في النقب بشكل فعال ، كما أعرب عن رؤية في « أن الموقف المتصلب الذي تلتزم به السلطات الإسرائيلية بخصوص الحالة في الفالوجا هو عامل رئيسي في الحيلولة دون التقدم في سبيل تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ » .

وتجاهل الدكتور بنش في تقريره إلى مجلس الأمن الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد الطرف الذي خالف قرار مجلس الأمن ، واتجه بسكّيته نحو « اتفاقات الهدنة » يحاول أن يستنشق عبيرها المملوءة برائحة البارود .

قرار لمجلس الأمن

وفي ضوء هذا التخاذل ناقش المجلس الوضع في النقب واتخذ في الجلسة

٣٩٦ يوم ٢٩ من ديسمبر قراراً بوقف إطلاق النار حالاً وجاء في هذا القرار ما نصه :

« إن مجلس الأمن .

« بعد دراسة تقرير نائب الوسيط بشأن الأعمال العدائية التي نشبت في جنوب فلسطين في ٢٢ ديسمبر .

« يدعو الحكومات المختصة :

١ - أن تأمر حالاً بوقف إطلاق النار .

٢ - أن تنفذ دون أى تأخير قرار ٤ نوفمبر والتعليقات الصادرة من نائب الوسيط بشأن الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الخامسة لذلك القرار .

٣ - أن تسمح وتسهل الرقابة التامة على الهدنة من قبل مراقبي الأمم المتحدة ويوصى لجنة المجلس المعينة في ٤ نوفمبر أن تجتمع في ليك سكسس في ٧ يناير لدراسة الوضع في جنوب فلسطين وتقديم تقرير إلى المجلس عن المدى الذي سارت إليه الحكومات المختصة حتى ذلك التاريخ في تنفيذ هذا القرار ، وقراري ٤ و ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ .

« ويدعو كوبا والنرويج إلى أن تحمل عمل عضوى اللجنة المعتزلين بلجيكا وكولومبيا من أول يناير ، ويعبر عن أمسه في أن يرشح أعضاء لجنة التوفيق المعينة من قبل الجمعية العمومية في ١١ ديسمبر ممثلهم وقيموا اللجنة بالسرعة الممكنة » .

وبعث رئيس مجلس الأمن بهذا القرار إلى الحكومة المصرية فارسلت اليه بعد ثلاثة أيام ردها متضمناً موافقتها على وقف إطلاق النار في النقب

مع تنفيذ قرارات مجلس الأمن بانسحاب اليهود إلى الأماكن التي احتلوها أثناء العدوان وتطبيق العقوبات على إسرائيل .

وفما يلي نص هذا الرد الذي بعثه وزير خارجية مصر .

« اتشرف بأبلاغكم أنني تلقيت بركيتكم المؤرخة في ٢٩ ديسمبر بشأن قرار مجلس الأمن الذي صدر بشأن الموقف في القنب .

« وأرجو أن أبلغ سعادتكم أن الحكومة المصرية جريا على سياستها في التعاون مع مجلس الأمن ، قد قبلت قرار المجلس الصادر في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ معلنة بذلك احترامها لقرارات المجلس ورغبة في المساعدة على إعادة السلم في فلسطين .

« واني لأتهز هذه الفرصة لأذكركم بأن القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٤ نوفمبر ١٩٤٨ والذي قبله الطرفان المختصان لم يتم بتنفيذه الصهيونيون الذين دأبوا على إقامة العراقل بطريقة منظمة أمام قرارات مجلس الأمن ، وهم لا يفتأون يخرقون الهدنة باستمرار مما أتاح لهم ميزات عسكرية وسياسية تتعارض وقرار مجلس الأمن الصادر في ١٩ اغسطس ١٩٤٨ وأن موقف الصهيونيين هذا ليس من شأنه أن يساعد على إيجاد حل سلمى لمشكلة فلسطين بل انه ليحتم تطبيق نصوص الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة وذلك كما جاء في قرارات المجلس بتاريخ ٢٩ مايو و ١٥ يوليو و ٤ نوفمبر ١٩٤٨ .

وقف القتال

ولكن المارك ظلت دائرة حتى بعد إرسال هذا الرد ، إلى أن بذلت بعض الجهود الدولية لسحب القوات اليهودية التي وصلت إلى مسافة عشرة كيلومترات من بلدة العريش المصرية وعندئذ اتفق الطرفان على وقف القتال يوم ٧ يناير ١٩٤٩ والدخول في مفاوضات لوضع هدنة عسكرية تنفيذاً لقرارى مجلس الأمن فى ٤ و ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ .



الفصل السادس

اتفاقية الهدنة مع مصر حقيقة ماجرى فى رودس

نفذ الدكتور بنش نائب الوسيط الدولى قرار مجلس الأمن الصادر يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ اسوأ تنفيذ ووفق ما يهوى ويريد ، أو وفق ما تهوى إسرائيل وتطمع ، فقد ضرب صفحاً عن ضرورة عودة القوات الإسرائيلية إلى مواقعها التى احتلتها بعد ١٤ من أكتوبر ١٩٤٨ وتمسك بإهداب فقرة واحدة تضمنها قرار ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ برسم خطوط هدنة دائمة ، إذ استطاع أن يجبر الدول العربية الواحدة تلو الأخرى للدخول فى مفاوضات لوضع هدنة عسكرية ، وبهذا تمكن الإنفراد بكل دولة عربية على حدة للضغط عليها حتى تتنازل عن مطالبها ولا تتمتع فى مباحثاتها ، وكان الأولى والأجدر بالدول العربية أن لا تخوض معركة المفاوضات الباشرة لأن قرار مجلس الأمن واضح كل الوضوح فى أن هذه المفاوضات يمكن أن تتم عن طريق نائب الوسيط ، فضلاً عن ضرورة

اتفاق الدول العربية على خطة عمل موحدة يكون من إبرز معالمها الإصرار على تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنميذاً كاملاً وليس تنفيذاً مبتوراً .

ماذا جرى في رودس

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث لأن الدكتور بنش استطاع بفضل ذكائه أن يحطم كل العقبات التي ارتآها معاكسة لأهدافه ، فنجح في نصب شباك المفاوضات المباشرة عندما حمل مصر أولاً على الوقوع فيها بعد أن هياً لوفدها الجو المناسب ، فأقام هو وأعوانه في طابق خاص بفندق « دى روزز » الرحب في رودس وحجز للمندوبين المصريين والإسرائيليين طابقين في نفس الفندق ، وهكذا جمع أطراف النزاع تحت سقف واحد .

وبدأت المفاوضات يوم ١٣ يناير سنة ١٩٤٩ في إحدى قاعات الفندق عندما اجتمع الوفدان المصري واليهودي برئاسة نائب الوسيط ، وذكر بنش في خطابه الافتتاحي بأن هذه المفاوضات تهدف إلى عقد هدنة عسكرية طبقاً لقرارات مجلس الأمن تمهيداً لإحداث الجو الملائم لمودة السلم إلى فلسطين وتمكيننا للجنة التوفيق من مباشرة أعمالها .

وبعد أن انتهى هذا الاجتماع التمهيدى عارض وفد مصر محاولات الدكتور بنش جمعهم مع اليهود على مائدة واحدة ، وقال بهذا الشأن والتر إيتان أحد أعضاء الوفد اليهودى فى كتابه السنوات العشر الأولى ص ١٩ : « لم يتيسر هذا الجمع إلى أن أوضح الدكتور بنش أننا أئينا جميعاً للتفاوض ، وهذا يعنى الالتقاء لبحث أشياء ، فقد إلتقينا فى اليوم التالى

في غرفة جلوس دكتور بنش حيث كان يجلس على مقعد مستطيل يرأس الاجتماع ومندوبو مصر وإسرائيل يحيطون به على كراسي عن يمينه وعن يساره ، ولقد أصر المصريون بآدى الأمر على توجيه كل ملاحظاتهم إلى دكتور بنش كأننا لم نكون في الغرفة ، إلا أنه كان من المستحيل الإستمرار على وضع إصطناعى من هذا النوع ، لذلك تحسن الجو حالا ، ولم يمض وقت طويل إلا وأصبح الندوبون يتجادلون إما بالإنجليزية أو الفرنسية ..

« لقد أصبحنا أصدقاء مع المفاوضين المصريين حتى إذا مرض عبد المنعم مصطفى رئيس المستشارين السياسيين للوفد المصرى جلسنا على جوانب فراشه وواسيناه !! »

ثم بدأ العمل بأن أعد نائب الوسيط مشروع جدول أعمال تجرى المفاوضات فى بنود وفق ترتيبها ، وكانت أولى هذه المسائل عبارة عن تصريح يصدر من الطرفين متضمنا تأكيد نياتهما بعدم إعتداء كل فريق على الآخر أثناء فترة الهدنة ، وتم الإتفاق على صيغة هذا التصريح فى غير عناء ..

القوات المصرية فى الفالوجا

وكانت المسألة التالية فى جدول الأعمال مسألة إخلاء القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا ، فأعد مشروع وبرنامج بشأن اخلائها حدد لتنفيذه تاريخ مستقل هو يوم ٢٤ من يناير ١٩٤٩ بصرف النظر عن موعد إنتهاء

مفاوضات الهدنة ، ولما حل هذا الموعد ومفاوضات الهدنة ما زالت مستمرة تقض اليهود هذا الإتفاق ، وأبلغ الجانب اليهودى الدكتور بنش بأن إسرائيل لايمكنها اخلاء قوات الفالوجا قبل أن يتم التوقيع على إتفاق الهدنة .

ومن ثم انتهى الأمر بأن أتفق الجانبان المصرى واليهودى على إمداد قوات الفالوجا بما يلزمها من مواد طبية وتموينية فى قوافل ترسل تحت إشراف الأمم المتحدة . .

تحديد خطوط الهدنة

ثم تناولت المباحثات تحديد خطوط الهدنة وتمسك الوفد اليهودى بالأمم الواقع وبخطوط القتال الحالية بصرف النظر عن قرارى مجلس الأمن فى ٤ و١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، وكان جديراً بوفد مصر أن لايقبل الإستمرار فى المفاوضات إلا فى إطار ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ، ولكنه امثل فى النهاية إلى ضغط الدكتور بنش الذى ذكر فى صراحة « بأنه يجب عدم الإسراف كثيراً فى التمسك بالإعتبارات القانونية ، بل الخير فى أن يكون أعضاء وفد مصر عمليين واقعيين ، وأن الدول الكبرى مصممة على أن لايتجدد القتال فى فلسطين ، وعلى أن يعود السلام إليها وأنه يصعب كثيراً على قائد عسكري أن يجلو عن أما كن نالها بمجد السيف لمجرد أن اعتبارات المدالة تتطلب هذا الجلاء . »

وهذا القول الذى سجله عبد المنعم مصطفى مستشار وفد مصر فى

تقرير رسمى له ، ترجمه نائب الوسيط الدولى إلى العمل عندما قدّم مشروعاً إلى الجانبين يوم ٣١ يناير ١٩٤٩ أراد من ورائه السير بالمفاوضات وإخراجها من مرحلة الجمود التى تعثرت فيها .

وينطوى هذا المشروع على ما يلى :

١ - ينبذ الفريقان استخدام القوة المسلحة كوسيلة لتسوية المسألة الفلسطينية ولا يعتدى أحدهما على الآخر أثناء الهدنة ، فلا تتحرك قواتهما خارج خطوط الهدنة ولا تتجاوزها ، وتبقى قوات الفالوجا تحت إشراف الأمم المتحدة وفق برنامج أعد لهذه الغاية .

٢ - يحتفظ كل من الطرفين بمواقفه ومطالبه من المسألة الفلسطينية ولا تؤثر هذه الهدنة ذات الطابع العسكرية البحث فى الحل السياسى لقضية فلسطين .

٣ - تحدد خطوط الهدنة بالنسبة لقوات كل من الطرفين كما يأتى :-

القوات المصرية فى منطقة غزة ورفع وفق التحديد الوارد فى تعليمات نائب الوسيط بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ مع عدم تحرك القوات المصرية خارج مواقعها الحالية .

فى منطقته بيت لحم - الخليل - وفق التحديد الوارد فى تعليمات نائب الوسيط بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

القوات الاسرائيلية :

وفق التحديد الوارد فى تعليمات نائب الوسيط بتاريخ ١٣ من

نوفمبر ١٩٤٨ مع استثناء منطقة بيت لحم الخليل حيث يكون الخط هو خط وقف القتال الوارد في الإتفاق المعقود بين القوات الإسرائيلية والجيش الأردني .

د - تنفيذاً لما جاء بقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ من نوفمبر لاتتحرك القوات المسلحة القائمة للطرفين أمام الخطوط المحددة أعلاه إلا بالنسبة لقوات امرائيل الدفاعية التي تبقى في المستعمرات مع احترام خط الحدود الفاصل بين مصر وفلسطين على أن يكون لمصر حق اجتياز الحدود في منطقة رفح للوصول إلى منطقة غزة - رفح .

هـ - تخفيض القوات المصرية في منطقة غزة - رفح وفي منطقة بيت لحم - الخليل إلى القدر الدفاعي ولا يحتفظ بقوات مصرية خارجية أو متحركة شرق العريش .

ويمكن الاحتفاظ بقوات اسرائيلية للدفاع عن المستعمرات في الجزء الغربي من القطاع الواقع جنوب خط الهدنة ويجوز أن تكون هذه القوات مساوية للقوات المصرية الدفاعية في منطقة غزة رفح ولكن يجب أن لا تزيد عنها .

ولا يحتفظ بقوات اسرائيلية ضاربة أو متحركة جنوب خط الهدنة المحدد للقوات الإسرائيلية .

أما في القطاع الشرقى في المنطقة الواقعة جنوب الهدنة المحدد للقوات الاسرائيلية فيجوز الاحتفاظ بقوات دفاعية في المستعمرات اليهودية تكون مساوية لتقدير مجموع القوات المصرية والأردنية في منطقة بيت لحم -

الخليل ووادي عربة دون أن تتجاوز هذا التقدير ، ويظل هذا الحكم ساري المفعول إلى أن تعقد هدنة أو صلح بين اسرائيل وشرق الأردن ، وعندئذ تخفض القوات اليهودية حتى تصبح مساوية للمجموع الفعلي لقوات مصر وشرق الأردن في هذا القطاع .

و - تكون قرية العوجة والمنطقة المحيطة بها منطقة محايدة خاصة تسبعد منها القوات المصرية والإسرائيلية كلية وتكون تحت الإشراف الكامل والفعلي للأمم المتحدة ويرفع عليها علمها وتكون وديعة في عهدة الأمم المتحدة إلى أن تتم تسوية المسائل الإقليمية في جنوب فلسطين بصفة نهائية .

ز - يجري تبادل أسرى الحرب بين الجانبين بصرف النظر عن العدد والرتب وتتألف لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ثلاثة من كل جانب برئاسة رئيس هيئة أركان حرب مراقبة الهدنة العامة للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ اتفاق الهدنة ويكون مركزها الرئيسي مدينة بير سبع ، ويكون لها فرعان في العوجة وبير عسلاج ولها أن تستخدم مراقبين من الهيئات العسكرية التابعة للطرفين أو من هيئة رقابة الأمم المتحدة ويكون للجنة ومراقبيها حرية دخول المناطق التي يتناولها الإتفاق .

ي - يظل الإتفاق ساري المفعول إلى أن تسوى مشكلة فلسطين تسوية سلمية .

موافقة مصر

ورأى وفد مصر أن يرسل القائمقام محمد كامل الرخاوي والقائمقام

(م ٩ - طريق النكبة)

اسماعيل شيرين لمشاورة الحكومة المصرية ، فسافرا إلى القاهرة يوم ٣١ من يناير ١٩٤٩ حيث اجتمعا برئيس الوزراء ، « إبراهيم عبد الهادي » ووزير الحربية « محمد حيدر » وتلقيا موافقة المراجع الرسمية على المشروع السابق بدون أى تغيير وعادا إلى رودس يوم ٢ من فبراير ١٩٤٩ .

تفريط

وكان خطأ كبيرا ارتكبته السلطات المصرية عندما وافقت على هذا المشروع لأنه فرض عليها التخلي عن أماكن كثيرة فقد كان يحق لمصر . بمقتضى تعليمات الوسيط المؤرخة في ١٣ من نوفمبر ١٩٤٨ أن تحتل . القوات المصرية المنطقة التي تقع شمال خط القنال الحالي حتى دير سنيد ولكنها رضيت أن تبقى في مواقعها الحالية تمشيا مع ما نزلت عنه مصر من عدم العودة إلى المواقع التي كانت تحتلها قواتها قبل ١٤ أكتوبر .

ومن المعروف أن تعليمات نائب الوسيط نصت على أن تعود القوات المصرية إلى إحتلال بير عسلوج والإشراف على الطريق من بير عسلوج حتى رفح ومعنى ذلك أن تدخل العوجة تحت الإشراف المصرى ، ولكن حكومة مصر عدلت عن ذلك وقبلت أن لا تكون لها قوات في بير عسلوج وأن لا تكون بها إدارة مدنية مصرية ، كما قبلت النزول عن الإشراف على الطريق من بير عسلوج حتى الحدود المصرية اكتفاء بوضع منطقة العوجة المجاورة لتلك الحدود تحت إشراف الأمم المتحدة .

ونصت كذلك تعليمات الوسيط على تجريد مدينة بير سبع من السلاح وإخلائها من القوات اليهودية وعلى أن يديرها حاكم مدنى مصرى باعتبارها

مدينة عربية ، وقبلت مصر النزول عن تعيين حاكم مدني مصري فيها
إكتفاء باتخاذها مقرارئيسيا للجنة المشتركة وبوقوعها في المنطقة الحرام مما
يكفل اخلاؤها من القوات اليهودية .

ونصت أيضا تعليمات الوسيط على الاحتفاظ في المستعمرات اليهودية
بقوات دفاعية ليست لها حرية التحرك ، ولكن حكومة مصر قبلت أن
يكون لهذه القوات حق التحرك بين المستعمرات .

كل هذا الخطأ ارتكبته الحكومة المصرية ونفذه الوفد المفاوض في
رودس في الوقت الذي أعلن فيه الوفد اليهودي بعد عودته من تل أبيب بأنه
غير مستعد للتخلي عن منطقة العوجة بحجة أنه يخشى أن يهاجم عن طريقها
من قبل القوات البريطانية المرابطة في قنال السويس وخليج السويس وخليج
العقبة ! ! وأصر على ضرورة الاحتفاظ ببيير سبع .

بل أن الوفد اليهودي أعلن عن استعداده لقطع المفاوضات وعدم عقد
الهدنة إذا لم تبقى هذه المدينة في حوزته .

وطلب كذلك أن يكون للقوات اليهودية حق التحرك في منطقة
النقب الجنوبية الشرقية حتى أقصاها صوب النقب .

العوجة وبيير السبع

واضطر الدكتور بنش نزولاً عند رغبة الوفد اليهودي ومطالبه أن يمد
النظر في مشروعه وانتهى إلى إعداد مشروع جديد حدد لقوات كل من
الطرفين مناطق لا تمتداهما وعلى إخلاء قوات الفالوجا وعلى تبادل أسرى

الحرب وجعل منطقة العوجة منطقة حرام تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة وأن تكون الخطوط الفاصلة بين قوات الطرفين طبقاً لما ورد في مذكرة نائب الوسيط يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٤٨ بالنسبة للقوات المصرية في منطقة غزه - رفح ، أما بالنسبة لقوات اسرائيل في المنطقة الغربية فقد عدلت الخطوط في بعض المواقع بحيث تخترق بير سبع ، وبهذه الطريقة تبقى فيها القوات اليهودية .

ومن عجب أن يرى الخبراء العسكريون في وفد مصر - كما ورد في تقرير أعده عبد المنعم مصطفى عضو الوفد - « بأن هذه المدينة لا تعتبر مركزاً استراتيجياً له قيمة عسكرية بالنسبة للقوات المصرية بحجة أن الدفاع عنها يقتضي من الناحية العسكرية الإستيلاء على المستعمرات اليهودية المحيطة بها والتي لا يبعد بعضها عن بعض بأكثر من كيلومتر ونصف ، لذلك فهي غير قادرة على أن تدافع عن نفسها بنفسها . »

وشتان بين النظرتين المصرية واليهودية حول بير سبع فقد رأى فيها اليهود قيمة عسكرية حيوية بالنسبة لاسرائيل وأنها مفتاح النقب ، بينما رأى المفاوضون المصريون أنها عديمة الجدوى بالنسبة للقوات المصرية !! . في حين أن نائب الوسيط الدولي أشار في مذكرته المؤرخة يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٤٨ بتعيين حاكم مدني مصري عليها باعتبارها مدينة عربية .

التوقيع على الاتفاقية

وحمل الشروع المعدل إلى الحكومة المصرية الاميرالاي محمد إبراهيم

سيف الدين رئيس وفد مصر والقائمقام إسماعيل شيرين ، فوافقت عليه يوم ٢١ من فبراير ١٩٤٩ وأصدرت تعليماتها إلى الوفد بالتوقيع عليه .
وتحدد يوم الخميس الموافق ٢٤ من فبراير ١٩٤٩ موعداً للتوقيع .

وفي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم المشؤوم جمع الدكتور بنش الوفدين المصري واليهودي في القاعة الكبرى بفندق دى روزز حول مائدة نصبت على شكل حدوة فرس ، وتصدر القاعة تحت لوحة فنية تمثل آدم وحواء بعد التجربة ، ويجواره الجنرال رايلي كبير المراقبين الدوليين والمسيو فيجيه ، بينما جلس أعضاء وفد مصر إلى الطرف الأيمن وجلس أعضاء الوفد اليهودي إلى الطرف الأيسر ، وبعد تلاوة الاتفاقية « الملحق رقم ١ » وقمها الدكتور بنش والجنرال رايلي عن الأمم المتحدة ، والاميرالاي محمد إبراهيم سيف الدين والقائمقام محمد كامل الرحمانى عن مصر ، ووالتر إيتان والسكرولونيل ييجال يادين عن إسرائيل ..

وتم التوقيع على الاتفاقية بحبر لايمحى جىء به خصيصاً من مقر هيئة الأمم المتحدة !!

وأقام الدكتور بنش مأدبة عشاء تكريماً للوفدين ، قال عنها والتر إيتان في كتابه المشار إليه ، « بأن وفد مصر جلب له مالد وطاب من محلات جروبي بالقاهرة .. »

وقد سألت محمد إبراهيم سيف الدين عن صحة هذه الواقعة فقال :
« لقد أحضرت معى عند زيارتى للقاهرة لحوما من جروبي ومنها بعض الديوك الرومى كما أحضرت بعض الحلوى ، ولما فاتحنى الدكتور

بش حول رغبة الوفد اليهودى فى إقامة حفلة عشاء بمناسبة التوقيع على
الإتفاقية ، أبدت بعض الملاحظات ، فرأى من جانبه أن يقيم هو الحفلة
المذكورة التى كان من بين الأطعمة التى قدمت فيها ما حملناه من
القاهرة . »

بيان مصرى

وأذاع فى هذا اليوم ، رئيس الحكومة المصرية « إبراهيم
عبد الهادى » أول بيان عن مفاوضات رودس التى استمرت نحو ستة
أسابيع جاء فيه ما يلى :

« إستجابة لقرار مجلس الأمن الصادر فى ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨
الذى ناشد المجلس فيه الحكومة المصرية واليهود أن يتفاوضا لعقد هدنة
ترمى إلى الانتقال من حالة وقف القتال إلى هدنة دائمة فى فلسطين ، أوفدت
الحكومة المصرية وفداً عسكرياً إلى رودس يوم ١٢ يناير ١٩٤٩ للمباحثة
مع نائب وسيط هيئة الأمم المتحدة فى تنفيذ قرارى مجلس الأمن الصادرين
فى ٤ و ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، وبعد أن طالت المفاوضات وضع الدكتور
بش نائب الوسيط لهيئة الأمم مشروعاً للهدنة راعى فيه ترتيب وجهات
النظر المختلفة ، وبعد بحث هذا المشروع من مختلف نواحيه وافق عليه
الفريقان وتم التوقيع على المشروع النهائى اليوم ، وهذا الاتفاق ليس له
صبغة سياسية بل تناول المسائل العسكرية البحتة ولم يتعرض عن قرب
أو عن بعد لمستقبل فلسطين السياسى . »

وهذا البيان بميد كل البعد عن الحقيقة لأن نتائج المفاوضات جاءت

خالية مما نص عليه قرارا مجلس الأمن يومى ٤ و ١٦ من نوفمبر ١٩٤٨ ،
كما أن الإتفاق جاء تسليما مطلقا لمطالب اليهود .

وهللت الصهيونية بهذا الإتفاق فمقد موسى شرتوك مؤتمرا صحفيا
وصف فيه الاتفاق بأنه أكبر حدث تاريخى فى مستقبل إسرائيل .

ووجه الشكر إلى حكومة مصر !! وامتحح الدكتور بنش وقال : عنه
« إنه ذكى وعبقرى بحيث استطاع أن يدرك ويفهم حقوق اليهود
إدراكا تاما . »

وهلل الرئيس ترومان وائنى على حكومة مصر التى وقعت على
الاتفاقية « مما يدل على حنكتها السياسية » ، كما هنا الدكتور بنش
« على جهوده الجبارة التى بذلها لاقناع الطرفين للوصول إلى إتفاق لم
يستطع غيره الوصول إليه من قبل . »

الفصل السابع

اتفاقية الهدنة مع الأردن

المساومة الكبرى - أفرشراش - اتفاقية الشونة

طلبت حكومة شرق الأردن من حكومة العراق في أعقاب إتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل ، أن تسحب قواتها الموجودة في الثلث العربي بفلسطين حتى يحل محلها الجيش الأردني فاستجاب العراق لهذا الطلب في الأول من فبراير ١٩٤٩ ، ومن عجب أن يطلب الأردن من إسرائيل موافقتها على هذا الإجراء !! .

المساومة الكبرى

وهنا حدثت المساومة الكبرى أو النازلة الكبرى التي تعرض لها جلوب باشا عندما سجل في كتابه جندي مع العرب ما يلي : -

« لقد وافقت إسرائيل على هذا الإجراء مقابل إخلاء الجيش الأردني لحزام عرضه أكثر من كيلو مترين على جبهة طولها ١٨٠ كيلو مترا وتسليمه للقوات اليهودية ، واستطيع أن أرجح مع أن الحزام الساحلي المطلوب تسليمه يحتوى على أرض تعتبر من أغنى الأراضي التي لا تزال في أيدي العرب ، أن الغرض من المطلب الإسرائيلي كان استراتيجيا أكثر منه اقتصاديا ، ومساحة الحزام المطلوب كانت ٤٠٠ كيلو مترا مربعا أى ٦٦ ٪ من المنطقة التي كان يحميها الجيشان العربي والعراقي والتي تبلغ ٦٠٠ كيلو مترا .

« ولقاء هذا التسليم وعدت إسرائيل بالموافقة على هدنة شاملة وتسلم الجيش العربي أمر الجبهة العراقية ، وأعلنت في صراحة أنها في حالة الرفض ستستأنف القتال » .

الاستيلاء على أم رشاش

وأغرى هذا التخاذل ، اليهود الذين رأوا أن الفرصة قد سنحت لهم للوصول إلى خليج العقبة ، فتحرك قواتهم في وادي عربة صوب العقبة ومع هذا التحرك كتب الصحفي اليهودي جون كمشي مقالا في جريدة التيمس يوم ١١ من فبراير ١٩٤٩ قال فيه : « إن قوة صهيونية على وشك إحتلال منطقة تبلغ مساحتها خمسة أميال مربعة وهي منطقة كانت من نصيب الصهيونيين بمقتضى قرار التقسيم ولأنها خالية من أى سلطة رسمية منذ إنتهاء الانتداب البريطانى » .

وتحركت حكومة توفيق أبو الهدى مراوغة وتسترا فأرسلت برقية إلى الدكتور بنش تنبئه بهذا التحرك الصهيوني وتطالبه بوقفه ، في الوقت الذي لم تكلف فيه نفسها حتى بإصدار التعليمات إلى قواتها بوقف هذا الزحف اليهودي ، ولذلك تفاطل الدكتور بنش من هذا الزحف واكتفى بأن طالب كبير المراقبين تزويده بتفصيلات عن هذا الموضوع ، ومن خلال البرقيات المتبادلة بين الأطراف الثلاثة حكومة الأردن وبنش وكبير المراقبين ، تم لليهود يوم ١٠ من مارس احتلال « أم رشراش » ورفعوا عليها العلم الصهيوني ، فسكتت حكومة الأردن كأن شيئاً لم يحدث على الإطلاق .

بل ان « توفيق أبو الهدى » رئيس حكومة الأردن بارك هذا الاعتداء عندما قال في مؤتمر صحفي عقده في عمان يوم ١٤ من مارس ١٩٤٩ « بأن أم رشراش خارجة عن حدود شرق الأردن وأن كل ما قام به اليهود في هذا الموضوع يعتبر خرقاً لشروط وقف النار الصادر عن مجلس الأمن ! ! »

وإزاء هذا ضرب الدكتور بنش صفحا بقرارات مجلس الأمن التي نصت على ضرورة المحافظة على الوضع القائم واكتفى بأن وصف هذا الإحتلال الإسرائيلي لأم رشراش في برقية أرسلها إلى رئيس مجلس الأمن يوم ٢٢ من مارس « بأن هذا العمل مفاقض للإتفاق الموقع يوم ١٦ من يوليو ١٩٤٨ بين الأردن وإسرائيل » .

وأم رشراش هذه هي « إيلات » التي تشرف على خليج العقبة

والتي فتحت الطريق أمام إسرائيل لتطل منه على العالم الأفريقي والآسيوي . . . وهي التي تطلع إليها وايزمن عندما ارتادها عام ١٩١٨ لمقابلة الأمير فيصل « ملك العراق سابقاً » والتي رأى فيها الباب الذي يؤدي إلى المحيط الهندي ويفتح الطريق من فلسطين إلى الشرق الأقصى .
وهكذا تحقق لليهود حلم من احلامهم فاستولوا على جزء من أرض فلسطين غيلة وغدرا وتهاونوا وتسلبوا . . .

اتفاقية الشونة

وبحثت حكومة الأردن مع اليهود ماهية وجود الجيش العربي في المناطق التي يربط فيها الجيش العراقي ، واجتمع الوفدان الأردني واليهودي في قصر الملك عبد الله بالشونة ، فأسفرت هذه الاجتماعات والمباحثات عن توقيع إتفاق يوم ٢٣ من مارس عرف باسم « إتفاق الشونة » وقعه فلاح المدادحة وحسين سراج عن الجانب الأردني ، ووالتر ايتان وموشى ديان وبيجال يادين عن الجانب اليهودي .

وفيما يلي نص هذا الاتفاق :

« إتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل .

« إن الموقعين أدناه والمخولين الصلاحية اللازمة من حكوماتهم المختصة قد توصلوا إلى الإتفاقية التالية :

١ - توافق إسرائيل على استلام الجيش العربي للجبهة العراقية .

- ٢ - ان خطوط المرور بين القوات المسلحة التابعة للفرقاء في هذه الاتفاقية ستكون كما هي مؤثرة على الخارطة الملحقة بهذه الاتفاقية .
- ٣ - إقامة الخط الموصوف في المادة ٢ سيتم تنفيذه حسب التوقيت التالي :

(أ) في المنطقة الواقعة غرب طريق باقة إلى جلعوليا ومن هناك إلى شرق كفر قاسم خلال خمسة أسابيع من توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة العامة الدائرة مفاوضاتها الآن في رودس بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية .

(ب) في منطقة واد « عرا » شمال الخط المتقد من « باقة » إلى « ذبونة » خلال سبعة أسابيع من توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة العامة الدائرة مفاوضاتها الآن في رودس بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل .

(ج) في المناطق الباقية خلال خمسة عشر أسبوعاً من توقيع اتفاقية الهدنة .

٤ - إسرائيل من جانبها قد عملت تعديلات مشابهة لصالح المملكة الأردنية الهاشمية في قطاعات أخرى .

٥ - توافق المملكة الأردنية الهاشمية بأن يكون استبدال القوات المراقبة بقوات أردنية في القطاعات التي تحتلها الأولى ، سوف لا يتم حتى تكون اتفاقية الهدنة الدائمة العامة الدائرة مفاوضاتها الآن في رودس قد وقعت . والمملكة الأردنية تنوب « تكفل » عن القوات المراقبة

وتوافق على أن تكون اعداد هذه القوات داخلة في أى قرار قد يتخذ بشأن انقاص القوات بما تنص عليه إتفاقية الهدنة الدائمة العامة الدائرة الآن مفاوضاتها في رودس كما لو كانت من قوات الجيش العربي .

٦ - من المتفق عليه بين الفريقين بأن خط الهدنة الدائمة الذى سيدخل في إتفاقية الهدنة الدائمة الدائرة مفاوضاتها الآن في رودس سيبنى على الأوضاع والمواقع المحتملة بتاريخ إتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في رودس كما أقرت من قبل مراقبي هيئة الأمم المتحدة ، « هيئة الإشراف على الهدنة » وستنص إتفاقية الهدنة الدائمة العامة التى ستقرر في رودس بأن خط الهدنة سيكون عرضة لتعديلات موضوعة مما يمكن أن يكون قد تم الاتفاق عليه ، أو مما يمكن الإتفاق عليه من قبل الفرقاء المختصين بموجب هذه الإتفاقية ومثل هذه التعديلات لها نفس القوة كما لو كانت داخلة بكاملها في إتفاقية الهدنة الدائمة . .

٧ - يتفق الفرقاء المختصون بأن هناك إتفاقية الهدنة الدائمة العامة الدائرة مفاوضاتها الآن في رودس ستضمن نصا بتعديلات بالاتفاق المتبادل في أى وقت وانه لذلك حالا بعد توقيع إتفاقية الهدنة الدائمة تصبح الإتفاقية الحالية نافذة المفعول كما كانت تعديلا لإتفاقية الهدنة الدائمة .

٨ - فيما يختص بالقرى التى ستأثر بشروط هذه الإتفاقية سيكون سكانها متمتعين بكامل حقوقهم من ناحية الإقامة والملك والحرية وإذا قرر هؤلاء القرويون مغادرة بلدانهم فسيكون لهم الحق بأن يأخذوا معهم

أموالهم المنقولة ومواشيهم وأن يتسلموا بدون تأخير تعويضاً كاملاً عن أراضيهم التي يتركونها .

٩ - ستدفع إسرائيل للمملكة الأردنية الهاشمية تكاليف بناء عشرين كيلو متر طريق من الدرجة الأولى تعويضاً عن الطريق بين طولكرم وقلقيلية .

١٠ - سيشكل الفرقاء في هذه الإتفاقية لجنة مشتركة لتثبيت الحدود المنصوص عليها في المادة (٢) من هذه الاتفاقية وستتألف اللجنة من ممثلين لا يقل عددهم عن اثنين من كل جانب ومن رئيس هيئة رقابة الأمم المتحدة .

١١ - لا تنشر هذه الاتفاقية إلا باتفاق الطرفين كما لا تؤثر بأي حال من الأحوال على التسوية السياسية النهائية بين الطرفين .

١٢ - هذه الاتفاقية خاضعة للإبرام من قبل رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، ومثل هذا الإبرام ستعلم به حكومة إسرائيل خطياً بموعد لا يتأخر عن ٣٠ مارس ١٩٤٩ وفي حالة عدم وصول مثل هذا الإعلام تصبح هذه الإتفاقية باطلة وملغاة وليس لها أى قوة أو تأثير .

» وبناء على ذلك قد وقع الممثلون عن الفريقين الساميين المثبتة تواقيمهم أدناه . «

عن المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة إسرائيل

فلاح المداحنة

أيتان

حسين سراج

يادن

ديان

وهذه الاتفاقية التي سلمت لليهود من الأراضي ما سلمت خضعت للابرام من قبل رئيس وزراء الأردن « توفيق أبو الهدى » وكانت الغاية من وراثة هذا النص هي إتاحة الفرصة أمام الأردن — كما قال جلوب في كتابه جندي مع العرب — للاتصال بالحكومتين الأمريكية والبريطانية للتدخل لدى إسرائيل حتى لا تشتت في مطالبها ، ولكن سرعان ما جاء الرد من الرئيس ترومان « بأن حكومة الولايات المتحدة أخذت علماً بأن اتفاقاً دولياً « اتفاق الشونة » قد وقع وبناء عليه فإنها لا ترغب في التدخل . »

ولم تجد حكومة الأردن إزاء هذه المحاباة الأمريكية السافرة لليهود إلا أن تجرى تعديلاً في الاتفاقية ألقت بمقتضاه النص الخاص بموافقة رئيس الوزراء على اتفاق الشونة مع بعض التعديلات الإقليمية الأخرى . وفيما يلي نص هذا التعديل الذي وقعه الطرفان اليهودي والأردني يوم ٣٠ من مارس ١٩٤٩ .

تعديل اتفاقية الشونة

اتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل

١ — تم الاتفاق بين الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من

قبل حكوماتهم المختصة بأن تعدل الإتفاقية المقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل المؤرخة في ٢٣ آذار سنة ١٩٤٩ كما يلي :

(١) تعدل المادة الرابعة بموجب هذا الإتفاق حيث تقرأ كما يلي :

« إسرائيل من جانبها قد عملت تعديلات لصالح المملكة الأردنية الهاشمية في منطقة الخليل كما هو مؤشر بالجبر الأزرق على الخارطة الملحقة .
(ب) تلغى بهذا المادة « ٧ » .

(ج) تعدل المادة « ٨ » بتضمين النص التالي بعد الجملة الأولى ،
« لا تدخل أو تقيم أية قوات إسرائيلية أو أردنية في مثل هذه القرى التي سيؤلف فيها بوليس عربي محلي بقصد تأمين الأمن الداخلي .

(د) تعدل المادة ١١ بحيث تقرأ كما يلي :

« لا تؤثر هذه الإتفاقية بأية حال على التسوية السياسية النهائية بين الفرقاء » .

(هـ) تلغى المادة « ١٢ » .

٢ — إن الإتفاقية واتفاقية ٢٣ آذار سنة ١٩٤٩ كما عدلت بهذه الاتفاقية تفسران وتنفذان على أساس إدماجهما ضمن ما يترتب على وفد إسرائيل والوفد الأردني المتفاوضين في رودس التقيد به في إتفاقية الهدنة الدائمة العامة ونصوصها يجب إدخالها في إتفاقية الهدنة الدائمة العامة شرط أساسي لتوقيعها من قبل ممثلي الفريقين .

(م ١٠ — طريق النكبة)

٣ - إن الاتفاقية الحالية واتفاقية ٢٣ آذار سنة ١٩٤٩ ستعتبران باطلين حال توقيع اتفاقية الهدنة الدائمة العامة المشار إليها في الفقرة « ٢ » أعلاه كما أن وجودهما كوثائق سوف لا يعلن عنه من قبل أى من الطرفين ، وعلى ذلك وقع الممثلون أدناه من كلا الطرفين فى اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٤٩ .

عن إسرائيل	عن الاردن
أيتان	حسين سراج
بادن	أحمد صدقى الجندى
ديان	

إلى رودس

وبعد توقيع هذه الإتفاقية سافر الوفد الأردنى إلى رودس لبدأ المفاوضات مع الجانب اليهودى تحت إشراف نائب الوسيط الدولى وكان وفد الأردن برئاسة القائمقام أحمد صدقى الجندى وعضوية القائد محمد المايطة ووكيل القائد راضى الهنداوى والرئيس على أبو نوار والملازم فتحى ياسين .

واصطحب الوفد كل من رياض الفلح وكيل الخارجية وعبد الله نصير كمشارين قانونيين .

ولم تكن فى رودس مفاوضات بالمعنى المعروف ، لأن هذه المفاوضات

كانت تجري في الشونة بين الجانبين الأردني واليهودي أو على حد قول والترايتان مدير الخارجية الإسرائيلية في كتابه السنوات العشر الأولى ، مع الملك عبد الله شخصيا وكانت تنقل نتائجها إلى رودس ليتسنى لنائب الوسيط الدولي ومستشاريه وضعها في صيغتها القانونية .

الكارثة

وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع إتفاق في رودس يوم ٣ من أبريل ١٩٤٩ « الملحق رقم ٢ » سلب من العرب أخصب بقاعهم ومنح اليهود أرضا احترق ترابها لوعة وتفجأ ، ومست اللوعة قلوب الذين تسببوا فيها فأنطقهم بعد سنين دامية واعترفوا بفداحة الخطب .

فقد قال توفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية في بيان له بالبرلمان الأردني يوم ٢٠ من يناير ١٩٥٣ « بان إتفاق رودس أدى إلى كارثة لا يمكن نكرانها » .

وهذه الكارثة التي اتسع نطاقها مرحلة بعد مرحلة شملت تسليم اليهود أخصب أراضي الثلث العربي أو الثلث الذهبي إذ اقتنعوا ٣١ قرية منها جلعولية وقلنسوة وباقفة وبرطمة وعرعره وأم الفحم ورمانة وزبوبة ومقيلة وعرانة والحليمة وكفر قاسم وداري القباني وبئر السكة وميسر وبركة رمضان .

كما تسلم اليهود الطريق المبد من طولكرم إلى قلقيلية وطوله ثمانية وعشرين كيلو مترا وبهذا اتصلت المناطق اليهودية المعزولة .

ومنع الإتفاق لليهود السيطرة المباشرة الكاملة على الشقة الساحلية وعلى خط سكة الحديد بين حيفا والد الشريان الرئيسى لحياة اليهود عسكريا واقتصاديا .

وفتح الإتفاق لليهود طريق العفولة الخضيرة والمرتفعات المحيطة به وهو الطريق المعروف بقيمته الحربية ، مما أتاح لليهود سيطرة شاملة على الجهة الشمالية من فلسطين .

وأباح الإتفاق لليهود الإستيلاء على مصانع البوتاس الواقعة فى الطرف الجنوبي للبحر الميت مما ييسر لليهود إعادة نشاطهم الصناعى والتجارى ، كما أوجد الإتفاق مناطق حرام ومناطق دفاعية أصبحت فيما بعد تحت سيطرة الصهيونية ، وتم كل هذا الإغداق على اليهود مقابل جلاء القوات اليهودية عن قرى بيت جبرين والظاهرية فى جبال الخليل وهما قرىتان عربيتان لاتساوى أراضيهما شيئا .

وقبول هذا الإتفاق من سكان الثلث العربى وأهالى الضفة الغربية بالسخط والاستنكار ، فاضربوا وتظاهروا وأعلنوا عن غضبتهم بكل الوسائل التى فى حوزتهم ، ولكنهم عجزوا عن وقف شروره وآثامه ، فتوسلت جموعهم لدى حكومة العراق حتى لا تنسحب قواتها من أراضيهم التى سيستولى عليها اليهود ، ولكنها أبى ورفضت ، فأسودت الدنيا فى وجه طوائف الشعب التى تعلقت بأرضها واكتست رداء الشجن ، فخرجوا من ديارهم فى أعقاب جلاء القوات العراقية يوم ٣٠ من أبريل ١٩٤٩ هائمين لاجئين .

ما أفدح الكارثة وما أعظم الخطب . . .

خطابان

وفي هذه الأثناء وصل إلى القاهرة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن وفوزى الملقى وزير الدفاع لإجراء مباحثات مع إبراهيم عبد الهادى رئيس وزراء مصر حول ضرورة إخلاء القوات المصرية للأماكن التى تحتلها فى الخليل وبيت لحم، ومحاولة لتبديد ما علق بالأذهان حول اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية ، فوجد توفيق أبو الهدى تجاوباً من إبراهيم عبد الهادى تجلّى فى الرسالتين اللتين تبودلتا بينهما فيما بلى نص هاتين الرسالتين :
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة .

«أتشرف بأن أقدم إلى دولتكم - للعلم - صورة عن إتفاقية الهدنة الدائمة المعقودة فى رودس بين الوفد الأردنى والوفد اليهودى مع التأكيد بأن ليس هنالك غيرها أى اتفاق ملحق سرى . وترون دولتكم أن هذه الإتفاقية لم تتناول إلا الأمور العسكرية وقد نص فيها أنها لا تؤثر بوجه من الوجوه على التسوية النهائية لقضية فلسطين . وقد أجريت تعديلات فى الجبهة التى تشغلها القوات العراقية بحيث جمعت الخطوط متفقة مع ما تقتضيه الأوضاع العسكرية لتأمين تطبيق مقاصد الهدنة بشرط أن لا يودى ذلك إلى أى ضرر بالسكان المقيمين فى الأراضى التى تناولها التعديل وأن لا تدخل القوات اليهودية القرى الموجودة فيها . وكذلك تمت تعديلات أخرى فى جبهات الخليل إذ تراجع اليهود عن مواقعهم لمصلحة القوات الاردنية تدعيماً لمراكز هذه القوات هناك واننى أطلع دولتكم على الخرائط الملحقة بالإتفاقية للوقوف على الوضع تفصيلاً .

« وان الطبيعي أن تظل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية متعاونة مع الحكومة المصرية والدول الأخرى للعمل على الوصول إلى تسوية نهائية عادلة للقضية الفلسطينية. وتعلمون دولتكم أنه عندما تخرج الوضع في القدس كانت الحكومة المصرية قد استجابت إلى الرغبة التي أبداها جلالة الملك عبد الله العظيم في أن تتعاون قواتها مع القوات الهاشمية وذلك بأن تقدم نحو مناطق الخليل وبيت لحم لحماية جنوب القدس ، وقد كان لهذه المعونة من جانب قوات مصر خير أثر في ضمان السلامة في تلك المناطق .

« أما الآن وقد تم توقيع الهدنة فإننا نذكر هذه المعونة القيمة ببالغ الشكر والتقدير . ونعتقد أن بإمكان القوات أن تتفرغ لمهام أخرى تتطلبها المصلحة إذا رأت الحكومة المصرية ذلك وستظل موضع العناية والرعاية إلى أن يتم انتقالها للقيام بتلك المهمات ، ذلك مع العلم بأن كل أرض في حوزة الجيش المصري الآن في هذه المنطقة « الخليل — بيت لحم » سيتولى حفظها الجيش العربي الأردني لصالح العرب وهي طبقاً لإتفاقية الهدنة الدائمة المعقودة بيننا وبين اليهود أرض خالصة للعرب وليس لليهود أى حق فيها ، ونحب أن نؤكد للحكومة المصرية كذلك أن الأوضاع والمواقع العسكرية والإدارية للجيش المصري في جميع الجهات — كما وضحت في إتفاقية الهدنة المعقودة بين مصر واليهود — ستظل محترمة من جانب الحكومة الأردنية .

« وأكون ممتناً لدولتكم إن مكنتموني من الوقوف على وجهة نظر

حكومة المملكة المصرية الجليلة فيما تناولته من نقاط في رسالتي هذه راجياً قبول جزيل الاحترام ووافر التحية « .

القاهرة في ١٧ نيسان سنة ١٩٤٩ .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية .

إمضاء «توفيق أبو الهدى»

وأرسل ابراهيم عبد الهادى الرد التالى :

حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية ووزير خارجيتها .

« تشرفت بكتاب دولتكم المؤرخ في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٩ والمرفقة به صورة إتفاقية الهدنة الدائمة المعقودة في رودس بين الوفد الأردنى والوفد اليهودى والخريطة الخاصة بها . وقد احتفظنا بصورة الإتفاقية موقماً عليها من دولتكم ومن معالى فوزى الملقى باشا وزير الدفاع الأردنى وأخذنا صورة من الخريطة وأعدنا الأصل لدولتكم . . والحكومة المصرية سرها تأ كيدكم أن هذه الإتفاقية ليس هناك غيرها أى إتفاق أو ملحق سرى . وأن الأوضاع العسكرية والإدارية للجيش المصرى فى جميع الجهات كما

وضحت في إتفاقية الهدنة المبرمة بين مصر واليهود ستظل محترمة من جانب الحكومة الأردنية الهاشمية .

« وتلت الحكومة المصرية كذلك بالإرتياح ما تضمنه خطابكم من أن الحكومة الأردنية الهاشمية ستظل متماونة مع الحكومة المصرية والدول العربية الأخرى للعمل على الوصول إلى تسوية نهائية عادلة للقضية الفلسطينية . »
« ولقد تفضلتم دولتكم فنوهم بما كان من استجابة جيش مصر لرغبة جلالة الملك عبدالله في الدفاع عن القدس ومنطقة بيت لحم - الخليل مما كان له خير أثر في ضمان السلامة في تلك المناطق واستوجب ثناء الحكومة الأردنية الهاشمية .. وقد احتفظت القوات المصرية في فلسطين بالأرض التي تولت الدفاع عنها في تلك المنطقة .

« والحكومة المصرية إذا رأت أن تسحب قواتها من منطقة الخليل - بيت لحم فسيكون ذلك استجابة لدعوتكم معتمدة على توكيداتكم بأنه - طبقاً لإتفاقية الهدنة المعقودة في رودس بين الوفد الأردني والوفد اليهودي - تعتبر كل أرض في حوزة الجيش المصري الآن في هذه المنطقة الخليل - بيت لحم هي أرض خالصة للعرب وليس لليهود أى حق فيها وأن الجيش الأردني على كمال الأهبة لدفع أى اعتداء على هذه الأرض من جانب اليهود » .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق التحية والاحترام .

١ أبريل سنة ١٩٤٩

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالنيابة

إمضاء - ابراهيم عبد الهادي

ثم تكشفت مع الزمن خفايا إتفاقية الهدنة عند ما عبرت القوات اليهودية نهر الأردن عند التقائه بنهر اليرموك قرب مشروع روتنبرج لتوليد الكهرباء واحتلت يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٥٠ مساحة تزيد على ٢٥٠ من الدونمات وقابلت الحكومة الأردنية هذا العدوان الصهيوني بالشكوى إلى مجلس الأمن ..

وما هي إلا أيام قلائل حتى سحب الأردن شكواه فاحتار العرب في تفسير هذا الموقف الذي عدوه مناورة مكشوفة أريد من ورأها تغطية العدوان الغادر ، وسرعان ما قذفت الأيام بالحقيقة المرة .

فقد أبلغ السفير الأمريكي في القاهرة « جيفرسون كافري » وزير الخارجية المصرية بالنيابة أثناء اجتماعه معه يوم ٢٦ من سبتمبر ١٩٥٠ بأن شكوى الأردن حول إعتداء إسرائيل غير صحيحة لأن إحتلال اليهود لمنطقة روتنبرج تم بموجب الخرائط الكثيرة الملحقة بإتفاق رودس .

حقيقة أن عدة عوامل تدخلت في إبرام إتفاق رودس بعد إتفاق الشونة ، إلا أنه كان في استطاعة توفيق ابو الهدى رئيس الوزراء أن يلعب دوراً لوقف هذا البلاء إذا شاء ، ولكنه آثر المشاركة فيه بعد أن كتم أنباءه عن العالم العربي وبنيه ، ولهذا أصبحت مسؤوليته ثقيلة مضاعفة .

المطالبة بمحاكمة رئيس وزراء الأردن

ومن هنا رأى القائد عبدالله التل الذى كان على مقربة من مباحثات الشونة واحد الذين اتهموا باغتيال الملك عبدالله أن يكتب إلى صديقه الدكتور فوزى الملقى بعد أن أسند إليه منصب رئيس وزراء الأردن خطاباً من القاهرة بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٣ يطلب فيه محاكمة توفيق ابو الهدى باعتباره مسؤولاً عن كارثة إتفاق رودس وفيما يلي نص هذا الخطاب :

عزيزى دولة الدكتور فوزى الملقى

رئيس الحكومة الاردنية

« السلام عليكم ورحمة الله وبعد . حينما جاء دولة سمير الرفاعى رئيس الحكومة الأردنية الأسبق إلى القاهرة فى يناير ١٩٥١ اجتمعت عليه مرتين فى ٢٦ - ١ و ٢٧ - ١ - ١٩٥١ ، وتحدثنا عن وجوب تقديم السيد توفيق ابو الهدى إلى المحاكمة بصفته رئيس الحكومة الذى عاصر كارثة فلسطين وضلل المغفور له الملك عبد الله وخدعه مما جعل الشعوب العربية والإسلامية تحمل الملك الراحل أوزار القضية كلها . وقدمت إلى السيد الرفاعى خلاصة من أدلة الاتهام فنقلها إلى عمان بعد أن وعد ببذل جهده لإجراء التحقيق ثم المحاكمة ، ويظهر أن جلالة الملك الراحل حال دون تنفيذ هذا الأمر وقد يكون السيد سمير الرفاعى اخفى الأمر عن الملك .

« واليوم وقد أصبحتم في مركز يمكنكم من خدمة الأمة العربية عامة والأردن والبيت المالك خاصة فأرجو أن تدرسوا هذا الموضوع من جديد وتنقلوا إلى جلالة الحسين وجهة نظري هذه وتتلخص فيما يلي :

١ - أن يوافق جلالته معكم على تقديم السيد توفيق أبو الهدى إلى المحاكمة بتهمة تضليل وخداعة المغفور له الملك عبد الله مما أدى إلى وقوع المأساة التالية :

أ - مأساة أم رشرش وفصل العالم العربي إلى جزئين لا يربطهما سوى الجو .

ب - مأساة الثلث .

ج - مأساة جنوب القدس وتسليم سكة الحديد إلى اليهود .

د - مأساة اللد والرملة .

وختم القائد عبد الله التل خطابه بقوله : « هذه نصيحة رأيت من واجبي أن أبعث بها إليكم ، وأسأل الله أن يوفقكم في مهمتكم الخطيرة . وإذا أردت مذكرة تفصيلية عن التهم التي ستوجه إلى السيد توفيق أبو الهدى فأرجو أن تجربوا السيد بدرى « شقيق رئيس الوزراء » وهو بدوره يطلبها مني فأقوم بإعدادها كاملة » .

ولم يكن في استطاعة الدكتور فوزى الملقى في منصبه الجديد أن يحقق هذا الطلب ضد توفيق أبو الهدى .

مباحثات مع لبنان

وافق لبنان على دعوة الدكتور بنش لعقد إتفاق للهدنة واتخذت هذه الموافقة مظهر المباحثات التمهيدية عندما وصل إلى بيروت يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩ الميسو سفاتروبولس المستشار القانوني لنائب الوسيط والجنرال رايلي ، ثم توقفت هذه المباحثات في انتظار ما تسفر عنه مفاوضات رودس بين الجانبين المصري واليهودي ، وعندما أصبح توقيع الإتفاق بينهما أمراً على وشك الوقوع توجه الميسو فيجييه إلى بيروت يوم ٢١ من فبراير ١٩٤٩ واجتمع بالمسؤولين في الحكومة اللبنانية بشأن إتفاق الهدنة مع إسرائيل . . . وانتهى الرأى على أن يجتمع الوفدان اللبناني واليهودي يوم ٢٨ من فبراير في مركز البوليس برأس الناقورة لإستئناف المباحثات التي بلغت حداً من الإتفاق ساعد عليه عدم وجود خلافات ذات بال بين وجهات النظر لا سيما بعد أن وافق الجانب اليهودي على مطلب لبنان بضرورة انسحاب القوات اليهودية من القرى التي احتلتها تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن .

وتحددت الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٣ من مارس ١٩٤٩ موعداً لتوقيع الإتفاق في خيمة برأس الناقورة ارتفع فوق ساريتها علم الأمم المتحدة .

وبعد أن قرأ ممثل الدكتور بنش نصوص الإتفاق « الملحق

رقم ٣ « وقع عليه الجنرال رايلي والمسيو فيجيه عن الأمم المتحدة ، كما وقعه العقيد توفيق سالم و ج . حرب من حكومة لبنان ، ومردخاي ماكايف ويهوذا بلمان وشبتاي روزين عن « حكومة إسرائيل » .

وبعد انتهاء مراسيم التوقيع ألقى مسيو فيجيه كلمة عبّر فيها عما تؤمله الأسرة الدولية من آمال على هذا الإتفاق ، ثم انتقل الأعضاء إلى خيمة أخرى حيث أعدت فيها طاولة عليها زجاجات الشمبانيا فشرب كل وفد نخب الآخر . . .

وترتب على هذا الإتفاق جلاء القوات اليهودية عن الأراضي اللبنانية المحتلة اثر خرق الهدنة بعد أن اعتبرت الحدود الدولية وهي الحدود الرسمية المعترف بها خط الهدنة الدائم ، على أن يبدأ جلاء القوات اليهودية عن الأراضي اللبنانية وجلاء القوات اللبنانية عن الأراضي الفلسطينية « مغفر رأس الناقورة » ابتداء من يوم التوقيع وبحيث يتم الجلاء خلال عشرة أيام . . .

مباحثات مع سورية

ثم بدأت يوم ٥ من أبريل ١٩٤٩ أى بعد خمسة أيام من الإنقلاب الذى قام به حسنى الزعيم ، مباحثات الهدنة بين سورية وإسرائيل فى المنطقة الواقعة بين مشمار هايردن - روشينا ، وكان الوفد السورى برئاسة العقيد فوزى سلو وعضوية القائد محمد ناصر والرئيس عفيف البرزى . . .

وأعدّ الدكتور بنش مشروعاً لوقف إطلاق النار قدمه الجنرال رايلي إلى الوفدين المتفاوضين فتم التوقيع عليه يوم ١٣ من ابريل ١٩٤٩ .

وتقرر بعد ذلك أن يعرض كل من الطرفين اقتراحاته الخاصة بخطوط الهدنة فأصر الجانب اليهودي على سحب القوات السورية المسلحة من مستعمرة مشمار هاردن ، فخلقت هذه الحالة جواً من التوتر هدد المباحثات بالفشل وأذيع فعلاً يوم ١٤ من يونيو ١٩٤٩ بيان يعلن قطع المفاوضات.

ولكن المفاوضات لم تلبث ان استؤنفت يوم ٤ من يوليو ١٩٤٩ بعد أن لوّحت أمريكا لحسنى الزعيم بالإغراءات المادية لتوطين اللاجئين في منطقة الجزيرة لقاء ملايين الدولارات وبعد أن تدخل الدكتور بنش ، ومن ثم صدرت التعليمات إلى الوفد السوري المفاوض بالموافقة على الحل الوسط الذي اقترحه نائب الوسيط الدولي والذي يقضى بإجلاء القوات السورية حوالى ٢٠ ميلاً مربعاً عن أراضي إسرائيل على أن ينزع سلاح ١٥ ميلاً من هذه المنطقة لتصبح منطقة محايدة تحت إشراف لجنة الهدنة ، وأن يمد أهالى هذه المنطقة من المدنيين على أن يتولى حمايتهم عدد محدد من رجال البوليس الجندين محلياً .

ورحب اليهود بهذا الإقتراح كما رحبوا بإقامة ثلاث مناطق عزلاء الأولى في الشمال والثانية في الوسط والثالثة في الجنوب بالإضافة إلى منطقتين دفاعيتين حول الحولة وبحيرة طبرية .

ووافق الجانب السوري على إيجاد هذه المناطق التي استغلها اليهود لما فيه مصالحهم بينما عادت على سورية بأفدح الأضرار .

ووقع الجانبان إتفاق الهدنة التى عرفت بإسم إتفاقية التل ٢٣٢
بالقرب من ماهاييم يوم ٢٠ من يوليو ١٩٤٩ « الملحق رقم ٤ » .

واشتركت جميع إتفاقات الهدنة الأربع فى صيغة المقدمة والمادتين الأولى
والثانية اللتين نصتا على تحريم استخدام القوة المسلحة لتسوية قضية
فلسطين ، كما أجازت الإتفاقات تعديل موادها ماعدا المادتين السابقتين بعد
انقضاء سنة ، واتفقت جميعها فى توقيع ممثلى الدول العربية بوصفهم
مندوبين عن حكوماتهم بجانب توقيع ممثلى اليهود بوصفهم مندوبين عن
« حكومة إسرائيل » .

الاتفاقات لا تنهى حالة الحرب

على أن هذه الإتفاقات ارتدت الطابع العسكرية وهى لانتهى على
الإطلاق حالة الحرب القائمة بين العرب وإسرائيل لأنها تعتبر استمرارا
لوقف القتال تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن .

بل أن الأمم المتحدة وافقت على حالة الحرب هذه منذ نشوئها فى
أعقاب تدخل الجيوش العربية لتخليص عرب فلسطين من براثن
الصهيونية ، فقد أعلن الدكتور بنش فى بيان ألقاه أمام اللجنة الأولى
يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٤٨ « بأن ما لجأت إليه الدول العربية كان
مقياساً دقيقاً لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذى لحق بالعرب

من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين » . والأكثر من هذا فإن مجلس الأمن لم يصدر أى قرار بشأن التدخل العسكرى العربى في فلسطين ولم يمسه من قريب أو بعيد . . .

وأكدت الدول العربية هذا الموقف في أكثر من مناسبة أمام الأسرة الدولية وهيئاتها ، وفي ضوء هذا الموقف أعلن ممثلو مصر في لجنة الهدنة المشتركة أثناء اجتماعها يوم ١٢ من يونيو ١٩٥١ : « أننا نمارس حقوقنا الحربية ففحن في حالة حرب مع إسرائيل ، وإتفاق الهدنة لا يضع حداً لهذه الحالة ، وهو لا يمنع مصر من ممارسة الحقوق الحربية . » وتردد هذا القول في جنبات مجلس الأمن في الأول من سبتمبر ١٩٥١ حول قيود الملاحة التي تفرضها مصر في قناة السويس التي تمنع السفن الإسرائيلية من عبور القناة ، ثم كرره مندوب مصر عندما ناقش مجلس الأمن اعتباراً من يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٤ موضوع الباخرة بات جاليم بعد أن استحال عليها عبور القناة إذ قال أمام مجلس الأمن يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٤ « إن مصر تباشر حقوق الدولة المحاربة وإنها مازالت في حالة حرب مع إسرائيل . . . واننا لن نفسر إتفاقية الهدنة بأنها تنهى بأى معنى قانونى أو فى حالة الحرب بين مصر وإسرائيل . . . » .

على أن الأمم المتحدة أكدت اعترافها باتفاقات الهدنة التي لم تتأثر بنتائج حرب ١٩٥٦ أو حرب يونيو ١٩٦٧ إذ سجل أوثانات سكرتير الأمم المتحدة في الفقرة ٤٣ من تقريره السنوى في الفترة من ٢٦ يونيو ١٩٦٦ إلى ١٥ يونيو ١٩٦٧ ما يلي :

« لثمانين عشر عاماً من تلك الأعوام العشرين ، كانت اتفاقات الهدنة الأربع التي تم التوقيع عليها بواسطة الأمم المتحدة في ربيع وصيف عام ١٩٤٩ ، وجهاز الأمم المتحدة للحفاظ على السلام في المنطقة — هيئة الرقابة الدولية على الهدنة في فلسطين ، وفيما بعد قوات الطوارئ الدولية — هي المانع الوحيد لاستمرار الحرب في المنطقة ، كانت هذه الإتفاقات وكما جاء واضحاً في كل منها ، تعتبر حينما تمت المفاوضة حولها خطوة نحو السلام فقط ولم تكن في حد ذاتها أساساً لطريقة الحياة الدائمة في الشرق الأوسط ، هذه الإتفاقات ليست معاهدات صلح ، وعلى الرغم من أنها كانت إجراءات حازمة وطوعية ، اتخذتها الحكومات الموقعة عليها ووافقت عليها بنية طيبة ، إلا أنها لم تمثل أى تغيير أساسى في موقف الحكومات أو الشعوب .

« ومن الناحية الأخرى لم تشر الجمعية العمومية أو مجلس الأمن إلى أنه تم تغيير في شرعية وإتفاقات الهدنة وقابليتها للتطبيق كنتيجة للقتال الذى نشب مؤخراً أو لحرب عام ١٩٥٦ ، إذ أن كل إتفاقية تحتوى في الواقع على فقرة تقول بأنها ستبقى قيد التنفيذ ، حتى يتم الوصول إلى تسوية سلمية بين الأطراف المعنية » .

« وهكذا لم يتخذ مجلس الأمن أو الجمعية العامة ، أية خطوات لتغيير القرارات المطابقة التي صدرت عن كلا الجهازين والمتعلقة بإتفاقات (١١ م — طريق النكبة)

الهدنة أو بطلبات وقف إطلاق النار ، وتشترط الإتفاقات أنه يمكن للموقمين عليها ، وبالإتفاق المتبادل ، تنييرها أو تعليقها ، ولا يوجد هناك فقرة فيها تنص على إنهاء طرف واحد لتنفيذها .

« هكذا كان موقف الأمم المتحدة منذ البدء وهكذا سيبقى حتى يتقرر غير ذلك » .

الفصل الثامن

إسرائيل والمناطق العرّاء مع سورية

تحقق للصهيونية ما هدفت إليه ، إذ أقامت لها « دولة » على أرض لا تملكها ، دولة حدودها غير معروفة ، ومع ذلك أدخلتها الأمم المتحدة إلى عضويتها يوم ٤ من مارس ١٩٤٩ ، ثم تحقق لها مع الأيام عقد إتفاقات للهدنة وصفها سكرتير الأمم المتحدة في تقرير له إلى مجلس الأمن يوم ٢٧ من سبتمبر ١٩٥٦ « بأنها تعادل تمهداً دولياً » وهذا من شأنه عدم تجزئتها وإحترام كافة ما ورد فيها ...

« وفي هذا النطاق تقرر أن يعمل جهاز هيئة مراقبة الهدنة تحت سلطة مجلس الأمن مباشرة ... »

اتفاقات مشحونة بالغموض

ومما لا شك فيه أن إتفاقات الهدنة مشحونة بالغموض المحير والالتواء المريب وقد أحس بهذا الغموض أو تعمده من أشرف على عقد الإتفاقات ، ولهذا أوكل مهمة تفسيرها إلى لجان الهدنة المشتركة كما عمد من ناحيته إلى وضع قواعد مفسرة لما إعتقد أن الخلاف سينشأ بسببه خاصة ما كان متعلقاً بالمناطق المجردة من السلاح وعودة الحياة الطبيعية إلى هذه المناطق .

وضع المناطق العزلاء

فقد أرسل الدكتور بنش يوم ٢٦ من يونيو ١٩٤٩ كتاباً إلى كل من سورية وإسرائيل أى قبيل توقيع اتفاق الهدنة بينهما حول اقتراحه الخاص بإقامة مناطق عزلاء بين قوات الطرفين جاء فيه ما نصه : « من الأمور التي يجب تفهمها عند عقد إتفاقيات الهدنة بين الطرفين ، الوضع الذي تكون عليه المنطقة المتزوعة السلاح ، وإن جميع المسائل الخاصة بالحدود والسيادة الإقليمية والجارك والتجارة لا يتسنى بحثها إلا عند إبرام التسوية النهائية للسلم وليست في إتفاقية هدنة .

» وإني أوضح ثانية بأن إجراءات المناطق المتزوعة السلاح ترضخ مباشرة لمسؤولية الأمم المتحدة مثل العوجة ودار الحكومة وجبل سكوبس ،

وإن هذه الاجراءات طبقت تطبيقاً مرضياً لحماية المصالح الرئيسية لكلا الطرفين المتخاصمين حتى تم التسوية النهائية . »

وقال الدكتور بنش في كتابه المشار إليه : « إن الحياة المدنية في القرى الكائنة في المنطقة المجردة من السلاح والتي تشمل قوة البوليس يجب أن تقوم على أساس محلي ، فحينما تكون أ كثرية يهودية تكون قوة البوليس يهودية ، ومثل ذلك في القرى التي ينلب فيها العرب وتكون إدارة المنطقة بأسرها تحت إشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة بالتشاور مع الطوائف المحلية ودون إثارة أى مسائل عامة فيما يتعلق بالإدارة والولاية والجنسية والسيادة . »

وقد أقر مجلس الأمن هذا التفسير في جلسته ٥٤٧ وأمر بأن يتضمنها قراره الصادر يوم ١٨ من مايو ١٩٥١ بشأن اعتداء إسرائيل على المنطقة المجردة من السلاح في سورية إذ جاء فيه ما يلي :

« إن مشا كل الادارة المدنية في قرى ومستوطنات المنطقة المجردة قد نص عليها ضمن إطار إتفاق الهدنة في الفقرتين الفرعيتين • ب و • ف من المادة الخامسة ، إن مثل هذه الادارة وتشمل قوة البوليس ستقوم على أسس محلية دون إثارة للمشاكل العامة المتعلقة بالادارة والصلاحيات والجنسية والسيادة . »

« وحينما يمود مدنيو إسرائيل أو يبقون في قرية أو مستوطن في إسرائيل فإن الادارة المدنية وقوة البوليس في القرية أو المستوطن تكون

إسرائيلية ومثل ذلك عندما يعود المدنيون العرب أو يبقون في قرية عربية فإنه يصرح بإقامة إداره عربية محلية وبوحده بوليسية وعندما تستعاد الحياة المدنية بالتدريج فإن الادارة ستأخذ شكلها على أسس محلية تحت الرقابة العامة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة .

« ولا يأخذ رئيس لجنة الهدنة المشتركة مسؤولية إداره المنطقة مباشرة بل يسكون بالتشاور والتعاون مع الطوائف المحلية في مركز يمكنه من اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لإعادة وحماية الحياة المدنية . »

وواضح من تفسير الدكتور بنش وقرار مجلس الأمن بأن أمر السيادة على المنطقة الغزلاء قد استبعد نهائياً ، وجرى على هذا الرأي الجنرال رايلي كبير المراقبين الدوليين إذ أوضح في تقرير له إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم ٢١ من مارس ١٩٥١ . . . بأنه لا يتمتع بحق السيادة في المنطقة المجردة أى من الطرفين . »

وما دامت لا توجد « دولة » تمارس السيادة في المنطقة المجردة فقد أوكل إلى جهاز الأمم المتحدة للرقابة مهمة السهر على صيانة شؤون هذه المنطقة وتطبيق نصوص إتفاق الهدنة وعدم ارتياد القوات المسلحة ، وأكده التفسير الذى أدلى به كبير المراقبين الدوليين فان هورن في جلسة مجلس الأمن يوم ٤ من أبريل ١٩٦٢ .

إسرائيل لا تقبل التفسير

ولكن إسرائيل ضربت صفحاً بهذه التفسيرات وتجلى هذا الرفض

فما صرح به وزير خارجيتها بالوكالة وسجله كبير المراقبين الدوليين بالنيابة في برقيته إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٢ من أبريل ١٩٥١ إذ جاء في هذا التصريح ما يلي : « ان حكومة إسرائيل إعتبرت المنطقة المجردة جزءاً من الأراضي الإسرائيلية . »

وكرر هذا القول العجيب مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة في بيان ألقاه أمام مجلس الأمن يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٣ إذ إعتبر « أن المنطقة المجردة من السلاح بين سورية وإسرائيل كانت جزءاً من الأراضي المخصصة لإسرائيل بحسب قرار التقسيم وداخلة ضمن حدودها . »

ولهذا لجأت إسرائيل إلى منع دخول المراقبين الدوليين إلى هذه المنطقة وغيرها من المناطق الغزاة للقيام بواجبهم في حدود الالتزامات التي حددتها إتفاقات الهدنة ، كما انكرت إسرائيل على لجنة الهدنة المشتركة النظر في المسائل المتعلقة بهذه المنطقة مدعية بأن من واجب رئيس لجنة الهدنة معالجتها عن طريق الإتصال بالوفد الاسرائيلي .

بل ان إسرائيل حاولت تقييد سلطات رئيس لجنة الهدنة المشتركة بحيث تكون هذه السلطات رهناً بما تمنحه له إسرائيل ، وقد أوضح أبا إيبان ممثل إسرائيل ، هذه الناحية من خلال البيان الذي ألقاه بمجلس الأمن يوم ١٨ من مايو ١٩٥١ وجاء فيه : « ان رئيس لجنة الهدنة المشتركة ليس سلطة تعيينها هيئة الأمم وتفرضها على موقى الإتفاقية وإنما هو أداة أنشئت نتيجة لاتفاق الطرفين وتنحصر وظائفه في المجال الذي حدده الطرفان لها . . . »

وهذه الإدعاءات الصهيونية مغالطة مفضوحة ، لأن الغاية من إنشاء المناطق الغزلاء هي ابعاد قوات الطرفين المسلحة بحيث تقل معه احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث ، وعلى هذا فان إدعاء إسرائيل بحقوقها في السيادة على هذه المناطق من شأنه أن يعطى الطرف الآخر مثل هذا الحق لا سيما وأن جميع المناطق المجردة هي في الأصل مناطق عربية تنازلت عنها الدول العربية تلبية لدعوة الأمم المتحدة حتى تعود إليها الحياة الطبيعية تحت إرقابة الدولية ، هذه الحياة التي أساءت إليها « إسرائيل » عندما خلقت وضعاً جديداً يفقد المنطقة أهميتها وقيمتها التي أنشئت من أجلها .

وأما الادعاء الصهيوني بأن صلاحيات رئيس لجنة الهدنة منحت له من قبل الطرفين ، فهو يعنى ضمناً بأن على رئيس لجنة الهدنة أن يتصرف وفقاً للسلطات التي منحها له هذان الطرفان ، ولو كان الأمر كذلك لسادت الفوضى في المنطقة المجردة ، في حين أن الطرفين إتفقا كما ورد في المادة الخامسة من إتفاق الهدنة السورية على منح رئيس لجنة الهدنة سلطات واسعة فإذا فرض ونشب خلاف حول تفسير نصوص الاتفاق فقد أتفق الطرفان على علاج هذا الخلاف عن طريق لجنة الهدنة التي يصبح تفسيرها هو التفسير المعتمد ، بل سمح لهذه اللجنة التقدم من وقت إلى آخر بتواصيها للفريقين لتعديل مواد الإتفاق إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

اعتداءات إسرائيل

وتجاهلت إسرائيل كل هذه الحقائق وأقدمت على ارتكاب مخالفات واعتداءات في جميع المناطق العزلاء والمناطق الدفاعية في كافة قطاعات الهدنة القائمة على طول الجبهات العربية ، فلجأت الدول العربية إلى مجلس الأمن الذي أصدر قرارات كثيرة أدانت إسرائيل إدانة كاملة . . .

تجفيف بحيرة الحولة

ففي المنطقتين المجردتين الشمالية والوسطى على الحدود السورية أقدمت إسرائيل يوم ٢٦ من مارس ١٩٥١ على نفي سكان قريتي البقارة والنفام إلى داخل إسرائيل بعد أن أنزلت بهم شتى ضروب العذاب والتنكيل لأنهم رفضوا التنازل عن أراضيهم ، كما سطت قوة يهودية على مزرعة الخورى واحتلتها . ثم تمادت إسرائيل في عدوانها يوم ٥ من ابريل ١٩٥١ عندما قصفت طائراتها مدينة الحمة وشرعت في تجفيف بحيرة الحولة لازالة الحاجز الطبيعي الذي يفصل بين القوات السورية المسلحة والقوات اليهودية وتغيير الوضع الجغرافي في المنطقة ، ورفضت إسرائيل ارتياد المراقبين الدوليين لهذه المنطقة .

ولجأت سورية إلى مجلس الأمن الذي بحث هذا العدوان في أربع جلسات عقدها أيام ٢ و ٨ و ١٦ و ١٨ من مايو ١٩٥١ ثم أصدر

قراره في الجلسة ٥٤٧ بإدانة إسرائيل ووقف أعمال التجفيف في بحيرة الحولة وإعادة السكان العرب إلى قراهم، وجاء في هذا القرار بعد الديباجة ما نصه :

« ان مجلس الأمن .

» بالرجوع إلى قراراته الماضية في ١٥ يوليو ١٩٤٨ و ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ مايو سنة ١٩٥١ .. بشأن إتفاقات الهدنة العامة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة وما تضمنته من نصوص تختص بوسائل إقرار الهدنة وحل المنازعات عن طريق لجان الهدنة المشتركة التي يساهم في عضويتها أطراف إتفاقات الهدنة العامة .

» وأخذا بعين الاعتبار مذكرة كبير المراقبين الدوليين في ٧ من مارس ١٩٥١ ، وأن رئيس لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية المشتركة طلب في عدة مناسبات من وفد إسرائيل لدى لجنة الهدنة المشتركة أن يؤكد أن شركة تحسين الأراضي الفلسطينية المحدودة أمرت بأن توقف جميع الأعمال في المنطقة إلى أن يتوصل إلى إتفاق للاستمرار في هذا المشروع من طريق رئيس لجنة الهدنة المشتركة ...

» وأخذا بين الاعتبار أن المادة الخامسة من إتفاق الهدنة العامة يخول الرئيس مسئولية مراقبة المنطقة المجردة ...

» يجد أن : (١) العمل الجوى الذى قامت به قوات حكومة إسرائيل

في ٥ إبريل ١٩٥١ . (ب) أي عمل عسكري من قبل أي من الفريقين في المنطقة المجردة أو حولها الذي قد يتوصل إليه كبير المراقبين نتيجة لمزيد من البحث في التقارير والشكاوى المقدمة حديثاً للمجلس ، يشكل نقضاً للنص على وقف إطلاق النار والوارد في قرار مجلس الأمن في ١٥ يوليو ١٩٤٨ ويخالف مواد إتفاق الهدنة والالتزامات المفروضة بموجب الميثاق .

« أما الشكاوى المتعلقة بشأن إجلاء السكان العرب عن المنطقة المجردة فإن المجلس : ، « ا » يقرر أن السكان العرب الذين أجلتهم حكومة إسرائيل عن المنطقة المجردة يجب أن يسمح لهم بالعودة حالا إلى ديارهم ويجب أن تشرف لجنة الهدنة المشتركة على عودتهم وتأهلهم حسب ما تقرره اللجنة . (ب) يقرر أن لا تجرى أية عملية تتعلق بنقل الأشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة أو ضمن نطاق المنطقة المجردة دون سابق قرار سابق من رئيس لجنة الهدنة المشتركة .

« ويشير باهتمام إلى رفض السماح في عدة مناسبات - للمراقبين وموظفي هيئة رقابة الهدنة لدخول المناطق التي كانت موضوع الشكاوى للقيام بمهامهم الشرعية ويعتقد أن الأطراف يجب أن تسمح بمثل هذا الدخول في جميع الأوقات كلما اقتضى الأمر ، للعمل على مساعدة هيئة رقابة الهدنة في أداء واجباتهم ، ويجب أن تقدم جميع ما يطلب منها رئيس لجنة الهدنة المشتركة من تسهيلات لهذا الغرض .

« ويوصى رئيس هيئة رقابة الهدنة أن يتخذ الخطوات الضرورية

لتنفيذ هذا القرار لغرض إعادة السلم إلى المنطقة وعيحه السلطة كي يتخذ ما يراه من تدابير ضرورية لاستعادة السلم في المنطقة وأن يقيم ممثلين لدى حكومتى سورية وإسرائيل إذا رأى ضرورة لذلك . »

وواضح من هذا القرار مطالبة إسرائيل بوقف أعمال شركة تحسين الأراضي الفلسطينية وهى الشركة التى أشرفت على أعمال تجفيف بحيرة الحولة إلى أن يتوصل رئيس لجنة الهدنة إلى إتفاق بشأن هذا المشروع مع سورية ..

وهذا يعنى أنه إذا لم توافق سورية فيجب عدم الاستمرار فى أعمال التجفيف ...

ولكن حدث أن إبتعد الجنرال « رايلي » كبير المراقبين الدوليين عن مضمون هذا القرار وروحه عندما أصدر من ناحيته قراراً أباح فيه لليهود الإستمرار فى أعمال التجفيف بدون موافقة سورية إعتقاداً على ما ذكره فى بيان له أمام مجلس الأمن يوم ٢ من مايو ١٩٥١ قال فيه : « إن الذى يهمنا فى الموضوع وفى إعتقادى ان على هيئة الأمم المتحدة أن لا تعمق عملاً تقديمياً غير أنه على أن أهتم بإتفاقية الهدنة التى تنص على واجب هيئة الأمم المتحدة فى تأمين عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة المجردة ، وإن ما أهتم به بشكل خاص هو عودة هذه الحياة وإن كان المشروع الاسرائيلى يؤثر على ثلاثين أو أربعين أو خمسين عربياً يملكون بعض الدونمات . »

ويعتبر هذا القول هدماً كاملاً لاتفاق الهدنة الذي من المفروض أن يتمسك به كبير المراقبين الدوليين كل التمسك ، لأن هذا الاتفاق أوجد منطقة عزلاء بين القوات اليهودية والقوات السورية وإزالة هذه المنطقة عن طريق أعمال التجفيف من شأنه إعطاء اليهود حق السيادة عليها ثم تقرب عوامل الاحتكاك بين الطرفين .

وإذا كان الجنرال « رايلي » راغب حقاً في عودة الحياة الطبيعية والمدنية إلى هذه المنطقة العزلاء ، فإن الواجب يقضى بإبقاء السكان العرب فيها باعتبارهم أصل هذه الحياة ، ولكن الذي حدث هو خلاف ذلك ، إذ طرد اليهود هؤلاء العرب وأمسكوا عن إعادتهم رغم قرار مجلس الأمن ، وأخيراً أبى الجنرال « رايلي » أن ينفذ بدوره هذا القرار نصاً وروحاً .

ورأت « إسرائيل » بعد أن منحتها الجنرال « رايلي » ما أرادت أن تمتنع عن حضور اجتماعات لجنة الهدنة المشتركة اعتباراً من يونيو ١٩٥١ حتى لا تنقيد بما يصدر عنها من قرارات وتفسيرات وحتى يصفو لها الجو لتحقيق أطاعها في المناطق المجردة .

اعتداء إسرائيل على نهر الأردن

وبعد قرابة عام ونصف عام أى في اليوم الثاني من سبتمبر ١٩٥٣ لاحظت السلطات العسكرية السورية نشاطاً يهودياً مريباً قرب طاحونة الصبح وقصر عطره في المنطقة المجردة الوسطى وذلك لإسالة مياه نهر الأردن في قناة تأخذ طريقها إلى إسرائيل .

ولجأت سورية إلى لجنة الهدنة المشتركة تشكو هذا الإتهام الر
لاتفاق الهدنة ، فقام الجنرال « بنيكه » بزيارة منطقة العمل فتبين له
بأن اليهود يرابطون في خندق كان الجيش السوري قد تركه عند إخلاءه
للضفة الغربية من نهر الأردن على أثر توقيع اتفاقية الهدنة المشتركة وهذا
الخندق يربط مشمار بالتل الأسود مباشرة ، كما وجد أن العمل يجري
على قدم وساق لتبديل مجرى نهر الأردن في المنطقة المجردة الوسطى إلى
مجرى جديد في المنطقة الدفاعية الإسرائيلية .

وعلى أثر ذلك طلب الجنرال « بنيكه » يوم ٨ من سبتمبر ١٩٥٣
بأن تتوقف إسرائيل عن العمل في مجرى نهر الأردن ، فتجاهلت إسرائيل
هذا الطلب وبالقت في تجاهلها عندما أحضرت إلى المنطقة المجردة مزيداً
من القوات ، مما دفع سورية للمرة الثانية إلى مطالبة الجنرال
بنيكه بوقف العمل في تحويل النهر ومنع التدابير العسكرية اليهودية في
المنطقة الغزلاء .

وأصدر الجنرال « بنيكه » بعد التحقيق في الحادث قراراً يوم ٢٣
من سبتمبر ١٩٥٣ طلب فيه من اليهود وقف جميع الأعمال وجاء في
هذا القرار الذي تضمنته الوثيقة رقم ٣١٢٢ من وثائق مجلس الأمن
ما نصه .

« . . . لقد طلب إلى بوصفي رئيساً للجنة الهدنة المشتركة أن
أدرس وأن أقدر ما إذا كانت الأعمال التي قام بها الإسرائيليون بتاريخ
٢ سبتمبر على الضفة الغربية لنهر الأردن وفي مجرى هذا النهر تشكل

كما ادعت الحكومة السورية - مخالفة لنصوص الهدنة العامة المتعلقة بالمنطقة المجردة .

« بين الطرف الإسرائيلي أن الأعمال المشار إليها التي بدىء بها في القطاع الأوسط من المنطقة المجردة ، تشكل مرحلة تمهيدية لحفر قناة ما بين نهر الأردن وبحيرة طبريا ، وأن القسم الأعظم من هذه القناة سيقع غربي المنطقة المجردة ، وسيبقى خزان ماء قرب نقطة محددة ، وأن محطة توليد ستقام على مسافة كيلو مترين تقريباً غربي مصب الأردن على ارتفاع ٢٠٠ متر تحت سطح البحر ، وأن سقوط الماء من ارتفاع ٢٤٠ متراً ما بين الخزان ومحطة التوليد سيولد قوة كهربائية تقدر بـ ٢٤٠٠٠ كيلو واط ، وهذا المشروع تقوم به مصلحة الري في حكومة إسرائيل ، وقد قيل لي بأنه قد بدىء في تنفيذه ضمن حدود الإمتياز الممنوح لشركة الكهرباء الفلسطينية بتاريخ ٥ مارس ١٩٢٦ للاستفادة من مياه نهر الأردن واليرموك في توليد الطاقة الكهربائية والتزود بها ..

« وبموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة التي تنص على : « أن خطوط الهدنة والمنطقة المجردة قد حددت لفصل قوات الطرفين المسلحة بشكل تقل معه احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث على أن يتم تأمين عودة الحياة الطبيعية المدنية تدريجياً إلى المنطقة المجردة .

« وبعد دراسة الأعمال التي بدىء بها في المنطقة المجردة بغية إنشاء القناة المقترحة انتهت نتائج تحقيقاتي إلى :

« ١ - لقد بدى بأعمال على الضفة الغربية من نهر الأردن ، فالإسرائيليون يدعون أن هذه الأعمال تجرى في أرض تخصهم ولكن هذه الدعوة هي الآن موضوع خلاف . فإذا أثبتت التحقيقات التي يقوم بها مراقبو الأمم المتحدة في سنوات التملك التي في حوزة العرب أو في المكتب العقاري بصفه ، ملكية العرب لهذه الأراضي ، يكون العمل الذي بدى به على أرض عربية وبدون موافقة أصحابها مخالفاً للأحكام المتعلقة بعودة الحياة الطبيعية المدنية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل في مجرى النهر قد سبب إغراقاً جزئياً للجزيرة الصغيرة الواقعة هناك .

٢ - لقد اطلعت في الرابع عشر من سبتمبر في الضفة الشرقية من النهر على طاحونتي ماء عربيتين كانتا قد توقفتا عن العمل بسبب قلة الماء وجرى نفس الأمر أيضاً بالنسبة إلى قطعة أرض عربية لم تعد تروى وكان الشرح الذي قدم لي دل على أن قلة الماء نجم عن الأعمال التي يقوم بها الإسرائيليون في مجرى النهر .

٣ - أما بشأن إمكان تأثير بناء القناة المقترحة على الحياة المدنية الطبيعية في المنطقة المجردة فإن انخفاض مستوى الماء في نهر الأردن سيؤثر على حياة العرب الذين يعتمدون في معيشتهم على هذا النهر ، وستؤثر هذه الأعمال بصورة خاصة على جميع الطواحين المائية التي يستعملها العرب .

٤ - وبهذا الصدد فإن أمر سقاية الأراضي المائدة للسوريين تتصف بأهمية بالغة ، فأراضي البطيحة الغنية بمواسمها السنوية الثلاثة تعتمد

على شبكة رى منظمة ، فى أكتوبر ١٩٥١ حين قام الإسرائيليون بتجربة السدود الواقعة جنوبى بحيرة الحولة ، فقدت شبكة الرى هذه ٧٠ ٪ من مياهها بعد تجربة استغرقت يومين فقط .

وفى شهر أبريل ١٩٥٢ حيث تم القيام باصلاحات طارئة فى جسر بنات يعقوب احتج ملاكو البطيحة احتجاجا شديدا على ذلك مما حمل رئيس لجنة الهدنة المشتركة إلى سحب موافقته على استعمال هذه السدود إلى أن يتم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين . وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية بأنها ستضمن كل كمية مياه الأردن التى يستعملها الآن العرب لرى أراضيهم ، ولكن السوريين يعارضون فى أن تعتمد سقاية أراضيهم على حسن نية إسرائيل . وبصرف النظر عن وجهة نظر السوريين هذا فإنه من المؤكد أن مستوى النهر منخفض جدا فى الفصول الجافة وأنه إذا لم تتخذ إجراءات خاصة فإنه من المحتمل أن إنشاء القناة ومحطة التوليد المزمع إنشاؤها سيجعل مياه نهر الأردن قليلة جدا ان لم تقل أنها ستنضب تماماً .

٥ - وإذا أخذنا بعين الاعتبار الفاحية العسكرية من المشكلة وجدنا أن نهر الأردن بواديه العميق يشكل عقبة فى طريق أى من القوات العسكرية وخاصة الآلية منها التى قد تحاول اجتيازه ، وإن أياً من طرفى اتفاقية الهدنة العامة الذى يتحكم بواسطة قناة على مجرى الأردن فى المنطقة المجردة مغيرا وضعه أو يحققا له عندما يريد ، يستطيع أن يبدل من قيمة المنطقة المجردة بالنسبة للطرف الآخر ، هذه المنطقة التى (١٢ م - طريق النكبة)

حددت « بنية فصل قوات الطرفين المسلحة بشكل تقل معه احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث » .

٦ - وفي ضوء الإعتبارات التي تقدمت فإنني لا أرى أن من حق أى من الطرفين بدون أن يتم الإتفاق بينهما أن يقوم بأعمال فيها تؤدي إلى تشويه الغاية من وجود هذه المنطقة المجردة كما حددت في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة .

٧ - وعملا بأحكام المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة وهي الأحكام الوحيدة التي يجب على أن أعمل بها بوصفي رئيساً للجنة الهدنة المشتركة فإنني أطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تتخذ التدابير اللازمة للإيماء إلى الهيئة التي بدأت بالأعمال في المنطقة المجردة في الثاني من سبتمبر ١٩٥٣ ، بالتوقف عن العمل طيلة مدة عدم الوصول إلى اتفاق بهذا الشأن » .

وقابلت اسرائيل هذا القرار بالرفض وأعلنت يوم ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بأن الجنرال « بنيكيه » لا يملك حق إصداره .

وهذا من غير شك إدعاء باطل لأن رئيس لجنة الهدنة المشتركة له الإشراف الكامل على المناطق المجردة طبقا لنص المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة ولما أكده مجلس الأمن في قراره يوم ١٨ من مايو ١٩٥١ .

أما حقوق سورية في المناطق المجردة فقد كفلتها اتفاقية الهدنة عندما

سمحت لها طبقا للمادة السابعة بتقديم أى شكوى خاصة بهذه المناطق إلى رئيس لجنة الهدنة .

بل ان إسرائيل تناست أمرا هاما هو ان سورية كانت تشرف عسكريا على جميع المناطق المجردة من السلاح وأنها انسحبت من هذه المناطق بدون قتال . .

وفي ضوء هذه الحقائق قدمت سورية شكوى إلى مجلس الأمن يوم ١٦ من أكتوبر ١٩٥٣ تضع أمامه تفاصيل العدوان الإسرائيلي على المناطق المزلاء لإلتخاذ قرار فوري بشأنه . . .

وبحث المجلس هذه الشكوى في اجتماعه يوم ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٣ ، وألقى مندوب سورية خطابا أوضح فيه بأن نهر الأردن يخترق المنطقة المجردة فإذا بدل مجرى النهر تبدل الوضع كله وفقدت المنطقة أهميتها ، وان نتائج هذا التبدل تظهر في منح إسرائيل ربما عسكرياً يترتب عليه خسارة لسورية ، كما تصبح المنطقة المجردة وسكانها تحت رحمة إسرائيل لاسيما وأن ٩٩ ٪ من أراضي هذه المنطقة بين بحيرة الحولة وبحيرة طبريا جنوب قصر عطرة حيث تجرى الأعمال اليهودية يملكها العرب ، وهذا العمل من شأنه الإضرار بحقوق هؤلاء الذين يرفضون التخلي عن أراضيهم .

ثم قدم مندوب باكستان « ظفر الله خان » مشروع قرار يطلب فيه من المجلس تأييد قرار الجنرال « بنيفيكه » بوقف الأعمال التي

قامت بها اسرائيل في المنطقة الغزلاء لتحويل نهر الأردن أثناء نظر الشكوى السورية ، وبعد مناقشة حول فقرات المشروع تمت الموافقة عليه في الجلسة ٦٢٩ يوم ٢٧ من أكتوبر ١٩٥٣ بعد إدخال بعض التعديلات بحيث أصبح كما يلي :

« ان مجلس الأمن .

« بعد الإطلاع على تقرير رئيس هيئة أركان هيئة مراقبة الهدنة المؤرخ في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

« ورغبة منه في تسهيل دراسة القضية بدون الإخلال بحقوق أو مطالب أو مركز أى من الأطراف المعنية ، يرى أنه من المرغوب فيه لتأمين ذلك أن توقف الأعمال التى بدء فيها في المنطقة المنزوعة السلاح يوم ٢ من سبتمبر ١٩٥٣ أثناء نظر الدراسة المستعجلة التى يقوم بها قبل مجلس الأمن لهذه القضية .

« ويلاحظ بالرضى تصريح ممثل إسرائيل بالنسبة لتعهد حكومته بإيقاف الأعمال المتعلقة بالموضوع أثناء نظره .

« ويطلب إلى كبير المراقبين أن يبلغه ما يتم بشأن تنفيذ ذلك التعهد » .

ثم تابع المجلس مناقشة القضية لأيام عديدة استمع فيها إلى آراء مندوبى الدول الذين ضربوا ذات اليمين وذات الشمال مما جعل مهمة مندوبى لبنان وباكستان العضوين في المجلس ، محفوفة بالمشقة بالإضافة إلى مهمة

مندوب سورية صاحب الشكوى ، إذ اغرقت فرنسا وأمريكا وإنجلترا المجلس في دوامة من الآراء والإقتراحات اجملتها في مشروع قرار قدمته إلى المجلس يوم ١٦ من ديسمبر ١٩٥٣ بعد أن طغى على جميع مشروعات القرارات الأخرى . . .

وجرت على هذا المشروع الغربي تعديلات كثيرة توقفت كلها عند الفقرة القائلة : « بأن يطلب من رئيس هيئة الرقابة الدولية أن يدرس إمكانيات توفيق مصالح سورية وإسرائيل الداخلة في النزاع حول مياه نهر الأردن في بنات يعقوب بما في ذلك المراعاة الكاملة لحقوق الرى القائمة في جميع الفصول ، والمحافظة في هذه الأثناء على حقوق الأفراد في المنطقة المجردة ، وأن يتخذ الخطوات اللازمة وفقا لاتفاقية الهدنة كما يرى مناسبا لكي يحقق توفيقا . »

وهذه الفقرة تخالف ماورد في إتفاقية الهدنة لاسيا العبارة التي تضمنت « مصالح سورية وإسرائيل » ، لأنها ستؤدي إلى تفسيرات ضارة وخطرة كما تدل على نوايا مقصودة تختفي وراء هذه العبارة الغامضة ، بل ان عبارة « المراعاة الكاملة لحقوق الرى القائمة » تنطوى على تأييد لما تقوم به إسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح وتشجيع لها لتحقيق مشروعاتها المائية على حساب العرب مما يترتب عليه السير بعيداً في طريق نوايا إسرائيل التوسعية والإندفاع نحو الحدود إلى أمد غير محدود يبتلع كل مايلاقيه أمامه حتى يصطدم بقوة خارجية توقفه عند حده .

ومجلس الأمن هو القوة الفعالة التي تمنع إسرائيل من الإندفاع

والابتلاع ولكن طغيان الدول الكبرى على المجلس اعجزه عن أداء هذا الواجب — ولهذا أوشك مشروع الدول الغربية الثلاث أن ينال موافقة المجلس الذى يحقق أهداف إسرائيل التوسعية ، لولا أن استعمل مندوب روسيا حق الفيتو بالإضافة إلى معارضة مندوبى لبنان وباكستان ، فى حين أن سبعة دول صوتت مع المشروع هى فرنسا وإنجلترا وأمريكا وتركيا وكولومبيا والدانمرك وزيلندا الجديدة بينما امتنع عن التصويت وفدا البرازيل والصين .

ومع سقوط المشروع الغربى فى مجلس الأمن أصبح الموضوع قيد البحث ، كما أصبح قرار الجنرال « بنيكيه » الخاص بوقف أعمال إسرائيل المتعلقة بتحويل نهر الأردن هو القرار النافذ الفعّال الذى يجب التقيد بأحكامه إلى أن يتوصل المجلس إلى قرار نهائى .

ولكن إسرائيل مضت فى خطتها . . .

ما وراء الجسر

ولما أوشك تخفيف بحيرة الحولة على الانتهاء ، إقامت إسرائيل جسراً عند مخرج نهر الأردن من البحيرة ، ولهذا طلبت الحكومة السورية يوم ٣١ من مارس ١٩٥٧ من كبير مراقبى الهدنة بالوكالة الكولونيل « ليرى » بحث هذا الموضوع والعمل على إزالة هذا الجسر الذى يتيح لإسرائيل تحقيق بعض الأغراض العسكرية ويجرّد المنطقة الغزلاء من صيبتها فضلاً عن كونه خرقاً فاضحاً لاتفاقية الهدنة .

وبحث الكولونيل « ليرى » هذه المخالفة العسكرية وأرسل تقريراً إلى سكرتير الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ من أبريل ١٩٥٧ أوضح فيه الصعوبات التي اقامتها إسرائيل في وجه مراقبي الأمم المتحدة للتأكد من بناء الجسر إذ منعت إسرائيل دخول المراقبين إلى المنطقة كما رفضت إجراء أى تحقيق ، ولكنها عادت فعدلت فيما بعد ، فتبين أن قسماً من أراضي المنطقة بثت فيه الألغام الإسرائيلية وأن الجسر قائم فعلاً . .

ورغم هذا الإعتراف ، أبى الكولونيل « ليرى » إصدار الأمر بهدم هذا الجسر . . . فرأت الحكومة السورية أن تطرق أبواب مجلس الأمن فأرسلت إلى رئيسه يوم ١٣ من مايو ١٩٥٧ المذكرة التالية :

« . . . اتشرف باعلامكم أن السلطات الإسرائيلية قد عمدت إلى بناء جسر في القطاع الجنوبي من بحيرة الحولة بالمنطقة المجردة النصوص عنها في اتفاق الهدنة العام السوري الإسرائيلي ، وقد أحيط رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة وقف القتال في فلسطين علماً بالأمر إذا طلب منه رئيس الوفد السوري لدى لجنة الهدنة المشتركة إصدار أمره بإزالة الجسر المذكور للأسباب التالية :

« ١ - أن السلطات الإسرائيلية بإنشائها الجسر قد مارست نشاطاً تمنعها من ممارسته أحكام اتفاقية الهدنة .

« ٢ - أن أشادة الجسر تشكل بحمد ذاتها نشاطاً عسكرياً والقسم (١) من الفقرة (٥) من المادة الخامسة من اتفاق الهدنة ينص على

أن كل نشاط للقوات العسكرية أو الشبيهة بالعسكرية ممنوع في المنطقة المجردة . .

« ٣ - يؤخذ مما سبق أن إشارة الجسر ستمطى للسلطات العسكرية كسبا عسكريا لا يتفق وأحكام اتفاق الهدنة .

« ولم يشأ الكولونيل « بيرون ليري » رئيس اركان هيئة وقف القتال في فلسطين بالوكالة أن يأخذ الشكوى السورية بعين الاعتبار فيستجيب إلى الطلب المشروع الذي تضمنته ، إذ بعث بتقريره إلى الأمين العام والحكومة السورية تشاطره الرأي في كثير من المواضع ولا سيما فيما يتعلق باختصاص لجنة الهدنة المشتركة في صلاحيات مراقبي الأمم المتحدة ، ولكن لايسمها قط أن تتفق مع كبير المراقبين بالنيابة فيما ذهب إليه من الاستنتاج الخاطئ الذي أعطاه للوقائع ، ذلك الاستنتاج الذي لايمكن اعتباره تطبيقا دقيقا لأحكام اتفاق الهدنة ، فقد اعترف رئيس الأركان صراحة في الفقرة ١٣ من تقريره « بإمكان استخدام الجسر لغايات عسكرية ، وبأن للجسر فائدة من الناحية العسكرية » ، وبالرغم من هذه الصراحة فإن الكولونيل « ليري » تمتنع عن اصدار أمره بهدم الجسر .

« وبما أن الجسر في المنطقة المجردة يشكل خرقا لاتفاق الهدنة وتهديدا للسلام فأن أطلب منكم التفضل بدعوة مجلس الأمن إلى عقد جلسة عاجلة لمناقشة هذه القضية » .

وبحث مجلس الأمن هذه الشكوى يوم ٢٣ من مايو ١٩٥٧ فأوضح

المندوب السوري بأن إقامة الجسر تبعه نشاط عسكري في المنطقة الغزلاء بينما تحرم اتفاقية الهدنة العاملين معا ، وبين المندوب أن سورية تعتقد وهي واضحة في اعتبارها قوة تحمل الجسر أنه يمكن في الوقت الحاضر استخدامه لنقل العتاد الكامل للجيش إلى الضفة الشرقية من بحيرة الحولة وهذه ميزة عسكرية لإسرائيل تشكل خرقاً لنصوص إتفاقية الهدنة . .

ووافق المجلس بناء على اقتراح مندوب بريطانيا أن يطلب إلى كبير المراقبين تقديم تقرير آخر عن الأوضاع القائمة في المنطقة الغزلاء ومدى سريان إتفاقية الهدنة ، فأرسل التقرير المطلوب يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ شرح فيه ما سبق ، إلا أنه سجل فقرة قال فيها « إنه أخطر إسرائيل باعتزام هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إقامة مركز للمراقبة قرب الجسر موضوع الخلاف عند مخرج بحيرة الحولة ولكن إسرائيل رفضت السماح بإقامة هذا المركز » .

ولم يبت مجلس الأمن في الموضوع وأتمت إسرائيل أعمال خرقها لإتفاقية الهدنة وضمت إليها منطقة بحيرة الحولة الواسعة الشاسعة ثم طردت عرب الشائلة من قراهم وراحت تستغل أراضيهم كما استغلت أراضي غيرهم من قبل . . .

هذا أبرز ما ارتكبه إسرائيل في المنطقة المجردة من السلاح الشمالية والوسطى ، وهي فضائح ناطقة بالاستهتار الصهيوني لإتفاق عيس عدم تنفيذه تنفيذاً صحيحاً سمعة مجلس الأمن .

اسرائيل وطبريا

وارتسكت اسرائيل هذه الفضاءات بعينها في المنطقة الجنوبية من المنطقة
الغزلاء عندما أقامت مستعمرة تل القصر في المرتفع ٩٨ على أرض مشتركة
عربية واسرائيلية ، ثم عمد اليهود معتمدين على القوة العسكرية إلى
اغتصاب الأراضي العربية الممتدة شمال وشرق هذه المستعمرة .

ومن المعروف أن القوات الإسرائيلية هدمت قرية النقيب العربية عام ١٩٤٨
وجرت محاولات لإعادة بنائها وتبنى الجنرال « بنيكيه » كبير المراقبين
الدوليين هذه الفكرة وقام باتصالات مع هيئة الإغاثة الدولية التي وافقت
على إعادة بناء القرية ولكن السلطات اليهودية قاومت المشروع وحالت
دون تحقيقه ، ثم سطت يوم ١٦ من مارس ١٩٥٤ على ١٣٠ دونما
يملكها عرب القرية وطردتهم من أراضيهم .

واستمرت اسرائيل في خططها التوسعية الرامية إلى فرض سيطرتها
الغاشمة على بقية المناطق الغزلاء عندما تقدمت قواتها في الأول من فبراير
في القطاع الجنوبي من هذه المنطقة شمال بحيرة طبريا وقصفت مدفعيتها
قرية التوافيق فاحتلتها ولكنها أرغمت على الإنسحاب منها .

وبطبيعة الحال اضطرب الأمر في منطقة التوافيق - بيت كاتزير وسجل
الميجر جنرال « كارل فون هورن » كبير المراقبين الدوليين في تقرير له إلى
مجلس الأمن يوم ١٦ من فبراير ١٩٦٠ « بأن الصعوبات التي واجهتها الأمم
المتحدة لمراقبة الهدنة في منطقة التوافيق - بيت كاتزير نجمت عن التوسع

التدريجي للزراعة الإسرائيلية نحو الشرق وعن معارضة العرب التمدى على أراضيهم وعن صعوبة تسوية المنازعات نظراً إلى تعقد الترتيبات المتعلقة بملكية الأراضي وعن استخدام القوة في المنطقة المجردة من السلاح وقد أعيقت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عن أداء أعمالها نتيجة للاختلاف الدائر حول اختصاص لجنة الهدنة المشتركة ومسؤوليتها بموجب إتفاقية الهدنة » .

وذكر رئيس المراقبين الدوليين يان إنشاء مستعمرة بيت كاتزير منذ سنين وقيام المستوطنين الإسرائيليين بإنشاء زراعتهم عن طريق استخدام مياه بحيرة طبريا نجم عنه حرمان المزارعين العرب في المنطقة المجردة من أى منفذ إلى البحيرة ، فضلاً عن ذلك أصبحت المستعمرة موقفاً محصناً . وأشار كذلك رئيس المراقبين إلى أن قرية التوافيق تنظر بقلق إلى زحف الزراعة الإسرائيلية في اتجاهها ، وحاول رؤساء تماقوا على لجنة الهدنة وضع حد فاصل بين الأراضي التي يستخدمها الإسرائيليون والأراضي التي يستخدمها العرب ، ولكن جهودهم باءت بالفشل .

وصاحب هذا العدوان ما سمعت إليه إسرائيل من فرض سيطرتها على بحيرة طبريا على الأقل بالنسبة للشاطئ المتاخم لها ، ولهذا راحت قوارب الصيد اليهودية تقطع البحيرة ذهاباً وإياباً تحرسها قوارب الشرطة المسلحة ، الأمر الذي أدى إلى حدوث احتكاك مع السوريين إلى أن شنت إسرائيل يوم ١١ - ١٢ من ديسمبر ١٩٥٥ هجوماً واسماً في المنطقة الواقعة شرق البحيرة أسفر عن مقتل سبعة وثلاثين جندياً سورياً واثنتي عشر مدنياً وجرح ثمانية جنود آخرين وأسروا ثلاثين جندياً .

وطرقت سورية أبواب مجلس الأمن فناقش هذا الإعتداء اللثيم الخطير في ثمان جلسات عقدها بين ١٦ من ديسمبر ١٩٥٥ و ١٩ من يناير ١٩٥٦ ومن عجيب أن ممثل إسرائيل إدعى زوراً وبهتاناً بأن بحيرة طبريا تؤلف بكاملها جزءاً من إسرائيل وذلك بالإضافة إلى شريط من شاطئها الشمالي الشرقى يبلغ عرضه عشرة أمتار .

ولم يكن لهذا الإدعاء أى صدى فى أروقة المجلس لأنه إدعاء باطل قائم على التضليل والتزوير ، بل أن اتجاهها طغى على المجلس بضرورة دفع تعويضات لسورية وتوقيع العقوبات على إسرائيل لتماديها فى هذا الإعتداء واستمرارها فى خرق إتفاق الهدنة ، وتزعم هذه الدعوة مندوبو إيران ويوغوسلافيا وروسيا واعترض عليها ممثلو أمريكا وفرنسا وإنجلترا ، ثم روى أخيراً التقريب بين وجهات النظر بين أعضاء المجلس والإتفاق على مشروع قرار وافق عليه المجلس فى جلسة ٧١٥ يوم ١٩ من يناير ١٩٥٦ ونصه كما يلى :

« إن مجلس الأمن :

« بعد الإطلاع على قراراته التى اتخذها فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ و ١١ أغسطس ١٩٤٩ و ١٨ مايو ١٩٥١ و ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ و ٢٩ مارس ١٩٥٥ والأخذ بمبدأ الإعتبار تصريحات ممثلى سورية وإسرائيل وتقارير رئيس هيئة رقابة الهدنة بشأن الشكوى السورية التى تقول بأن هناك هجوما قامت به قوات الجيش الإسرائيلى النظامية فى الأراضى السورية بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٥ .

« وبعد الإطلاع على تقرير كبير المراقبين القائل بأن هذا العمل

الإسرائيلي كان عبارة عن خرق مقصود لشروط إتفاقية الهدنة العامة ، ومنها تلك التي تختص بالمنطقة المنزوعة السلاح التي اجتازتها القوات الإسرائيلية التي دخلت سورية .

«وبالإشارة بدون ادنى تحيز ، إلى حقوق الطرفين الأساسية وادعاءهما وادعاءهما إلى أن هناك بموجب تقارير رئيس هيئة الرقابة تدخلا من قبل السلطات السورية بشأن النشاط الإسرائيلي في بحيرة طبريا مما يتعارض وشروط إتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية :

١ - يرى أن هذا التدخل لا يبرر بأى حال وبأى صورة هذا العمل الحربى الإسرائيلى .

٢ - ويذكر حكومة إسرائيل بأن المجلس كان قد سبق وأدان العمليات الحربية التي تنافض إتفاقيات الهدنة العامة بفض النظر عما إذا كانت قد تمت عن طريق الانتقام أو غيره . كما طالب إسرائيل بأن تتخذ تدابير حاسمة للحيلولة دون وقوع أعمال من هذا القبيل .

٣ - ويدين المجلس هجوم ١١ ديسمبر على اعتباره انتهاكا فاضحا لشروط وقف إطلاق النار الواردة فى قراره المؤرخ ١٥ يوليو ١٩٤٨ ولشروط إتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسورية والتزامات إسرائيل بموجب الميثاق .

٤ - ويعبّر عن بالغ قلقه لفشل حكومة إسرائيل فى إمتثالها لالتزاماتها .

• - ويطلب من حكومة إسرائيل أن تدعى لالتزاماتها فى المستقبل وفى حالة تخلفها عن ذلك يترتب على المجلس أن ينظر فى تدابير

أخرى يقتضى الرجوع إليها بموجب الميثاق للمحافظة على السلام أو إعادته . »

ومن شأن هذا القرار إدانة إسرائيل إدانة كاملة ولهذا لوح المجلس بتوقيع العقوبات ضدها إذا تمادت في عدم احترامها لإتفاق الهدنة ، كما أنه شجب كل عمل قائم على الأخذ بالثأر .

واعتادت اسرائيل أن تطوح بقرارات الأسرة الدولية ، لهذا عاودت هجومها ليلة ١٦ - ١٧ مارس ١٩٦٢ على بحيرة طبريا إعترف به الناطق باسم قوات الدفاع الاسرائيلي في تصريح له يوم ١٧ من مارس قال فيه « . . اضطرت قواتنا إلى تدمير المراكز السورية في مواقع مختلفة من الحدود السورية التي هوجمت منها القوارب والصيادين في بحيرة طبريا ، فقد هاجمت قبل منتصف الليل بقليل ، وحدة من قوات إسرائيل الدفاعية مراكز سورية شمال النقب وإحتلتها ودمرت تحصيناتها . »

وقدم مندوب سورية في الأمم المتحدة شكوى حكومته إلى رئيس مجلس الأمن يوم ٢٠ من مارس التي طالب فيها عقد اجتماع عاجل لمناقشة هذا العدوان الخطير ، فاجتمع المجلس يوم ٢٨ من مارس برئاسة مندوب فنزويلا وعضوية كل من مندوبى شيلي والصين وفرنسا وغانا وإيرلندا ورومانيا والاتحاد السوفييتى والجمهورية العربية وبريطانيا وأمريكا .

وشرح مندوب سورية حادث العدوان الإسرائيلي وأشار إلى الأمور التالية : -

١ - أن العدوان دبر بدقة قبل وقوعه بنحو خمسة عشر يوما وسبق

بأعمال أُمارة ، إذ أرسلت قوارب مسلحة إلى شاطئ بحيرة طبريا وإزداد إطلاق النار من قبل إسرائيل قبل الحادث بيومين .

٢ - كان غرض إسرائيل من العدوان إحتلال كل الشاطئ الشرقى لبحيرة طبريا بواسطة تشكيلات عسكرية نظامية على مستوى الحرب .

٣ - أشار إلى قرارات مجلس الأمن بصدد إعتداءات إسرائيل المتكررة فذكر قرار إبريل ١٩٥١ بالنسبة لعدوان إسرائيل الجوى على الحدود السورية ، وقرار سنة ١٩٥٣ بالنسبة للعدوان على قبية ، وقرار فبراير ١٩٥٥ بالنسبة للهجوم على القوارب المصرية فى قطاع غزة ، وقرار ديسمبر ١٩٤٥ بالنسبة للعدوان الإسرائيلى على الأراضى السورية فى منطقة بحيرة طبريا . . . كما أعاد إلى الأذهان أقوال ممثلى بريطانيا وأمريكا والإتحاد السوفييتى عند مناقشة الإعتداءات السابقة مما يدين إسرائيل ، وذكر أن المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة التى تعالج الحالات المشابهة التى تنص على : « أن عضو الأمم المتحدة الذى يخرق باستمرار المبادئ التى يتضمنها هذا الميثاق يجوز أن يطرد من هذه المنظمة بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن . »

٤ - ذكر أعضاء المجلس بما ورد فى أقوالهم عند مناقشة العدوان الإسرائيلى مساء ١١ - ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ على سورية والتى أُنذروا فيها إسرائيل بأن أى عدوان جديد من هذا القبيل قد يجر إلى عواقب خطيرة ويستدعى إتخاذ تدابير جدية . وطلب اليهم علاج العدوان الجديد فى ضوء هذا القول كما طلب أن تكون الإدانة صارمة بحيث تردع

إسرائيل عن القيام بمثل هذه الإعتداءات في المستقبل ، ففي هذا فقط تستطيع إسرائيل أن تفهم أن هناك سلطة أعلى منها ..

ثم دعى مندوب إسرائيل للكلام فادعى بأن بحيرة طبريا تشكل جزءاً من الأراضي الاسرائيلية ، ولهذا هدد مجلس الأمن مقدماً بأنه لو أدان إسرائيل على عدوانها الأخير فإنها ستعقب القرار صادراً من جانب واحد وغير عادل .

واتضح من خلال المناقشات الطويلة التي جرت في المجلس والتي اشترك فيها معظم الأعضاء وما تضمنه تقرير كبير المراقبين الدوليين أن إسرائيل خرقت المنطقة الخاصة بمحاذاة الحدود السورية والتي لا يجوز أن ترابط فيها سوى قوات دفاعية محدودة السلاح ، كما أنها خرقت خط المنطقة المجردة من السلاح وبالتالي تجاوزت خط الهدنة نفسه .

وقدمت سورية مشروع قرار بالإضافة إلى مشروع قرار غربي ، ولما كانت أغلبية أعضاء المجلس تؤيد المشروع الأخير فقد أعلن مندوب الجمهورية العربية في الجلسة ١٠٠٦ يوم ٩ من أبريل ١٩٦٢ سحب طلب التصويت على مشروع القرار السوري بناء على طلب مندوب سورية ، وبذلك أصبح مشروع القرار الأمريكي البريطاني هو المشروع الوحيد أمام المجلس فنال موافقة جميع الأعضاء باستثناء مندوب فرنسا الذي امتنع عن التصويت .

وفيما يلي نص هذا القرار :

« ان مجلس الأمن .

بعد الإطلاع على قراره في ٥ يوليو ١٩٤٨ و ١٨ مايو ١٩٥١
وآخذاً بعين الاعتبار تقرير كبير المراقبين الدوليين عن العمليات
المسكّرية في منطقة بحيرة طبريا والمنطقة المنزوعة السلاح .

« وسماع أقوال ممثلي كل من سورية وإسرائيل .
« يشعر بقلق عميق للتطورات التي وقعت في المنطقة خرقاً لميثاق
الأمم المتحدة ولإتفاق الهدنة .

« وذاكراً على وجه الخصوص نصوص المادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق
والمادة « ١ » من اتفاق الهدنة العام .

« وملاحظاً بالرضى أن إطلاق النار قد توقف :

١ - يأسف للأعمال العدوانية المتبادلة بين سورية وإسرائيل في ٨
مارس ١٩٦٢ ويدعو الحكومتين إلى الامتثال لإلتزاماتهما المنصوص
عليها في الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق بالامتناع عن التهديد
استعمال القوة . .

٢ - يعيد تأكيد قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٦
الذي أدان عملية إسرائيل العسكرية خرقاً لإتفاق الهدنة العام سواء
أكانت هذه العملية للثأر أم لا .

٣ - يصر على أن هجوم إسرائيل مساء ١٦ - ١٧ مارس
١٩٦٢ يشكل خرقاً فاضحاً لذلك القرار ويدعو إسرائيل أن تمتنع نهائياً
عن مثل هذه العملية في المستقبل .

(م ١٣ - طريق النكبة)

٤ - يوافق على التدابير المقترحة من قبل كبير المراقبين الدوليين لأداء مهمته في إقرار وإعادة السلم والأمن ومراقبة الحوادث المقبلة والحيلولة دون وقوعها في المستقبل ، ويدعو سلطات إسرائيل وسورية إلى معاونة كبير المراقبين لتنفيذ ذلك .

٥ - يدعو الطرفان إلى التقيد بوقف إطلاق النار الذى نظمته كبير المراقبين في ١٧ مارس ١٩٦٢ .

٦ - يدعو إلى مراعاة دقيقة للمادة ٥ من إتفاق الهدنة العام التى تنص على إبعاد القوات المسلحة عن المنطقة المنزوعة السلاح ، وللملحق ٤ من هذا الإتفاق الذى يمين حدودا لعدد القوات فى المنطقة الدفاعية ، ويدعو حكومتى سورية وإسرائيل إلى التعاون مع كبير المراقبين فى إزالة أعمال العنف من الآن فصاعداً .

٧ - يدعو حكومتى إسرائيل وسورية إلى التعاون مع كبير المراقبين فى تنفيذ مسؤولياته بموجب إتفاق الهدنة العام والقرارات الصادرة من المجلس ويطلب اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإعادة أعمال لجنة الهدنة المشتركة والإفادة من جهازها .

٨ - يرجو كبير المراقبين الدوليين أن يقدم تقريراً عن الوضع » .

التمرد على قرار مجلس الأمن

وأعلنت إسرائيل تمرداً على قرار مجلس الأمن فقد عقب عليه مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة بقوله « إن إسرائيل ستتجاهله » ، كما تحدى بن جوريون مجلس الأمن إذ هاجمه فى إجتماع للكنيست يوم

١٠ من أبريل ١٩٦٢ وأعلن « بأن إسرائيل لن تسلم بأى حال من الأحوال لتعرض سوريا لسيادة إسرائيل على بحيرة طبريا » . ثم شنت إسرائيل حملة هوجاء على الجنرال كارل فون هورن لأنها رأت في تقريره إلى المجلس سببا رئيسيا لإدانتها ، ولجأت إلى أساليبها الإرهابية تسلطها عليه إذ تلقى يوم ١٢ من مايو ١٩٦٢ خطابا احتوى على تهديد بالقتل ، وتكرر ذلك يوم ٢٠ من مايو ، ثم تلقى التهديد الثالث في نهاية ذلك الشهر إذا لم يغادر إسرائيل خلال اسبوع .

وتلاحق التهديد والوعيد كما تلاحق الضغط على الأمم المتحدة لتغيير كبير المراقبين الذى سبب لإسرائيل الأرق المستمر ، وانتهى الأمر بأن تقرر إحالته إلى التقاعد ابتداء من أبريل ١٩٦٣ وعين خلفاً له الجنرال أود بول . .

مجلس الأمن بين فكى الرحى

واستمرت إسرائيل العدوان إذ أطلقت قواتها النيران يوم ٢٠ من أغسطس ١٩٦٣ من مستعمرة الدرداره الإسرائيلية فى القطاع الأوسط من المنطقة المجردة ، على المراكز السورية الأمامية فى المنطقة الغزلاء مما ترتب عليه هدم بعض هذه المراكز ، فليجأت سورية إلى مجلس الأمن كما لجأت إليه إسرائيل أيضاً مدعية بأن عدواناً سورياً حدث يوم ١٢ من أغسطس على قرية ماغور الزراعية فى الجليل ترتب عليه قتل جنديين إسرائيليين .

وناقش مجلس الأمن هاتين الشكوتين اعتباراً من يوم ٢٣ من أغسطس وحتى يوم ٣ من سبتمبر ١٩٦٣ في ضوء ما احتواه تقرير كبير المراقبين الدوليين من أنه لم يثبت بصفة قاطعة بأن السوريين هم الذين قتلوا الجنديين الاسرائيليين ، في حين أثبت التقرير بأن إسرائيل قامت بهجوم مركز من مستعمرة الدرداره على المراكز السورية ، وتضمن التقرير غير ذلك بعض الاقتراحات لتخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة .

وقدم مندوبا الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع قرار إلى المجلس يوم ٢٩ من أغسطس ١٩٦٣ تضمن إدانة القتل لاثنتين من اليهود في ماغور ، ولم يتعرض المشروع على الإطلاق إلى ما ارتكبته إسرائيل من عدوان على المراكز السورية ، بل اكتفى بأن طلب من الطرفين المتنازعين التعاون مع كبير المراقبين لتخفيف حدة التوتر في المنطقة المزلاء .

ورأى مندوب المغرب يوم ٣٠ من أغسطس — إزاء تجاهل مشروع القرار للشكوى السورية — إدخال تعديلات على المشروع الأنجلو أمريكي بإدانة إسرائيل لأنها أولا اعتدت على المراكز السورية ، وثانياً لأنها لم تتعاون مع لجنة الهدنة المشتركة ، مع إعلان الأسف على قتل شخصين في الماغور .

وبعد نقاش استمر حتى يوم ٣ من سبتمبر ١٩٦٣ طرح رئيس المجلس التعديلات المغربية للتصويت فكان في جانبها الاتحاد السوفيتي والمغرب ، بينما امتنع عن التصويت كل من : البرازيل والصين وفرنسا وغانا والنرويج والفلبين وبريطانيا وأمريكا وفنزويلا . .

ثم أعلن رئيس المجلس التصويت على مشروع القرار البريطاني الأمريكي فوافق عليه جميع الأعضاء باستثناء المغرب والاتحاد السوفيتي ومن ثم سقط المشروع بعد أن استعمل مندوب روسيا حق الفيتو . .

اقتراحات

أما اقتراحات الجنرال أود بول التي قدمها إلى المجلس يوم ٢٣ من أغسطس والتي ظلت في طي الظلام فهي المضي فيما توصل إليه الجنرال كارل فون هورن في فبراير ١٩٦٢ من اتفاق على حدود معينة في هذه المنطقة ، وإن كانت هذه الحدود لم ترسم على الأرض إلا أن هيئة الرقابة الدولية حاولت رسمها لتعيين الأرض المسموح لإسرائيل لزراعتها ، ثم توقف العمل نتيجة لاختلاف وجهات النظر حول تفسير معنى الوضع القائم بالنسبة للحقول التي تضمها المنطقة .

وطالب أيضا الجنرال أود بول بإعادة رسم الخطوط السابقة وكذلك رسم خطوط الهدنة وتحديداتها إذ يشور الشك في أماكن كثيرة — على حد قوله — حول المكان الصحيح لهذه الخطوط برغم أن فريقاً من المساحين الكنديين قام بعمليات مسح في المنطقة العزلاء ولكن لم يتفق بعد على إجراء مسح شامل لخطوط الهدنة .

واقترح الجنرال أود بول منح مراقبي الأمم المتحدة حرية تامة وغير مقيدة في التنقل وبالذات في المنطقة العزلاء بعد أن أدت القيود المفروضة على تنقلهم إلى عرقلة أعمالهم . .

استمرار العدوان

ومضت إسرائيل في خططها العدوانية نحو سورية عندما أعلن ناطق عسكري سوري يوم ٨ من ١ أكتوبر ١٩٦٤ بأن جراراً زراعياً إسرائيلياً دخل المنطقة المجردة من السلاح شرق مستعمرة « هاعون » على ساحل بحيرة طبرية لفلاحة قسم من الأراضي المجردة فأطلقت المراكز السورية النار على الجرار واضطرته إلى الانسحاب ، كما أطلقت المواقع السورية النار على جرار إسرائيلي آخر في نفس المنطقة فأجاب العدو على إطلاق النار بالمثل .

وأعلن متحدث إسرائيلي يوم ٤ من نوفمبر ١٩٤٤ بأن القوات السورية تبادلت النار مع القوات الإسرائيلية على أثر دخول جرار يهودي إلى الأراضي المجردة شمال بحيرة طبرية وأن النيران السورية عطلت الجرار . .

واجتازت بعد ظهر يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٦٤ دورية مصفحة إسرائيلية الحدود العربية السورية من منطقة نخيله إلى مسافة ٥٠ متراً تدعمها الدبابات والمدفعية فأطلقت المواقع السورية الدفاعية نيران أسلحتها على هذه الدورية ومنعتها من التقدم في الأراضي السورية ، الأمر الذي ترتب عليه أن قصفت مدفعية العدو قريتي « نخيله » « والعباسية » والأمينتين الخاليتين من القوات العسكرية ، فأجابت القوات السورية على العدوان بالمثل فقصفت نيران أسلحتها المواقع العسكرية التي انطلقت

الغار منها ومن بينها مستعمرات داني ودفنه وشقير ياسوف وهابشرين وتل القاضي ، وساد التوتر الشديد جانبي الهدنة طوال اليوم التالي ، وتابع سلاح الجو الإسرائيلي نشاطه فإخترق المجال الجوي السوري حيث تصدت له الطائرات السورية ووقعت عدة معارك جوية . .

وقدمت سورية شكوى إلى مجلس الأمن حول هذا العدوان ، فاجتمع المجلس يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٦٤ واستمع إلى بيان لممثل سورية قال فيه : « إن الهجوم الوحشي الذي شنته إسرائيل على سورية اكتملت له عناصر الجريمة المدبرة ضد الإنسانية وهي جريمة تستحق أشد التنديد لأن العدوان كان مدبراً ومتممداً ينطوى على نقض لميثاق الأمم المتحدة واتفاقات الهدنة ، ونظراً لأن إسرائيل لم تعباً في الماضي بقرارات المجلس ولم تحترمها أو تعمل بها فإن المجلس مصمم على وضع حد لأعمال إسرائيل العدوانية التي تمثلت في عدوانها الأخير بضرب الطائرات الإسرائيلية يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٦٤ المواقع الدفاعية السورية وثلاث قرى آمنة . »

وقال المندوب السوري بأن العدوان الأخير الذي ارتكبه إسرائيل ضد بلاده يدعو إلى اتخاذ عمل عاجل من قبل مجلس الأمن وطالب أن يدين إسرائيل ادانة كاملة . . وأوضح للمجلس بأن حكومته لن تسمح على الإطلاق بأية تحركات عسكرية في المنطقة المنزوعة السلاح ولا أن تمبر قوات عسكرية هذه المنطقة كما حدث يوم ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ وأنها سترفض أى اعتداء على أراضيها .

وعقد مجلس الأمن جلستين يوم ٢٧ من نوفمبر واصل خلالها بحث

الاشتباكات بعد أن تلقى تقرير كبير المراقبين الجنرال اودبول ، ثم
استأنف البحث يوم ٢٠ من أكتوبر ١٩٦٤ وبعدئذ أجل نظر الموضوع
إلى موعد لاحق يعينه رئيس المجلس . . مما شجع إسرائيل على الاستمرار
في اعتداءاتها

وهكذا طوى المجلس الشكوى السورية .

الفصل التاسع

إسرائيل والمناطق العزلاء مع الأردن ومصر

أصبحت المنطقة العزلاء المتاخمة للأراضي الأردنية مثار متاعب وإعتداءات سببها الجانب اليهودي على طول الجبهات ، فقد أقيمت هذه المنطقة في البداية في القدس عندما وقع الطرفان الأردني واليهودي إتفاقاً يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار في هذه المنطقة والحقت بالاتفاقية خريطة رسم عليها خطان للهدنة يفصلان بين القدس المحتلة والقدس العربية واعتبرت الأرض الفاصلة منطقة حرام لا يدخلها أى من قوات الطرفين كما يحرم على سكان المنطقتين إرتيادها ..

وعندما وقعت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل يوم ٣ من أبريل

١٩٤٩ تضمنت المادة الخامسة الفقرة ب أن خطوط الهدنة في قطاع القدس تنطبق على الحدود المخططة في إتفاق وقف النار يوم ٣٠ من نوفمبر ١٩٤٨ .

واشتملت المنطقة الحرام على ما يسمى بجبل المكبر الذي أقيم عليه مقر الفدوب السامى البريطانى على فلسطين ، بينما يقطن بعض السكان العرب في قرية بالقسم الشمالى من الجبل ، كما يتواجد بعض اليهود في مدرسة زراعية يهودية بالقسم الجنوبي من الجبل . .

وبحثت هيئة الرقابة مع ممثلى الأردن واليهود تكيف وضع السكان الموجودين في المنطقة السابقة ، فتوصل الجانبان يوم ٤ من سبتمبر ١٩٤٨ إلى إتفاق أطلق عليه اسم « إتفاق المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة » ، تضمن المبادئ التالية : -

١ - سحب جميع الموظفين العسكريين وإزالة أو هدم جميع المعدات والمنشآت العسكرية .

٢ - إشراف مجلس الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على المنطقة واضطلاعه بمسؤولية حماية الأفراد وأموالهم فيها .

٣ - منح المنطقة مركز المنطقة المحايدة مع عدم التعرض لحقوق الأفراد في ملكية الأراضي والمباني .

وتواجدت بجانب هذه الإتفاقات ، اتفاقية أخرى وقعها من قبل

يوم ٧ من يوليو سنة ١٩٤٨ عن الجانب الأردني الكولونيل البريطاني « لاش » « وشانتيل » باسم السلطة العسكرية الإسرائيلية ، كما وقع عليها اثنان من مندوبي الأمم المتحدة وهي الاتفاقية التي أوضحنا محتوياتها في الفصل الخامس من الكتاب .

وتمسك اليهود بهذه الاتفاقية والخريطة الملحقة بها حتى بعد أن استبدلت حكومة الأردن هذه الخريطة بأخرى وقعها يوم ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٨ ، وبعد أن وقعت اتفاقية رودس وخرائطها . .

وهكذا تعددت الاتفاقات وتعددت الخرائط وتعددت بالتالي المشاكل التي بدأت تظهر حيناً بعد حين . .

عدوان على جبل المكبر

فقد فوجئ الأردن يوم ٢١ من يوليو ١٩٥٧ بأعداد وفيرة من العمال الاسرائيليين تدخل تحت حماية القوات العسكرية ، الأراضي الواقعة بين خطى الهدنة في منطقة جبل المكبر وشرعت في أعمال الحفر وغرس الأشجار ، فلجأ الأردن إلى لجنة الهدنة المشتركة لمناقشة هذا الموضوع مطالباً بإخلاء المنطقة من الغزاة اليهود ، ولكن اللجنة تفاطلت وتباطأت مما دفع الأردن إلى تقديم شكوى إلى مجلس الأمن ناقشها في اجتماعه يوم ٦ من سبتمبر ١٩٥٧ .

وأدلى المندوب الأردني ببيان أوضح فيه بأن منطقة جبل المكبر

ظلت منذ عام ١٩٤٨ وحتى عهد قريب خاضعة لإشراف الأمم المتحدة ومراقبتها بعد أن منع الطرفان العربى واليهودى من اجتياز خطى الهدنة أو دخول المنطقة ، وكان من المفهوم بوضوح على الدوام أن المدنيين المصرح لهم بالبقاء هناك هم وحدهم الذين يمكنهم زراعة أراضيهم وانه لا يجوز لهم الإنتفاع بأمالك الغير الموجودة فى المنطقة .

وطلب ممثل الأردن المبادرة فورا إلى إيقاف الأعمال التى تقوم بها إسرائيل فى المنطقة خرقاً لاتفاقية الهدنة العامة ، وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حدوث الأعمال الأخيرة ، وإدانة إسرائيل لخرقها إتفاق الهدنة .

وناقش مجلس الأمن فيما بعد تقرير كبير المراقبين بالنيابة الذى قدمه إليه يوم ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٧ موضحاً فيه بأن عمالاً إسرائيليين شرعوا يوم ٢١ من يوليو بوضع علامات فى المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة أى فى المنطقة المحايدة حيث يوجد قصر حكومة الإنتداب ، وان هذه العلامات إمتدت حتى الخط الذى اعتبرته إسرائيل خطاً مدنياً يفصل بين نطاق الأعمال المدنية لكلا الفريقين ، وان هؤلاء العمال استخدموا الآلات لجرف التراب كما استخدموا معدات زراعية ، وكان الهدف الصريح لهذا العمل هو إعداد الأرض للتحرير . .

وذكر كبير المراقبين أن صفة التجرد من السلاح التى تتميز بها المنطقة قد خرقت خلال مراحل مشروع التحريج الإسرائيلى ، كما ذكر أن هيئة الأمم لمراقبة الهدنة تعد نفسها مختصة بمراقبة المنطقة للابقاء على

مركزها بوصفها منطقة مجردة من السلاح ، إلا أن هيئة المراقبة ليس لديها أية سلطة محددة أو أى إختصاص معين فيما يتعلق بأعمال المدنيين فى المنطقة .

وذكر التقرير أيضاً أنه يتضح من قراءة السجلات أن الشؤون المدنية للمنطقة قد تركت غامضة طوال سنوات عديدة مضت . .

ولم يترك كبير المراقبين هذه الثغرات بغير علاج إذ اقترح ما يلى :

١ - تحويل المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة إلى أرض حرام وتطبيق الفقرة ٣ من المادة ٤ من اتفاقية الهدنة التى تنص على منع أى شخص من اجتياز خط الهدنة إلى المنطقة فيما عدا موطى الأمم المتحدة .

٢ - الوصول إلى اتفاق يراعى إلى حد ما على الأقل التغييرات التى حدثت منذ عام ١٩٤٩ ، إذ يقضى الواجب بأن تستمر الأعمال المدنية للفريقين ولكن على أن تكون منفصلة عن بعضهما انفصالا واضحا كما ينبغى احترام ملكية الأرض كما ثبتتها السجلات .

منع قوافل التموين

وحدث خلال ذلك أى فى أواخر نوفمبر ١٩٥٧ أن منعت الحكومة الأردنية السماح لقافلة التموين بنقل المؤن إلى الحرس اليهودى فى الجامعة العبرية على جبل المكبر فقدم اليهود شكوى إلى الكولونيل ليرى كبير

المراقبين الذى عرف بتحيّزه للصهيونيين حتى أن الحكومة الأردنية
نزعت عنه ثقته ورفضت التعاون معه . .

زيارة همرشولد وأوراتيا

وجاء همرشولد إلى الأردن في الأول من ديسمبر ١٩٥٧ ويبحث
الموضوع مع السلطات الأردنية ، حتى إذا عاد إلى نيويورك أناب عنه
مساعدة فرنسيسكو أوراتيا لدراسة الموقف .

وأذاع أوراتيا تقريراً يوم ١٨ من يناير ١٩٥٨ أوضح فيه بأن
الاتفاق تم بين الطرفين على جعل أمر مراقبة قافلة تموين الحرس اليهودي
من حق الأمم المتحدة وحدها ، وأن تكون الأوضاع في المنطقة مطابقة
لشروط اتفاقية ١٩٤٨ ، وأن تزال المنشآت المخالفة لتلك القواعد ،
بالإضافة إلى تنظيم الرقابة الدولية بحيث يقوم ممثلون عن الأمين العام
للأمم المتحدة بزيارات لمنطقتي جبل سكوبس الأردنية والإسرائيلية ويوضع
مراقبون دوليون في المنطقة لتحقيق شكاوى أى من الطرفين . .

وانطوى هذا الاتفاق على تجريد السلطات الأردنية من حق الإشراف
على قوافل التموين اليهودية ، كما أنه هيا لليهود عن طريق اتصالاتهم
المربية بمراقبي الأمم المتحدة إرسال الأسلحة والمعدات الحربية تحت
ستار إرسال الغذاء والكساء إلى الحرس اليهودي في الجامعة العبرية
ومستشفى هداسا مما يشكل خطراً داهياً على القدس القديمة . .

قرار ضد إسرائيل

وفي هذه الأثناء فرغ مجلس الأمن من دراسة شكوى الأردن فأصدر قرارا يوم ٢٢ من يناير ١٩٥٨ الجلسة ٨١٠ الوثيقة ٣٩٤٢ - س ، طالب فيه من إسرائيل التوقف حالا عن الأعمال التي بدأتها في المنطقة ، وتنفيذ اتفاق الهدنة الخاص بها ودراسة ملكية الأراضي في هذه المنطقة وتنظيم الأعمال المدنية فيها بالاتفاق بين الأطراف المختصة ولجنة الهدنة المشتركة . .

وفيا يلي نص هذا القرار :

« إن مجلس الأمن .

« ذاكرا المناقشة التي جرت في ٦ سبتمبر ١٩٥٧ بشأن شكوى المملكة الأردنية الهاشمية بصدد أعمال إسرائيل في المنطقة الواقعة بين خطوط الهدنة في منطقة دار الحكومة بالقدس .

« وآخذا بعين الاعتبار التقرير بشأن المنطقة بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧ المقدم من كبير المراقبين الدوليين بناء على طلب مجلس الأمن .

« وملاحظا أن مواد اتفاق الهدنة العام هي التي تحكم وضع المنطقة وأنه لاحق لأي من إسرائيل أو الأردن أن يمارس حق السيادة على أى جزء من المنطقة على اعتبار أن المنطقة خارج خطوط الهدنة المتفق عليها .

» ورغبة في تخفيف حدة التوتر وتجنب وقوع حوادث جديدة :

١ - يوجه كبير المراقبين الدوليين إلى تنظيم الأعمال داخل المنطقة بحيث تمشي التدابير المتخذة مع نصوص اتفاق الهدنة العام ومع الفقرة ٣ الآتية فيما بعد ، آخذاً بعين الاعتبار الملكية هناك ، وليكن مفهوماً أنه إذا لم يتفق على غير هذا ، فإنه يجب أن لا يسمح للإسرائيليين باستغلال أملاك تخص العرب وكذلك يجب أن لا يسمح للعرب باستغلال أملاك تخص الاسرائيليين .

٢ - يوجه كبير المراقبين أن يجرى دراسة لتقارير الأملاك لمعرفة أصحاب الأملاك في المنطقة .

٣ - يوافق على توصيات كبير المراقبين الآتية :-

(أ) : على الأطراف المعنية أن تبحث الأعمال المدنية في المنطقة بواسطة لجنة الهدنة المشتركة . .

(ب) : ولايجاد جو أكثر تشجيعاً للبحث المثمر فإن الأعمال في المنطقة كتلك التي قامت بها إسرائيل في ٢١ يوليو ١٩٥٧ يجب أن توقف حتى تتم الدراسة وتوضع المبادئ التي تنظم الأعمال في المنطقة .

(ج) : يجب أن تتم هذه الدراسة في مدى شهرين .

(د) : يجب أن يبلغ مجلس الأمن بنتيجة الدراسة .

٤ - يدعو الأطراف في اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية العامة

إلى التعاون مع كبير المراقبين ومع لجنة الهدنة المشتركة في تنفيذ هذه التوصيات .

• — يدعو الأطراف في إتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية العامة إلى ملاحظة المادة ٣ من الإتفاقية ومنع جميع القوات المشار إليها في المادة ٣ من عبور خط الهدنة ، ونقل أو تخريب كل المنشآت العسكرية في المنطقة .

٦ — يرجو كبير المراقبين الدوليين أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

إسرائيل ترفض التنفيذ

وإذا عرف أن العرب يملكون ما يقرب من ٩٠٪ من المنطقة اتضحت أهمية القرار الذي رفض اليهود تنفيذه لأنه فوت عليهم فرصة الإستيلاء على هذه المنطقة أو السيطرة عليها ، في الوقت الذي راح فيه همرشولد يهيء الجو لتنفيذ اتفاق اوراتيا الذي يمكن اليهود من القدس القديمة ، إذ صرح يوم ٦ من فبراير ١٩٥٨ : « بأننا ما زلنا في المراحل المبكرة من التنفيذ وأنها عملية دقيقة حساسة تحتاج إلى بعض الوقت ويجب فيها مراعاة اتجاهات متباينة » .

ثم ذكر همرشولد في تصريحه : « بأنه يتوقع أن يعلن قريباً (١٤م — طريق النكبة)

الوصول إلى إتفاق يسمح لإسرائيل بالوصول إلى منطقة جبل سكوبس .
إلا أن صعوبات قامت في طريق الإتفاق قضت عليه قبل أن يطل
بشروره على الوجود العربي . . .

وراح الأردن من جانبه يلح على مجلس الأمن بضرورة تنفيذ قراره
ولكن الأمر ظل على حاله من امتناع اليهود عن الإمتثال إلى أحكامه ،
حتى لاحظ الأردن يوم ٢٤ من مارس ١٩٥٨ بأن الجانب الإسرائيلي
يقيم عمارة ضخمة في المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة ، فتقدم بشكوى
عاجلة إلى لجنة الهدنة المشتركة .

وناقشت اللجنة هذه الشكوى في تسع جلسات قررت بعدها إدانة
إسرائيل لأنها تعدت على المنطقة الواقعة بين خطى الهدنة وإن على
الطرفين أن يحلا المشاكل المتعلقة بهذه المنطقة بما يتمشى وروح ونص
قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ من يناير ١٩٥٨ .

محاولة آتمة

وهذا الوضع الشائك الذي طنى على المنطقة حدا برئيس المراقبين
الدوليين إلى إيجاد حل لمشاكلها بعد أن أبى اليهود تنفيذ قرار مجلس
الأمن بشأنها ، فأقترح في تقرير له قدمه إلى المجلس يوم ٧ من يونيو
١٩٥٨ بشأن حادث إطلاق النار على جبل المكبر ، ضرورة تنفيذ اتفاقية
٧ يوليو ١٩٤٨ تنفيذاً كاملاً مع عدم البت في الحقوق التي يطالب بها

الطرفان في المنطقة الواقعة بين خطى ٧ يوليو و ٢١ يوليو ١٩٤٨ إلى أن يتم اتفاق آخر . . .

وهذا الاقتراح من شأنه تمكين إسرائيل من جبل المكبر لأن اتفاق ٧ يوليو ١٩٤٨ يعطى اليهود المنطقة الشرقية من الجبل بإعتبارها داخلة في القطاع اليهودى من المنطقة المجردة من السلاح في حين أنه لو طبق اتفاق ٢١ يوليو ١٩٤٨ خرجت هذه المنطقة الشرقية من سيطرة اليهود ودخلت في حوزة الأردن . .

ولكن فليبق كل شيء على حالة بين خطى الهدنة ما دامت إسرائيل قد وضعت لها موطىء قدم على جبل المكبر ، وما دامت قد خطت فيه شارعا معبدا يصل حتى مشارف قرية سلوان العربية الملاصقة لأسوار الحرم القدسى الشريف توطئهـه للانقضاض عليه في اللحظة التى تراها مناسبة . . .

اللطرون بعد المكبر

ثم تطلمت أنظار إسرائيل إلى منطقة اللطرون التى تقع على مشارف المنطقة الحرام على طريق يافا القدس والتى تنأثرت فيها قرى عربية تقع على خطى الهدنة المتصل بالأردن مثل قرى عمواس وبيت سيرا وحناء والمدينة وقطنة ، وقد مارس الزراع العرب أعمالهم الزراعية منذ هدنة مارس ١٩٤٨ فى الأقسام القريبة من أراضيهم الواقعة على خط الهدنة وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٦٢ .

وعندما فوجيء الأردن بدخول اليهود مع آلات الحَرْث ، وبدأوا في حَرْث المنطقة الحرام من الجهة الملاصقة للمنطقة المحتلة حتى شملت أراضي بعيدة عنها ، لجأ إلى لجنة الهدنة لوضع حد لهذا العمل المناقض لإتفاق الهدنة ، ولكن اليهود ابتكروا من الأساليب ما عطل أعمال اللجنة فوقفت هيئة الرقابة الدولية معصوبة اليدين توزع نظراتها على الجانبين المتنازعين لا سيما بعد أن حَرْث اليهود مساحات لا تقل عن سبعة آلاف دونم بينما أصبح العرب أصحاب الأرض والقرى لا يحرقون أكثر من ألفي دونم .

إسرائيل والعوجة

هذه صورة لما إرتكبهته الصهيونية المدمرة من أعمال العدوان في المناطق الغزلاء الكائنة على الحدود السورية والأردنية ، والتي امتدت إلى المنطقة المتاخمة للحدود المصرية ، فمن المعروف أن اتفاقية الهدنة التي وقعت بين مصر وإسرائيل يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ نصت على انشاء منطقة مجردة من السلاح تتوسطها بلدة العوجة ، بحيث لا تدخلها أو تتواجد فيها أية قوات مسلحة من الطرفين وأن تكون العوجة مقراً للجنة الهدنة المشتركة يرفرف عليها علم الأمم المتحدة .

ولكن حدث بعد ذلك أن أرسلت إسرائيل يوم ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٣ وحداتها العسكرية التي إحتلت العوجة فأرسل ممثل مصر في لجنة

الهدنة يوم ٢ من أكتوبر شكوى عاجلة إلى اللجنة جاء فيها مانصه :

« ... تقدمت قوات إسرائيل المسلحة يوم ٢٨ من سبتمبر الماضي واجتازت خط الحدود في المنطقة المزروع سلاحها في جبهة العوجة واحتلت نفسها مركزاً هناك ، ثم حفرت خنادق وأقامت تحصينات وأحاطتها بأسلاك شائكة ، ويعد تقدمها هذا خرقاً صارخاً للمادة الثامنة فقرة أولى وخامسة من اتفاق الهدنة الموقود بين مصر وإسرائيل .

« وتزعم السلطات الإسرائيلية أن هدفها هو إنشاء مستعمرة في تلك المنطقة المزروعة سلاحها وتقول إن النشاط المدني هناك مقصور منذ شهور على زراعة الأرض بالجانب الإسرائيلي للمنطقة ، ولكن هذه المزاعم غير صحيحة بأي حال ، إذ ليس لإسرائيل أى نشاط مدنى هناك من أى نوع كما أن زعمها أن ذلك النشاط مقصور على الجانب الإسرائيلي من المنطقة غير مقبول لسبب واحد ، هو أن هذه المنطقة ليست مقسمة وان جانبهم يجب أن يكون خارج المنطقة .

« ولا شك أن هذه الإمتيازات السياسية والعسكرية التي تحاول إسرائيل الفوز بها في العوجة تنطوى على خرق للمادة الرابعة فقرة أولى من إتفاق الهدنة الذي لا يعطى لإسرائيل أى حق في الاشراف على المنطقة المزروع سلاحها بأي حال .

« واضيف إلى ذلك أن العوجة من المناطق الداخلية في القطاع العربي

حسب مشروع التقسيم الذى وافقت عليه الجمعية العامة بقرارها رقم ١٨١ « ٢ » الصادر يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، فوقف اسرائيل هناك بعد إذن خرقا جديدا لهذا القرار .

« وإن وفد مصر إذ يسجل هذا الاحتجاج على ذلك الخرق الاسرائيلى بشروط الهدنة ولقرارات الأمم المتحدة يحتفظ لنفسه بالحق فى متابعة الموضوع فى ضوء أية تطورات جديدة تجدد عليه . »

وعقدت لجنة الهدنة اجتماعا طارئا يوم ٣ من أكتوبر ١٩٥٣ ببلدة العوجة أدانت فى نهايته اسرائيل لمخالفتها الواضحة نصوص اتفاق الهدنة وأصدرت قرارها بأن تنسحب فوراً من العوجة جميع القوات الاسرائيلية مع وقف كل الأعمال العدوانية التى أرتكبتها ضد سكانها العرب .

ولكن اسرائيل أثبت تنفيذ هذا القرار بل انها قيدت انتقال الأعضاء المصريين إلى المنطقة لحضور اجتماعات لجنة الهدنة ، ثم منعت هذه الاجتماعات فيما بعد منعاً باتاً ، وتجاوزت اسرائيل كل الحدود عندما وضعت قيودا على نشاط وتنقلات المراقبين الدوليين فى المنطقة الغزاة واستمر الحال كذلك حتى يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٦ عندما عقد كبير المراقبين الدوليين اجتماعا مع بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل الذى أصر على رفض السماح بمقد اجتماعات لجنة الهدنة فى العوجة .

وقد طالب سكرتير الأمم المتحدة « داج هرشولد » فى تقريره إلى الجمعية العمومية يوم ١٩ من يناير ١٩٥٧ لضمان انسحاب اسرائيل

من الأراضي التي احتلتها في أعقاب العدوان الثلاثي بضرورة تحويل « الموجة » إلى منطقة منزوعة السلاح طبقاً لإتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية وتمكين هيئة الرقابة على الهدنة من القيام بواجباتها في جميع الأراضي التي تقوم الهيئة بالإشراف عليها ، إلا أن إسرائيل طوحت بهذا الرأي .

احتلال بير قطر

ولم يكن الأمر مقصوداً على ذلك بل تعداه إلى احتلال القوات الصهيونية لبير قطر الواقعة داخل المنطقة المجردة من السلاح يوم ١٥ من مارس ١٩٥٠ ، وعندما أبلغ مجلس الأمن بهذا العدوان وعدت إسرائيل بسحب قواتها المسلحة ، عندئذ رأى المجلس أن يسجل هذا الوعد في قراره ١٩٠٧-س ، الصادر يوم ١٧ من نوفمبر ١٩٥٠ ، ومع ذلك عادت هذه القوات فاحتلت بير قطر من جديد في الأول من سبتمبر تمهيداً لغزو سيناء في أكتوبر ١٩٥٦ .

الفصل العاشر

قرارات دولية أدانت إسرائيل من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٨

تبين مما سبق مدى الإعتداءات الصهيونية على الناطق الغزلاء القائمة على الحدود السورية والحدود الأردنية والحدود المصرية ، وهي اعتداءات غادرة جرفت معها خطوط الهدنة وأسالت على جانبيها دماء الضحايا رمزاً للوحشية التي أصبحت صفة لازمة للصهيونية القائمة على التخريب والتدمير والقضاء على كل تمير ..

وحوادث انتهاك خطوط الهدنة من جانب إسرائيل تجاوزت مشاكل الحدود لأنها بلغت وفق آخر إحصاء رسمي للأمم المتحدة ٦٣١٦١ حادثة اعتداء ... وليس من اليسير الإتيان على تفاصيلها ولكني سأكتفي بسرد وقائع هذه الاعتداءات الخطيرة التي ناقشها مجلس الأمن وأصدر بشأنها قراراته بإدانة إسرائيل ..

طرد عرب بير قطر

أغارَت إسرائيل كما سبق على بير قطر يوم ١٥ من مارس ١٩٥٠ فاحتلتها وطردت سكانها ، الأمر الذي اضطر مصر إلى تقديم شكوى عاجلة إلى مجلس الأمن بحثها في اليوم التالي ، ولما كانت الشكوى واضحة تنطق بمدى الجرم الصهيوني فقد أصدر المجلس في جلسته ٥٢٤ يوم ١٧ من نوفمبر قراره بإدانة إسرائيل وأن تنسحب قواتها من المواقع التي احتلتها وأن يعود السكان إلى قراهم التي أخرجوا منها .

وفيما يلي نص هذا القرار :

» ان مجلس الأمن

» ذا كراً قراره في أغسطس ١٩٤٩ الذي قابل بإرتياح مختلف اتفاقات الهدنة التي توصل إليها أطراف النزاع في فلسطين عن طريق المفاوضات ، وعبر عن أمله في أن تتوصل الدول المعنية إلى اتفاق على التسوية النهائية لجميع المشاكل المعلقة بينها في أقرب وقت ، وأعلن أن مختلف اتفاقات الهدنة نصت أن تنفيذ الاتفاقات يراقب من قبل لجان هدنة مشتركة برئاسة رئيس هيئة أركان منظمة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من يعينهم ليلتووه مع العلم أن اتفاقات الهدنة تشتمل على تعهد قاطع ضد أية أعمال عدوانية أخرى بين الأطراف ، وتحول كذلك الأطراف نفسها حق الإشراف على الهدنة وتعتمد على الأطراف في دوام تأييد وتطبيق ومراقبة هذه الإتفاقات .

» وآخذاً بين الإعتبار وجهات النظر التي أبدأها والحقائق التي قدمها ممثلو مصر وإسرائيل والملكة الأردنية الهاشمية ، ورئيس هيئة اركان منظمة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بصدد الشكاوى المقدمة للمجلس .

» ويلاحظ فيما يتعلق باللجنة الخاصة انها قد تكونت واجتمعت تطبيقاً للمادة الثامنة من اتفاق الهدنة الأردنية الإسرائيلية العامة ، وبأمل أن تشرع بسرعة في تنفيذ العمليات التي رمت إليها الفقرتان ٢ و ٣ من تلك المادة ...

» ويدعو اطراف هذه الشكاوى أن توافق على معالجة الشكاوى حسب الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقات الهدنة .

» ويرجو لجنة الهدنة الإسرائيلية المشتركة أن توجه عناية سرية إلى شكاوى مصر لطرد آلاف العرب الفلسطينيين .

» ويخوّل رئيس أركان هيئة منظمة مراقبة الهدنة ، السلطة بالنسبة لتحركات البدو العرب ، أن يوصى إسرائيل ومصر وأية دولة عربية آخر حسب ما يراه مناسباً ، بالخطوات التي يراها ضرورية لمراقبة مركز مثل هؤلاء البدو العرب عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة باتفاق متبادل ..

» ويدعو الحكومات المعنية أن لاتقوم في المستقبل بأى عمل يتعلق بنقل الأشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة دون مشاورة سابقة عن طريق لجان الهدنة المشتركة ..

« ويأخذ علماً بتصريح حكومة إسرائيل ، بأن قوات إسرائيل ستخلي بير قطر عملاً بقرار اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٠ الفقرة ٤ من اتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية في ٢٠ مارس ١٩٥٠ وأن قوات إسرائيل المسلحة ستسحب إلى المراكز التي يخولها اتفاق الهدنة .

« ويذكر مصر وإسرائيل كدولتين عضوين في الأمم المتحدة ، بالتزاماتها بموجب الميثاق لتسوية خلافتهما المعلقة ، ويذكر أيضاً مصر وإسرائيل والمملكة الهاشمية أن اتفاقات الهدنة التي هم أطراف فيها ترى إلى إعادة سلم دائم في فلسطين ، ولذلك فهو يحثها والدول الأخرى في المنطقة على إتخاذ كل الخطوات التي تؤدي إلى تسوية المشاكل بينها .

« ويرجو رئيس هيئة أركان منظمة الهدنة أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بعد تسعين يوماً ، أو قبل ذلك إذا رأى ضرورة ذلك ، بشأن الإمتثال لهذا القرار وبشأن وضع عمليات مختلف لجان الهدنة المشتركة ويرجوه أيضاً أن يقدم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن جميع القرارات المتخذة من قبل مختلف لجان الهدنة واللجنة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة ٤ من المادة ١٠ من اتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة » .

نصب الشباك للعرب

وقد انطوى هذا القرار على نصب الشباك للعرب للوقوع فيها ، فمن الواضح أن الشكوى التي بحثها المجلس مقصودة على بحث اعتداء صهيوني على بعض القرى وطرد سكانها منها في أعقاب توقيع اتفاقات الهدنة مع إسرائيل ، واستغل المجلس هذا الخرق الإسرائيلي لهذه الإتفاقات فأثر

حمل العرب على تنفيذ أطماع إسرائيل في إقامة سلم دائم في فلسطين .

وغاب عن المجلس أن هذه الاتفاقات ليست من الرونة بحيث تغني عن معاهدات السلام التي طالما تافت إليها إسرائيل ، لأن الإتفاقات في مجموعها تحدد إجراءات معينة لوقف إطلاق النار ومنع استخدام القوة العسكرية ولا تؤدي أبداً إلى تحقيق تسوية سياسية لمشكلة فلسطين .

وحاول مجلس الأمن من وراء قراره السابق أن يبعث في لجان الهدنة قوة تمكنها من معالجة الشكاوى التي تقدم إليها بعد أن انقضى أكثر من عام على إنشائها أثبتت من خلال ما أصدرته من قرارات أنها لا تملك فرض احترامها لا سيما بعد أن أبت إسرائيل في أكثر من مرة عدم الإذعان لهذه القرارات . .

وأيا كانت أهداف القرار المشار إليه ، إلا أنه انطوى على حق العرب الذين طردتهم إسرائيل من بير قطر ، العودة إلى قراهم وديارهم ، الأمر الذي لم تنفذه إسرائيل . .

العدوان على قبية

ورأت إسرائيل التي آمنت بالبنى والعدوان ، أن تستمر في خطتها الإجرامية ، فشنت هجوما وحشيا يوم ١٤ من أكتوبر ١٩٥٣ على قرية قبية التي تبعد ٢٢ كيلو مترا شمال شرق القدس وكان من جراء هذا العدوان أن تطايرت الأرواح في الفضاء وتناثرت الدماء على الأرض

المذراء ، حتى بلغ عدد القتلى والمذبوحين ٤٢ شخصا بين رجل وامرأة وطفل غير عشرات من الجرحى . .

ونسف اليهود في هذا المدوان الوحشى الذى استعملوا فيه كل أنواع الأسلحة الفتاكة ٤١ مسكنا ، كما نهبوا جميع حوانيت القرية وقتلوا كل ما فيها من ماشية وأغنام . .

وسجل الجنرال « بنيسكيه » كبير المراقبين هذه الوحشية في تقريره إلى مجلس الأمن يوم ٢٠ من نوفمبر ١٩٥٣ إذ اعترف بأن قوة إسرائيلية هاجت القرية الواحدة في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٤ أكتوبر بعد أن طوقت قوة أخرى القرية من جميع أرجائها ، ثم دكت المدفعية الإسرائيلية القرية دكا متواصلا تسلفت في أعقابها جماعات المخربين والقتلة الذين دمروا وفتكوا بالسكان الآمنين ، فمن سلمت داره من قصف المدافع قذفوا عليه القنابل اليدوية ، ومن لم يمت تحت الأنقاض ذبحوه على عتبة داره . .

دانة كاملة لإسرائيل

وهذه الإدانة الكاملة التى سجلها الجنرال « بنيسكيه » طوقت إسرائيل بجرائمها فطالب مندوبا لبنان وباكستان بتوقيع العقوبات على إسرائيل وأن تدفع تعويضات للاردن مما أجبر إسرائيل على أن تحتفى بالدول الثلاث بريطانيا وأميركا وفرنسا ، كما حاول مندوبها أن يضفى على الحادث الإجرامى ستارا من التمويه والتضليل حتى انتهى به الأمر إلى

القول بأن حوادث الحدود منشأها رفض العرب إبرام الصلح مع إسرائيل ، وشفع هذا القول النابي بدعوة الأردن إلى الإجماع لبحث اتفاقية الهدنة . .

وقدّمت الدول الثلاث بريطانيا وأمريكا وفرنسا مشروع قرار ادخلت عليه فيما بعد تعديلات أضافت في نهايته فقرة تحقق أطماع إسرائيل بشأن مباحثات الطرفين الأردني والإسرائيلي بصدد اتفاقية الهدنة وهي الفقرة التي اقترحها الوفد الفرنسي بناء على تعليمات أصدرتها إليه حكومته في اللحظة الأخيرة . .

ولما عرض هذا المشروع على مجلس الأمن أقره بأكثرية ظاهرة وامتنع مندوبا لبنان وباكستان عن التصويت .

وفيما يلي نص هذا القرار الذي وافق عليه المجلس في جلسته رقم ٦٤٢ يوم ٢٤ من نوفمبر ١٩٥٣ :

« ان مجلس الأمن :

« ذاكرا قراراته السابقة بصدد القضية الفلسطينية خصوصا القرارات الصادرة في ١٥ يوليو ١٩٤٨ و ١١ أغسطس ١٩٤٩ و ١٨ مايو ١٩٥١ بالنسبة لأساليب إقرار الهدنة وحل المنازعات عن طريق لجنة الهدنة المشتركة . .

« ويلاحظ تقريرى كبير المراقبين الدوليين المؤرخين في ٢٧ أكتوبر

١٩٥٣ و ٩ نوفمبر ١٩٥٣ وما أدلى به مندوبو الأردن وإسرائيل أمام مجلس الأمن :

« أ » يجد أن العمل الإنتقامى على قبية من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية فى مساء ١٤ - ١٥ أكتوبر ١٩٥٣ وجميع أمثال هذه الأعمال تشكل خرقا لنصوص قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٨ الخاصة بوقف إطلاق النار ، ومخالفة لإلتزامات الأطراف التى يفرضها اتفاق الهدنة العام وميثاق الأمم المتحدة ، ويمبر عن أشد لومه لهذه العملية التى من شأنها أن تعطل فرص إيجاد تسوية سلمية التى على كلا الطرفين أن يسميا إليها عملاً بميثاق الأمم المتحدة ، ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ تدابير مؤثرة لمنع جميع أمثال هذه العمليات فى المستقبل . .

« ب » ويسجل حقيقة أن هناك قرينة دامغة لإجتياز خط الهدنة من قبل أشخاص لم يكلفوا بذلك « وغالبا ما يتسم هذا الاجتياز بالعنف » ويطلب إلى حكومة الأردن أن تستمر فى تقوية التدابير التى اتخذتها لمنع هذه الاجتيازات . . .

« ويدكر حكومتى إسرائيل والأردن بالتزاماتهما التى تفرضها عليهما قرارات مجلس الأمن واتفاق الهدنة العام لمنع جميع أعمال العنف على طرفى خط الهدنة . .

« ويدعو حكومتى إسرائيل والأردن إلى تأمين تعاون فعال لقوات الأمن المحلية .

« ويعيد تأكيده بأنه من الضروري لإحراز تقدم ، بالوسائل السلمية في سبيل تسوية دائمة للمسائل المعلقة بينهما ، أن يعمل كل منهما بالتزاماته التي يفرضها اتفاق الهدنة العام وقرارات مجلس الأمن .

« ويؤكد وجوب إلتزام حكومتى إسرائيل والأردن بالتعاون كلياً مع كبير المراقبين الدوليين .

« ويرجو السكرتير العام أن يبحث مع كبير المراقبين الدوليين أنجح الطرق لتقوية هيئة مراقبة الهدنة ، وأن يجهز كبير المراقبين الدوليين بالأشخاص والمساعدة التي يطلبها للقيام بواجبه .

« ويرجو كبير المراقبين أن يقدم تقريراً في مدى ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن مشتملاً على توصياته التي يرى أنها تعمل على الأنصياح إلى إتفاقات الهدنة العامة خصوصاً تنفيذ نصوص هذا القرار .

« وآخذاً بعين الإعتبار أى اتفاق سبق أن اتخذ بشأن طلب حكومة إسرائيل لعقد إجتماع بموجب المادة ١٢ من اتفاق الهدنة العام بين إسرائيل والأردن . »

المادة ١٢ من الإتفاقية

وهذا القرار الذي وصف الإعتداء الإسرائيلي على قبية بأنه عمل انتقامي يستوجب اللوم ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن السابقة ، أخذ من ناحية أخرى بوجهة النظر الإسرائيلية بشأن ما زعمته عن حوادث التسلل

(م ١٥ - طريق النكبة)

من الجانب الأردني ، وربط بينهما عندما طالب بمقد إجتماع مشترك وفقاً للمادة ١٢ من اتفاقية الهدنة للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين دون أن يتخذ من الإجراءات ما يسكنل عدم الاعتداء على خطوط الهدنة واسترداد الأراضي العربية التي استولت عليها إسرائيل غيلة وغدراً .

انتقام إسرائيل

على أن الصهيونيين ، وقد أدانهم مجلس الأمن اداة كاملة ، رأوا أن ينتقموا من الجنرال « بنيكيه » كبير المراقبين الدوليين ، فشنوا عليه حملة ظالمة لتنجيته من وظيفته شاركهم فيها الزعماء الجمهوريين في الولايات المتحدة وكان من نتائج هذه الحملة أن عين همرشولد يوم ١٣ من أغسطس ١٩٥٤ الجنرال « بيرنز » خلفاً للجنرال « بنيكيه » ..

وفضحت جريدة دافار لسان حال الحزب القائم في إسرائيل المؤامرة اليهودية عندما قالت في عددها الصادر يوم ٦ من سبتمبر ١٩٥٤ : « بأن تعيين الجنرال بيرنز كان ترضية لإسرائيل . »

ولما ترامي هذا القول إلى الجنرال « بنيكيه » رد عليه بتصريح نشرته جريدة « انفورماسيون » الدانمركية يوم ٦ من نوفمبر ١٩٥٤ جاء فيه : « يكون أدعى للسلام ، لو وجد مكان آخر على وجه الأرض غير فلسطين يقطن فيه اليهود . »

الإعتداء على نحالين

وبعد خمسة شهور ونصف من هذا الحادث الإجرامي ، حاول الصهيونيون تكرار مأساة قبية في قرية نحالين ، لولا أن تدخل القدر فأوقف عجلة الإجرام إذ اجتازت قوة إسرائيلية قوامها ٣٠٠ جندي خط الهدنة وتوغلت ثلاثة كيلو مترات داخل الأراضي الأردنية في طريقها إلى قرية نحالين العربية في منطقة بيت لحم ، حتى إذا وصلت هذه القوة إلى مشارف القرية توزعت إلى قسمين أحاط القسم الأول القرية من جهاتها الثلاث ، وتسلك القسم الثاني إلى القرية فأعمل فيها قنابله وبث الألغام في بيوتها ومساجدها ، وشاءت الظروف إلا أن تدفع الحرس الوطني فحال دون تفجير الألغام ورد القنابل بمثلها حامية شاولية .. ومع ذلك أسفرت الغارة عن مقتل خمسة من الجنود الأردنيين وثمانية من أهل القرية الوداعين ، وجرح ثمانية عشر رجلاً جراحاً بالغة . .

وخفّ إلى مكان الحادث صباح يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ ليف من المراقبين الدوليين وممثلين عن الجانبين الأردني ليحققوا في هذا الإعتداء وفحص الآثار التي خلفها الصهيونيون في موقع الجريمة ، وأسفر هذا التحقيق عن الأمور التالية : —

١ - اقتحم الصهيونيون القرية من جانبها الشرق وبهذا تجنبوا الدخول من المكان الذي ركزت فيه الحماية . .

٢ - تمكن المهاجمون من تحطيم بعض المنازل بعد أن استعملوا المتفجرات والأسلحة الأتوماتيكية وقتل ساكنيها . .

٣ - ثبت أن القوة اليهودية التي هاجت القرية كانت جماعة كبيرة من الصهيونيين المدربين .

وأدانت لجنة الهدنة المشتركة إسرائيل إدانة كاملة ، بل أن موسى شاريت وزير خارجية إسرائيل تفاخر بهذا الحادث الإجرامى إذ عقّب عليه بقوله : « إن الهجوم على قرية نحالين يظهر لنا أنه رد فعل لأعمال السلب والقتل التي اقترفت قبل يومين في قرية كسلون » .

وهذا الحديث ينطوى على أمرين : الأول أن إسرائيل مسؤولة مسئولية كاملة عن حادث المدوان على نحالين .. والثانى أن الجيش الإسرائيلى هو الذى أعد خطة هذا المدوان ونفذه ، وإن حكومة إسرائيل هى التي أمرت به .

أما حادث كسلون المشار إليه والذي وقع في كسلون جنوب القدس المحتلة ، فهو حادث تافه لا يقاس أبداً بجانب المدوان الشامل على نحالين لأنه عبارة عن مقتل حارس يهودى يبلغ من العمر ٥٠ عاماً في ليلة ٢٦ - ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ .

المدوان على غزة

ثم دبّرت إسرائيل عدواناً أثمينا يوم ٢٨ من فبراير ١٩٥٥ على غزة عندما اجتازت قوات خط الهدنة وهاجمت معسكراً مصرياً مما أسفر عن

قتل تسعة وثلاثين جنديا وعدد كبير من الجرحى .

وبعث مندوب مصر في الأمم المتحدة برسالة إلى مجلس الأمن يوم ٢ من مارس ١٩٥٥ يطلب فيه دعوة المجلس إلى الإجماع فورا لبحث الشكوى التالية : « عدوان عنيف إرتكبته عن سابق تعمد وتصميم في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ القوات المسلحة الإسرائيلية ضد القوات المسلحة المصرية داخل الأراضي الواقعة قرب غزة والخاضعة لإشراف مصر ، وأسفر عن حدوث إصابات عدة بما في ذلك ٣٩ قتيلا و ٣٢ جريحا وتدمير بعض المنشآت العسكرية ، خارقة بذلك فيما خرقتة الفقرة ٢ من المادة الأولى والفقرة ٢ من المادة الثانية من اتفاق الهدنة العام المصري الإسرائيلي . »

وبدأ مجلس الأمن يوم ٤ من مارس في مناقشة هذا العدوان ، فتحدث على مدى جلسات ممثلو مصر وإسرائيل وأمريكا وفرنسا وبريطانيا وإيران وبلجيكا ونيوزيلندا والبرازيل وبيرو والصين وتركيا والاتحاد السوفيتي ، ثم ناقش المجلس يوم ١٧ من مارس ١٩٥٥ تقرير رئيس المراقبين الدوليين الذي ذكر فيه « ان لجنة الهدنة المشتركة المصرية الإسرائيلية قد وجدت في إجتماعها يوم ٦ من مارس ١٩٥٥ أن إسرائيل مسئولة عن الهجوم الذي وقع على غزة وقررت أن ذلك الهجوم كان خرقا للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١ ، وللفقرة ٢ من المادة ٢ وللفقرة ٣ من المادة ٥ من إتفاق الهدنة . »

وتحدث ممثل مصر في إجتماع المجلس يوم ١٧ من مارس ١٩٥٥ عن أهداف الهجوم الإسرائيلي وانتهى إلى القول : « بأن وفد بلاده

يأمل من المجلس تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق نظراً لخطورة الحالة التي نشأت عن هذا العدوان ، وان على المجلس أن يطلب معاقبة المسؤولين عن ذلك العمل وأن يعتبر إسرائيل مسئولة عن الخسائر في الأرواح وعن الأضرار المادية التي سببها هذا العمل النادر ، وأن حكومته تحتفظ بجميع حقوقها فيما يتعلق بمسألة التعميصات »

ثم عرض على المجلس يوم ٢٨ من مارس ١٩٥٥ مشروع قرار أعدته فرنسا وإنجلترا وأمريكا بشجب هذا العدوان الإسرائيلي الذي لا يتلاءم مع اتفاقية الهدنة وميثاق الأمم المتحدة ويطالب إسرائيل باتخاذ جميع التدابير للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأعمال ، كما يطلب بضرورة تمسك الطرفين المتنازعين بأحكام إتفاق الهدنة وقرارات وقف إطلاق النار .

وعقب مندوب بريطانيا على هذا المشروع « بأن الحكومة المصرية تستحق كل ثناء لما أبدته من ضبط لأعصابها في ظروف كان من السهل أن تصل إلى درجة الخطر ، في الوقت الذي لم يسمع فيه المجلس من ممثل إسرائيل عبارات الأسف لذلك الهجوم بل سمع على التقيض وصفا للحادث كأنه أمر طبيعي لاسبيل إلى تفاديه . وهو أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق كما أن المجلس بدوره لا يقبله أبداً لأنه رفض في حادثة « قبية » الرأي القائل بتبرير الأعمال التأريية . »

وقال كذلك : « إن المجلس يواجه إغفالا تاما لندائه الذي وجهه إلى إسرائيل عقب حادث « قبية » يدعوها فيه إلى اتخاذ الخطرات الكفيلة

بالحيلولة دون إرتكاب أى عمل ثأرى فى المستقبل . » وانتهى من هذا الى القول : « بأن حكومة بلاده تتطلع إلى اليوم الذى يستبدل فيه السلم الدائم بنظام الهدنة الحاضرة ، وأنها ترفض نظرية الحكومة المصرية القائلة بأنها لا تزال صاحبة الحق فى ممارسة حقوق الدولة المحاربة . »

قرار لمجلس الأمن

ولما طرح للتصويت مشروع القرار المشترك وافق عليه المجلس بالإجماع فى إجتماعه يوم ٢٨ من مارس ١٩٥٥ « الوثيقة ٣٣٧٨ - س » وهو كما يلى : -

« إن مجلس الأمن :

« إذ يشير إلى قراراته الصادرة فى ١٥ يوليو ١٩٤٨ وفى ١١ أغسطس ١٩٤٩ وفى ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ وفى ١٨ مايو ١٩٥١ وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣ .

« ولما كان قد استمع إلى تقرير كبير مراقبي هيئة مراقبة الهدنة وإلى بيان ممثلى مصر وإسرائيل .

« وإذ يلاحظ أن لجنة الهدنة المشتركة المصرية الإسرائيلية قررت بتاريخ ٦ مارس ١٩٥٥ أن هجوماً مبيتاً مدبراً من قبل قد أمرت به السلطات الإسرائيلية وارتكبتة قوات الجيش الإسرائيلى النظامية ضد قوات الجيش المصرى النظامية فى قطاع غزة بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٥ .

١ - « يدين مجلس الأمن هذا الهجوم بوصفه خرقاً لأحكام وقف إطلاق النار الواردة في قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٤٨ ، كما يدين هذا الهجوم لمخالفة للالتزامات المترتبة على الطرفين بموجب اتفاق الهدنة العامة المبرم بين مصر وإسرائيل .

« ويدعو المجلس إسرائيل إلى إتخاذ جميع التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع مثل هذا العدوان .

« ويمرّب عن اعتقاده في أن المحافظة على اتفاق الهدنة العامة يهددها أى خرق متعمد لذلك الإتفاق من قبل أحد الطرفين ، وانه لايتسنى تحقيق أى تقدم نحو إعادة السلم الدائم إلى فلسطين إلا إذا تمسك أطراف الاتفاقية بالتزاماتهم المترتبة عليهما بموجب اتفاق الهدنة العامة وبموجب أحكام وقف إطلاق النار الواردة في قرار المجلس الصادر في ١٥ يوليو ١٩٤٨ . «

وهذا القرار الهين اللين ليس فيه ما يردع إسرائيل لأنه استنكر العدوان على غزة دون أن يوقع عليها عقوبة ما أو يلزمها بدفع تعويض عن الأضرار التي جاءت نتيجة للعدوان ، بل انه خلا حتى من عبارة لوم واضحة يصنع بها وجه إسرائيل البارد المتجمد . . فلا عجب إذا تمادت إسرائيل في غيها ما دام مجلس الأمن يحاييها إلى هذا الحد الخزي المغيّب . .

العدوان على مواقع داخل سورية

ثم حدث أن ركبت إسرائيل رأسها عندما بدأ العرب في تنفيذ مشروعاتهم لاستثمار نهر الأردن وروافده في الأراضي السورية إذ قصفت الطائرات الإسرائيلية النفثة بعد ظهر يوم الخميس الموافق ١٤ من يوليو ١٩٦٦ المعدات الهندسية المدنية التي تعمل في المشروع ، وتصدت لها الطائرات السورية فوقعت معركة استمرت حوالى خمسين دقيقة مما أدى إلى إسقاط طائرتين معاديتين وجرح بعض العمال المدنيين وعدد من العسكريين .

وهذا العدوان الإسرائيلي على الجبهة السورية اتخذ لأول مرة طابعاً جديداً مما يعد نقطة تحول عسكرية هامة ، فقد لجأت إسرائيل لأول مرة إلى السلاح الجوى لتسديد ضربتها ضد مواقع تحويل مياه نهر الأردن في سورية ، مما يشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية الهدنة من جهة كما أنه يعتبر تحريشاً خطيراً بسورية من جهة أخرى .

ولجأت سورية إلى مجلس الأمن عندما بعثت إليه بذاكرة رسمية يوم ١٤ من يوليو ١٩٦٦ احتفظت فيها بحقها في اتخاذ الإجراءات الوقائية ضد إسرائيل ربما لا تكون محدودة بخط الهدنة ، كما نددت بالذكره بالهجوم الإسرائيلي ووصفته بأنه « عدوان متعمد على مناطق بها منشآت مدنية وعمال مدنيين غير مسلحين » .

وطلب المندوب السوري توزيع المذكرة السابقة على أعضاء مجلس

الأمن ثم تقدم في ٢١ من يوليو ١٩٦٦ بطلب رسمي بمقد اجتماع عاجل للمجلس لبحث الإعتداء الجوي الإسرائيلي على الأراضي السورية وذكر أن القارة الأخيرة أسفرت عن إصابة تسعة مدنيين ومقتل سيدة ، كما أن إسرائيل استخدمت قنابل النابالم الحارقة والمحرمة دولياً .

وحدّد يوم ٢٤ من يوليو ١٩٦٦ موعداً لعقد اجتماع مجلس الأمن ، وأفاض ممثلو سورية والعراق والأردن ومالي وبلغاريا والاتحاد السوفيتي في التنديد بالعدوان الصهيوني ، كما تحدث مندوبو فرنسا وأرجواي وهولندا حديثاً فيه بمالّة واضحة لإسرائيل ...

أما مندوب أمريكا « سيسكو » الذي كان مجتمعاً بالمستولين في القدس المحتلة أثناء وقوع العدوان الصهيوني ، فقد تبني وجهة النظر الصهيونية واستنكر ما زعمه من هجمات الفدائيين في فلسطين المحتلة ، وزعم أن سورية تتحمل مسؤولية أعمال هؤلاء الفدائيين .

وأيد في هذا الرأي مندوبو بريطانيا وأرجواي وهولندا . ثم عرض أمام المجلس مشروع قرار أردني - مالي بإدانة إسرائيل بالعدوان على الأراضي السورية مما يعد خرقاً لقرارات مجلس الأمن السابقة ولاتفاقية الهدنة وميثاق الأمم المتحدة .

وختم مجلس الأمن جلساته يوم ٥ من أغسطس ١٩٦٦ ، وتم في هذه الجلسة التصويت على مشروع القرار السابق فكانت النتيجة أن وافقت عليه ست دول هي بلغاريا والأردن ومالي وأوغندا ونيجيريا والاتحاد

السوفيتي ، وامتنعت تسع دول عن التصويت هي الأرجنتين . الصين .
فرنسا . اليابان . هولندا . نيوزيلنده . بريطانيا . الولايات المتحدة . أوروغواي .
وبهذا رفض مشروع القرار لعدم كفاية الأصوات .
حقاً ان العدالة ضلت طريقها في مجلس الأمن ..

العدوان على السموع

ووقف مجلس الأمن ، بعد شهور قليلة ، أمام امتحان رهيب مر
عندما اعتدت إسرائيل صباح يوم ١٣ من نوفمبر ١٩٦٦ على قرية السموع
بمنطقة الخليل بالأردن ، وكان اعتداء وحشياً دامياً إذ قذفت إلى هذه
القرية الهادئة الوادعة الفأمة بلوائين يقدر عددهما بنحو ستة آلاف جندي
غير ٧٥ دبابة ثقيلة وعشرات من السيارات المصفحة والطائرات المقاتلة ،
ووقعت القرية في فخ هذه القوة الزاحفة التي تصدت لها القوات العربية
فكان الرد الإسرائيلي سيلاً من قنابل إنطلقت يجنون من الدبابات
الجماعة لتدمير القرية تدميراً كاملاً فتهادت منازلها تطوى سكانها تحت
أنقاضها .. لقد بلغ التدمير ذروته لأن عدد المنازل التي دمرت تدميراً كاملاً
١٢٥ منزلاً غير مدرسة القرية ومسجدها وعيادتها الصحية بالإضافة إلى
١٥ منزلاً في قرية جمبة وتدمير بشر للمياه فيها وإحراق ثلاث مخيمات
للجيش في قرية رانات .

وكان عدد الضحايا طبقاً لما أوضحت كبير المراقبين الدوليين في تقرير
له إلى سكرتير الأمم المتحدة « الوثيقة ٧٥٩٣ - س » بتاريخ ١٨ من

نوفمبر ١٩٦٦ ، ثلاثة من المدنيين و ١٥ من العسكريين بينهم مقدم
وآخر طيار ، أما عدد الجرحى فيربو على ٢٥ جريحاً .

تحدى إسرائيل للأمم المتحدة

وطرق الأردن أبواب مجلس الأمن الذي اجتمع يوم ١٦ من نوفمبر
بعد أن شهدت الدنيا بمدى الجريمة النكراء التي ارتكبتها إسرائيل
وأكدتها أوثان في تقريره إلى المجلس مما قض مضاجع إسرائيل ،
فعمدت إلى ارسال بعض طائرات تحلق على مدى أسبوع كامل فوق مقر
قيادة الأمم المتحدة بالقدس المحتلة تحدياً للمنظمة الدولية وسكوتها العام
واستخفافاً بما تضمنه تقريره من معلومات وبيانات طافحة بالجرائم
الصهيونية ...

وامتازت مناقشات مجلس الأمن التي استمرت أكثر من أسبوع
بمظاهر ثلاثة : الأولى أن مندوب بريطانيا اللورد « كارادون » الذي كان
فيما مضى حاكماً للمنطقة المعتدى عليها أثناء الانتداب البريطاني ، حمل
إسرائيل مسؤولية الحادث الإجرامي . والثانية أن « جولد برج » مندوب
أمريكا أعلن بأن هذا العمل العسكري من جانب إسرائيل لا يمكن
تبريره أو شرحه أو إيجاد العذر له عن طريق الإشارة إلى حوادث التسلسل
السابقة التي لا علاقة لحكومة الأردن بها . والثالثة أن مندوب فرنسا
« روجيه سيوده » خرج لأول مرة عن تحفظ حكومته وانتقد بلا تردد

المعمل العسكري الذى دبرته ونفذته السلطات الإسرائيلية بل إنه استنكر كل الأعمال التى تعتبر رداً على الإستفزاز . .

محاولات صهيونية

وهذه المظاهر كلها كانت إدانة جماعية لإسرائيل تحركت فى أثرها الصهيونية العالمية لدى البيت الأبيض ولدى الجنرال ديمبول ولدى هارولد ويلسون ، فبدأت فى مجلس الأمن الذى كان يرأسه « جولد بروج » اليهودى ، عملية تأجيل الجلسات لسبب أو لآخر ، كما حاول مندوب إسرائيل تجميع القضية على أمل الهروب من الإدانة التى نشبت أظافرها فى عنقه . .

وتركز النشاط الدبلوماسى المشبوه حول التخفيف من الجريمة الإسرائيلية من جهة والخروج بقرار يضع المعتدى والمعتدى عليه من جهة أخرى فى مستوى واحد ويلقى عليهما مسئولية إثارة الاضطراب ، حتى ان محاولة مريبة جرت للتخفيف من تقرير المراقبين الدوليين عن طريق الطلب إلى السكرتير العام أن يكون تقريره هو - لا تقرير كبير المراقبين - متوازناً من الناحية السياسية أى أن يضيف إلى التقرير الذى قدم من قبل بعض العبارات السياسية التى تنطوى على أن حوادث تسلسل سابقة قد حدثت وأن الحالة متوترة بسبب النزاع العربى الإسرائيلى لذلك فإن العدوان الإسرائيلى يعتبر حلقة من حلقات القضية الشائكة المتشابكة .

ولكن السكرتير العام أبى ذلك حتى إذا أعطاه « جولد بروج » حق الكلام مرة ثانية ، اكتفى اوثانت أن قال وهو يبدى دهشته من هذا الحرج « إننى أريد أن أقدم لكم الصور التى التقطها المراقبون الدوليون للحادث . . »

وكانت الصور أفصح وأفصح من كل تقرير .

وأجلّ المجلس جلساته للوصول الى مشروع قرار ، وتشكلت لجنة برئاسة مندوب نيجيريا للقيام باتصالات غير رسمية مع الأعضاء ، وأوضح المندوب الأمريكى للمندوب النيجيرى المشروع الذى يطلبه ، وكان مؤلفاً من فقرات طويلة فيها من الألفاظ السياسية ضد العرب ما يوازى الألفاظ التى نسفت بها منازل السموع ، فقد طالب من جميع الدول العربية وإسرائيل عدم إثارة الإضطراب فى المنطقة ، وأن يطلب المجلس الوصول الى سلم دائم بشأن النزاع العربى الإسرائيلى ، وإدانة جميع أعمال الفدائيين السابقة ، وإدانة الأردن لأنه خلق جواً من الإستفزاز .

وهكذا أصبح المعتدى عليه هو المعتدى ، ولم يكن أمام مندوب الأردن إلا أن يرفض فى قوة هذا المشروع الشرير ، بل انه أصر على أن يكون المشروع المقترح إدانة لإسرائيل إدانة كاملة مع فرض العقوبات الاقتصادية عليها طبقاً لنصوص الميثاق ، وأن يطبق عليها فى حالة تكرار هذا الحادث البند الخاص بالطرد من الأمم المتحدة .

ورفض مندوب أمريكا هذا المشروع وأوشك مجلس الأمن أن يقع

في حماة المفاوضات الأمريكية لحماية المعتدى وتغطية العدوان القادر والخروج بقرار لا ترجح فيه كفة على أخرى .

إدانة إسرائيل

وطالت الأيام واستطالت بل ان المندوب الأمريكي استغل عطلة عيد الشكر للضغط على الأعضاء حتى لا يدينوا إسرائيل وحدها ، فلم تثمر هذه الجهود ثمرتها المرة واستطاع مندوبا مالي ونيجيريا أن يفتريا موافقة المجلس على مشروع قرارها بإدانة إسرائيل .

ولم يبق أمام أمريكا إلا أن توافق على المشروع لأن رفضه يعني أنها استعملت حق الفيتو الذي يدمنها بتشجيع العدوان والقتل والتخريب ، كما صوت لأول مرة ضد إسرائيل كل من مندوبي هولندا وأورجواي وامتنعت نيوزيلندا عن التصويت .

وفيما يلي نص هذا القرار « الوثيقة رقم ٧٥٩٨ - س » والذي صدر يوم ٢٥ - ١٢ - ١٩٦٦ وهو :

« مجلس الأمن :

« بعد الاستماع الى خطب ممثلي كل من الأردن وإسرائيل عن العمل الإسرائيلي الخطير الذي وقع في جنوب منطقة الخليل في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

» وبالإشارة الى المعلومات الواردة في بيان السكرتير العام في ١٦ نوفمبر ١٩٦٦ بشأن هذا العمل العسكري .

» ومع ملاحظة أن هذا الحادث جزء من مشروع عسكري واسع النطاق ومخطط بدقة ضد الأراضي الأردنية من جانب إسرائيل .

» وتأكيداً لقرارات مجلس الأمن السابقة التي تفندد بمحاولات الانتقام الماضية خرقاً لاتفاقية الهدنة العامة وميثاق الأمم المتحدة .

» وتذكيراً بالقرارات المتكررة لمجلس الأمن بوقف أعمال العنف على خط الهدنة وعدم تجاهل الحوادث السابقة من ذلك النوع .

» وتأكيداً لضرورة التمسك الشديد باتفاقية الهدنة العامة :

١ - يأسف للخسائر في الأرواح والخسائر الجسيمة في الممتلكات بسبب عمل الحكومة الإسرائيلية في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ .

٢ - يلوم إسرائيل لعملياتها العسكرية الواسعة النطاق خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ولاتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن .

٣ - يؤكد لإسرائيل أن الانتقام العسكري لا يمكن التسامح فيه وأنه ، إذا تكرر ، فإن مجلس الأمن سيقوم باتخاذ خطوات أكثر فعالية كما جاء في الميثاق لمنع تكرار مثل هذه الحوادث .

٤ - يطلب من السكرتير العام متابعة الموقف وتقديم التقارير الخاصة به إلى مجلس الأمن كما يراها . «

وإذا كان هذا القرار قد دمج إسرائيل بالجريمة دون أن يوقع عليها

المقاب ، فبنة أ كد معارضة القامة لكل أنواع الإنتقام والعمل العسكري ضد الأردن ، وحذر إسرائيل في حالة العودة إليه باتخاذ خطوات أكثر فعالية ، أى توقيع العقوبات على إسرائيل الباغية .

وما أكثر التلويح بتلك العصا التي لم تلامس بعد رأس إسرائيل المحسوة بالجريمة . . .

إعتداء على قرية الكرامة

وشنت إسرائيل هجوماً متعمداً غادراً على الأردن ، عندما اجتازت قواتها ومصفحاتها ودباباتها فجر يوم الخميس ٢١ من مارس ١٩٦٨ خط وقف إطلاق النار على نهر الأردن ، إلى الضفة الشرقية من النهر ، تظلمها عشرات الطائرات ، وتم اجتياز النهر من ثلاث مواقع هي جسر داميه وجسر الملك حسين وجسر السويحه واتجهت القوات الغازية نحو الشونة الشمالية والكرامة .

وقد تصدت القوات الاردنية وجماعات المقاومة الفلسطينية ، للقوات الإسرائيلية وجرت معارك دامية استمرت حتى الثامنة مساء تمكنت خلالها القوات الغازية من دخول مخيم الكرامة بواسطة جنود المظلات وتفتيش وجمع الأهالى للتعرف على شخصياتهم للبحث عن رجال المقاومة وتعتبر المعارك التي دارت مع رجال المقاومة من أعنف المعارك منذ حرب يونيو وأشدّها وحشية .

وعقد مجلس الأمن إجتماعاً طارئاً في الساعة السابعة والنصف من مساء (١٦ م - طريق النكبة)

المجلس بناء على طلب الأردن لبحث العدوان الإسرائيلي على الأراضي الأردنية وقدم أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً إلى المجلس عن العدوان النافثم تلقاه من الجنرال اودبول كبير المراقبين الدوليين يقطع بأن إسرائيل كانت تبيت هذا العدوان على الأردن .

وقدم مندوبو الهند وبا كستان والسفغال فى المجلس يوم ٢٢ من مارس مشروع قرار لإدانة إسرائيل وتوجيه اللوم إليها وتحذيرها لوضع حد لأعمالها العدوانية التى تمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وأعرب مندوبو أمريكا وإنجلترا والبرازيل وأورجواى عن عدم تأييدهم لهذا المشروع إلا أن المجلس توصل بعد مشاورات خاصة استمرت حتى يوم الأحد ٢٤ من مارس ١٩٦٨ إلى حل وسط بين المشروع الآسيوى الإفريقى وبين المشروع الأمريكى الذى لم يقدم إلى المجلس بصفة رسمية ، وأقر بالإجماع المجلس القرار التالى : —

» إن مجلس الأمن :

» بعد أن أستمع إلى البيانات التى أوضحها مندوبوا الأردن وإسرائيل وبعد ملاحظة محتويات رسائل المندوبين الدائمين للأردن وإسرائيل ، وبعد ملاحظة المعلومات التى قدمها كبير مراقبي الأمم المتحدة التى أحتوتها الوثائق ، وبعد الرجوع إلى القرار رقم ٢٣٦ لعام ١٩٦٧ الذى أدان فيه مجلس الأمن جميع اتهامات وقف إطلاق النار .

» وبعد ملاحظة أن العمل العسكرى الذى قامت به قوات إسرائيل

المسلحة عبر الضفة الشرقية للأردن يوم ٢١ مارس ١٩٦٨ كان واسع النطاق ومدبراً بعناية .

« ومع اعتبار أن جميع الأحداث العنيفة والإتهامات الأخرى لوقف إطلاق النار يجب منعها وعدم التفاوض عن الأحداث الماضية من هذا النوع .

« وبعد الرجوع إلى القرار الذي اتخذ في عام ١٩٦٧ والذي يدعو حكومة إسرائيل لضمان سلامة وأمن سكان المناطق التي كانت مسرحاً للعمليات العسكرية :

١ - يأسف للخسائر في الأرواح والأضرار الجسيمة للممتلكات .

٢ - يدين هذا العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل في إنتهاك صاخر لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات وقف إطلاق النار .

٣ - يأسف لجميع الأحداث العنيفة التي تنتهك وقف إطلاق النار، ويعلم أن أعمال الانتقام العسكرية والانتهاكات الأخرى لوقف إطلاق النار لا يمكن السماح بها ، وأن مجلس الأمن سيضطر إلى بحث اتخاذ الخطوات الأخرى الأكثر فاعلية وفقاً لما ينص عليه الميثاق لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال .

٤ - يدعو إسرائيل إلى الكف عن الأعمال التي تتعارض مع القرار رقم ٢٣٧ لعام ١٩٦٧ .

٥ - يطلب من السكرتير العام مواصلة مراقبة الموقف وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في الوقت المناسب . »

وهذا القرار ينطوى على إدانة صريحة كاملة لإسرائيل وتحذيراً لها باتخاذ تدابير أخرى أشد فاعلية إذا عادت إلى العدوان . .

ومن عجب أن مندوب إسرائيل أعلن في مجلس الأمن بأن إسرائيل ترفض إدانة المجلس لتصرفات القوات الإسرائيلية التي زعم أنها اضطرت إلى اتخاذها ضد قواعد رجال المقاومة في الأردن .

وكان جديراً بالمجلس أن يفرض اجراء أشد حزمًا ضد إسرائيل لأنه سبق أن لوح باتخاذ هذا الاجراء في حالة تكرار العدوان على الدول العربية ، مع ذلك تكرار العدوان المرة تلو المرة ولكن الجزاء الراجع من الهيئة الدولية ظل في عالم الغيب .

وبعد ثمانية أيام من إصدار هذا القرار اشتعل القتال مرة أخرى على ضفتي نهر الأردن يوم الجمعة الموافق ٢٩ مارس ١٩٦٨ عندما أغارت طائرات إسرائيل على مواقع الضفة الشرقية من النهر لضرب مراكز المدفعية الأردنية بعد أن بدأ اشتباك عبر خط وقف إطلاق النار في المنطقة الشمالية من وادي الأردن بين القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية وتطور الأمر بعد ذلك إلى معركة على طول نهر الأردن الممتد من بحيرة طبريا في الشمال إلى البحر الميت في الجنوب أي على طول جبهة تمتد أكثر من ١٠٠ كيلو متر .

وقصفت القوات الإسرائيلية في هذا الهجوم قرية الكرامة الواقعة

على بعد ٤ كيلو مترات من خط وقف إطلاق النار ، كما قصفت قرية أم قيس في المنطقة الشمالية للاردن بعد أن إشتكت المواقع الإسرائيلية على المرتفعات السورية « جولان » في ضرب هذه القرية مع غيرها من القرى القريبة الأخرى ...

واجتمع مجلس الأمن يوم السبت ٣٠ من مارس لبحث العدوان الإسرائيلي الآثم ، وأجمعت كلمات ممثلى الدول على إدانة إسرائيل ، ولكنها ظلت جامدة الحركة أمام الرغبة الأمريكية بوضع مراقبين للهدنة على طول نهر الأردن ، ورفض الأردن الموافقة على هذا الاقتراح .

واستمر أعضاء المجلس في مشاورات خاصة زهاء ستة أيام لم يتمكنوا خلالها من الوصول إلى قرار نظرا للبون الواسع بين ما تبغيه أمريكا من ناحية وما يطالب به الاردن من إدانة إسرائيل وفرض عقوبات عليها من ناحية أخرى .

وإزاء هذا الفشل إكتفى المجلس يوم ٥ من إبريل بإصدار بيان تلاه جاكوب مالك مندوب الاتحاد السوفييتى ورئيس المجلس لذلك الشهر. أعلن فيه أنه « يرى إبقاء الموقف المتدهور في الشرق الأوسط في جدول أعمال المجلس . »

وهذا البيان من شأنه تشجيع إسرائيل على العدوان إذ إستمرت توالى هجماتها على المراكز العربية الكائنة على الضفة الشرقية من الأردن بحجة الإنتقام من أعمال الفدائيين العرب .

وظل مجلس الأمن عند موقفه المجيب من عدم إنزال العقوبات ضد إسرائيل .

الاعتداء على السلط

ومن الواضح أن مجلس الأمن عارض في قراراته السابقة جميع أعمال الانتقام مهما كان الدافع إليها ، ولكن إسرائيل جرت وراء شهواتها فشت حملاتها على الأردن بحجة وجود قواعد لجماعات المقاومة ضد الإحتلال الصهيوني لوطنهم عندما اغارت ٥٠ طائرة إسرائيلية ظهر يوم ٤ من أغسطس ١٩٦٨ على مدينة السلط ، بينما كانت الدبابات الإسرائيلية تهاجم قرية « سويعة » في وحشية وضراوة حتى بلغ عدد القتلى ٣٤ قتيلا و ٨٢ جريحاً بالإضافة إلى الخسائر المادية التي تقدر بنحو أربعة ملايين من الجنيهات قيمة المحاصيل الزراعية التي التهمتها النيران ..

ولم يكن أمام الأردن من وسيلة إزاء هذا الهجوم الإسرائيلي على أرضه واهله ، إلا أن يلجأ إلى مجلس الأمن عسى أن يطبق ميثاقه وينفذ قراراته وينزل بالمعتدى الإثيم كل أنواع الردع والجزر ، فعقد المجلس اجتماعاً طارئاً يوم ٥ من أغسطس برئاسة مندوب البرازيل .

وتميزت المناقشات التي جرت فيه على مدى أربع جلسات بضرورة إدانة إسرائيل على هذا العدوان ، بل أن وفود الإتحاد السوفيتي والمجر وبا كستان والجزائر والسنغال طالبوا بفرض عقوبات على إسرائيل ، إلا أن مندوب أمريكا « جورج بول » عارض كل رأى بتوقيع هذه العقوبات

واقترح وضع مراقبين دوليين على خط وقف إطلاق النار — لأعلى خط الهدنة — بين الأردن وإسرائيل . . وسأنده في رأيه الخاص بعدم توقيع المقوبات مندوبو كل من بريطانيا وكندا والدايمرك والبرازيل وباراجواي . وتأجلت جلسات المجلس لإجراء مشاورات خاصة حول القرار الذي سيقدم إلى المجلس ، فأعدت باكستان والجزائر والهند والسنغال مشروع قرار بإدانة إسرائيل وتوقيع المقوبات عليها مع حظر تصدير الأسلحة إليها إلا أن مندوب أمريكا قاوم هذا المشروع مقاومة كاملة إنتهت يوم ١٦ من أغسطس بموافقة المجلس بالإجماع على القرار رقم ٢٥٦ وهو :

« ان مجلس الأمن ، بعد الاستماع إلى بيانات مندوبي الأردن وإسرائيل :

« وبعد الأخذ في الاعتبار بمحتويات رسائل مندوبي الأردن وإسرائيل التي وردت للمجلس في الوثائق رقم ٨٦١٦ و ٨٦١٧ و ٨٧٢١ و ٨٧٢٤ .
« وبالإشارة إلى قرار المجلس رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٨ الذي أدين الأعمال العسكرية التي ارتكبتها إسرائيل في تحد صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقرار وقف إطلاق النار ، ومعربا عن الأسف لجميع أعمال العنف التي تنتهك القرار .

« وإذ يرى ضرورة الامتناع عن جميع أعمال انتهاك قرار وقف إطلاق النار .

« إذ يرى أن الهجوميين الجويين الإسرائيليين الكبارين على الأراضي الأردنية^(١) كانا هجوميين على نطاق واسع ودبرا تدبيراً دقيقاً انتهاكا لقرار المجلس رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٨ .

« وإذ يعرب عن قلقه البالغ للموقف المتدهور بالنسبة لكل ذلك فإن المجلس :

١ - يؤكد قراره رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٨ الذي أعلن فيه « أنه لا يمكن التجاوز في الانتهاكات الصارمة لوقف إطلاق النار ، وأن المجلس سيضطر إلى النظر في اتخاذ خطوات أخرى أكثر فعالية ، الأمر الذي ينص عليه الميثاق لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال .

٢ - أن المجلس يعرب عن أسفه للخسائر في الأرواح والأضرار الكبيرة التي لحقت بالمتلكات .

٣ - ويرى المجلس أن الهجمات الحربية المتكررة والمذبحة تعرض المحافظة على السلام للخطر .

٤ - أن المجلس يدين هذه الأعمال الحربية التي ارتكبتها إسرائيل منتهكة بصورة صارخة ميثاق الأمم المتحدة والقرار رقم ٢٤٨ لعام ١٩٦٨ ويحذر من أنه إذا تكررت مثل هذه الهجمات فإن المجلس سيضطر في اعتباره كل إخلال بالتمسك بهذا القرار .

« أن المجلس يعرب عن تأييده الكامل لممثل السكرتير العام في مهمته . »

المجوم الآخر الذي تعرض إليه القرار هو الاعتداء الإسرائيلي على مدينة أربد يوم ٥ من يونيو ١٩٦٨ والذي ترتب عليه قتل ٥٩ أردنياً وجرح ١٢١ بين ذكور وأنات وأطفال ...

وهذا القرار غير ذى جدوى ، لأن الإدانة شيء وتوقيع العقوبات شيء آخر ، وقد سبق لمجلس الأمن أن أدان إسرائيل في جميع قراراته السابقة التي أشرت بها ، ولوح بتوقيع العقوبات إذا عاودت العدوان ولكنه لم يفرضها ولو مرة واحدة . .

بل ان القرار ندد بكل حوادث خرق إطلاق النار وهو تلميح لكلا الطرفين الأردني والإسرائيلي ، في حين أن الأردن لم يدافع عن كيانه إلا بعد أن اعتدت عليه إسرائيل ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعد الدفاع عن النفس وعن الأرض وعن الوطن مسألة تدخل في نطاق خرق إطلاق النار .

الفصل الحادى عشر

إسرائيل

من العدوان الثلاثى إلى حرب يونيو

حدث العدوان الثلاثى الصاخب على مصر يوم ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ فى أكبر مؤامرة إشتراك فيها إسرائيل بالإتفاق مع بريطانيا وفرنسا ، وبحث مجلس الأمن فى جلسته يوم ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٦ هذا الهجوم الإسرائيلى المسلح البيت الذى هدف احتلال جزء من الأراضى المصرية وإشغال نار الحرب فى تلك المنطقة الهادئة من العالم ، وناقش المجلس تقرير كبير المراقبين الدوليين الذى سجل فى مرارة بان القوات الإسرائيلية عبرت الحدود واحتلت مواقع فى سيناء خرقا لإتفاقية الهدنة ولأمر وقف اطلاق النار الذى أصدره المجلس فى ١١ من اغسطس ١٩٤٩ ، وذكر كبير المراقبين أن إسرائيل طردت يوم ٢٩ من أكتوبر

من العوجة مراقبا عسكريا وأحد ضباط اللاسلكي ، وأن رئيس لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية المشتركة أحيط علماً بأن المنطقة المجردة من السلاح والواقعة تحت سيطرة إسرائيل قد ثبتت فيها الألغام وأن هيئة مراقبي الهدنة عجزت عن التحقيق في أى حادث وقع .

شلال في مجلس الأمن

وبعد أن تحدث عدد من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس ، ألقى عمر لطفى « المرحوم » ممثلاً مصر خطاباً مسبها قال فيه : « إن إسرائيل قد ارتكبت أخطر أعمال العدوان المسلح منذ عقد اتفاقيات الهدنة بين الدول العربية وإسرائيل ، ويستفاد من التقارير الأولية أن القوات الإسرائيلية توغلت في الأراضي المصرية في مواقع عديدة ، وأن الهجوم المسلح الواقع على مصر والذي لم يسبقه أى استفزاز هو عمل حزبي يدل دون أدنى شك على تلك الأغراض العدوانية التوسعية للسياسة الإسرائيلية » .

وقال عمر لطفى : « إن الهجوم الذى شنته القوات الإسرائيلية يعد خرقاً لاتفاقية الهدنة ولقرارات مجلس الأمن وليميثاق الامم المتحدة وهو يشكل خرقاً للسلام وعملاً عدوانياً خطيراً تنطبق عليه أحكام الفصل السابع من الميثاق » .

وأعرب عن ثقته فى أن يعلن المجلس ان إسرائيل دولة معتدية

ويوصى الجمعية العامة بموجب المادة ٦ من الميثاق بطردها من الأمم المتحدة . .

ثم عرض مندوب الولايات المتحدة مشروع قرار بأن توقف إسرائيل إطلاق النار فوراً وأن تسحب قواتها المسلحة إلى ما وراء خطوط الهدنة والإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في المنطقة على أية صورة تتنافى ومقاصد الأمم المتحدة ، كما نص المشروع على مساعدة الأمم المتحدة لتأمين سلامة اتفاقات الهدنة والإمتناع عن تقديم أية مساعدة عسكرية أو اقتصادية أو مالية إلى إسرائيل طالما أنها لا تلتزم بهذا القرار . .

ووافق على مشروع القرار سبعة أعضاء وامتنع عضوان عن الإقتراع هما استراليا وبلجيكا ، وعارضته اثنتان هما فرنسا وإنجلترا ، الأمر الذي ترتب عليه سقوط المشروع .

عندئذ قدم مندوب الإتحاد السوفيتي مشروع قرار يطلب فيه سحب القوات الإسرائيلية فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة وأن توقف إسرائيل إطلاق النار . .

وكانت نتيجة التصويت موافقة سبعة أعضاء وامتنع اثنين ومعارضة فرنسا وإنجلترا ، وبذلك لم يعتمد المشروع .

ومن ثم اقترح مندوب يوغوسلافيا في اجتماع المجلس يوم ٣١ من أكتوبر الدعوة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم

المتحدة بعد أن تعذر على مجلس الأمن ممارسة مسئوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، فوافق المجلس على مشروع القرار بأغلبية سبعة أصوات ومعارضة فرنسا وإنجلترا وامتناع عضوين عن الاقتراع هما استراليا وبلجيكا .

فى الجمعية العامة

واجتمعت الجمعية العامة الإستثنائية فى الاول من نوفمبر ١٩٥٦ ، فنحدث « عمر لطفى » مندوب مصر حديثاً مسبباً عن الجرائم الفكرياء التى ارتكبتها إسرائيل بمعاونة القوى الإستعمارية ، وأعقبه ممثل سيلان فممثل بريطانيا الذى اعترف بأن ماقامت به إسرائيل يعد خرقاً واضحاً لاتفاقية الهدنة ويهدف إلى احتلال مراكز داخل الاراضى المصرية ، ثم أعقبه مندوب الصين فمندوب أمريكا .

حتى إذا استأنفت الجمعية العامة اجتماعها فى نفس ذلك اليوم استمرت إلى كلمات مندوبى الفلبين والاكوادور والاردن وكولومبيا وسورية وروسيا وباكستان ونيوزيلندا وفرنسا وإسرائيل واستراليا ويوغوسلافيا والهند ونيوزيلندا والسعودية . .

ثم طرح للتصويت مشروع القرار الأمريكى الذى يدعو إلى سحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة مع وقف كافة الأعمال الحربية الأخرى ووقف اطلاق النار فوراً ، فوافقت عليه الجمعية العمومية يوم ٢ من نوفمبر ١٩٥٦ بأغلبية ٦٤ صوتاً وامتناع البرتغال واتحاد

جنوب إفريقية وبلجيكا وكندا ولاوس وهولندا ، ومعارضة إنجلترا
وفرنسا وأيرلندا وأستراليا واسرائيل ونيوزيلنده .

وفيا على نص هذا القرار :

« ان الجمعية العامة .

« اذ تلاحظ أن الأطراف في اتفاقيات الهدنة الاسرائيلية العربية
المعقودة عام ١٩٤٩ قد تكرر اغفالهم لنصوص هذه الاتفاقات وان
القوات المسلحة الاسرائيلية قد توغلت داخل الإقليم المصرى خرقا
لاتفاقية الهدنة العامة المصرية الاسرائيلية المعقودة في ٢٤ من فبراير
١٩٤٩ .

« وإذ تلاحظ ما تقوم به قوات فرنسا والمملكة المتحدة من عمليات
حرية ضد الأراضى المصرية .

« وإذ تلاحظ أن حركة الملاحة عبر قناة السويس قد تعطلت الآن إلى حد
المساس الخطير بكثير من الدول وإذ تعرب عن قلقها البالغ لهذه التطورات .

« تحث الأطراف في اتفاقيات الهدنة على الإسراع فى سحب جميع
القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وعلى الامتناع عن شن الغارات عبر
خطوط الهدنة على الإقليم المجاور ، وعلى دقة مراعاة أحكام اتفاقيات
الهدنة .

« توصى بأن يتمتع جميع الأعضاء عن جلب المواد الحربية إلى منطقة
الأعمال المدوانية وأن يتمتعوا بصفة عامة عن القيام بأية أعمال قد تؤخر أو
تحول دون تنفيذ هذا الإقتراح .

« نحث على إتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح قناة السويس وإعادة وتأمين حرية الملاحة بها وذلك بعد تنفيذ وقف إطلاق النار .
 « تطلب إلى الأمين العام أن يراقب باهتمام التزام القرار الحاضر ويسرع في موافاة مجلس الأمن والجمعية العامة بتقرير عن ذلك لاتخاذ مايرئيه مناسباً من التدابير الأخرى وفقاً للميثاق . »

ولكن إسرائيل ابت التقييد بإحكام هذا القرار واستمرت في عدوانها مع الاطراف الأخرى الضالعة معها ، فناقشت الجمعية العامة هذا الوضع الخطير في اجتماعها يوم ٣ من نوفمبر ، ثم وافقت بإغلبية ٥٩ صوتاً على مشروع قرار قدمته ١٩ دولة آسيوية إفريقية ، بأن يتولى داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة تنفيذ وقف إطلاق النار .

وجاء في هذا القرار مانصه :

« الجمعية العامة .

١ - تؤكد من جديد قرارها الذي اتخذته في الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ وتدعو الأطراف ذات الشأن مرة أخرى إلى الإمتثال في الحال إلى نصوص القرار المذكور .

٢ - تحول السكرتير العام أن يتولى على الفور مع الأطراف ذات الشأن تنفيذ وقف إطلاق النار ووقف تحرك القوات الحربية والأسلحة إلى المنطقة وتطلب منه تقريراً عن ذلك على إلا يكون ذلك بأية حال من الأحوال بعد اثنتى عشرة ساعة من إتخاذ هذا القرار .

٣ - تطلب من السكرتير العام بمساعدة رئيس أركان الحرب وأعضاء لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أن يحقق تنفيذ جلاء جميع القوات إلى ما وراء خطوط الهدنة .

ومما يجدر ذكره أن ممثل إسرائيل « أبا إيسان » أوضح للجمعية العامة في اجتماعها المشار اليه « بأن اتفاقية الهدنة أصبحت اسطورة وأن العودة اليها معناه العودة الى نظام قد استخدم ستاراً لإيذاء إسرائيل . . »

ولما اجتمعت الجمعية العامة يوم ٤ من نوفمبر ١٩٥٦ أوضح داج همرشولد بأن إسرائيل لم تبدل موقفها بتاتاً من المسمى الذى قام به بناء على قرار الجمعية العامة بينما لم يعد بينه وبين الوقت المحدد لوقف إطلاق النار غير أقل من ساعتين ، كما سجل فى وثيقة رسمية وزعها على أعضاء الجمعية ما نصه :

« علم الأمين العام من الجنرال بيرتز رئيس المراقبين فى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ان وزارة الخارجية الإسرائيلية أعلنت فى رسالة لها بتاريخ ٤ نوفمبر « ان الممثل الإسرائيلى قد بين الليلة الماضية للجمعية العامة موقف حكومته الخاص باعتبار اتفاقية الهدنة العامة قد أصبحت صورة عديمة الصحة ، وأن الحكومة الإسرائيلية لا تنوى أن تعود إلى إتفاقية الهدنة العامة المعقودة مع مصر ، وأن موظفى هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ليس لهم مهمة يقومون بها فى غزة أو بئر السبع ، وقد تطلب إلى إصدار الأوامر اللازمة لإنسحابهم . »

ووصف مندوب مصر « عمر لطفى » هذا البيان « بأنه مليء بالوقاحة (م ١٧ - طريق النكبة)

والاستهتار وهو يظهر النوايا العدوانية التوسعية التي تبنيها إسرائيل ،
إسرائيل المتهاكمة لإتفاقيات الهدنة العامة ولقرارات الأمم المتحدة التي
أوجدتها . »

وأيد كثير من ممثلي الدول الأخرى موقف مندوب مصر ، حتى إذا
اجتمعت الجمعية العامة يوم ٥ من نوفمبر ١٩٥٦ أقرت إنشاء قوة طوارئ
دولية تتولى تأمين وقف الأعمال العدوانية ضد مصر والإشراف على تنفيذ
انسحاب القوات المتعدية ..

ومع ذلك أبت إسرائيل الإنصياع إلى هذا القرار الجديد ، مما
حدا بالجمعية العامة يوم ٧ من نوفمبر إلى مناقشة الموقف في ضوء مشروع
قرار قدمته الدول الإفريقية الآسيوية ويقضى بضرورة انسحاب إسرائيل
من غزة وسيناء .

ووافقت الجمعية العامة على هذا القرار بأغلبية ٦٤ صوتاً وامتناع ١٢
دولة ، وجاء فيه ما يلي :
« إن الجمعية العامة :

« إذ تشير إلى قراراتها المتخذة بأغلبية ساحقة في ٢ و ٤ و ٥ نوفمبر
١٩٥٦ .

« تؤكد من جديد القرارات السالفة الذكر .
« وتطلب مرة أخرى إلى إسرائيل المبادرة فوراً سحب جميع قواتها
إلى ما وراء خطوط الهدنة المقررة في إتفاقية الهدنة العامة الموقعة في ٢٤
فبراير ١٩٤٩ .

« وتحت الأمين العام على إنهاء هذا القرار إلى الأطراف المعنيين وتطلب إليه سرعة موافقتها بتقرير عن الزامه . »

وقابلت إسرائيل هذا القرار بالتحدي إذ أعلن بن جوريون رئيس الوزراء في الكنيست يوم ٧ من نوفمبر ١٩٥٦ : « بأن إسرائيل تتحدى البوليس الدولي الذي تشكله الأمم المتحدة وانها ترفض دخول أية قوة أجنبية أيا كانت جنسيتها إلى إسرائيل أو إلى أية نقطة يحتلها الجيش الإسرائيلي ولن تسمح لها بالمرابطة في هذه الأراضي . . »

مناقشة التحدي الإسرائيلي

وطلبت مصر يوم ١١ من يناير ١٩٥٧ من الجمعية العامة للأمم المتحدة ببحث التحدي الإسرائيلي ، فناقشته يوم ١٩ من يناير وكان أمامها تقريراً من داج همرشولد بشأن مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء جاء فيه ما يلي : « إنه من الضروري إقرارا للسلام في الشرق الأوسط أن تنسحب القوات الإسرائيلية انسحاباً تاماً من الأراضي المصرية ، على أن يمتنع الجانبان عن شن غارات بعضها على بعض وأن يراعى بكل دقة اتفاق الهدنة المعقود في ١٩٤٩ وأن تؤخذ منها تمهيدات بذلك . »

وقدمت الكتلة الإفريقية الآسيوية في هذا الاجتماع قراراً أعربت فيه عن أسفها وقلقها البالغين لعدم امتثال إسرائيل للقرارات السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة ، وتطلب إلى السكرتير العام مواصلة جهوده

لتحقيق الانسحاب وأن يقدم تقريره إلى الجمعية العامة خلال خمسة أيام .

وأقرت الجمعية العامة هذا الاقتراح يوم ١٩ من يناير ١٩٥٧ بأغلبية ٧٤ صوتاً ، ولكن بن جوربون تحدى ثانية الأمم المتحدة عندما ألقى خطاباً في الكنيست يوم ١٣ من يناير قال فيه : « إن إسرائيل على استعداد لمواجهة الأخطار الناجمة عن تحديها قرارات هيئة الأمم وإن إسرائيل لن تسمح بأى حال من الأحوال بعودة قطاع غزة إلى مصر . »

وطلب بن جوربون من الكنيست أن يقر الإحتفاظ بقطاع غزة وعدم الجلاء عن مضائق تيران والمطالبة بجعل سيناء منطقة مجردة من السلاح ، ومنح إسرائيل حرية الملاحة في قناة السويس .

ضرورة الانسحاب

وبدّد تقرير هرشولد إلى الجمعية العامة يوم ١٩ من يناير هذه الأحلام الصهيونية إذ ضمنه إعلان تمسكه بقرارات الأمم المتحدة التي تقضى بوجوب انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية دون قيد أو شرط ، وقال في هذا الشأن ما نصه :

« إن الأمم المتحدة لا يمكن أن ترضى بأى تغيير في الحالة القانونية العامة إذا نشأ هذا التغيير نتيجة عمل عسكري مخالف لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ولهذا يجب على الأمم المتحدة أن تتمسك بعودة الحالة القانونية التي كانت قائمة قبل ذلك العمل العسكري ، وذلك بسحب

الجنود وبإلقاء تلك الحقوق التي استقرت في أراضي شملها العمل العسكري وكانت معتمدة على ذلك العمل . »

وقال كذلك : « ومهما كانت الرغبة من الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات لتوفير أسباب الأمن في المنطقة ، لا بد من أن نحترم الأمم المتحدة اتفاقية الهدنة ولذلك لا يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في إقامة أمر واقع جديد يختلف عن ذلك الذي أقرته اتفاقية الهدنة ، وهذه الإعتبارات تمنع الأمم المتحدة من قبول إشراف إسرائيل على هذه المنطقة حتى لو كان هذا الإشراف غير عسكري . »

وأوصى همرشولد بعمل إتفاق الهدنة إتفاقاً نافذ المفعول وله قوة ميثاق عدم الإعتداء . . .

ورفض همرشولد رفضاً باتاً اقتراحات إسرائيل الخاصة بإسحاب قواتها من قطاع غزة بشرط أن تتولى هي الإدارة المدنية في القطاع تحت إشراف الأمم المتحدة .

وناقشت الجمعية العامة هذا التقرير ، كما ناقشت مشروعات القرارات المقدمة اليها ثم أصدرت يوم ٣ من فبراير قراراتين :

الأول : يقضى بوجوب إسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية وقطاع غزة فوراً ، وأيد هذا القرار ٧٤ دولة وعارضته فرنسا وإسرائيل . .

الثاني : ويقضى بمرابطة القوات الدولية على خطوط الهدنة وإرسال وحدات منها إلى خليج العقبة .

ووافقت على هذا القرار ٥٦ دولة وامتنعت ٣٢ دولة عن التصويت
بينها الدول العربية وكتلة الإتحاد السوفيتى . .

وتحدث إسرائيل هذين القرارين ، عندما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلى
فى إجتماعه يوم ٣ من فبراير ١٩٥٧ إبقاء قوات الإحتلال فى منطقة غزة
وخليج العقبة فى الوقت الحاضر على الأقل . .

فطلبت مصر يوم ٥ من فبراير ١٩٥٧ عقد إجتماع للجمعية العامة
لمناقشة هذا التحدى الصهيونى . . . وفى نفس هذا التاريخ عقد فوستر
دالاس وزير خارجية أمريكا مؤتمرا صحفيا قال فيه ما يلى :

« إذا دعت الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على إسرائيل فإن أمريكا
ستبحث هذا الأمر بحثا جديا ، ولكن الحكومة الأمريكية ليس لديها
أى نية للقيام بعمل فردى فى هذا الموضوع . »

ورغم ذلك استمرت إسرائيل فى عنادها والتمسك بموقفها من عدم
الانسحاب ، وسجل هذا الأمر المشين داج همرشولد فى تقريره إلى الجمعية
العامة يوم ١١ من فبراير ١٩٥٧ فى ضوء مباحثاته التى قام بها مع مندوبى
مصر وإسرائيل لدى الأمم المتحدة ، فقد ورد فى هذا التقرير : « إن
تقدما لم يحرز فى سبيل تأمين انسحاب إسرائيل من الساحل الغربى
لخليج العقبة ومن قطاع غزة . »

وطلب همرشولد من الجمعية العامة تعليمات جديدة بشأن الموقف ،
ورأى الرئيس ايزنهاور أن يتدخل فى الأمر فاذاغ يوم ٢٠ من فبراير

خطاباً على الشعب الأمريكي قال فيه : « إننا ندنو من لحظة مليئة بالخطورة عندما نرى أن علينا أما أن نعترف بأن الأمم المتحدة عاجزة عن استعادة السلام في هذه المنطقة أو أن على الأمم المتحدة أن تجد بقوة مضاعفة في سبيل انسحاب إسرائيل . »

« وقد بدأت جهود متكررة ولكنها لم تفلح حتى الآن لتحقيق انسحاب إسرائيل طوعية ، وقامت بهذه الجهود كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء . »

وقال الرئيس ايزنهاور : « وأشعر بأننى لا أكون أميناً لمستوى المنصب السامى الذى إختتمونى له إذا أنا استخدمت نفوذ الولايات المتحدة لتأييد الرأى الذى يسمح لأمة تغزو أمة أخرى بأن تفرض شروطاً للانسحاب . »

دور الكتلة الإفريقية الآسيوية

وبعد يومين من إلقاء هذا الخطاب وبينما كانت الجمعية العامة تتمتع في خطاها ، قدمت الكتلة الآسيوية الإفريقية باسم ستة من دولها هي أفغان وأندونيسيا والعراق ولبنان وباكستان والسودان ، مشروع قرار احتوى على ما يلى : ١ - إدانة إسرائيل لعدم إذعانها لقرارات الأمم المتحدة . ٢ - مطالبة جميع الدول بقطع المعونة العسكرية والإقتصادية والمالية عن إسرائيل نظراً لتحديها لقرارات الجمعية العامة . ٣ - مطالبة

جميع الدول بتزويد السكرتير العام بالمعلومات التي تفيد تنفيذ هذا القرار .
٤ - مطالبة السكرتير العام بتقديم تقرير مرة أخرى عن تنفيذ القرار
الحالى والقرارات السابقة للجمعية العامة .

كما قدّم مندوب كندا « بيرسون ديكسون » مشروع قرار آخر
نص على احترام شروط اتفاقية الهدنة وعدم التدخل في حرية الملاحة
في مضيق تيران وخليج العقبة واستخدام قوة الطوارئ الدولية في قطاع
غزة ، على أن يكون القطاع تحت إدارة تابعة للأمم المتحدة .

بين أمريكا وإسرائيل

ولم تبت الجمعية العامة في هذين المشروعين لا سيما بعد أن تردد
في أوساط الأمم المتحدة بأن الحكومة الأمريكية وعدت إسرائيل بتحقيق
مطالبها في خليج العقبة وقطاع غزة في ضوء المذكرة التي سلمها جون
فoster Hall وزير الخارجية الأمريكية لأبا إيبان سفير إسرائيل يوم
١١ فبراير ونصها كما يلي :

« سمت الجمعية العامة للأمم المتحدة سعياً محدداً شديداً يكاد يكون
بالإجماع إلى انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية المسلحة
الماثل من مصر ، وقد امتثلت بريطانيا وفرنسا بلا قيد أو شرط ،
وانسحبت قوات إسرائيل إلى مدى بعيد ، ولكنها لا تزال تحتل أرض

شرم الشيخ المصرية على مدخل خليج العقبة ، كما انها تحتل كذلك قطاع غزة ، وهو منطقة نصت اتفاقية الهدنة على أن تحتلها مصر .

« ونحن ندرك أن موقف إسرائيل هو :

- ١ - انها ستجلى قواتها المسلحة من قطاع غزة على شرط أن تحتفظ إسرائيل بالإدارة المدنية والبوليسية المتصلة بعض الاتصال بالأمم المتحدة .
- ٢ - انها ستسحب من شرم الشيخ إذا ضمنت استمرار حرية المرور في المضائق .

« أما فيما يختص ب ١ - قطاع غزة : فإن من رأى الولايات المتحدة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك السلطة التي تخولها أن تطلب إلى مصر وإسرائيل أن تجريا تعديلات كبيرة لاتفاقية الهدنة ، وهي الاتفاقية التي تعطى مصر حق الإحتلال ومسئوليته ، وبالتالي فإننا نعتقد أن إنسحاب إسرائيل من غزة يجب أن يكون عاجلا وغير مشروط ، وأن يترك أمر مستقبل قطاع غزة لتقرره جهود الأمم المتحدة ومساعدتها الحميدة .

« ونحن ندرك أن تلك المنطقة كانت مصدر تسلل مسلح وغارات انتقامية من الجانبين مما يتعارض مع إتفاقية الهدنة وأنها مصدر خطر كبير ناجم عن وجود عدد كبير من اللاجئين العرب هناك » نحو ٢٠٠ ألف لاجئ . « وتبعا لذلك ، فإننا نعتقد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة والسكرتير العام يجب أن يسعيا لأن تنتقل قوات الطوارئ الدولية ، في

مارستها لمهمتها ، إلى هذه المنطقة وأن تمسك على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة .

« وستبذل الولايات المتحدة غاية جهدها بغية الوصول إلى هذه الغاية التي نعتقد أنها متوخاة في القرار الثاني الصادر في ٢ فبراير سنة ١٩٥٧ .

« أما فيما يتعلق بالسألة « ٢ » وهي الخاصة بخليج العقبة والمرور فيه - فإن الولايات المتحدة تعتقد أن الخليج يضم مياهها دولية وأنه ليس لأمة الحق في أن تمنع حرية المرور البري في الخليج وفي المضائق المؤدية إليه ، ولا تقصد استخدامه التجاري فحسب ، بل مرور الحجاج والبعثات الدينية التي لا بد من احترامها احتراماً تاماً .

« وتذكر الولايات المتحدة أنه في الثامن والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٥٠ أخطرت وزارة الخارجية المصرية الولايات المتحدة بأن إحتلال مصر لجزيرتي صنافير وتيران في مدخل خليج العقبة لاغرض له إلا حماية الجزيرتين نفسيهما ضد التخريب المحتمل أو أى إعتداء عليهما وأن ذلك الإحتلال لا يمكن بأية حال أن يفهم على أنه إعاقة على أية صورة للمبور البري في مجرى الماء الذي يفصل الجزيرتين عن ساحل سيناء المصري ، ويتبع هذا أن هذا الأمر ، وهو الأمر العملي الوحيد ، سيظل حراً كما كان في الماضي ، طبقاً للأساليب الدولية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها .

« وما لم يصدر قرار على تقيض هذا يجبه ، كأن يكون صادراً من

محكمة العدل الدولية مثلاً ، فإن الولايات المتحدة ، باسم السفن المسجلة فيها ، مستعدة لأن تمارس حق المرور الحر البريء وأن تنضم إلى الآخرين في سبيل الحصول على اعتراف عام بهذا الحق .

« ومن الواضح طبعاً أن تتمتع إسرائيل بحق المرور الحر البريء سيتوقف على إنسحابها أولاً ، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة .

« وليست لدى الولايات المتحدة أسباب تجعلها تفترض بأن أى دولة تقع شواطئها في هذه المنطقة ستقف - في هذه الظروف - عقبة في سبيل حق المرور البريء الحر .

« وتعتقد الولايات المتحدة أن على الجمعية العامة للأمم المتحدة والسكرتير العام - كتدبير وقائي - أن يسميا إلى نقل قوة الطوارئ الدولية إلى منطقة هذه المضائق بينما تسحب قوات إسرائيل ، ونعتقد مرة ثانية أن هذا يدخل فيما ارتآه القرار الثانى الصادر في ٢ فبراير ١٩٥٧ .

« وتعتقد الولايات المتحدة أن القرارات الأخيرة التى أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تدعو فقط إلى الإنسحاب السريع غير المشروط لقوات إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة ، بل تدعو أيضاً إلى تدابير أخرى .

« وتعتقد مع ذلك أن الأمم المتحدة وضعت وضعاً سليماً ترتيباً للحوادث ونظاماً للأُسبوعية ، وأن أول ما يقتضيه ذلك هو أن تسحب قوات الغزو والإحتلال .

« والولايات المتحدة مستعدة لأن تعلن جهاًراً أنها ستستخدم نفوذها

— متوافقة مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة — حتى تنفذ تلك التدابير الأخرى بعد انسحاب إسرائيل .

« ونعتقد أن آراءنا وأغراضنا في هذا الشأن ، تلقى مشاركة من جانب كثير من الدول ، وأنه لا يضمن مستقبلا هادئاً لإسرائيل مثل الإعتماد على هذه الحقيقة ، بدلا من إحتلال فيه نحد لحكم القالبية الساحقة لأعضاء الأسرة المالية . »

وكشف مندوب الاتحاد السوفيتي مضمون هذه المذكرة في إجتماع الجمعية العامة يوم ٢٦ من فبراير ١٩٥٧ عندما قال في خطابه أمام الجمعية ما نصه : « . . لا يمكن إغفال الحقيقة ، حقيقة أن هناك عملية مدبرة بعناية تنفذ أمام أعين العالم كله ، ففي هذه العملية تلقى التعليمات إلى إسرائيل المتتدية بأن تتشدد في موقفها ، وأن تتقدم للأمم المتحدة بطلبات لا تفتأ تزايد بينما يعهد إلى الولايات المتحدة بدور حماسة السلام التي يزعم أنها تساعد الأمم المتحدة في التغلب على عناد إسرائيل .

« فمن المعروف أن البيان الذي ألقاه دالاس وزير الخارجية الأمريكية والذي نشر في الصحف يوم ١٢ فبراير ، يدل على أنه تحت ستار الوصول إلى تسوية للأزمة العربية الإسرائيلية في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة سوف تعتمد بقاء مبدأ حرية الملاحة في خليج العقبة لو خرق هذا المبدأ . وأن دالاس وزير الخارجية قد صرح علنا يوم ١٩ فبراير بأن الولايات المتحدة تعزم إرسال مراكبها إلى خليج العقبة لاعطائه صفة المرور الدولي وإنها مستعدة « لإستخدام القوة في هذه المنطقة » .

« وعلى هذا فإن الولايات المتحدة تضع الخطط الآن لتأخذ على

عاقبتها من جانب واحد أى بشكل تعسفى ، وظيفة الضامن الدولى ،
أو بلغة أدق وظيفة البوليس الدولى بالنسبة لبلاد الشرق الأوسط . »

مصر ترفض المساومة

وأعلن الدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر فى ذلك الحين موقف
بلاده من هذه المساومات عندما قال فى إجتماع الجمعية العامة يوم ٢٨ من
فبراير ١٩٥٧ ما نصه : « إن انسحاب إسرائيل يجب إلا يكون
نتيجة مساومات تتم فى أى مكان ، وقد تكون إسرائيل قد حصلت كثرمن
لانسحابها على وعود من أشخاص ليس لهم أى حق فى إجراء هذه
المساومة ، وإن مصر والأمم المتحدة لا يمكن أن تعترف بصحة أية
مساومة . »

اسرائيل تنفذ القرار

ثم تأجلت إجتماعات الجمعية العامة أكثر من مرة فى انتظار نتيجة
المفاوضات الدائرة بين أمريكا وإسرائيل تجنباً من فرض العقوبات على
إسرائيل نتيجة مخالفتها لقرارات الأمم المتحدة ، حتى إذا عادت الجمعية
العامة إلى الإجتماع فى الأول من مارس ١٩٥٧ أعلنت وزيرة خارجية
إسرائيل « جولدا مائير » موافقتها على إنسحاب القوات الإسرائيلية من
قطاع غزة وشرم الشيخ وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر يوم ٢ من
فبراير الماضى .

وأبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه أصدر تعليماته الى الجنرال بيرتز
فائد قوة الطوارئ الدولية للاجتماع بالقائد الإسرائيلي للبحث في التفاصيل
الخاصة بتسليم قوة الطوارئ الدولية قطاع غزة ..

وفي نفس هذا اليوم أبلغ وزير خارجية أمريكا ، الدبلوماسيين العرب بأن
إسرائيل لم تتلق أى وعد ولم تحصل على أى مطلب من الولايات المتحدة
مقابل انسحاب قواتها من المناطق التي احتلتها ، وأيدت الخارجية
الأمريكية هذا التبليغ ببيان رسمى .

حديث لدالاس

وعقد دالاس وزير خارجية أمريكا مؤتمراً صحفياً يوم ٥ من مارس
١٩٥٧ أعلن فيه ترحيب حكومته بقرار سحب القوات الإسرائيلية الى
ما وراء خطوط الهدنة . ثم أجاب على الأسئلة التي وجهت اليه عندما أشار
أحد الصحفيين الى قول وزيرة خارجية إسرائيل إن قطاع غزة سيظل
تحت إدارة قوة الطوارئ الدولية ، فهل تميل الولايات المتحدة الى
الأخذ بهذا رأى ؟ .

فأجاب دالاس : إن بيان وزيرة خارجية إسرائيل خاص بعملية تسلم
القوات الدولية زمام الأمور في قطاع غزة في المرحلة الأولى ، وإن ما ورد
على لسانها بشأن ما يحدث بمدئذ قيل على أساس انه ما تفوقه إسرائيل
وليس على أساس انه افتراض حتمى ، وأكد أن الولايات المتحدة لم
تلتزم بشئ أثناء محادثتها مع إسرائيل فيما عدا النقطتين اللتين أعلنت أن

سياستها تقوم عليها وهما : أن الأمم المتحدة يجب أن تتولى زمام الأمور في قطاع غزة لمنع القوات المصرية من تحويلها ثانية الى قاعدة للأعمال العسكرية ، وأن السفن الإسرائيلية يجب أن تمنح حرية المرور في مضيق تيران وخليج العقبة .

وسئل دالاس عما يعنيه الرئيس ايزنهاور بما أورده في الرسالة التي بعث الى بن جوريون يوم ٢ من مارس : « أن ما تأمله إسرائيل وترجوه سيحقق إذا انسحبت القوات الإسرائيلية فوراً » ، وعما إذا كان المقصود من ذلك هو أمل إسرائيل في عدم عودة القوات المصرية الى قطاع غزة . فأجاب بقوله :

« إن الرئيس ايزنهاور كان يشير بذلك إلى الآمال العامة في مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط .

وسئل عما اذا كان لدى الولايات المتحدة الآن خطة محددة لإرسال سفينة أمريكية للمرور في خليج العقبة متجهة الى ميناء إيلات الإسرائيلي ، فأجاب بقوله : « إنه يفترض أن الشركات الأمريكية تطالع على الصحف وسترسل سفنا الى إيلات في الظروف العادية على أن الحكومة الأمريكية لم توح إلى أى شركة بأن تفعل ذلك . »

انسحاب كامل

وتم انسحاب إسرائيل في أعقاب دخول قوات الطوارئ الدولية التي وصلت إلى مشارف غزة يوم ٦ - ٧ من مارس ١٩٥٧ مع استمرار

ساعات منع التجول ، كما تسلمت هذه القوات شرم الشيخ في الثاني من مارس بعد أن تم في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٧ مارس إنسحاب آخر جندي إسرائيلي من هذا الممر المائي . .

ولم يبلغ وجود قوة الطوارئ الدولية على خط الهدنة بين مصر وإسرائيل مهمة هيئة مراقبة الهدنة أو كيانها القانوني ، بل وضعت تحت الإشراف التنفيذي لقوة الطوارئ تحقيقا للتعاون الوثيق بينهما . .

وضع خليج العقبة

ورغم أنه كان واضحا من خلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة أن خليج العقبة هو أحد البحار الداخلية وأن ممارسة حقوق السيادة فيه هو عمل من أعمال الدول العربية القائمة عليه ، إلا أن السفن الإسرائيلية استطاعت بفضل وجود قوة الطوارئ الدولية أن تتمخر عباب الخليج ربما يتم على حد قول السكرتير العام للأمم المتحدة في تقريره إلى الجمعية العامة يوم ١١ من فبراير ١٩٥٧ ، « الوصول إلى تسوية تؤمن حرية الملاحة في الخليج بصورة دأعة في ضوء الدراسات القانونية الدائرة الآن . . »

وظل الحل على هذا المنوال إلى أن قررت مصر يوم ١٩ من مايو ١٩٦٧ استخدام حقها في سحب قوات الطوارئ الدولية من أراضيها وعلى طول خط الهدنة بينها وبين إسرائيل ، فاستجاب سكرتير الأمم

المتحدة لهذا الطلب ، وأعقب ذلك الانسحاب إعلان من جانب مصر يوم ٢٢ من مايو بأن خليج العقبة قد أغلق في وجه الملاحه الإسرائيلية وهكذا عادت مصر من جديد إلى الموقف الذى كان سائداً قبل العدوان الثلاثى فى ٢٩ من أكتوبر ١٩٥٦ أى الموقف الذى نظمته اتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل .

حرب يونيو ١٩٦٧

وتنكرت إسرائيل لهذا الموقف ، فشنت يوم ٥ من يونيو ١٩٦٧ حرباً خاطفة غادرة على مصر إمتد لهما إلى سورية والأردن وكان من نتيجتها إن تمكن العدو اللئيم من التقدم فى الأراضى العربية فاحتل الضفة الغربية للمملكة الأردنية بما فيها القدس ، كما احتل المرتفعات السورية على الحدود مع إسرائيل حتى القنيطرة ، واحتل كذلك قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس .

واتجهت الأنظار نحو الهيئة الدولية لتضع حداً لهذا العدوان الذى يعد إنتهاكاً أثماً لميثاق الأمم المتحدة ، وخرقاً فاضحاً لإتفاقيات الهدنة ولكن النظرة الدولية إلى هذه الحرب اللعينة اختلفت عن نظرتها التى القتها على حرب مماثلة إندلمت فى عام ١٩٥٦ .

فى مجلس الأمن

فقد اجتمع مجلس الأمن فى جلسة طارئة يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ بعد

(م ١٨ — طريق النكبة)

إذاعة الأنباء بقيام إسرائيل بهجوم على العرب ، ووضع اوثانت أمام المجلس تقريراً ضمنه أن إسرائيل هي التي بدأت العدوان بغارة على قطاع غزة وسيناء ومطارات القاهرة ومنطقة قناة السويس ، وكان واجباً حتمياً على المجلس طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ولقرارات المجلس السابقة ، أن يدين هذا العدوان ويمنع قوات العدو من التوغل صوب الأراضي العربية ، ولكن المجلس تنكر لمبادئه عندما رضح لمشية أمريكا وبريطانيا وأنصارها وتاه في دوامة من الخطب والآراء والمناقشات والمشاورات تبخرت خلالها الدعوة بإدانة إسرائيل والعودة إلى خطوط الهدنة التي اخترقها . .

فقد توصل المجلس يوم الثلاثاء الموافق ٦ من يونيو إلى قرار بالإجماع « الوثيقة ٢٣٣ - س » نصه كما يلي :-

« إن مجلس الأمن .

« بعد أن أحيط علماً بالتقرير الشفهي الذي عرضه السكرتير العام بشأن الموقف وبعد أن استمع إلى البيانات التي أُلقيت في المجلس .

« يعرب عن قلقه لاندلاع القتال وللموقف المتفجر بالتهديدات في الشرق الأوسط :

- ١ - « يدعو الحكومات المعنية - كخطوة أولى - إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف إطلاق النار فوراً وإنهاء النشاط الحربي في المنطقة .
- ٢ - « يطلب من السكرتير العام ان يحيط المجلس فوراً بجميع تطورات الموقف . »

ولكن إسرائيل تناضت عن هذا القرار واستمرت في عدوانها ،
فعاود المجلس البحث في الأمر ومن ثم وافق بالإجماع يوم ٧ من يونيو
على مشروع قرار قدمه مندوب الاتحاد السوفيتي الوثيقة «٧٩٤٠-س»
نصه كما يلي :

« إن مجلس الأمن .

» بعد أن لاحظ أنه على الرغم من النداء الذي وجهه إلى الحكومات
المعنية كي تقوم — كخطوة أولى — باتخاذ تدابير عاجلة لوقف إطلاق
النار فوراً وإنهاء النشاط الحربي في الشرق الأوسط فإن العمليات
العسكرية ما زالت مستمرة في المنطقة .

» يعرب عن قلقه من أن استمرار النشاط الحربي يمكن أن يخلق
موقفاً أكثر تهديداً في المنطقة .

» ويطالب الحكومات المعنية أن توقف إطلاق النار وكل النشاط
العسكري كخطوة أولى إبتداء من السابع من يونية سنة ١٩٦٧ في الساعة
٢٠٠٠ بتوقيت جرينتش .

» ويطلب من السكرتير العام أن يحيط المجلس فوراً وحالا بتطورات
الموقف .

وطوّحت إسرائيل بهذا القرار بعد أن ركزت هجوماً على المرتفعات
السورية حتى إذا اجتمع مجلس الأمن يوم ٨ يونيو ١٩٦٧ طالب المندوب
الروسي في مشروع قرار قدمه إلى المجلس بإدانة أعمال إسرائيل العدوانية

ومخالفتها لقرارات المجلس ولميثاق الأمم المتحدة كما طالب بوقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الدول العربية وسحب القوات الإسرائيلية إلى ماوراء خطوط الهدنة .

وقاومت أمريكا هذا المشروع لأنه ينطوى على أمرين : أولاً إدانة إسرائيل ، وثانياً : سحب القوات الإسرائيلية إلى ماوراء خطوط الهدنة . ثم قدمت أمريكا من جانبها مشروع قرار طالبت فيه وقف إطلاق النار فقط وإجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاقات تشمل الانسحاب وتباعد القوات العسكرية .

ولما كانت فرصة النجاح ضئيلة أمام هذا المشروع الأمريكي قدم رئيس مجلس الأمن - بعد مشاورات ومباحثات - مشروع قرار تمت الموافقة عليه بالإجماع يوم الجمعة ٩ من يونيو ونصه كما يلي :

« ان مجلس الأمن :

« يطلب وقف العمليات الحربية فوراً . .

« يطلب من أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقوم باتصالات فورية بالحكومتين السورية والإسرائيلية لتدبير استجابتهما لقرارات وقف إطلاق النار السابقة .

« يطالب من أوثانت أن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ساعتين من الموافقة على هذا القرار التي تمت الساعة ١٧٠٨ بتوقيت جرينتش ويعطى الدولتين مهلة حتى الساعة ١٩٠٠ بتوقيت جرينتش لوقف القتال . »

عودة إلى المجلس

وهكذا أمضى مجلس الأمن ثلاثة أيام يردد في كل يوم قراره بوقف إطلاق النار ، هذا القرار الذى لم تحترمه إسرائيل لأنها استمرت في اعتداءاتها الآثمة على الأراضي السورية حتى وصلت إلى القنيطرة فاضطرت سورية إلى تقديم شكوى إلى المجلس بحسبها يوم ١٠ من يونيو حول تجاهل إسرائيل لقرارات المجلس ، وقدم مندوب الإتحاد السوفييتى رسالة طلب فيها إدراج مسألة جديدة تحت عنوان « وقف العمل العسكرى من جانب إسرائيل وإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأجزاء التى اعتدت عليها ضد الجمهورية العربية وسورية والأردن نتيجة العدوان » .

وقدم مندوب الولايات المتحدة يوم ١١ من يونيو مشروع قرار يشجب كل إنتهاك لوقف إطلاق النار . ويطلب إلى الطرفين التقيد بقرارات مجلس الأمن السابقة حول وقف إطلاق النار ، وأن يدعو الحكومات المعنية بإصدار تعليماتها لقواتها العسكرية لوقف العمليات العسكرية .

ثم قدم مندوب الإتحاد السوفييتى يوم ١٣ من يونيو ١٩٦٧ ، مشروع قرار إلى مجلس الأمن بإدانة أعمال إسرائيل العدوانية وضرورة سحب القوات الإسرائيلية فوراً بدون قيد أو شرط إلى ما وراء خطوط الهدنة وان تحترم إسرائيل وضع المناطق المنزوعة السلاح وفقاً لما نصت عليه إتفاقات الهدنة .

دور أمريكا

وفشل هذا المشروع عند عرضه للتصويت يوم ١٤ من يونيو تحت ضغط الولايات المتحدة التي أبت وقاومت في جميع المراحل السابقة كل مشروع تضمن النص على إدانة إسرائيل أو سحب قواتها من المناطق التي احتلتها والعودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل يوم ٥ من يونيو ١٩٦٧ .

دورة إستثنائية للجمعية العامة

وعلى أثر ذلك قدم مندوب الإتحاد السوفيتي مذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة طلب فيها عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث في قضية العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقعها السابقة وراء خطوط الهدنة .

في الدورة الخاصة للأمم المتحدة

وبدأت الجمعية دورتها الخاصة يوم ١٩ من يونيو سنة ١٩٦٧ وحشدت لها بعض الدول ألع شخصياتها السياسية فكان من الحاضرين الملك حسين ملك الأردن والدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية وإليكسي كوسجين وزراء الإتحاد السوفيتي و ٤٩ وزير خارجية .

ودارت في الجمعية العامة مناقشات ضافية حامية فضحت التآمر الإستعماري الصهيوني وتمالت مشروعات بعض الدول بضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي احتلتها، فقدم وفد الاتحاد السوفييتي مشروع قرار يوم ١٩ من يونيو ١٩٦٧ يتلخص في إدانة إسرائيل على أعمالها العدوانية وسحب قواتها فوراً إلى مواقعها خلف خطوط الهدنة وبدون شروط وأن تدفع تعويضات كاملة عن جميع الخسائر الناجمة عن عدوانها على الدول العربية وأن تعيد إلى السكان العرب في سورية والأردن والجمهورية العربية جميع ممتلكاتهم.

وقدّم وفد أمريكا يوم ٢٠ من يونيو مشروع قرار بوقف إطلاق النار وإحترامه الدقيق من قبل الأطراف المعنية وإيجاد سلام دائم في الشرق الأوسط عن تدابير يمكن التفاوض بشأنها بمساعدة طرف ثالث على أساس الاعتراف المتبادل بالإستقلال السياسي ووحدة الأراضي الإقليمية لكل دول المنطقة، وحرية المرور البحري البريء، وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين والاعتراف بحق كل دولة في البقاء، وتقييد شحنات الأسلحة إلى المنطقة ودعوة مجلس الأمن إلى إبقاء الموقف تحت الدراسة الدقيقة.

وقدّم وفد البانيا يوم ٢٦ من يونيو مشروع قرار نص على إدانة إسرائيل وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا لقيامهما بالتحريض على العدوان ومساندته، ويدعو إلى سحب القوات الإسرائيلية فوراً وبدون شروط من الأراضي العربية التي احتلتها وإعلان مسؤولية إسرائيل عن كل النتائج المترتبة على الحرب، ومطالبتها بدفع تعويضات كاملة وفورية والتأكيد بأن

مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس وخليج العقبة مسألة متروك أمرها لمصر وحدها لإلتخاذ مآتراه بشأنها .

وقدّم مندوب يوغوسلافيا يوم ٢٨ من يونيو مشروع قرار بإسم دول عدم الإنحياز^(١) ويقضى بأن تسحب إسرائيل قواتها فوراً إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وأن يبحث مجلس الأمن بعد أن يتم إنسحاب هذه القوات المسائل المتعلقة بالموقف في المنطقة ، وأن يعين السكرتير العام ممثلاً شخصياً له في الوقت المناسب يتولى الإتصال بالأطراف التي يعينها الأمر لمعالجة مشاكل المنطقة . .

ورأت أمريكا أن تتدخل لمنع هذا التيار الزاحف ضد إسرائيل فاعزت إلى دول أمريكا اللاتينية يوم ٣٠ من يونيو بتقديم مشروع تنهات مندوب ترينداد وتوباغو بإسم ١٨ دولة ويقضى بأن تسحب إسرائيل قواتها من جميع أراضي الأردن وسورية والجمهورية العربية المتحدة ، مع وضع نهاية لحالة النزاع العسكري من قبل الأطراف المعنية من أجل إقامة تعايش سلمي قائم على حسن الجوار ، وعدم الإعتراف بشرعية الإحتلال أو اكتساب أرض بالقوة والنظر في وجود الأمم المتحدة في المنطقة ، وضمان حرية المرور عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة والوصول إلى حل مناسب وكامل لمشكلة اللاجئين وضمان عدم انتهاك الإستقلال الإقليمي والسياسي لدول المنطقة بما في ذلك إنشاء مناطق مجردة من السلاح لهذا الغرض والرغبة في إنشاء حكم دولي لمدينة القدس .

(١) ادخل هذا التعديل يوم ٣٠ يونيو وكان النص الأول يقضى بسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة المحددة باتفاقات الهدنة المعقود بين إسرائيل والدول العربية عام ١٩٤٩ .

واتسمت المناقشات التي جرت في الجمعية العمومية. بطابع له دلالاته فقد تحدث آرثر جولدبرج المندوب الأمريكي في الجلسة التي عقدت يوم ٢٠ من يونيو فدافع عن إسرائيل دفاعاً حاراً ونفى عنها أنها بدأت العدوان - رغم ما اعترفت به إسرائيل نفسها - وأعلن أن الولايات المتحدة لن تشترك في أية محاولة لحل إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها كما أعلن رفض حكومته لمشروع القرار السوفييتي ، وقدم مشروعه السابق لصالح إسرائيل .

ثم تحدث اوثانت السكرتير العام فدافع عن قراره الخاص بسحب قوات الطوارئ الدولية من الشرق الأوسط وكشف لأول مرة أن إسرائيل رفضت اقتراحه بنقل هذه القوات إلى الجانب الإسرائيلي من الحدود كما أكد حق القاهرة في طلب سحب هذه القوات .

واقترح جورج براون وزير خارجية بريطانيا إيفاد ممثل خاص للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط على أن تكون مهمته خلق جوييتيخ للأطراف المتنازعة بأن تشعر بإنها على استعداد لإجراء مفاوضات فيما بينهما بحيث تكون هذه المفاوضات مباشرة إذا إرادت الأطراف المعنية ذلك أو داخل إطار الأمم المتحدة .

وألقى رئيس وزراء يوغوسلافيا كلمة شن فيها هجوما شديداً على قوى الإستعمار وتدخلها في الشرق الأوسط ، وأوضح أن إسرائيل لجأت إلى أعمال عنف بربرية ضد السكان العرب تقسم بسمات حملات الإبادة ، وقال

إنه لا يمكن إجراء مفاوضات قبل سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها .

وأعلن وزير خارجية بلجيكا بأن منظمة ذات أطراف متعددة كالجمعية العامة هي وحدها التي تستطيع أن تصون السلام ، وأن الإتصالات الثنائية لا يمكن أن تعالج موقف الشرق الأوسط .

وتحدث موريس دى مورفيل وزير خارجية فرنسا - رئيس الوزراء فيما بعد - فى جلسة الجمعية يوم ٢٢ من يونيو فقال إن الحرب لم تنته ولكنها اوقفت فقط ، وإذا لم تسنح فرص لإجراء تغيير فى الموقف الراهن فإن الأزمة يمكن أن تستمر لسنوات قادمة ، وأكد أن الحرب فى الشرق الأوسط لها صلة سياسية ونفسية بالحرب الفيتنامية ، وقال إنه من وجهة النظر الإنسانية فقد فتح الباب لزيادة خطورة وعنف وإيلام مشكلة اللاجئين العرب ومن وجهة النظر السياسية فإن المتنازعين يعارض كل منهما الآخر بأفزع الوسائل وحشية وما كان يعد ممكناً منذ عهد قريب أصبح مستحيلاً اليوم ، وأكد أن المجابهة أصبحت محتومة الآن والاضطراب ضخمة بصفة خاصة ، وقال إن الأمر الواقع بالنسبة للحدود وموقف المواطنين فى المنطقة لا يمكن أن يعد نهائياً ولكن من الضرورى الدخول فى تسوية عن طريق المفاوضات الحرة التى تقبلها جميع الأطراف وبياركما المجتمع الدولى .

وقال وزير الخارجية الفرنسى إن الحرب لم تسفر عن تسوية شئ بل بالعكس جعلت الأمور أكثر صعوبة ، ومع ذلك فإن أساس المشكلة لم

يتفكير ففي الشرق الأوسط يجب أن يعيش اليهود جنباً إلى جنب مع العرب باحترام متبادل ومن مصلحتهم جميعاً ومن مصلحة الدول كلها حدوث ذلك ، وأشار إلى أن أصرار إسرائيل على تحقيق هدفها بشأن التفاوض المباشر دون شروط محددة مسألة غير واقعية فكيف يمكن أن نتصور أن هذه الدول العربية التي رفضت طوال عشرين عاماً الماضية التفاوض مع إسرائيل قد أصبحت الآن مستعدة - أكثر من أى وقت مضى - للتفاوض ! !

ووصف الوزير الفرنسي الموقف بأنه مجازفة خطيرة جداً ، وطلب الجمعية العامة بأن تفعل كل شيء لأن ذلك واجبها لتمنع استمرار الموقف في الطريق الذى يتحرك فيه الآن ذلك لأن السلام لن يستمر طويلاً .

ولما تحدث رئيس وزراء رومانيا في جلسة يوم ٢٣ من يونيو قال إن من واجب المجتمع الدولي خلق الجو الذى يسمح بإجراء مفاوضات بين العرب وإسرائيل في يوم من الأيام .. وإن رومانيا ترى سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي التى إحتلتها .

أما مندوب السويد فدعا الدول الكبرى إلى الإلتزام باحترام استقلال ووحدة أراضي دول الشرق الأوسط ، وإلى التمهيد بعدم السعى للحصول على إمتيازات عسكرية في المنطقة أو المساهمة في التسابق على التسلح بين العرب وإسرائيل ، وعارض أى محاولة من الجمعية العامة لأدانة أى جانب إذ أن ذلك يقلل من فرص خلق الجو المناسب لإقرار سلام عادل ودائم .

وبعد أن طالب مندوب السويد بسحب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي إحتلتها ، قدم المبادئ التالية على أنها ضرورية لإقرار سلام دائم وهي :-

١ - الإعتراف بالاستقلال السياسى ووحدة أراضى جميع الدول فى المنطقة .

٢ - حرية الملاحة فى الممرات المائية .

٣ - حرية المرور إلى الأماكن المقدسة فى القدس لأبناء جميع الأديان .

وتحدث وزير خارجية كندا « بول مارتن » فأقترح أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية إشراف دولى لحماية المصالح الدينية الخاصة فى القدس ، وحذر من أى عمل متسرع قد يضر بمصالح المسيحيين والمسلمين واليهود فى المدينة المقدسة ، ورفض مارتن مشروع القرار السوفيتى بإدانة إسرائيل وسحب القوات الإسرائيلية فوراً وبدون شروط وقال إنه يعيد الموقف إلى ما كان عليه قبل نشوب الحرب .

وبدأت الجمعية العمومية يوم ٤ من يوليو ١٩٦٧ التصويت على مشروعات القرارات ووزعت الأمانة العامة تصحيحاً لقائمة الدول غير المنحازة التى قدمت مشروع القرار وقد اغفل منه إسم كينيا وتبين أن الحكومة الكينية أصدرت تعليماتها إلى مندوبها بأن يسحب إسم بلده من قائمة الوفود التى ساهمت فى تقديم المشروع ، وقد شرح مندوب

كينيا هذا التطور لبعض المندوبين العرب وهو في حالة قاسية من الأسى والضيق .

ثم طرح على التصويت أولاً مشروعاً التعديل الكوبي والتعديل الألباني لمشروع قرار دول عدم الإنحياز فكانت النتيجة بالنسبة للتعديل الأول ٧٨ ضد التعديل و ٢٠ لصالح التعديل وامتنع ٢٢ عن التصويت وبذلك سقط المشروع .

أما بالنسبة للتعديل الثاني فكانت النتيجة ٦٦ ضد التعديل و ٣٢ مع التعديل وامتنع ٢٢ عن التصويت ، وسقط المشروع أيضاً .

أما مشروع قرار دول عدم الإنحياز ففاز بأغلبية ٥٣ دولة - الوثيقة ٥٢٢ / ١ ل - وهي :

العربية السعودية ، السنغال ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ، سورية ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اكرانيا ، الاتحاد السوفيتي ، الجمهورية العربية المتحدة ، تانزانيا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، أفغانستان ، الجزائر ، كامبوديا ، كامرون ، سيلان ، الكونغو (برازفيل) ، كونغو (الجمهورية الديمقراطية) ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، غابون ، اليونان ، غينيا ، هونغاريا ، الهند ، أندونيسيا ، إيران ، العراق ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، مونغوليا ، المغرب ، نيجيريا ، باكستان ، بولندا ، رومانيا .

وعارض المشروع ٤٦ دولة هي :

توغو ، ترينيداد وتوباغو ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
أورغواي ، فنزويلا ، الأرجنتين ، النمسا ، أستراليا ، باربادوس ،
بلجيكا ، بوليفيا ، بوسطوانا ، البرازيل ، كندا ، شيلي ، كولومبيا ،
كوستاريكا ، دأمرك ، الدومنيك ، الإكوادور ، السلفادور ، غامبيا ،
غانا ، غواتيمالا ، غويانا ، هوندوراس ، أيسلندا ، إيرلندا ،
إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، ليسوتو ، لايبيريا ، اللوكسمبرغ ،
مدغشقر ، مالاوي ، نيكاراغوا ، بانما ، المكسيك ، بيرو ، هولندا ،
زويج ، نيوزيلندا ، باراغواي ، الفلبين .

وامتنع عن التصويت ٢٠ دولة هي :

سيراليون ، سنغافورة ، إفريقيا الجنوبية ، السويد ، تايلاند ،
فولتا العليا ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين (فورموزا) ،
داهومي ، أثيوبيا ، فنلندا ، ساحل العاج ، كينيا ، لاوس ، مالطة ،
نيبال ، النيجر ، البرتغال ، رواندا .

وبهذا لم ينل المشروع أكثرية الثلثين المطلوبة .

وعارضت أمريكا هذا المشروع معارضة سافرة وأعلنت عن عدم

رضائها عنه لأنه طالب بسحب القوات الإسرائيلية إلى مواقع الرابع من يونيو وهذا من شأنه في نظر الحكومة الأمريكية إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب بدون أن يدعو إلى إيجاد حل لمشاكل المنطقة بكاملها كالمصالح وتحديد الحدود وحل مشكلة اللاجئين والملاحاة والتسليح .

واشترك مع أمريكا في معارضتها للمشروع ، الدول الغربية التي أعربت عن قلقها للهندوسين العرب من إدخال الفقرة الرابعة على المشروع التي تطلب من الدول الأعضاء تقديم جميع المساعدات للأمن العام لتنفيذ هذا القرار ، في حين أن هذه الفقرة مأخوذة بنفسها من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن الحرب في كوريا عام ١٩٥٠ واستفادت منه الولايات المتحدة لترسل قواتها إلى كوريا مساعدة منها للأمن العام طبقاً لتفسيرها في ذلك الحين .

وخشيت أمريكا والدول الغربية - كما قيل - أن يحذو الاتحاد السوفييتي حذو الولايات المتحدة ويعرض مساعدته العسكرية على الدول العربية تنفيذاً لهذه الفقرة باسم الاستجابة لقرار الجمعية العامة ، وأن يكون ذلك تنفيذاً لقرار الدول الاشتراكية خلال مؤتمرها في موسكو يوم ٩ من يونيو ١٩٦٧ .

ثم جرى التصويت على المشروع السوفييتي فقرة فقرة فلم تحصل أية فقرة منه على أغلبية الثلثين إذ نالت الفقرة الخاصة بإسحاب القوات

الإسرائيلية على ٤٩ صوتاً وعارضتها ٤٨ دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت .

أما الفقرة الخاصة بإدانة إسرائيل فحصلت على موافقة ٣٦ دولة ضد ٥٧ وإمتناع ٢٣ دولة عن التصويت .

والدول التي وافقت على هذه الفقرة هي :

الأفغان . بورندى . كامبوديا . غينيا . الهند . أندونيسيا . ماليزيا .
مالى . موريتانيا . باكستان . الصومال . تنزانيا . زامبيا . الجزائر .
العراق . الأردن . الكويت . لبنان . ليبيا . المغرب . السعودية .
السودان . سورية . تونس . الجمهورية العربية . اليمن . بلغاريا . روسيا
البيضاء . كوبا . تشيكوسلوفاكيا . المجر . منغوليا . بولندا . أوكرانيا .
الإتحاد السوفييتى . يوغوسلافيا .

وبعد ذلك أعلن رئيس الجمعية العامة أن وفد الولايات المتحدة أبلغه بأنه لا يصر على طرح مشروعه للتصويت ، ولذلك طرح مشروع القرار الألبانى الذى رفضته ٧١ دولة وأيدته ٢٢ دولة بينما امتنعت عن التصويت ٢٧ دولة .

وجاء دور مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية .

وليس سراً أن وفود الدول العربية ووفود دول عدم الإنحياز فوجئت بتقديم هذا المشروع الذى يؤيد وجهة النظر الأمريكية ويربط انسحاب القوات الإسرائيلية بحل مشاكل المنطقة ، وكان مبعث المفاجأة أن جميع

التعديلات التي أدخلتها مجموعة دول عدم الإنحياز على مشروعها تمت استجابة لطلب دول أمريكا اللاتينية على أمل أن يصبح مشروع الدول غير المنحازة مقبولا من الجميع فلا تقدم كتلة الدول اللاتينية أى مشروع آخر ، ولكن الضغط الأمريكي الهائل هو الذى أدى إلى هذه النتيجة التي جعلت دول أمريكا اللاتينية تتنكر لوعودها وتستجيب مستكينّة للاوامر الأمريكية .

ورغم هذا كله فقد أيد مشروع دول أمريكا اللاتينية ٥٧ دولة - الوثيقة ١٢٣ / ١ / ١ - ل - وهي :

البيرو ، الفلبين ، سيراليون ، تايلاند ، نوغو ، ترينداد وتوباغو ، بريطانيا ، ايرلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فولتا العليا ، الاورغواي ، قزويلا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، باربادوس بلجيكا ، بوليفيا ، بوسوانا ، البرازيل ، الكامرون ، كندا ، افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو (الجمهورية الديمقراطية) ، كوستاريكا ، داهومي ، الدنرك ، الدومينكان ، الاكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غوبانا ، هوندوراس ، ايسلاندا ، ايرلندا ، إيطاليا ، ساحل العاج ، جاميكا ، اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، اللوكسمبرغ ، مدغشقر ، مالاوى ، المكسيك ، هولندا ، نيوزيلاندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، بنما . وعارضة ٤٣ دولة هي : براغوى ، بولندا ، رومانيا ، السودان ، العربية السعودية ، السنغال ، الصومال ، سورية ، تونس ، أوغندا ، اكرانيا ، الاتحاد السوفيتي ، تنزانيا ، الجمهورية العربية المتحدة ، اليمن ، يوغوسلافيا (م ١٩ - طريق النكبة)

زامبيا ، أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، بلغاريا ، بروندي ، روسيا البيضاء ، سيلان ، الكونغو « برازافيل » ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، فنلندا ، غينيا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا . مالي ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، باكستان .

وامتنعت عن التصويت ٢٠ دولة هي .

البرتغال ، رواندا ، سنغافورة ، افريقيا الجنوبية ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ؛ بورما ، كمبوديا ، فرنسا ، غابون ، اليونان ، إيران ، إسرائيل ، كينيا ، لاوس ، مالطا ، نيبال ، النيجير ، نيجيريا .

وبهذا لم يفجح المشروع لعدم حصوله على أغلبية الثلثين .

وبعد سقوط مشروعات القرارات السابقة اجتمعت الجمعية العامة يوم ٥ - ٧ - ١٩٦٧ فالتقى رئيسها « باشواك » بيانا قال فيه « إن جميع الذين اشتركوا في نقاش الأزمة أجمعوا على القول بأن الأزمة تستحق اهتمام جميع الدول الأعضاء في جميع بقاع العالم ، كما انها تستدعي المساهمة الكاملة من كل الدول الأعضاء للوصول إلى تحقيق النتائج المطلوبة ، كما أعلن هؤلاء أيضا أن الوقت قد حان لإحلال السلام في الشرق الأوسط بشكل نهائي ودائم وأن حل كل المشاكل يجب أن يتم في نطاق الأمم المتحدة ، كما تم إجماع الآراء على الاستمسك بالمبدأ القائم على أن احتلال الأراضي نتيجة الحرب غير مقبول في زمننا هذا وبحسب الميثاق . وقد أجمعت الآراء على أن السيادة السياسية والسلامة الإقليمية تمكن

جميع الدول الأعضاء من ممارسة حقها بالتححرر من الخوف من التهديد بالحرب .

وكان لهذه الكلمات تأثيرها لدى الوفود العربية وعلى الأثر اتصل السفير الأفغانى « شاليزى » الذى كان عضواً فى بعثة هيئة الأمم المتحدة التى زارت عدن ، برؤساء بعض الوفود العربية وأعلمهم أسفاً أن البيان الذى ألقاه « باشواك » لا يعبر عن رأى الوفد الأفغانى وإنما يعبر عن رأيه باعتباره رئيس الجمعية العامة فقط ، وأن الوفد لم يستشر بشأنه .

وبعد ذلك قابل الدكتور محمود فوزى « باشواك » وتحدث إليه حول ما تضمنه بيانه من عبارات تستغلها إسرائيل وأعوانها ، فوعد بعدم التعرض إلى ذلك مرة أخرى . .

القدس

على أن القرار الوحيد الذى أقرته الجمعية العمومية هو مشروع باكستان الخاص بعدم شرعية ضم القدس العربية إلى القدس المحتلة ، وتم الاتفاق على تقديم هذا المشروع بناء على اقتراح وفد سورية خلال اجتماع عقده الوفود العربية فى مقر مكتب الجامعة العربية بنيويورك يوم ٢ من يوليو ١٩٦٧ ، كما تم الاتفاق على تكليف وفد باكستان بتبنى هذا المشروع وهو مؤلف من أربع فقرات هى :

١ - استنكار الجمعية العامة لفشل إسرائيل فى تنفيذ قرار الجمعية

العامة بتاريخ ٤ - ٧ - ١٩٦٧ .

٢ - تأكيد الجمعية العامة لدعوتها إسرائيل بشأن إلغاء جميع التدابير المتخذة لتبديل وضع القدس .

٣ - مطالبة الأمين العام بتقديم تقرير إلى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة حول الوضع في القدس .

٤ - الطلب إلى مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

وبدأت الجمعية العامة يوم ١٢ من يوليو ١٩٦٧ في مناقشة هذا المشروع ثم اتضح للوفود العربية مساء يوم ١٤ من يوليو أن عددا من الدول ومن بينها فرنسا ودول أمريكا اللاتينية لن تصوت للفقرة الرابعة من مشروع القرار الباكستاني الذي انضمت إليه كل من أفغانستان وغينيا وإيران ومالي والصومال وتركيا ، وكان من رأى بعض الوفود أن الفقرة الثالثة تعبر ضمنا عما احتوته الفقرة الرابعة ، كما كان من رأى مندوب فرنسا أنه يجب إعادة صياغة الفقرة الرابعة بحيث يكاف مجلس الأمن بالنظر في الموضوع في حال استمرار رفض إسرائيل مرة ثانية لتنفيذ قرار الجمعية العامة المؤرخ في ٤ - ٧ - ١٩٦٧ (وليس أن يكلف باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراره الحالي .

وفي ضوء ذلك قدم وفد باكستان باسمه وباسم الدول المشتركة معه مشروع قرار بالتعديل بحيث أصبح على النحو التالي :

» إن الجمعية العامة

» إذ تشعر بقلق عميق ازاء الموقف في القدس نتيجة للاجراءات التي تتخذتها إسرائيل والتي تهدف الى تغيير الوضع في المدينة .

١ - تعلن أن هذه الاجراءات غير مشروعة .

٢ - تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها بالفصل وأن تمتنع من الآن فصاعدا عن القيام بأية أعمال من شأنها تغيير وضع القدس .

٣ - تطلب من اوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن حول الموقف وعما تم تنفيذه من هذا القرار في فترة لا تتجاوز أسبوعاً .

ولما عرض المشروع في صيغته الجديدة السابقة على التصويت وافقت عليه ٩٩ دولة وامتنعت عن التصويت ١٨ دولة هي : جمهورية افريقيا الوسطى . كولومبيا . الكونغو الديمقراطية . ايسلندا . جامايكا . كينيا ، ليبيريا . مدغشقر . ملاوى . مالطة . البرتغال . رواندا . جنوب افريقية . الولايا المتحدة الأمريكية . استراليا . باربادوس . بوليفيا أما إسرائيل فأعلنت أنها غير مشتركة في التصويت .

مناقشة للمجموعة العربية

وفي أعقاب فشل جميع مشروعات القرارات — ماعدا القرار الخاص بالقدس — عقدت المجموعة العربية اجتماعا في صباح الجمعة ٢١ من يوليو ١٩٦٧ فاستعرض المجتمعون نتائج الاتصالات التي تمت وقروا التعديلات التي اقترح ادخالها على مشروع دول أمريكا اللاتينية ولا سيما الفترتين الثانية والثالثة منه ، التي تدعو إلى سحب قوى الأطراف المتنازعة دون تأخير إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الخامس من يونيو وفقا لعدم

قبول غزو الأراضي بالحرب ، ودعوة إلى الاعتراف من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة والتي هي في منطقة الشرق الأوسط بأن لكل منها حق تكوين دولة قومية مستقلة سياسيا وأن تعيش بأمن وسلام ، وأن تكف جميع هذه الدول عن المطالب بكل ما لا يتفق مع ما تقدم .
ورئي أن قبول هذه التعديلات يعني الاعتراف بإسرائيل ولهذا تقرر رفضها وإبلاغ الوفد السوفيتي والوفود الأخرى ذات العلاقة بهذا الرفض فوراً . . .

مشروع قرار

ثم نظر المجتمعون في مشروع القرار الإجرائي الذي تعده كل من السويد والنمسا وفنلندا والذي يقع في ثلاث فقرات اولها توصية مجلس الأمن بأن يماود النظر في الوضع المتأزم في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ، فاعتبر المجتمعون أن لا ضرورة لهذا القرار لأنه يوحى بأن الجمعية العامة قد خرجت بشيء ما بينما كان مصير الدورة الفشل بسبب الضغط الشديد الذي مارسه الولايات المتحدة واتباعها ، كما أن إحالة القضية إلى مجلس الأمن حيث لا تملك الدول الصغيرة العدد الذي تملكه في الجمعية العامة ، يفقدها السلاح الذي تستطيع ممارسته فيها ، ولكن الوفود العربية رأت أن لا مانع من الموافقة على الفقرة الخاصة بإحالة وقائع ووثائق الدورة إلى مجلس الأمن ، والفقرة الثالثة التي تدعو إلى تأجيل الدورة الخاصة على أن تبقى مفتوحة رسمياً حتى يتمكن رئيس الجمعية العامة من دعوتها حين الضرورة ، ولكن الوفود العربية لم تجد فائدة من أن تصدر هاتان الفقرتان بقرار رسمي وإنما باقتراح شفوي ،

فإذا أصرت السويد والدول الأخرى على طرح المشروع للتصويت عارضته الوفود العربية .

ولما اجتمعت الجمعية العمومية يوم ٢١ من يوليو ١٩٦٧ ، كان مندوب السويد أول المتكلمين فقدم مشروع قرار من ثلاث فقرات يدعو إلى :

(١) توصية مجلس الأمن باستئناف النظر في الوضع المتوتر في الشرق الأوسط كقضية عاجلة . (٢) الطلب من السكرتير العام أن يحيل سجلات ووقائع الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة إلى مجلس الأمن . (٣) تأجيل دورة الجمعية العامة مؤقتاً ومنح رئيس الجمعية العامة السلطة لإعادة عقدها عندما ومتى يرى ضرورة لذلك .

واعتبر مندوب السويد أن مشروع هذا القرار ينصب على الجوهر وليس قراراً إجرائياً محضاً ، وكان يهدف من وراء هذا الوصف إلى تخفيف حدة الشعور بأن الجمعية العامة قد فشلت في معالجة الموضوع وأن إحالته إلى مجلس الأمن لا يعنى أن الجمعية العامة تخلت عن اختصاصها وسلطانها حيال القضية المرفوعة إليها .

ووصف ممثلو الدول العربية مشروع القرار بأنه محاولة لتتويج الفشل وأنه من غير المتوقع أن يستطيع مجلس الأمن بأعضائه القلائل أن يحل موضوعاً فشلت الجمعية العامة بكامل هيئتها في حله .

ثم رفعت الجلسة لمدة قصيرة حاول خلالها مندوبو الهند والسويد

وفنلندا والنمسا إقناع الوفود العربية بقبول المشروع إذ عدل ، فرفض هذا الاقتراح نتيجة معارضة الوفدين السوري والجزائري .

وبعد معاودة الاجتماع أعلن مندوب فنلندا نيابة عن زميليه السويدي والنمساوي إدخال تعديل على نص المشروع وذلك لتتلاقى بعض المخاوف والشكوك بحيث أصبح كما يلي :

« ان الجمعية العامة ، بعد النظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط وبالنظر لأن مجلس الأمن مازال يعالج القضية ، ومتذكراً أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والمقترحات التي درست من قبلها خلال الدورة الخامسة عاجلة :

١ - تطلب من الأمين العام أن يحيل وثائق الدورة الخامسة المستعجلة الخاصة إلى مجلس الأمن بغية تسهيل استئناف المجلس لمعالجة الوضع المتوتر في الشرق الأوسط كقضية عاجلة .

٢ - تقرر تأجيل الدورة الخامسة المستعجلة تأجيلاً مؤقتاً وتحويل رئيس الجمعية العامة صلاحية استئناف دعوة الدورة في الظرف والوقت الذي يراه ضرورياً » .

وعندما طرح المشروع على التصويت فاز بأكثرية ٦٢ صوتاً ضد ٢٧ وامتناع ٢٧ عن التصويت .

أما الدول التي صوتت ضد القرار فهي : الأفغان . ألبانيا . الجزائر . بورندي . الكونغو « كينشاسا » . كوبا . غينيا . العراق . الأردن .

الكويت . لبنان . ليبيا . ماليزيا . مالى . موريتانيا . المغرب .
باكستان . العربية السعودية . الصومال . السودان . سورية . تونس .
مصر . تنزانيا . اليمن . يوغوسلافيا . زامبيا .

وكان فى مقدمة الدول التى صوتت مع المشروع وفود الاتحاد
السوفيتى والكتلة الاشتراكية والدول اللاتينية والدول الغربية ، باستثناء
فرنسا وإيران وأندونيسيا وأسبانيا وتركيا وبعض الدول الأخرى التى
امتنعت عن التصويت .

العدوان على السويس

ولم يجتمع مجلس الأمن لتحطيم هذا الجود الذى طغى على المشكاة
إلا يوم ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٧ بناء على دعوة عاجلة من الجمهورية
العربية المتحدة ، لبحث الخطر النامى عن العدوان الإسرائيلى السافر
المتعمد على المنشآت المدنية والصناعية فى منطقة السويس واتخاذ إجراء
سريع فعال ضد إسرائيل ، وأشار ممثل الجمهورية العربية « محمد عوض
القونى » فى رسالة بعث بها إلى رئيس مجلس الأمن بأن هذا العدوان
وقع عقب اجتماع غير عادى لمجلس الوزراء الإسرائيلى مباشرة وبعد
تقضى خطيراً للغاية لالتزامات إسرائيل إزاء مجلس الأمن بما لا يدع
محالا لأى شك على أن أعمال إسرائيل المستمرة هى رمز لسياستها
العدوانية التى كانت موضع تنديد من جانب مجلس الأمن فى مناسبات
سابقة .

وأعلن ممثل مصر « بأن الإسرائيليين قصفوا بطريقة منظمة وبصفة مستمرة المنشآت الصناعية ونتيجة لذلك أصيبت معامل تكرير البترول في السويس ومصنع السجاد ومنشآت ميناء السويس وعدة منشآت صناعية أخرى بتلف جسيم . »

وأوضح اوثانت في تقريره إلى المجلس بأن المراقبين الدوليين أثبتوا أن إسرائيل بدأت الهجوم على معمل تكرير البترول في الجنوب الغربي من ميناء السويس وأن تبادل إطلاق النار امتد إلى مناطق أخرى استخدمت فيه الأسلحة الصغيرة ومدافع الهاون والمدفعية الثقيلة ، وأن الأمم المتحدة اقترحت وقف إطلاق النار في الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر بتوقيت القاهرة وردت إسرائيل بأنها توافق على وقف إطلاق النار الساعة الخامسة والنصف .

كما أعلن ممثل مصر بأن النازيين الجدد زعماء إسرائيل قد أوضحوا بعد إغراق المدمرة إيلات التي كانت تتجه إلى بور سعيد بسرعة كبيرة منتهكة قرار وقف إطلاق النار ، بأن إسرائيل سوف تنتقم وقد جاء الانتقام في عدوانها الإجرامى على السويس .

وطالب ممثل مصر في بيانه بتوقيع العقوبات الاقتصادية على إسرائيل واستخدام القوة إذا اقتضى الأمر لمعاقبها ، وأن مجلس الأمن يدعو لأن يطبق بكل ما له من سلطات وبكل ما لديه من مسؤوليات

نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ إجراءات ضد إسرائيل الخارجة على القانون الدولي .

وتحدث مندوب بريطانيا فدعا إلى مراعاة وقف إطلاق النار ، ثم ألقى رئيس الوفد السوفيتي بياناً وصف فيه اعتداء إسرائيل بأنه عمل جديد من أعمال الاستفزاز ، وقدم مشروع قرار بإدانة إسرائيل وأن تدفع تعويضات للجمهورية العربية وأن تراعى بدقة قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار .

وأعقبه مندوب الولايات المتحدة فطالب مراعاة وقف إطلاق النار وقدم مشروع قرار ندد فيه بأية انتهاكات لوقف إطلاق النار وطالب بأن تحترم الدول الأعضاء القرارات الخاصة بوقف إطلاق النار والتعاون مع مراقبي الأمم المتحدة ومع رئيس هيئة الإشراف على الهدنة لهذه الغاية . .

وترتب على البون الشاسع بين مشروعى القرارين السابقين أن تعذر حصول أى منهما على موافقة المجلس ، فأعد الأعضاء العشرة غير الدائمين فى المجلس مشروعاً وسط نوقش فى اجتماعات خاصة ومناقشات مضمينة ، استطاع خلالها مندوب أمريكا أن يفتزع من هذا المشروع كل إشارة تدين إسرائيل .

قرار

ولما عرض مشروع القرار على مجلس الأمن فى اجتماعه الذى استمر

حتى منتصف الليل من يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧ وافق عليه بإجماع الآراء .

وفى إلى نص هذا القرار :

« ان مجلس الأمن .

« إذ يشعر بالقلق من النشاط العسكرى الأخير فى الشرق الأوسط بالرغم من القرارات التى أصدرها المجلس بوقف إطلاق النار .

« وبعد أن استمع إلى البيانات التى أدلى بها الجانبان ، وبعد أن أخذ فى اعتباره المعلومات التى قدمها السكرتير العام إلى المجلس عن هذا النشاط المشار إليه فى الوثائق رقم ٧٩٣٠ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ :

١ - يدين مخالفات وقف إطلاق النار .

٢ - يأسف للخسائر فى الأرواح وفى الممتلكات التى نشأت عن هذه المخالفات .

٣ - يؤكد ضرورة تنفيذ قرارات وقف إطلاق النار .

٤ - يطالب الدول الأعضاء التى يعنىها الأمر أن توقف على الفور كل نشاط عسكرى ممنوع فى المنطقة وتتعاون تعاوناً كاملاً وعلى الفور مع جهاز الرقابة التابع للأمم المتحدة . «

ولا ينطوى هذا القرار على إدانة صريحة مركزة لإسرائيل وإن كان يمس أعمالها العدوانية التي اقترقتها في السويس ، كما يطالب إسرائيل بمنع نشاطها العسكري في المنطقة والانصياع للقرارات التي أصدرتها الهيئة الدولية بشأن وقف إطلاق النار منذ نشوب حرب الأيام الستة ويتجاهل تماماً اتفاقية الهدنة وخرقها الواضح الصريح من جانب إسرائيل .



الفصل الثاني عشر

محاولات الصلح

من اتفاقات الهدنة إلى المشروع البريطاني

اتضح مما سبق أن الأمم المتحدة اقتطعت جزءاً من فلسطين منحتة للصهيونيين ليقوموا عليه كياناً لهم ، وأن هؤلاء الصهيونيين بمعاونة الدول الكبيرة مدوا أجنحتهم على الأراضي العربية فاستولوا عليها بحجة تأمين هذا الكيان ، وأنهم كانوا متلهفين إلى اعتراف الدول العربية كمقدمة للسلام ليبدأوا في هدوء تنفيذ ما أعدوه لهذه المنطقة من برنامج يهدف إلى تحقيق السيطرة الاستعمارية على دول هذه المنطقة ..

ورأى اليهود في إتفاقات الهدنة طريقاً قد يؤدي إلى إبرام معاهدات للصلح مع العرب ، ولكن هذا الحلم تبدد مع الزمن لأن خط الهدنة ما كان في يوم من الأيام حداً سياسياً أو إقليمياً بين إسرائيل والدول

العريية ، بل هو خط رسم على أساس الوضع العسكري القائم بين الأطراف المتنازعة ، وتأكدت هذه الحقيقة في جميع إتفاقات الهدنة مع كل من مصر وسورية ولبنان والأردن .

المحاولة الأولى

ولهذا انتهزت إسرائيل تأليف لجنة التوفيق الدولية فسلكت إزاءها أسلوب المخاتلة والخداع عندما علقت حل مشكلة اللاجئين بالتسوية النهائية لقضية فلسطين وأصرّت على عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة بشأن هؤلاء اللاجئين ما لم يسبق ذلك عقد صلح نهائى مع العرب .

وفشلت هذه المحاولة الصهيونية أمام إصرار العرب على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين عندما أوضحوا ذلك صراحة أثناء إجتماع ممثلى مصر وسورية ولبنان والأردن بأعضاء لجنة التوفيق فى بيروت يوم ٢١ من مارس ١٩٤٩ ..

المحاولة الثانية

وإزاء هذا التباين فى موقف العرب واليهود ، دعت لجنة التوفيق كلا من الطرفين لإيفاد ممثليهما إلى لوزان بسويسرا لإجراء مزيد من البحث فى القضية يوم ٢٦ من إبريل ١٩٤٩ ، وأبى العرب فى هذه المحادثات أن يسلكوا نفس الطريق الذى نغمه لهم من قبل الدكتور

بنش بشأن إتفاقات الهدنة ، إذ رفضوا الجلوس مع اليهود على مائدة واحدة رغم ما ساقه والتر ايتان في كتابه السنوات العشر الأولى ص ٢٧ من أنه أجرى مباحثات مع مبعوثي العرب في اللجنة كل على حدة « فقد كان كل مبعوث حريصاً على الالتقاء بالإسرائيليين ولكن على شرط واحد هو أن لا يعلم زملاؤه الآخرون هذا اللقاء ، واتخذوا لذلك احتياطات مدروسة . فقد قابلت في مناسبات عديدة رئيس أحد الوفود العربية في مطعم صغير بالقرب من محطة القطار الذي يصعد لإعالى الجبال في أوثنى ، ولم يكن يقبل اللقاء والمحادثة إلا بعد العاشرة مساءً إذ لم يكن في استطاعته ترك فندق لوزان بالاس إلا بعد أن يخيم الظلام خوفاً أن يراه رفاقه ، وكان يقابلنا رئيس وفد عربي آخر - صديق قديم من رودس - في الساعات الأخيرة من بعد الظهر في مقهى في قرية « بولي » خارج لوزان حيث كان يتأكد من أحداً لا يستطيع رؤيته هناك ، أما ممثلو البعثتين العربيتين الباقيين فقد كانوا أكثر حذراً وأصرّوا على أن نقابلهم في باريس ، وبذلك عقدنا اجتماعات غير رسمية مع جميع ممثلي العرب مما أفقد لرفضهم الاجتماع بنا رسمياً قيمته ، إلا أن اجتماعنا لم يسفر عن أية نتيجة إذ لم يكن باستطاعتهم أن يحمّدوا عن سياسة دولهم الملعنة » .

وأضمت لجنة التوفيق زهاء خمسة أشهر تباحث كل طرف على حدة دون أن يجتمع العرب واليهود رسمياً ولو مرة واحدة ، حتى إذا عاودت

(م - ٢٠ طريق النكبة)

اللجنة اجتماعاتها في جنيف ابتداء من ١٦ من يناير ١٩٥٠ ألحت على الوفود العربية الدخول في مفاوضات مباشرة مع اليهود ، ولكن هذه الوفود التي تمثل مصر وسورية والأردن ولبنان تمسكت بموقفها من عدم إجراء هذه المفاوضات وطالبت بعودة اللاجئين بغير قيد أو شرط وتنفيذ اليهود لقرارات الأمم المتحدة بشأن التسوية الإقليمية .

موقف الملك عبد الله

ولم يعد سراً من الأسرار أن مباحثات قد جرت في هذا الشأن بين إسرائيل والملك عبد الله وصفها والتر إيتان مدير الخارجية الإسرائيلية في كتابه السنوات العشر الأولى ص ٢٣ بقوله . « لقد جرت مباحثات مستمرة معه ومع أقرب مستشاريه خصوصاً في المدة بين نوفمبر ١٩٤٩ ومارس ١٩٥٠ ، وأمكن التوصل إلى مسودة معاهدة ، إلا أن الملك عبد الله لم يستطع في هذا السبيل متأثراً بالضغط المتزايد من قبل العرب الذين أخافوا وزراءه ، على أن المحادثات لم تنقطع تماماً بل كانت هناك محادثات متقطعة ولكن دون أن تؤدي إلى نتيجة بالرغم مما كانت عليه إسرائيل من اعتماد للتساهل ، ولقد استمرت هذه المحادثات لمدة طويلة وكانت بعض فتراتها تستمر يومياً ، ولذلك لم يكن في الإمكان الاحتفاظ بسريتها . »

مناقشة في اللجنة السياسية للجامعة

وفي ضوء هذا الأمر الخطير الذي جرى ، طلب رياض الصلح رئيس وزراء لبنان من مجلس جامعة الدول العربية اثناء إجتماعه يوم ٢٧ من مارس ١٩٥٠ مناقشة هذا الوضع وقال كما هو ثابت في محضر الاجتماع .. «بعد أن سمعنا ما سمعنا وبعد أن نشر ما نشر أصبح الموضوع من الخطورة بمكان عظيم ، ولذلك فإنني ارجو أن يطلب إلى اللجنة السياسية أن تجتمع فوراً لبحث هذه القضية من جميع نواحيها وأن يتخذ قراراً حاسم في هذا الموضوع » .

واجتمعت اللجنة السياسية على الفور وبحيث ما قيل وما أذيع وانتهت إلى اتخاذ القرار التالي :

« بالنظر إلى ما للقضية الفلسطينية من الأهمية الحيوية لجميع الدول العربية ، ولما كانت هذه الدول قد عملت مجتمعة في تطورات هذه القضية ونظراً للخطر المشترك الذي تتعرض له دول الجامعة دفاعاً عن فلسطين وعن نفسها ، تقرر بإجماع آراء الحاضرين :

« أولاً : أنه لا يجوز لأية دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو عسكرى أو اقتصادى مع إسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح أو الإتفاق ،

وان الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر على الفور منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة الثامنة عشر من ميثاقها .

« ثانياً : تكليف اللجنة السياسية اقتراح التدابير التي يجب أن تتخذ بشأن الدولة التي ترتكب هذه المخالفة . »

برقية من أبي الهدى

ولما عرض هذا القرار على مجلس الجامعة في اجتماعه يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٠ كان أمام المجلس برقية تلقاها وزير خارجية مصر « محمد صلاح الدين » بمشأ إليه القائم بأعمال المفوضية المصرية في عمان تتضمن رسالة من رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى ونصها كما يلي :

« طلب مني رئيس وزراء الأردن إرسال هذه البرقية :

« أرجو أن تؤكدوا لمجلس الجامعة وللجنة السياسية بأسرع ما يمكن أن الحكومة الأردنية لم تعقد أية معاهدة أو إتفاق أو أى شئ آخر من أجل الصلح أو عدم الإعتداء أو إجراء تسوية أو إعادة التعامل التجارى والإقتصادى أو أى أمر جوهرى آخر ، وإن النية كانت متجهة في أواخر شهر فبراير إجراء تعديلات في إتفاقية الهدنة بشرط إلا تؤثر في صفتها وروحها ، قد صرف النظر عن التفكير فيها أيضاً عند ما سمحت هذه الحكومة استقالتها في بداية شهر مارس وانها تصرح بأنها

لن تعمل أى شئ إلى أن تستقيل بعد الإنتهاء من الإنتخابات النيابية
في منتصف شهر أبريل . »

قرار حازم

وتقرر إحالة هذه البرقية إلى اللجنة السياسية ، وانتهى الرأى بين
أعضاء اللجنة إلى اتخاذ قرار آخر وافق عليه مجلس الجامعة في اجتماعه
يوم ١٣ من أبريل ونصه كما يلى :

« على كل دولة من الدول الأعضاء بمجرد علمها بوقوع مخالفة لقرار
مجلس الجامعة الصادر في أول ابريل ١٩٥٠ أن تبادر بإبلاغ الأمر إلى
الأمانة العامة ، ويجب على الأمانة العامة في هذه الحالة وفي حالة علمها
مباشرة بوقوع هذه المخالفة أن تبادر إلى دعوة اللجنة السياسية للاجتماع
للفصل في الموضوع على ضوء ما يتوفر لديها من البيانات . »

« وتطلب اللجنة السياسية إلى الدولة المنسوب إليها بقرار مجلس
الجامعة المشار إليه أن تجيب على ما نسب إليها ، فإذا تخلفت عن
الحضور في الميعاد الذى حدد لها. أو امتنعت عن إيضاح موقفها وفي
جميع الأحوال ترضى اللجنة السياسية في تحقيق الأمر وإصدار قرارها
بالإستناد إلى ما لديها من الأسباب . »

« ويكون قرار اللجنة السياسية صحيحاً ونافذاً إذا وافقت عليه
أربع من الدول الأعضاء ولا يكون للدولة المنسوب إليها الإخلال صوت

معدود ، ويترتب على صدور قرار اللجنة السياسية بثبوت المخالفة إعتبار الدولة المخالفة منفصلة عن جامعة الدول العربية وإتخاذ التدابير الآتى بيانها :

- ١ - أ - قطع العلاقات السياسية والفصلية مع الدولة .
- ب - إغلاق الحدود المشتركة معها ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها .
- ج - منع كل إتصال مالى أو تعامل تجارى مباشرة أو بالواسطة مع رعاياها .
- ٢ - تبليغ كل دولة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الإجراءات التى اتخذتها فى هذا الشأن . .
- ٣ - تتضافر الدول الأعضاء على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير المشار إليها .

المحاولة الثالثة

وكان من جراء صدور هذا القرار الذى قطع الطريق على إسرائيل والدول الكبرى التى تساندها ، إن بادرت الدول الغربية الثلاث أمريكا وإنجلترا وفرنسا إلى منح حمايتها لإسرائيل فأصدرت يوم ٢٥ من مايو ١٩٥٠ تصريحها الثلاثى المعروف باسم المحافظة على الأمن وسلام فى المنطقة رد عليه مجلس الجامعة يوم ٢١ من يونيو مؤكداً أن مسئولية حفظ الأمن فى المنطقة يقع على عاتق الدول العربية منفردة ومجموعة كمنظمة إقليمية بالمعنى المقصود فى المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

وترتب على صدور التصريح الثلاثي أن استهانت إسرائيل باتفاقات الهدنة وقرارات الأمم المتحدة حتى إذا اجتمعت الجمعية العمومية في دورة ١٩٥١ ، قررت يوم ١٣ من نوفمبر إحالة قضية فلسطين إلى اللجنة السياسية الخاصة لبحثها وإصدار التوصى اللازمة بشأنها فشرعت هذه اللجنة يوم ٧ من يناير ١٩٥٢ في مناقشة التقرير الذى قدمته لجنة التوفيق عن المدة الواقعة بين ٢٣ يناير - ١٩ نوفمبر ١٩٥١ فتقدمت أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى اللجنة بمشروع قرار « تدعو فيه الحكومات ذات الشأن لتتصل إلى اتفاق يقضى في أقرب وقت إلى تسوية الخلاف القائم بينهم في ضوء العدل والواقع والتساهل المتبادل » . وهكذا صحت مخاوف الدول العربية التى كانت تخشى أن تعطل الجمعية العامة بوسيلة أو بأخرى عن قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين أو تحورها لهذا وجهت الوفود العربية همها الأول إلى الإحتفاظ بالقرارات السابقة من غير انتقاص أو تعديل فعملت بالتعاون مع الوفود الصديقة على تقديم تعديل يحمل تسوية الخلاف وفق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وتم لها ما أرادت إذ أشار قرار الجمعية العامة يوم ٢٦ من يناير ١٩٥٢ إلى جميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن فلسطين وحث الفرقاء على حل الخلاف على أساس قرارات الأمم المتحدة وعهد إلى لجنة التوفيق أن تكفل تنفيذ هذه القرارات . وجاء هذا التوكيد بمد تطرق الشك والجدل إلى تلك القرار ومبلغ بقائها قائمة بمد الأحداث التى تعاقبت على قرار الجمعية العامة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

المحاولة الرابعة

حتى إذا اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورة ١٩٥٢ ، كان أمامها طلباً تقدم به المددوبون الداعمون لمصر والسعودية والمراق وسورية ولبنان واليمن بإدراجها في جدول أعمال الهيئة الدولية تحت عنوان « لجنة التوفيق وأعمالها في ضوء قرارات الأمم المتحدة » .

ووافقت الجمعية العمومية في جلستها المنعقدة يوم ١٦ من أكتوبر على ضم هذا الموضوع إلى جدول الأعمال وإحالة إلى اللجنة السياسية الخاصة التي يجتمعها مستقيماً استنفذ خمسة عشر جلسة امتدت من ٢٥ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ١٩٥٢ تناوات خلاله الوفود العربية والصديقة الحركة الصهيونية ومطامع إسرائيل السياسية والإقتصادية ، ولم تكن هذه الوفود قد تقدمت بمشروع قرار يعرب عن وجهة نظرها ، فإتهزت هذا الإغفال ثمانى دول هي كندا والدانرك وأكوادور وهولندا والنرويج وأورجواى وكوبا ، فقدمت مشروع قرار يأخذ بوجهة النظر التي كانت تدعو إليها إسرائيل منذ إنشاء لجنة التوفيق .

وطالب هذا المشروع التوقف عن أعمال العدوان وتسوية الخلافات القائمة بين الحكومات المسؤولة ومناشدتها أن تدخل في أقرب وقت في مفاوضات مباشرة لبلوغ هذه التسوية ، وان تكون لجنة التوفيق على استعداد لتسهيل هذه المهمة إذا طلب منها ذلك .

وبلاحظ أن هذا المشروع قد جمل المسؤولية في تسوية قضية

فلسطين واقعة على أكتاف الفريقين مباشرة بينما تقع المسؤولية الأولى السياسية والمادية على عاتق الأمم المتحدة ، لأن قضية فلسطين نبئت في أحضان الأمم المتحدة وإنهت فيها إلى تسوية وضعت قواعدها وتفصيلها ، فالقاء التبعة على الفرقاء يحمل نية مبيتة في التنصل من تبعات هذه القضية وإعتبارها قضية ثنائية بين فريقين متنازعين يتعين عليهما حلها بالطرق الدولية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

وهناك خطر آخر إنطوى عليه مشروع الثمانية ، هو دعوة الحكومات ذات الشأن للوصول إلى تسوية سلمية للخلافات القائمة بينها ، وفي ذلك تجاهل تام لقرارات الأمم المتحدة وللتسوية التي وضعتها هذه الهيئـة ، وإخضاع التسوية إلى مفاوضات مباشرة معناه التخلي عن القرارات السابقة وجعلها مرهونة برضاء إسرائيل .

وحدث أثناء مناقشة اللجنة السياسية لهذا المشروع ان تقدم مندوب إسرائيل ببرنامج مفصل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط تناول تنظيم شؤون إقتصادية وسياسية وتجارية بين إسرائيل والحكومات العربية كما أشار إلى شؤون الدفاع المشترك .

وإزاء هذه المناورات المريبة ، رأب وفود باكستان واندونيسيا وإيران والأفغان ، أن تتقدم بمشروع قرار يتضمن الأسف لأن لجنة التوفيق لم تحقق المهمة الموكولة إليها ويدعوها إلى الإستمرار في جهودها لتنفيذ هذه المهمة بموجب قرارات الجمعية العامة ، وأن تجعل مقرها في القدس ، وأن

يزاد عدد أعضائها إلى خمسة أعضاء بدلا من ثلاثة بحيث يختار العضوان الجديدان من قبل الجمعية العامة .

وساندت الوفود العربية والوفود الصديقة هذا المشروع ، كما حملت هذه الوفود على المفاوضات المباشرة وعلى رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والقدس ، فوجدت هذه الحملة صدى لدى عدد من دول أمريكا اللاتينية فتقدمت وفود كولومبيا وكوستاريكا والسلفادور وهايتي وهندوراس ، بتعديل مشروع الثمانية في صميم الفقرة التي تنادى بالمفاوضات المباشرة إذ اشترط أن تكون هذه المفاوضات تحقيقاً لمبادئ الميثاق وضمن نطاق قرارات الجمعية العامة بشأن فلسطين . .

وثارث نائرة الدول الغربية الكبرى ضد هذه التعديلات فنشطت لحجبها والإنتقاص من مداها ، وتوات الاجتماعات بين ممثلى مشروع الثمانية وبين أصحاب التعديلات حتى إنتهى الأمر بأن أعاد الثمانية صياغة مشروعهم من جديد ، وأعلن أصحاب التعديل سحب تعديلاتهم .

وقدمت الصياغة الجديدة إلى اللجنة السياسية يوم ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ داعية إلى المفاوضات المباشرة مع الإنتباه إلى قرارات الأمم المتحدة واغراضها الرئيسية بالنسبة لفلسطين ، وكانت هذه الصيغة الرخوة أقرب ما تكون إلى الأهمال إذا قيست بعبارة أصحاب التعديل التي جعلت المفاوضات المباشرة فى نطاق الأمم المتحدة .

ولما اشرفت المناقشة على نهايتها ، قدم الوفد السورى مشروع قرار يدعو الجمعية العامة استناداً إلى المادة ٩٦ من الميثاق إلى استفتاء محكمة العدل

الدولية بشأن حقوق اللاجئين حول المسائل التالية :

١ - ما إذا كان للاجئين الفلسطينيين كحق أن يمودوا إلى ديارهم وأن يتمتعوا بحقوقهم وأملاكهم .

٢ - ما إذا كانت إسرائيل على حق في إنكار حقوق اللاجئين الآتفة الذكر .

٣ - ما إذا كانت الحقوق السابقة واجبة الإحترام بنفسها أو أنها يجب أن تخضع لمفاوضات بين دول ليس اللاجئين من رعاياها .

٤ - ما إذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على حق في الدخول بأى اتفاق حول حقوق اللاجئين .

وأعلن يوم ١١ من ديسمبر ١٩٥٢ انتهاء المناقشة وشرعت اللجنة في التصويت على المشروعات التي أمامها ففاز مشروع الثمانية بإثنين وثلاثين صوتا ضد ثلاثة عشر صوتا وامتناع ثلاثة عشر صوتاً ، ثم عرض المشروع الرابعى التى تقدمت به باكستان ورفيقاتها فهزم بسبعة وعشرين صوتا مقابل أربعة عشر صوتا وامتناع ثلاثة عشر صوتا ، ثم عرض المشروع السورى فهزم بستة وعشرين صوتا مقابل ثلاثة عشر صوتا وامتناع تسعة عشر صوتا ..

وبهذا فاز مشروع الثمانية بأكثرية تكفى لإقراره أمام الجمعية العامة .

وهكذا انقلب الطلب الخاص بانصاف عرب فلسطين مما نزل بهم من ظلم ورد بعض حقوقهم المسلوبة ، إلى انتقاص هذه الحقوق وجعلها رهنا بمشيئة إسرائيل وربطها بمفاوضات لانهاية لها ، وإذا كانت لجنة التوفيق لم تفلح مع إسرائيل وقرارات الأمم المتحدة قابعة فأتى نجاح

ينتظر المفاوضات مع إسرائيل وقد تحلّت من هذه القرارات ؟

ولكن دعوة الحق لن ينطق نورها . . . فقد انطلقت الوفود العربية تدافع عن قضيتها العادلة وتندد بقرار اللجنة فكانت معركة ضاربة أراد الطفاة من ورأها أن يحققوا لهم نصرا ، وأنى يكون لهم هذا النصر ودعواهم قائمة على الافك والبهتان والتضليل والاعتصاب .

وكانت جلسة الأمم المتحدة التي نوقش فيها القرار السابق جلسة مثيرة حقا ، إذ اشترك في المناقشة ممثلو كثير من الدول الأعضاء وانتهت بهزيمة قرار اللجنة السياسية فقد انحازت الكتلة الروسية وبعض دول أمريكا اللاتينية من الامتناع إلى الرفض وبهذا ارتفع عدد الذين رفضوا قرار الثمانية من ثلاثة عشر إلى ٢١ صوتا وتناقص أنصار القرار من ٣٢ إلى ٢٤ وكان عدد المتنعين خمسة عشرة صوتا ، وبهذا لم يظفر قرار اللجنة السياسية أمام الجمعية العامة بأكثرية الثلثين .

وحدث بجانب هذا أن قدم مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة كتابا بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ إلى السكرتير العام يطلب فيه أن يضاف إلى جدول الأعمال شكوى إدعت فيها إسرائيل أن الحكومات العربية قد خالفت التزامها الواردة في الميثاق وخرقت قرارات الأمم المتحدة وأحكام إتفاقات الهدنة . وقدم مندوب إسرائيل بتاريخ ٩ أكتوبر مذكرة إيضاحية شرح فيها وقائع الشكوى وأسبابها وطالب فيها أن تمتنع الحكومات العربية عن الخطط والأعمال العدائية التي تتبعها وأن تسلك سبيل المفاوضة للاتفاق على إنشاء علاقات سلمية مع إسرائيل.

ووافقت الجمعية العامة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بناء على توصية من اللجنة العامة على إدراج هذا الشكوى في جدول الأعمال وإحالتها على اللجنة السياسية الخاصة .

ووجه مندوب إسرائيل بتاريخ ١٩ ديسمبر كتابا إلى اللجنة يذكر فيه أن مناقشات اللجنة في قضية فلسطين تناولت بالبحث لمختلف النواحي التي أدت إلى شكوى إسرائيل فلم يعد محل لتابعها محققا بحقه في الرجوع إلى الجهات ذات الاختصاص بشأن الأمور التي تضمنها الشكوى .

وكان طبيعيا إن تسحب إسرائيل شكواها بعد أن هزم مشروع قرار اثنائية الذي يدعو إلى المفاوضة المباشرة وظاهر من المذكرة الإيضاحية التي قدمها مندوب إسرائيل بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أنها كانت تهدف إلى حمل الجمعية العامة على إصدار قرار يدعو إلى المفاوضات المباشرة فلم يعد يسيرا على إسرائيل أن تعود إلى هذا الموضوع مرة ثانية بعد أن قالت الجمعية العامة كلمتها الفاصلة . يضاف إلى ذلك أن الوفود العربية كانت قد المحت أثناء خطبها في اللجنة أنها ستشرح اعتداهات إسرائيل وخرفها للهدنة عند النظر في شكوى إسرائيل .

حملت جميع هذه الأسباب إسرائيل على سحب شكواها فأضافت هزيمتها السابقة هزيمة لاحقة أصابت إسرائيل وأنصار إسرائيل .

قرار للجامعة العربية

وأكدت الدول العربية موقفها من المفاوضات المباشرة عندما دعت

مصر إلى اجتماع عاجل للجنة السياسية للجامعة العربية للنظر في هذا الموضوع في ضوء مناقشات اللجنة السياسية الخاصة بالأمم المتحدة ، فتم هذا الاجتماع بالقاهرة يوم ٢٠ من ديسمبر ١٩٥٢ وأصدرت يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ القرار التالي :

« كانت اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية قد دعت للنظر في الاقتراح الذى أقرته اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة بدعوة البلاد العربية وإسرائيل للدخول في مفاوضات مباشرة ، إلا أن هذا الاقتراح لم توافق عليه الجمعية العامة بفضل تأييد الدول الصديقة لوجهة النظر العربية .

« لذلك لم يبق أمام اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية إلا أن تسجل استنكارها لمجرد التفكير في مثل هذه الدعوة وتحث على موقف الدول التى سعت إلى تلك الدعوة لما يترتب عليها من تعقيد لمشكلة فلسطين ومن تهديد لسلامة الأمن الدولى بالشرق الأوسط .

« واللجنة السياسية تأمل ألا تتكرر مثل هذه المحاولات التى كان من أقل نتائجها تشريد مليون عربى من ديارهم وسلب أموالهم » .

المحاولة الخامسة

وعندما توترت الحالة على الحدود السورية في أواخر سبتمبر ١٩٥٣ أثر شروع السلطات اليهودية في تحويل مجرى نهر الأردن استغلت أمريكا

وبريطانيا وفرنسا مناقشة مجلس الأمن لشكوى سورية بهذا الشأن فحاولت تقديم مشروع قرار يستند الى الأمور التالية .

١ - تقرير سلطة كبير المراقبين الدوليين في فلسطين للفصل في المنازعات التي تقع بين العرب واليهود دون الحاجة الى رفعها الى مجلس الأمن أو الجمعية العامة في المستقبل .

٢ - تسوية النزاع على مياه نهر الأردن عن طريق الإتفاق الثنائي بين سورية وإسرائيل بإشراف كبير المراقبين .

٣ - الإصرار على تسوية النزاع يجب أن يستند الى المصلحة الإقتصادية الشاملة للمنطقة .

وهذا يعنى عقد محادثات ثنائية لتسوية أى خلاف بعيداً عن مجلس الأمن ، كما يعنى أن العنصر القانوني في النزاع لن يكون القول الفصل بل ان المصلحة الإقتصادية للمنطقة بأكملها يجب أن تكون العامل الاساسي في حل المشكلة ... وفشلت هذه المحاولة .

المحاولة السادسة

ولكن أمريكا عاودت المحاولة بمفردها يوم ١٦ من أكتوبر ١٩٥٣ عندما أصدر البيت الأبيض بياناً أشار فيه إلى أن الرئيس الأمريكي إيزنهاور « سيعيث إلى الشرق الأوسط بالمستر إريك جونغستون كسفير شخصي يبحث مع حكومات بلاد تلك المنطقة الخطوات المنتظرة التي من شأنها أن تساعد على تحسين الوضع العام فيها » .

وذكر البيان : « إن إحدى غايات جونستون الكبرى أن يقوم بمحادثات مع بعض الحكومات العربية وإسرائيل هدفها تنمية موارد المياه المشتركة لوادي نهر الأردن على قاعدة إقليمية لمنفعة جميع سكان تلك المنطقة . »

وقام جونستون بزيارة مصر وسورية والأردن ولبنان وإسرائيل خلال النصف الأخير من شهر أكتوبر ١٩٥٣ وقدم مشروعه الخاص « باستثمار موارد المياه الموحد لمنطقة وادي الأردن » . والذي يهمننا من هذا المشروع ما ورد في مقدمته من : « أن الحدود السياسية لم تذكر على الخرائط الموجودة في التقرير الخاص بالمشروع وأن الأقسام المختلفة لهذا المشروع تحتاج إلى بحث هندسي واسع النطاق وأن بعض الأقسام الأخرى قد يستحيل إكمالها إلا بتعديلات سياسية . »

ويتضح من هذا أن واضع المشروع قد أهمل الحدود السياسية عن عمد أو عن أوامر صدرت إليه من مراجعته الرسمية في وزارة الخارجية الأمريكية بالرغم من إقراره أن هناك أقساماً من هذا المشروع الموحد لا يمكن أن تتم إلا بمفاوضات مباشرة ، وهذا هو بيت القصيد من المشروع المذكور . .

وقد تأكدت هذا الهدف فيما أوضحه واضع التقرير من أن الطريقة المثلى لتنفيذ المشروع تكون بإحدى هاتين الخطوتين :

« الأولى : الطريقة التقليدية المتبعة من قبل الدول في مثل هذه

الحالات وهي تشكيل لجنة دائمة مشتركة من ممثلين عن هذه الدول أى الأردن وسورية ولبنان وإسرائيل .

« الثانية : الطريقة الواقعية وهي تشكيل سلطة وادى الأردن على غرار سلطة وادى التيسى . . »

ولا يمكن أن تتم إحدى هاتين الطريقتين إلا بالاتفاق والتعاون بين الدول العربية التى لها مصالح مشتركة فى وادى الأردن وبين إسرائيل . .

وفشلت أيضا هذه المحاولة . .

المحاولة السابعة

ثم تقدمت إسرائيل يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٥٣ بمذكرات إلى حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى أعقاب اعتدائها الآثم على قرية قبية طلبت فيها تأييدها لقيام مباحثات مباشرة بينها وبين الأردن فى نيويورك للنظر فى اتفاقية الهدنة ، ووجه أبا إيبان كتابا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يوم ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ استحثه مطالبة الأردن الدخول مع إسرائيل فى مفاوضات مباشرة وعاجلة ، فاستجاب همرشولد سكرتير الأمم المتحدة إلى هذا الضغط وأعلن فى ١٩ من فبراير ١٩٥٤ أنه قد دعا الأردن وإسرائيل للاجتماع فى القدس تحت رئاسته لبحث قضايا تفصيلية ومحددة ناتجة عن تنفيذ اتفاقية الهدنة فى البلدين .

(م ٢١ - طريق النكبة)

واستجابت إسرائيل لهذه الدعوة أما حكومة الأردن فسارعت إلى طلب عقد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التي اجتمعت في بيروت من ٢٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣ وانتهت إلى قرار بالموافقة على مشروع رد لإرساله من قبل الحكومة الأردنية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ومؤداه رفض الأردن طلب المفاوضة إلا أن يكون ذلك في حدود المادة الحادية عشرة من اتفاقية الهدنة الأردنية الإسرائيلية التي تنظم تنفيذ الاتفاقية وتحديد سبيل ما يطرأ أثناء التنفيذ من أمور .

ضغط بريطاني على الأردن

وقابلت إسرائيل هذا الرفض من جانب الأردن بالإعتداء على قرية تخالين يوم ٢٨ من مارس ١٩٥٤ ، فقدم مندوب لبنان في مجلس الأمن شكوى الأردن الذي لم يكن عضواً في الأمم المتحدة ، فاستغلت الدول القريبة وفي مقدمتها بريطانيا هذا الموقف إذ حاولت إجراء مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل ، وبذلت أنواع الضغط على الأردن للوصول إلى هذه الغاية ، فقد تلقت وزارة الخارجية الأردنية مذكرة من الحكومة البريطانية مؤرخة في ١٧ من إبريل ١٩٥٤ جاء فيها ما نصه : « ... شعرت حكومة جلالتهما على أنه من المستحسن المرغوب فيه الوصول إلى حل وسط مع إسرائيل فهذا من شأنه أن يخفف التوتر على الحدود الأردنية الإسرائيلية كما أنه يزيل الخطر على أمن الشرق الأوسط ، وتأمل حكومة جلالتهما ان المناقشات الحالية في مجلس الأمن

سيكون من شأنها بتعاون حكومتى الأردن وإسرائيل ، تبني اقتراحات إنشائية للوصول إلى هذا الغرض . . »

ثم تلقى الدكتور حسين نجري الخالدي وزير الخارجية الأردنية « المرحوم » مذكرة ثانية فى نفس ذلك اليوم من الحكومة البريطانية جاء فيها ما نصه :

« . . تعتبر حكومة جلالته أن النتيجة الأكثر إيجابية للموقف الحالى وللإجراءات الحالية فى مجلس الأمن تكون بتأليف لجنة فرعية من مجلس الأمن يعهد إليها فى تقديم اقتراحات معينة للتخفيف من حالة التوتر على الحدود ، ويمكن أن تؤلف هذه اللجنة من ممثلين للدول العربية التى لها حدود مشتركة مع إسرائيل ومن إسرائيل نفسها ، وربما عضو أو أكثر عن الحكومات الأعضاء فى مجلس الأمن التى ليست لها مصالح خاصة فى الشرق الأوسط ، وقد يكون من المرغوب فيه أن يترأس هذه اللجنة السكرتير العام للأمم المتحدة وأن يعهد بذلك إلى الدكتور بنش ، واتخاذ قرار لهذه الغاية هو الهدف الرئيسى لوفد المملكة المتحدة فى مجلس الأمن . »

ولكن حكومة الدكتور فوزى الملقى رفضت كل هذه الاقتراحات ، ثم أدى الأمر فى النهاية إلى مفادرتها الحكم يوم ٢ من مايو ١٩٥٤ بعد أن بثت فى الطريق ألغاماً قاتلة . .

ومع ذلك حاول مندوب إسرائيل فى اجتماع مجلس الأمن يوم ١٢ من مايو ١٩٥٤ أن يجر الأردن إلى المفاوضات المباشرة عندما أعلن بأن

ميثاق الأمم المتحدة تضمن ضرورة قبول الدول غير الأعضاء في الهيئة مبدأ التسوية السلمية قبل نظر النزاع بينها وبين أى طرف آخر ، ولكن مندوب لبنان أعلن بأن هذا الشرط لا يمكن تطبيقه في حالة المدوان على نحالين وهى الحالة التى ينظرها مجلس الأمن .

ولم يكن أمام الأردن — لإحباط هذه المؤامرة — إلا أن يعلن يوم ٢٦ من مايو ١٩٥٤ الانسحاب من مناقشات مجلس الأمن إذ يث ممثله رسالة إلى رئيس المجلس قال فيها . « لم أعد غولاً تمثيل حكومتى أمام المجلس أو الاشتراك في مناقشاته الحاضرة » .

وهكذا فشلت المحاولة . .

المحاولة الثامنة

إلا أنه جرت محاولة رهيبة عندما نوقش تقرير مدير وكالة إغاثة اللاجئين وتقرير لجنة التوفيق خلال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة اعتباراً من يوم ٤ ديسمبر ١٩٦١ ، إذ واجهت الوفود العربية موقفاً قاسياً اشتركت فيه غير الدول المعروفة بميلها وتأييدها لإسرائيل ، دول إفريقية مثل مجموعة دول برازافيل وبعض دول أمريكا اللاتينية وهولندا ، فقد اشتركت هذه الدول في تقديم مشروع قرار من وحى إسرائيل ، بإجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل لحل المشاكل القائمة بينها بدون التقيد بالقرارات التى أقرتها الأمم المتحدة .

ووقع على مشروع هذا القرار كل من جمهورية افريقية الوسطى .
شيلي . الكونجو « برزافيل » . كوستاريكا . السلفادور . جواتيمالا .
هايتي . ساحل العاج . ليبيريا . مدغشقر . هولندا . سيراليون . توجو .
فولتا العليا . اورجواي .

ثم انضمت إليها كل من جابون والنيجر . . .

ونوقش هذا المشروع في اللجنة السياسية فهاجمته الوفود العربية
هجومًا عنيفًا واعتبرته مشروعًا إسرائيليًا خالصًا ، ولهذا حاولت الدول
السابقة أن تجد لها مخرجًا ، فاقترح مندوب السنغال يوم ١٨ من
ديسمبر ١٩٦١ إرجاء التصويت عليه إلى القسم الثاني من دورة الأمم
المتحدة ، ولكن الوفود العربية عارضت هذا الاقتراح وأصرت على أن
يتم التصويت على المشروع وإسقاطه أو أن تسحب الدول التي قدمته ...
وتم يوم ١٩ من ديسمبر ١٩٦١ التصويت على المشروع السابق
فصوت ضده ٤٤ صوتًا مقابل ٣٤ صوتًا وافقت عليه وامتناع ٢٠ دولة
عن التصويت . .

أما الدول التي وافقت عليه فهي : استراليا . بلجيكا . البرازيل .
الكيمرون . كندا . كوستاريكا . داهومي . جمهورية إفريقيا المركزية . تشاد .
شيلي . الكونجو « برزافيل » . الدانمرك . الدومنيكان . إكوادور .
السلفادور . فنلندا . جواتيمالا . هايتي . أيسلندا . إسرائيل . ساحل
العاج . اليابان . ليبيريا . لكسمبورج . مدغشقر . هولندا . نيوزيلندا .
نيكاراجوا . النيجر . بنما . باراجواي . سيراليون . فولتا العليا .
اورجواي .

أما الدول التي عارضته فهي : —

أفغانستان . الباكستان . بلغاريا . روسيا البيضاء . كمبوديا .
سيلان . الصين . كوبا . قبرص . تشيكوسلوفاكيا . الملايو . غانا .
غينيا . هنغاريا . الهند . اندونيسيا . إيران . العراق . إيطاليا .
الأردن . لبنان . ليبيا . مالي . موريتانيا . منغوليا . المغرب . نيجيريا .
البنان . بولندا . رومانيا . السعودية . الصومال . اسبانيا . السودان .
سورية . تونس . تركيا . اوكرانيا . الاتحاد السوفيتي . الجمهورية
العربية . بريطانيا . أمريكا . اليمن . يوغوسلافيا .

أما الدول التي امتنعت عن التصويت فهي :

الأرجنتين . النمسا . بنليفا . بورما . كولومبيا . الكونغو
« ليوبولد فيل » . أثيوبيا . فرنسا . اليونان . أيرلندا . المكسيك . نيبال .
النرويج . بيرو . الفلبين . السنغال . تايلاند . السويد . توجو .
فنزويلا .

المحاولة التاسعة

وحدث أن أجرى الدكتور جوزيف جونسون مبعوث لجنة التوفيق
الدولية ، خلال شهر يونيو ١٩٦٢ مباحثات استغرقت أكثر من ثلاثة
أسابيع في كل من مصر وسورية ولبنان والأردن وانحصرت مباحثات
المبعوث مع المسؤولين العرب فيما يلي :

١ - في الوقت الذي وافق فيه الدكتور جونسون على أن مهمته تنحصر في تنفيذ الفقرة الحادية عشرة من القرار رقم ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين والتعويض على من لا يرغب العودة منهم ، إلا أنه أوضح بصفته مبعوثاً تابعاً للأمم المتحدة ، تقيده في عمله بأن إسرائيل دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة .

٢ - أبدى المبعوث بأن السلطات الإسرائيلية توافق على استفتاء جزئي لإعادة نحو عشرين ألف لاجيء على أن تكون خطوة تجريبية أولى تتبعها خطوات ، وأنها لا تقبل سوى عودة مقيدة محدودة .

٣ - أعرب المبعوث في الوقت ذاته عن وجهة نظره في أن إحراز أى تقدم في هذا السبيل يتطلب إتخاذ الإجراءات التالية :

(١) التعرف على رغبات اللاجئين واستفتاء قسم منهم بشأن العودة أو التعويض بعد أن يشرح لهم شرحاً وافياً الوضع الحالي القائم في المنطقة التي تحتلها إسرائيل والوسائل البديلة لحل مشكلتهم وأن العائدين ملزمون بالعيش في سلام .

(ب) يجب أن توضع سلامة إسرائيل في المقام الأول .

(ج) موافقة الدول المعنية على هذا الإجراء

(د) ألا تستمر الدول العربية في حملتها العدائية ضد إسرائيل بقصد تدميرها أو القضاء عليها وأن تبدي اتجاهها جديداً في العلاقات .

٤ - عرض الدكتور جونسون دفع تعويضات سخية لنوى

المتسلكات في المنطقة المحتلة ، وكذلك دفع تمويض لكل لاجيء « بضعة آلاف من الدولارات لكل فرد » بنقض النظر عن كونه من ذوى الأملاك أم لا وذلك لتمكين اللاجئين من إعادة بناء حياتهم خارج وطنهم .

٥ - أوضح الدكتور جونسون أنه لا مانع من بحث الجوانب الأخرى لقضية فلسطين .

٦ - ألمح إلى أن السلطات الإسرائيلية قد شرعت في شن حملة دبلوماسية واسعة النطاق للاستفادة من الجو السائد في الأمم المتحدة في محاولة لإنجاح مشروع قرار يدعو إلى التفاوض المباشر ، وإلغاء قرارات طالما ساندت الموقف العربي .

وهذه الاقتراحات رفضها ممثلو الدول العربية الأربعة خلال اجتماعهم في شتوره في الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ من يوليو ١٩٦٢ لأن إسرائيل بموجب قرارات الأمم المتحدة دولة تنقصها السيادة إذ انشئت بأوضاع وفي حدود إنترامات معينة حتى اضطرت إسرائيل إلى التعمد في بروتوكول لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩ باحترام هذه القرارات تحايلا لدخول الأمم المتحدة ثم لم تلبث أن تنقضت تعهدها بعد قبولها ، كما أن الدول العربية تعتبر اقتراح البدء بإعادة عشرين ألف لاجيء يمثل محاولة لتصفية قضيتهم وبالتالي تصفية قضية فلسطين كما أنه يتنافى مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمودة اللاجئين . . أما الاقتراح الخاص بدفع تمويضات سخية للاجئين سواء أكانوا من ذوى الأملاك أو غيرهم ،

فهو محاولة لحل الفلسطينيين على بيع وطنهم مقابل عروض مالية في حين أن الوطن ليس موضع مساومات مالية مهما كان نوعها .

وفي ضوء هذا الرفض العربي عاودت إسرائيل مسماها الخبيث في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء مناقشة تقرير مدير وكالة إغاثة اللاجئين في اللجنة السياسية الخاصة اعتباراً من يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٦٢ ، عندما أوعزت إلى بعض الدول أن تطالب بإجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل لتسهيل إيجاد حل لجميع الخلافات القائمة وخاصة ما تعلق منها بقضية اللاجئين العرب .

وتبنى تقديم مشروع قرار بهذا الشأن ممثلو : بوراندى . جمهورية افريقية الوسطى . الكونغو برازافيل . داهومى . الدومنيكان . سلفادور . جابون . هايتى . ايسلنده . ساحل العاج . ليبيريا . لوكسمبرج . مدغشقر . هولندا . النيجر . رواندا . سيراليون . فولتا العليا . كوستاريكا . جواتيمالا . اورجوارى .

وجاء تقديم هذا المشروع الخبيث في الوقت الذى قدمت فيه الدول العربية والدول الصديقة مشروع قرار بتعيين قيم على أملاك اللاجئين العرب في فلسطين ...

وشهدت المنظمة الدولية مناورات سياسية أجملها تقرير خاص للجامعة العربية بتاريخ ٢٠ من مارس ١٩٦٣ جاء فيه ما يلى .

« .. بذل الوفد الأمريكى جهوداً كبيرة للحيلولة دون طرح مشروع قرار تعيين القيم على التصويت ، إذ إتصل بوفدى باكستان وأندونيسيا

التين تبنيًا مع غيرها من الدول هذا المشروع ، وحاول إثارة مخاوفهما بالإشارة إلى الأضرار التي قد تصيب مصالحهما من جراء ذلك التبنى أو من احتمال نجاحه في اللجنة السياسية الخاصة أو الجمعية العامة ، تلك الأضرار التي تتعلق بظروف أندونيسيا بمصادرة أملاك وأموال الهولنديين في بلادها ، وبقيام باكستان بنفس العمل تجاه الهنود الذين تركوا باكستان عقب إستقلالها ، واستغل الوفد الأمريكي هذه الظروف ليشير إلى أن تعيين القيم في فلسطين المحتلة قد يؤدي إلى إيجاد سابقة تتوالى مثيلتها في بلديهما .

« ولم يقتصر الوفد الأمريكي على باكستان وأندونيسيا بل أوعز إلى بعض الدول الأخرى بأن تشير أثناء المناقشة العامة إلى ضرورة سحب ذلك المشروع مع مشروع قرار إجراء المفاوضات وعدم طرحهما للتصويت . »

« كما أوعز الوفد الأمريكي إلى وفد قبرص بالاتصال بالوفود العربية للمساومة على سحب مشروع القيم مقابل سحب مشروع قرار المفاوضات . »

« وبينما كانت عملية المساومة تجري مع الجانب العربي ، فقد كانت هناك مساومة أخرى مع إسرائيل ومجموعة الدول المتبنية لمشروع إجراء المفاوضات ، تلك المساومة قامت على أساس سحب مشروع المفاوضات مقابل سحب مشروع القيم ، وتميزت تلك المساومة بتركيز أمريكا الضغط على دول أمريكا اللاتينية المشتركة في تبني مشروع المفاوضات لإقناعها التنصل من التبنى في حالة رفض إسرائيل وغيرها قبول عملية المساومة ، وساعد في إيجابية تجاوب تلك الدول للمساومة وجود مصلحة خاصة لدى البعض منها باستبعاد مشروع تعيين القيم . . »

وتم في النهاية عدم طرح مشروعى القرارين للتصويت .

وفشلت المحاولة وإن كان هذا الفشل قد جاء مقابل سحب العرب
لمشروع تعيين القيم . .

المحاولة العاشرة

ورغم هذا الفشل ، إلا أن إسرائيل أعادت محاولتها عندما تقدم
ممثلو ١٨ دولة يوم ٩ من نوفمبر ١٩٦٣ بمشروع قرار إلى اللجنة السياسية
التابعة للأمم المتحدة لإجراء مفاوضات مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل
لتسوية الخلافات القائمة بينهم ، ولم يقدر لهذا المشروع النجاح كثنيليه
المقدمين في الدورتين الماضيتين . .

المحاولة الحادية عشرة

وحاولت إسرائيل مرة أخرى أن تحمل بعض الدول الإفريقية اللاتينية
لتقديم مشروع قرار بإجراء مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل في
الدورة العشرين للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٥ ، ولكنها فشلت في
المحاولة نتيجة عدم حصولها على عدد مساو للدول التي تبنت المشروع
المماثل الذي قدم في الدورة الثامنة عشرة .

وهكذا ثبت بما لا يقبل الشك ، مقاومة كثير من الدول للغاية
الخبيثة التي تحاول إسرائيل الوصول إليها بإجراء مفاوضات مباشرة لأنها
تعنى إهدار حقوق شعب وضياع وطن وتمكين العدوان في منطقة العرب .

محاولة أمريكا وبريطانيا

حتى إذا أطلقت إسرائيل الشر من عقاله يوم ٥ من يونيو ١٩٦٧ فحط رحاله على الأراضي العربية في الضفة الغربية من الأردن والقدس والمرتفعات السورية وغزة وسيناء والضفة الشرقية من قناة السويس ، انضحت النوايا الصهيونية عندما أعلن أقطاب أمريكا وبريطانيا في شتى المناسبات بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية لا يتم إلا بإجراء مفاوضات مع العرب وإنهاء حالة الحرب وإقامة حدود دائمة على أن تنظم كل هذه الأمور معاهدات للصلح .

ماذا يريد الرئيس جونسون

وأكد هذه الأهداف الصهيونية مشروع القرار الأمريكي الذي أعد لتقديمه إلى مجلس الأمن يوم ٨ من يونيو ١٩٦٧ ، وجاء في فقرته الخامسة ما نصه : « يطلب أن تجرى محادثات بعد ذلك » أي بعد وقف إطلاق النار « بين الأطراف المعنية مع استخدام مساعدة طرف ثالث أو الأمم المتحدة وفقا لما يرويه مناسبا بهدف وضع ترتيبات يقدر لها الحياة تشمل انسحاب الموظفين العسكريين والتخلي عن القوة أيا كانت طبيعتها والمحافظة على الحقوق الدولية الحيوية وإقامة سلام مستقر ومستمر في الشرق الأوسط . »

ثم كرر الرئيس جونسون هذه الأهداف عندما ألقى خطابا في التاسع

عشر من يونيو ١٩٦٧ في حلقة دراسية بوزارة الخارجية الأمريكية
جاء فيه :

« ان بلادنا ملتزمة ونحن نكرر هذا الالتزام اليوم ، بتوفير سلام
في الشرق الأوسط يرتكز على خمسة مبادئ هي : -

- ١ - حق الحياة القومية المعترف به .
- ٢ - عدالة بالنسبة إلى اللاجئين .
- ٣ - مرور السفن الحر البرى .
- ٤ - تحديد سباق التسلح المبذر المدمر .
- ٥ - الإستقلال السياسى والسيادة الإقليمية للجميع .

وأجل الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة هذه المبادئ فى مشروع
قرار قدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠ من يونيو ١٩٦٧
جاء فيه :

« ان الجمعية العامة .

.....

.....

« تقرر ان هدفها ينبغى أن يكون السلام الدائم المستقر فى الشرق
الأوسط ترى أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون عن طريق
تدابير يمكن التفاوض بشأنها بمساعدة طرف ثالث على الأسس التالية :

(١) الاعتراف المتبادل بالاستقلال السياسى ووحدة الأراضى الإقليمية لكل دول المنطقة ويشمل الحدود المترف بها والتدابير الأخرى ومنها وقف نشاط القوات وسحبها مع توفير الأمن ضد الإرهاب والتدمير والحرب .

(ب) حرية المرور البحرى البرى .

(ج) الحل العادل النصف لمشكلات اللاجئين .

(د) تقييد وتحديد شحنات الأسلحة إلى المنطقة .

(هـ) الاعتراف بحق كل الدول ذات السيادة فى البقاء فى سلام .

إحباط المؤامرة الأمريكية

وكان على العرب أن يحبطوا هذه المؤامرة الصهيونية فى مهدها فاجتمع بنىويورك يوم ٢٧ من يونيو ١٩٦٧ وزراء خارجية الدول العربية الذين كانوا يحضرون إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشتها الحرب الصهيونية ضد العرب وقرروا ما يلى :-

١ - رفض جميع عروض الصلح مع إسرائيل .

٢ - رفض أية مفاوضات مباشرة تدعو إليها .

٣ - عدم البحث فى أى اعتراف سياسى بإسرائيل .

وتأكد هذا الموقف عندما اجتمع مؤتمر القمة العربى الرابع فى الخرطوم اعتباراً من يوم ٢٩ أغسطس حتى أول سبتمبر ١٩٦٧ فاتفقت كلمة الملوك والرساء العرب على « تأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى

التي احتلتها بعد ٥ يونيو وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع إسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه . . . »

إقرار المشروع البريطاني

وبدد هذا الموقف العربي أحلام الصهيونية ، ولكن الأمل داعبها بعد أن أقر مجلس الأمن بالإجماع يوم ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٧ مشروع القرار البريطاني الذي تضمن كل ما طالبت به أمريكا من قبل تحت ستار إقرار السلام في الشرق الأوسط .

وفيما يلي نص هذا القرار . . . « الوثيقة ٢٤٢ / س »

« إن مجلس الأمن .

« إذ يعرب عن قلقه الدائم للموقف الخطير في الشرق الأوسط . .

« وإذ عن عدم شرعية الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ، وعلى الحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة .

« وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يعلن أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وهذا يقتضى تطبيق المبادئ التالية وهما :

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي احتلتها في القتال الأخير .

(ب) إنهاء جميع إدعاءات حالات الحرب واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة وكذلك استقلالها السياسي وحقها في أن تعيش بسلام داخل حدود مأمونة ومعترف بها غير معرضة للتهديدات أو لأعمال القوة .

٢ - ويؤكد كذلك الحاجة إلى :

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان الحرمة الإقليمية والإستقلال السياسي لكل دولة في

المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ - يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً للذهاب إلى الشرق الأوسط ليقم ويجري اتصالات مع الدول المعنية من أجل تسهيل الوصول إلى إتفاق ولدعم الجهود الرامية إلى تسوية سليمة ومقبولة تمشياً مع النصوص والمبادئ الواردة في مشروع هذا القرار .

٤ - يطلب من السكرتير العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن .

والواضح الثابت أن المشروع البريطاني الذي أقره مجلس الأمن بإجماع الآراء استند إلى السادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء ، وعلى حسن النية في تنفيذ

الالتزامات وعلى فض المنازعات بالطرق السلمية والإمتناع عن التهديد باستعمال القوة أو إستخدامها .

ولكن القرار أغفل عن عمد التمسك بالفقرة الأخيرة التي تضمنتها المادة الثانية المشار إليها والتي نصت على عدم الإخلال بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن جملة هذه التدابير التدخل بالقوة المسلحة لحفظ الأمن والسلم وهذا يعنى رد الممتدى بالقوة . .

فإذا القينا بعد ذلك نظرة شاملة على القرار نرى أن الفقرة أ من المادة الأولى التي نصت على انسحاب قوات إسرائيل المسلحة من أراضى إحتلتها خلال النزاع الأخير ، تجاهلت عدم تحديد الأراضى التي إحتلتها القوات الإسرائيلية ، الأمر الذى استغلته إسرائيل كل الاستغلال ، إذ أعلنت في اليوم التالى من صدور القرار بأنه نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من بعض الأراضى المحتلة لا من كلها . . .

على أن الفقرة ب من المادة الأولى انطوت على محاولة آثمة لإنتزاع الاعتراف بالكيان الإسرائيلى كدولة قائمة لها كيائها القانونى والفعلى وحدودها المأمونة .

والأدهى من هذا وأمر أن القرار ربط فى مادته الأولى بين فقرتيه أ و ب مما يعد فى نهاية المطاف تكريساً للوجود الصهيونى فى المنطقة العربية .

وحالة الحرب بالنسبة للعرب حق مشروع عادل لأن إعتداءاً صهيونياً أثيماً وقع على البلاد العربية ترتب عليه اقتطاع وإحتلال جزء أصيل (٢٢م - طريق النكبة)

منها ، ومن واجب العرب أن يزيلوه بكل طاقاتهم ، وحق الدفاع عن النفس حق مشروع أباحتها الأمم المتحدة بموجب المادة ٥١ من ميثاقها مما يجب تطبيقه تطبيقاً شاملاً .

ومن شأن القرار البريطاني إسقاط قرارات الأمم المتحدة التي اتخذتها بشأن فلسطين والتي أقرها اليهود أنفسهم فيما بعد عندما وقموا على بروتوكول لوزان المعروف يوم ١٢ من مايو ١٩٤٩ « الملحق رقم ٥ » ، والعودة اليوم إلى إيجاد حدود جديدة مأمونة ومناطق منزوعة السلاح ، يعتبر تقديم أراضي عربية جديدة إلى الصهيونية العالمية ..

وكما أسقط مشروع القرار البريطاني ، القرارات الدولية الخاصة بفلسطين ، أسقط أيضاً القرارات الخاصة باللاجئين عندما طالب بتحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين ، في حين أن الأمم المتحدة وضعت من قبل خطة شاملة كاملة لتسوية هذه المشكلة التي جاءت نتيجة للعدوان الصهيوني على العرب ، عندما أشارت في جميع قراراتها إلى حق هؤلاء اللاجئين في العودة إلى قراهم وبلادهم .

وطالب مشروع القرار ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية المائية ، وسبق المستر براون وزير خارجية بريطانيا أن فسر هذه الممرات في خطابه الذي ألقاه يوم ٢١ من يونيو ١٩٦٧ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن الممرات الدولية تعني قناة السويس وخليج العقبة ، الأمر الذي رفضته مصر منذ عام ١٩٤٨ وحتى بعد صدور قرار مجلس الأمن عام ١٩٥١ بشأن حرية الملاحة في القناة ، وأكدته مصر على مدى السنين عندما حرمت على إسرائيل استعمال خليج العقبة وقناة السويس ..

وإنطوى القرار في البند الثالث على تعيين ممثل لسكوتير الأمم المتحدة لإقامة إتصال مع الدول المعنية للوصول إلى تسوية سلمية مقبولة على أساس ماورد في المشروع ، وهذا من شأنه الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الصهيونيين ، في حين أن المسألة مسألة وطن عربي ووجود عربي وهي أشياء لا يمكن أن يتم التفاوض بشأنها .

وتجاهل القرار وجود المجتمع العربي الفلسطيني الذي أصبح في نظر واضعيه مجتمعا غير قائم ، الأمر الذي ترفضه كافة القوانين لأن هذا المجتمع سيظل قائما رابضاً يؤكد بقاءه على أرض الآباء والأجداد . .

ومن المصادقات الدامية أن تجيء بريطانيا التي أصدرت وعد بانفور في نوفمبر ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين أي إقامة دولة يهودية هناك ، وتنتزع بعد خمسين عاماً قراراً من مجلس الأمن برسم حدود هذه الدولة والسماح لها بحرية العيش بسلام مع العرب . . .

وهكذا أصبح القرار البريطاني مكافأة سخية للصهيونية التي بدأت عدوانها الغادر على الأمة العربية طوال خمسين عاماً ، شغلت به الأمم المتحدة نفسها منذ عام ١٩٤٧ أي طوال عشرين سنة ، ابتدعت خلاله من الحلول المصطنعة ما عجزت عن تنفيذه لأن إدخال عنصر غريب على أصحاب البلاد الشرعيين يتنافى والطبيعة البشرية والقيم الذاتية ولا يقبله الوطن الأصل .

وسيظل حق العرب في فلسطين حقا أبديا . . . حقا يتمشى مع قوة الإيمان به .

ولن يفقد العرب إيمانهم بحقهم والإيمان بوجودهم . . الإيمان بفلسطين العربية .

الملاحق

الملحق رقم ١

اتفاقية الهدنة العامة
بين مصر وإسرائيل

الملحق رقم ٢

اتفاقية الهدنة العامة
بين المملكة الأردنية وإسرائيل

الملحق رقم ٣

اتفاقية الهدنة العامة
بين سورية وإسرائيل

الملحق رقم ٤

اتفاقية الهدنة العامة
بين لبنان وإسرائيل

الملحق رقم ٥

بروتوكول لوزان

الملحق رقم ١

اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل

وثيقة رقم ١٢٥٤ - س

المقدمة

لما كان طرفا هذه الاتفاقية قد قررا الدخول في مفاوضات تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وذلك استجابة لقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي يدعو الطرفين بمقتضى البند ٤٠ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة كإجراء اضافى مؤقت إلى التفاوض للوصول إلى هدنة دأمة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة في ١٦ و٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وذلك رغبة في تمهيد الطريق للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين - كما أن الطرفين قد عينا مندوبيهم الخولين بالتفاوض ووضع إتفاقية الهدنة الدأمة .

فإن المندوبين الموقعين على هذا بكامل السلطة المخولة لهم من قبل حكوماتهم المختصة قد اتفقوا على النصوص التالية :

المادة الأولى

رغبة في عودة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافا بأهمية التأكيدات

التبادلة في هذا الشأن الخاصة بعمليات الطرفين الحربية في المستقبل . يؤيد الطرفان بموجب هذه المبادئ الآتية التي يجب أن تراعى بكل دقة خلال الهدنة :

١ — يحترم الطرفان بكل دقة توصية مجلس الأمن الخاصة بعدم الإلتجاء إلى القوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين .

٢ — لا يقوم أى الطرفين بعمل عدائى بواسطة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو يضع مشروعا لاستخدامها أو يهدد بها الشعب أو القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

ومن المفهوم أن إستعمال التمييز (يوضع المشروع) في هذا النص لاعلاقة له بمشاريع هيئة الاركان حرب الخاصة بتمرينات التنظيمات العسكرية العامة .

٣ — يحترم إحتراما كاملا حق كل من الطرفين في أن يكتفل أمنه وحريته في التجرد من خوف الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

٤ — ان عقد هدنة دائمة بين قوات الطرفين المسلحة يقبل على أنه خطوة لاغنى عنها في سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم إلى فلسطين .

المادة الثانية

١ — وفقا للمبادئ المتقدمة ولقرارى مجلس الأمن المؤرخين ١٦٥٤

نوفمبر سنة ١٩٤٨ تقرر بمقتضى هذا هدنة عامة بين قوات الطرفين المسلحة البرية والبحرية والجوية .

٢ - لاتقوم أى وحدة من القوات العسكرية سواء البرية أو البحرية أو الجوية بما فى ذلك القوات غير النظامية التابعة لأى طرف بأى عمل عدائى أو حربى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للطرف الآخر أو ضد المدنيين الموجودين فى الأراضى الواقعة تحت إدارتهم أو أن تتعدى أو تخترق لأى سبب كان خطوط الحدود للهدنة المبنية فى المادة السادسة من هذه الإتفاقية ، إلا فى الاستثناء المبين فى المادة الثالثة وغيرها من هذه الإتفاقية ، أو أن تخترق حرمة الحدود الدولية أو أن تدخل أو تمر فى المنطقة الجوية أو المياه الواقعة على بعد ثلاثة أميال من شواطئ الطرف الآخر .

المادة الثالثة

١ - تنسحب القوات المصرية العسكرية الموجودة فى منطقة الفالوجا ، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ورغبة فى تطبيق قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨

٢ - يبدأ هذا الإنسحاب فى الساعة ٥٠٠ بتوقيت جرينتش من اليوم التالى للتوقيع على هذه الإتفاقية على أن يكون الإنسحاب إلى ماوراء حدود مصر - فلسطين .

٣ - يكون الانسحاب تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة ومطابقا
لخطة الانسحاب المبينة بالملحق (١) المرفق بهذا .

المادة الرابعة

مع الإشارة بصفة خاصة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة
في ١٦ و٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ قد تأيدت المبادئ والأغراض التالية :

١ - الاعتراف بمبدأ عدم الحصول على أى ميزة عسكرية أو
سياسية أثناء الهدنة التى أمر بها مجلس الأمن .

٢ - الاعتراف أيضاً بأن الأغراض الأساسية وروح الهدنة
لا تستخدم باسترجاع المواقع العسكرية السابق إحتلالها أو بتغيير المواقع
المحتلة الآن . ماعدا ما هو منصوص عنه بصفة خاصة فى هذه الإتفاقية
أو بتجاوز القوات العسكرية لكل من الطرفين المواقع المحتلة وقت
التوقيع على هذه الهدنة .

٣ - ومن المعترف به أيضاً أن الحقوق والمطالب والمصالح ذات
الصفة غير العسكرية من منطقة فلسطين التى تشملها هذه الاتفاقية يمكن
لكل من الطرفين إثباتها ، وأن هذه المطالب وقد إستبعدت عن مفاوضات
الهدنة باتفاق الطرفين المتبادل « يمكن أن تكون محلا لمفاوضات مقبلة
حسبما يترأى الطرفين » ومن الثابت أنه ليس من أغراض هذه الاتفاقية
إثبات أو إعتراف أو تأكيد أو إضعاف أو إبطال أى حقوق إقليمية
وحقوق حراسة أو أى حقوق أخرى أو مطالب أو مصالح قد يطالب

بها أحد الطرفين في منطقة فلسطين أو أى جزء من منطقة أخرى تشملها هذه الاتفاقية ، سواء أكانت هذه الحقوق أو المطالب أو المصالح المثبوتة ناشئة عن قرارات مجلس الأمن بما في ذلك قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ومذكرة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الخاصة بتطبيقه أو عن أى مصدر آخر . ان نصوص هذه الاتفاقية قد وضعت لاعتبارات عسكرية بحثة وهي نافذة فقط لمدة هذه الهدنة .

المادة الخامسة

١ - ان الخط المبين في المادة السادسة من هذه الاتفاقية سيعرف بأنه خط حدود الهدنة ويحدد وفق غرض وقصد قرارى مجلس الأمن الصادرين في ٤ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - ان خط حدود الهدنة لا يفسر بأى حال أنه حدود سياسية أو إقليمية ، وقد وضع دون الإخلال بحقوق أو مطالب أو موقف أى من الطرفين من الهدنة وذلك فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمسألة الفلسطينية .

٣ - ان الغرض الأساسى من خطوط حدود الهدنة هو تعيين الخطوط التى لا يجب أن تتجاوزها القوات المسلحة التابعة لكل من الطرفين ، إلا فيما نص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٤ - أوامر ولوائح القوات المسلحة لكل من الطرفين التى تحرم اجتياز المدنيين لخطوط القتال أو دخولهم المناطق الواقعة بين هذه الخطوط،

تبقى سارية المفعول بعد التوقيع على هذه الاتفاقية فيما يتعلق بخط حدود الهدنة في المادة السادسة .

المادة السادسة

١ - خط حدود الهدنة في منطقة غمزة - رفح يحد كما في الفقرة ٢ ب (١) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أى بخط يمتد من ساحل البحر عند مدخل وادى حاسى في اتجاه شرقي مخرقاً دير سنيد عبر طريق غزة - المجدل الرئيسى إلى منطقة تبعد ثلاث كيلو مترات شرقي الطريق ثم باتجاه جنوبى مواز لطريق غزة - المجدل ويستمر في هذا الاتجاه حتى الحدود المصرية .

٢ - لا تتعدى القوات المصرية في أى مكان داخل نطاق هذا الحد موافعها الحالية وهذا يشمل بيت حنون والمناطق المحيطة بها التى ستسحب منها القوات الإسرائيلية شال خط حدود الهدنة ، كما يشمل أى مواقع أخرى تقع داخل الخط المبين في الفقرة (١) التى ستخليها القوات الإسرائيلية كما هو مبين في الفقرة (٣) .

٣ - يجوز إبقاء النقاط الأمامية للقوات الإسرائيلية في هذه المنطقة وقوام كل منها فصيلا في النقاط التالية :

دير سنيد في الجبهة الشمالية للوادى ، (١٠٧٥١٠٩٠) - ٧٠٠

جنوب غربى سد (١٠٥٠٠٩٨٢) - محاجر الكبريت (٠٩٨٧٠٩٢٤) تل جامة (٠٩٧٢٠٨٨٧) وخربة المين (٠٩٣٢٠٨٢١) ويحلى الموقع الأمامى الإسرائيلى الكائن فى المقابر (٠٨١٦٠٧٢٣) فى اليوم التالى لليوم الذى يعقب التوقيع على هذه الاتفاقية ويحلى الموقع الأمامى الإسرائيلى الكائن بالتبة نمرة ٧٩ فى ميعاد لا يتجاوز أربعة أسابيع من اليوم التالى للتوقيع على هذه الاتفاقية ويجوز عقب إخلاء المواقع الأمامية السابق ذكرها إنشاء مواقع إسرائيلية أمامية جديدة فى النقط (٠٨٣٦٠٧٠٠) وفى نقطة تقع شرق التبة ٧٩ شرق خط حدود الهدنة .

٤ - فى منطقة بيت لحم - الخليل حينما توجد مواقع تحتلها القوات المصرية تطبق نصوص هذه الاتفاقية على قوات الطرفين فى كل من هذه المناطق ، على أن خطوط الهدنة ، والترتيبات المتبادلة بين الطرفين لإسحاب وتخفيض القوات ، يقوم بها الطرفان بالطريقة التى يقررانها عندما تعقد إتفاقية هدنة تشمل القوات العسكرية الأخرى فى هذه المنطقة خلاف قوات طرفى هذه الاتفاقية أو فى ميعاد أقرب حسبما يرغب الطرفان .

المادة السابعة

١ - يعترف طرفا هذه الاتفاقية أنه فى بعض القطاعات من إجمالى المنطقة التى تدخل فى نطاق هذه الاتفاقية ، أن مجاورة قوات فريق ثالث لا تشمله هذه الاتفاقية ، يجعل من المتعذر تطبيق أحكام هذه

الاتفاقية تطبيقاً تاماً في تلك القطاعات ولهذا السبب وحده ولحين عقد إتفاقية هدنة بدلا من الهدنة الحالية مع الطرف الثالث المذكور تطبق أحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالتخفيض والانسحاب المتبادل للقوات على الجبهة الغربية فقط وليس الجبهة الشرقية .

٢ - المناطق التي تشمل الجبهة الغربية والجبهة الشرقية سيحددها رئيس أركان حرب لجنة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة على أساس إبعاد القوات بعضها عن بعض ، والنشاط الحربي السابق واحتمال حصوله في هذه المنطقة مستقبلا - وتحديد هذه الجهات الغربية والشرقية - مبين بالملحق الثاني المرفق بهذه الاتفاقية .

٣ - يمكن إبقاء قوات مصرية دفاعية فقط في منطقة الجبهة الغربية الواقعة تحت الإشراف المصري ، وتسحب جميع القوات المصرية الأخرى من هذه المنطقة إلى نقطة أو نقط لا تبعد شرقاً عن العريش أو عويجلة .

٤ - في منطقة الجبهة الغربية الواقعة تحت إشراف إسرائيل يمكن إبقاء قوات إسرائيلية دفاعية تكون قاعدتها في المستعمرات ، وتسحب جميع القوات الإسرائيلية الأخرى من هذه المنطقة إلى نقطة أو نقط شمالى الخط البين في الفقرة ٢ (١) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٥ - القوات الدفاعية المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ بماليه ستبين في الملحق الثالث المرفق بهذه الإتفاقية .

المادة الثامنة

١ - تجرد من السلاح المنطقة التي تشمل بلدة العوجة وما يجاورها كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة وتخلي كلية من القوات المسلحة المصرية الإسرائيلية ويكون رئيس اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية ومراقبة هيئة الأمم المتحدة (الملحقون باللجنة) مسئولين عن تنفيذ هذا النص تنفيذاً تاماً .

٢ - وتكون المنطقة التي تجرد من السلاح كالآتي : من نقطة على حدود مصر - فلسطين على بعد ٥ كيلو مترات شمال غرب تقاطع طريق رفح - العوجة على الحدود (٠٨٧٥٠٤٦٨) جنوب شرق خشم المدود (٠٩٦٥٠٤١٤) ثم منها إلى الجنوب الشرقي إلى رتبة ٤٠٥ ، ٢٨٥ ، ١٠٧٨ ومنها إلى الجنوب الغربي إلى نقطة تقع على الحدود المصرية الفلسطينية على بعد ٥ كيلو مترات جنوب شرقي تقاطع المداقات القديمة للسكة الحديد والحدود (٠٩٩٥٠١٤٥) ومنها تعود في اتجاه شمالي غرب على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية إلى النقطة التي بدأت منها .

٣ - في الجانب المصري من الحدود المواجهة لمنطقة العوجة لا تتواجد مواقع دفاعية مصرية تكون أقرب إلى العوجة من القسيمة وأبو عجيلة .

٤ - لا تستخدم القوات العسكرية بأي حال طريق طابا - القسيمة العوجة للدخول إلى فلسطين .

٥ - تحركات القوات المسلحة لكل من طرفى هذه الاتفاقية داخل أى جزء من المنطقة المبينة فى الفقرة (٢) من هذه المادة لأى سبب من الأسباب - وعدم مراعاة أو تنفيذ أحد الطرفين لأحكام هذه المادة ، إذا ثبت ذلك لمثلئ هيئة الأمم المتحدة ، ويعتبر إخلالاً واضحاً لهذه الاتفاقية .

المادة التاسعة

جميع أسرى الحرب الموجودين لدى أى طرف من الطرفين والتابعين للقوات العسكرية النظامية وغير النظامية للطرف الآخر يصبح تبادلهم كالآتى :

١ - يكون تبادل أسرى الحرب تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة ورقابتها الشاملة ويبدأ التبادل فى خلال عشرة أيام من التوقيع على هذه الاتفاقية على أن يتم فى مدة لا تتجاوز ال ٢١ يوماً التالية .

وعند التوقيع على هذه الاتفاقية يضع رئيس اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من هذه الاتفاقية ، بالتشاور مع سلطات الطرفين العسكرية المختصة ، مشروعاً لتبادل أسرى الحرب فى المدة المحددة أعلاه . ويحدد تاريخ وأماكن التبادل وجميع التفاصيل الأخرى .

٢ - أسرى الحرب الذين تحت تنفيذ عقوبة جنائية عليهم وكذلك

الذين صدرت ضدهم أحكام لذنوب أو جرائم يصير إدماجهم ضمن هذا التبادل .

٣ - جميع الأدوات الخاصة بالاستعمال الشخصي والأشياء الثمينة والخطابات والمستندات وعلامات إثبات الشخصية وغيرها من الأشياء الشخصية من أى نوع كانت خاصة بأسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم . وفي حالة هروبهم أو وفاتهم تعاد إلى الطرف الذى يتبعون إليه .

٤ - جميع المسائل التى لم ينص عنها بنوع خاص فى هذه الإتفاقية يفصل فيها وفقاً للمبادئ المنصوص عنها فى الإتفاقية الدولية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليها فى جنيف فى ٢٧ يوليو ١٩٢٧ .

٥ - اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من هذه الإتفاقية تضطلع بمسئولية تحديد أماكن المفقودين عسكريين أو مدنيين فى المناطق الواقعة تحت إشراف كل فريق تسهيلاً لعملية تبادلهم ويقع على كل طرف أن يقدم للجنة تعاونه التام ويبدل كل مساعدة لتأدية هذه المهمة .

المادة العاشرة

١ - تشرف على تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية لجنة مختلطة للهدنة مكونة من سبعة أعضاء يعين منهم كل من الطرفين ثلاثة أعضاء ، ويكون رئيسها إما رئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو ضابط عظيم من المراقبين التابعين لهذه الهيئة ينتخبه رئيس أركان حرب بعد مشاورة طرفى هذه الإتفاقية .

(٢٣م - طريق النكبة)

٢ - تجمل اللجنة المختلطة للهدنة مقر رئاستها في العوجة وتمتد اجتماعاتها في الأماكن والأوقات التي تراها مناسبة لتأدية مهمتها على أفضل وجه .

٣ - يدعو رئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة اللجنة المختلطة للهدنة لعقد إجتماعها الأول في ميعاد لا يتجاوز اسبوعاً من التوقيع على هذه الإتفاقية .

٤ - تكون قرارات اللجنة المختلطة للهدنة على أساس مبدأ إجماع الآراء وذلك في حدود المستطاع ، وفي حالة تعذر الحصول على هذا الإجماع تكون القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الموجودين الذين أعطوا أصواتهم . والمسائل التي تؤخذ كبدأ يمكن استثنائها أمام لجنة خاصة مكونة من رئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ومن عضو من كل من الوفدين المتفاوضين للهدنة في رودس ، المصري واليهودي ، أو أى ضابط عظيم آخر ، وتكون قراراتهم في هذه المسألة نهائية وإذا لم يستأنف أى قرار للجنة في بحر أسبوع من تاريخ صدوره يعتبر هذا القرار نهائياً - ويقدم الإستئناف المرفوع إلى اللجنة الخاصة إلى رئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة الذى يقوم بدعوة اللجنة إلى الاجتماع في أقرب فرصة .

٥ - تحدد اللجنة المختلطة للهدنة الإجراءات الخاصة بها وتعتد الاجتماعات بعد أن يقوم الرئيس بإخطار الأعضاء بوقت مناسب ، وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة إذا حضرها أغلبية الأعضاء .

٦ — يكون من سلطة اللجنة استخدام المراقبين الذين يمكن أن يكونوا من بين الهيئات الحربية التابعة للطرفين أو من الأفراد العسكريين التابعين لهيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة أو من كليهما ، وذلك بالعدد الذى يتضح لزومه لتأدية المهمة الموكولة إليها . وفى حالة ما يستخدم مراقبو هيئة الأمم المتحدة يبق هؤلاء خاضعين لرئيس أركان حرب هيئة الإشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة . تعين مهمة خاصة أو عامة لمراقبة هيئة الأمم الملحقين باللجنة المختلطة للهدنة يخضع لموافقة رئيس أركان حرب هيئة الإشراف التابع لهيئة الأمم المتحدة أو لمندوبه فى اللجنة كلما كان رئيساً للجنة .

٧ — المطالب أو الشكاوى التى يقدمها أى الطرفين عن تنفيذ هذه الإتفاقية ترفع فوراً إلى اللجنة المختلطة للهدنة عن طريق رئيسها . وتتخذ اللجنة الإجراءات فيما يتعلق بهذه المطالب والشكاوى عن طريق نظام المراقبة والتحقيق حسبما يترأى لها مناسبة ذلك بقصد الوصول إلى تسوية مرضية وعادلة .

٨ — عند تفسير نص خاص من هذه الإتفاقية يكون تفسير اللجنة هو النافذ مع حفظ الحق فى رفع الإستئناف المنصوص عنه فى الفقرة (٤) ويحق للجنة كلما تراءى لها ذلك أو إذا دعت الضرورة ، التوصية إلى الطرفين بإجراء تعديلات لإحكام هذه الإتفاقية من وقت لآخر .

٩ — تقدم اللجنة المختلطة للهدنة لكل من الطرفين تقارير عن أعمالها باستمرار كلما رأت ذلك ضرورياً ، وتقدم صورة من كل هذه التقارير

إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة لإرسالها للجنة المختصة في هيئة الأمم المتحدة .

١٠ — يخول لأعضاء اللجنة أو مراقبيها حرية التجول والدخول إلى المناطق التي تشملها هذه الاتفاقية كلما رأت اللجنة داعيا لذلك ، على أنه إذا وصلت اللجنة إلى مثل هذه القرارات بأغلبية الاصوات تمين استخدام مراقبي هيئة الأمم وخدمهم .

١١ — نفقات اللجنة عدا ما يتعلق بمراقبي هيئة الأمم المتحدة تقسم مناصفة بين طرفي هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشر

لا يخل أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بأي حال من الأحوال بالحقوق والمطالب والموقف الخاص بأحد الطرفين فيما يتعلق بالحل السلمي النهائي للمسألة الفلسطينية .

المادة الثانية عشر

١ — هذه الاتفاقية الحالية غير خاضعة للتصديق عليها ، وتصبح سارية المفعول بمجرد التوقيع عليها .

٢ — وهذه الاتفاقية — التي تمت المفاوضة فيها وصار الاتفاق عليها تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي نص على إقامة هدنة لدرء خطر تهديد السلم في فلسطين وتسهيل

الانتقال من الهدنة الحالية إلى الهدنة الدائمة في فلسطين - تبقى نافذة المفعول إلى أن يتحقق وضع تسوية سلمية بين الطرفين فيما عدا مانص عليه بالفقرة (٣) من هذه المادة .

٣ - يمكن لطرفي هذه الاتفاقية بالاتفاق المتبادل تعديل هذه الاتفاقية أو أى حكم من أحكامها أو وقف تطبيقها في أى وقت عدا المادتين الأولى والثانية . وفي حالة عدم الوصول إلى الاتفاق المتبادل بعد سريان هذه الاتفاقية لمدة سنة من التوقيع عليها يمكن لأى من الطرفين أن يطلب إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر من ممثلي الطرفين لاعادة النظر أو تعديل أو وقف تنفيذ أى حكم من أحكام هذه الاتفاقية عدا المادتين الأولى والثانية ، والحضور في هذا المؤتمر يكون اجباريا للطرفين .

٤ - إذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عنه في الفقرة (٣) من هذه المادة عن حل للنقطة المختلف عليها يكون لكل من الطرفين الحق في رفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة لاييجاد حل على أساس أن هذه الاتفاقية قد عقدت تنفيذا لطلب صادر من مجلس الأمن لتحقيق السلم في فلسطين .

٥ - تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية المصرية الإسرائيلية العامة لوقف القتال التي وافق عليها الطرفان في ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ .

٦ - قد وقع على هذه الاتفاقية من خمس نسخ . يحتفظ كل من

الطرفين بنسخة منها وترسل نسختان إلى سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة ليرفعها إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين التابعة لهيئة الأمم المتحدة كما ترسل نسخة إلى نائب الوسيط .

وتصديقا لما ذكر قد وقع مندوبو الدول المتعاقدة فيما يلي بحضور نائب الوسيط بفلسطين ورئيس أركان حرب هيئة الإشراف على المدينة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

تحررت في رودس - جزيرة رودس - باليونان في يوم ٢٤ فبراير من عام ١٩٤٩ .

إمضاء

بالنيابة عن حكومة إسرائيل

والتر إيتان

يجيل يادن

الياس ساسون

إمضاء

بالنيابة عن حكومة مصر

محمد سيف الدين

م . ك الرحمانى

الملحق الأول

خطة الانسحاب من الفالوجا

يتم إنسحاب القوات المصرية بمهامها الحربية الثقيلة من منطقة الفالوجا إلى مراكز تقع خلف الحدود المصرية الفلسطينية طبقاً للخطة التالية :

١ - يبدأ الانسحاب يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ في الساعة ٥٠٠ بتوقيت جرينتش ويكون هذا الانسحاب بأكمله تحت مراقبة وإشراف هيئة الأمم المتحدة .

٢ - ونظراً لكثرة القوات التي يشملها الإنسحاب ولتقليل احتمال وقوع أى احتكاك أو حوادث إلى أقل حد ممكن ، ولضمان الإشراف الفعلى لهيئة الأمم المتحدة خلال العملية يتم تنفيذ الإنسحاب فى مدة خمسة أيام من يوم دخول خطة الانسحاب فى حيز التنفيذ .

٣ - يستخدم طريق الفالوجا - عراق سويدان - بورير - غزة - رفح كطريق للانسحاب ، على أنه إذا انضح فى يوم الانسحاب أنه

غير صالح للاستعمال يقوم رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بانتخاب طريق بدلا منه وذلك بعد التشاور مع الطرفين .

٤ - يقدم قائد عام القوات المصرية بفلسطين في بحر ٢٤ ساعة قبل الميعاد المحدد للانسحاب إلى رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة (أو من يمثله) مشروعا مفصلا لانسحاب الحامية المصرية بالفالوجا للموافقة عليه ، على أن يشتمل هذا المشروع على بيان عدد القوات وكميات العتاد المراد سحبها يوميا - وعدد ونوع العربات التي تستخدم يوميا في عملية الانسحاب وعدد السفريات اللازمة لإتمام التحركات اليومية .

٥ - يوضع المشروع التفصيلي المشار إليه في الفقرة الرابعة على أساس نظام الاسبقية لعملية الانسحاب كما يحدده رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على تنفيذ الهدنة والذي يتضمن غير ذلك أنه بعد انسحاب الرضى والجرحى الذى سبق إتمامه تحلى أولا قوات المشاة مع الاسلحة الشخصية ومتعلقاتها ، ويكون الانسحاب بالنسبة للمهمات الثقيلة فى المراحل النهائية من العملية والعتاد الثقيل هو المدفعية ، العربات المصفحة، الدبابات وحاملات البرن ، ولتقليل إحتمال وقوع حوادث على أثر وصول قوات المشاة إلى الجهة التى يقصدونها يكون إخلاء المهمات الثقيلة إلى نقطة داخل الحدود المصرية يحدد موقعها رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على تنفيذ الهدنة ، على أن توضع هذه المهمات هناك باعتبارها ممتلكات مصرية تحت حراسة هيئة الامم المتحدة إلى الوقت الذى يرى فيه رئيس

أركان حرب الاشراف على تنفيذ الهدنة أن الاتفاقية أصبحت نافذة ،
فيقوم عندئذ بتسليم هذه المهمات إلى السلطات المصرية المختصة .

٦ - تقدم السلطات الإسرائيلية والضيباط اليهود في منطقة الفالوجا
غزه المعونة التامة لتنفيذ العملية ويكونون مسئولين عن عدم وجود عوائق
من أى نوع فى الطريق الذى سيتبع فى الانسحاب ، على أن تبقى
القوات اليهودية أثناء الانسحاب بعيدة عن الطرق التى ستتبع فى هذا
الانسحاب .

٧ - يتواجد مراقبو هيئة الأمم المتحدة العسكريون مع كل من
القوات المصرية الإسرائيلية لضمان مراعاة الطرفين بدقة خطة الانسحاب
وتنفيذ جميع التعليمات الخاصة بتنفيذها والتى قد يصدرها فيما بعد رئيس
أركان حرب التابع لهيئة الأمم المتحدة ليقوم مراقبو هيئة الأمم
العسكريون دون غيرهم بإجراء التفقيش الذى يرون ضرورته لتنفيذ
الانسحاب وتكون قراراتهم فى جميع الاحوال نهائية .

الملحق الثاني

يكون خط تحديد الجبهة الغربية والجبهة الشرقية في فلسطين مفهومًا على أساس الاعتبارات العسكرية فقط المتعلقة بالقوات التابعة للطرفين المشتركين في هذه الإتفاقية وكذلك المتعلقة بالقوات التابعة لطرف في المنطقة التي لا تشملها هذه الإتفاقية ، كآلاتي .

(أ) الجبهة الغربية :

تكون المنطقة الواقعة جنوب وغرب الخط المبين في الفقرة ١ (أ) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من نقطة ابتدائها في الغرب إلى نقطة (١٢٥٨١١٩٦) ثم جنوبًا على امتداد الطريق إلى خط - الفالوجا عند (١٢١٤٠٨٢٣) بير سبع وتنتهي شمال بير عسلوج عند النقطة ٤٠٢ .

(ب) الجبهة الشرقية :

المنطقة الواقعة شرق الخط المبين في الفقرة (أ) بعاليه ومن النقطة ٤٠٢ إلى أقصى نقطة جنوب فلسطين بخط مستقيم لنصف المسافة الواقعة

بين حدود مصر وفلسطين ، وبين حدود شرق الأردن وفلسطين .

توقيع بريجادير جنرال

وليم رابلي

بالسلاح البحري بالولايات المتحدة ورئيس أركان حرب هيئة الإشراف

على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الملحق الثالث

تعريف القوات الدفاعية

أولاً : القوات البرية

١ - لانتجاوز :

(١) ٣ كتائب مشاة لا يزيد كل منها على ٨٠٠ ضابط ورتب أخرى
ومكونة مما لا يزيد عن :

١ - ٤ سرايا مشاة مع مهماتها من الأسلحة الصغيرة العادية
(بنادق - مدافع ما كينة خفيفة - مدافع ما كينة صغيرة - مدافع
هاون خفيفة ٢ بوصة (بنادق مضادة للدبابات أو بيات) .

٢ - سرية معاونة لا يزيد تسليحها عن ٦ مدافع ما كينة
متوسطة ، ٦ مدافع هاون لا تزيد عن ٣ بوصة ، ٤ مدافع مضاد
للدبابات لا تزيد عن ٦ رطل .

٣ - سرية رئاسة .

(ب) ١ - بطارية مكونة من ٨ مدافع ميدان لا تزيد عن ٢٥ رطل .

(ح) ١ - بطارية مكونة من ٨ مدافع مضادة للطائرات لا تزيد
عن ٤٠ ملليمترأ .

٢ - لا يدخل ضمن القوات الدفاعية ما يأتي .

(أ) المدرعات مثل الدبابات والعربات المصفحة وحاملات البزن والمصفحات نصف الجنزير والجزارات أو أى عربات قتال مصفحة أخرى .

(ب) جميع الأسلحة للمعاونة والوحدات خلاف المينة في الفقرة ١ (١ - ١) ، ١ (ب) ، (ج) بعاليه .

٣ - وحدات الخدمة تكون مطابقة لخطة توضع وتعتمد بواسطة اللجنة المختلطة للهدنة .

ثانياً - القوات الجوية .

في المناطق التي يسمح بوجود قوات دفاعية بها تراعى الشروط الآتية بالنسبة للقوات الجوية .

١ - لا يحتفظ بأى مطارات حربية أو ممرات أو أراضى نزول ، أو تجهيزات .

٢ - لا تصعد أو تهبط أى طائرات إلا في الحالات الاضطرارية .

ثالثاً - القوات البحرية .

لا تنشأ أى قاعدة بحرية في المناطق التي يصرح بوجود قوات دفاعية فيها ولا يصرح للبوارج أو المراكب الحربية أن تدخل المياه الإقليمية المجاورة .

رابعاً - وفي المناطق التي ستبقى فيها قوات دفاعية فقط يتم

التخفيض اللازم للقوات في خلال أربعة أسابيع من تاريخ التوقيع على هذه الإتفاقية .

رسائل ملحقة باتفاق الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل .

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور والتر إيتان رئيس الوفد الإسرائيلي في رودس .

من رالف بانس نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم أنه لن تتواجد قوات إسرائيلية في قرية بير عسلوج .

رالف بانس

(إمضاء)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف بانس نائب الوسيط لفلسطين برودس .

من والتر إيتان رئيس الوفد الإسرائيلي .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة تؤيد علمنا بأنه لن تتواجد قوات إسرائيلية في قرية بير عسلوج .

(إمضاء)

والتر إيتان

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور والتر إيتان رئيس الوفد الاسرائيلي في رودس .

من رالف بانش نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب أن تؤيدوا عملكم أنه في أثناء إخلاء القوات المصرية بمنطقة الفالوجا المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاقية ، يباح للاهالي المدنيين في الفالوجا وعراق النشبة الاخلاء أيضا مع القوات المصرية إذا ما رغبوا في ذلك .

والذين يرغبون من هؤلاء الأهالي المدنيين في البقاء في الفالوجا وعراق النشبة يباح لهم ذلك ، والمدنيون الذين يرغبون في التوجه إلى منطقة الخليل يمكنهم ذلك تحت حراسة وإشراف هيئة الأمم المتحدة .
وجميع هؤلاء المدنيين يكونوا في أمن تام في اشخاصهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الخاصة .

(إمضاء)

رالف بانش

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

إلى الدكتور رالف بانش نائب الوسيط لفلسطين برودس .

من والتر إيتان رئيس الوفد الإسرائيلي .

فيما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة تؤيد علمنا أنه في أثناء إخلاء القوات المصرية في الفالوجا المنصوص عنه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يباح للاهالي المدنيين في الفالوجا وعراق النشبة الإخلاء مع القوات المصرية إذا ما رغبوا في ذلك .

والذين يرغبون في البقاء في الفالوجا وعراق النشبية من هؤلاء الأهالي المدنيين يباح لهم ذلك . ويمكن ، للذين يرغبون من الأهالي المدنيين ، الذهاب إلى منطقة الخليل تحت حراسة وإشراف هيئة الأمم المتحدة . وجميع هؤلاء المدنيين يؤمنون بصفة خاصة على أشخاصهم وممتلكاتهم وسكنهم وممتلكاتهم الشخصية .

وتحتفظ حكومة إسرائيل بالحق في معاملة الأشخاص الذين يختارون البقاء في منطقتي الفالوجا وعراق النشبية ، ويتحقق أنهم اشتركوا في القتال في فلسطين ، كأسرى حرب .

(إمضاء)

والتر ايتان

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

إلى الدكتور والتر ايتان رئيس الوفد الإسرائيلي في رودس .

من رالف بانس نائب الوسيط .

فما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم بأنه في أي وقت بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يمكن أن تسحب القوات المصرية الموجودة الآن في منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهمات وأدواتها الشخصية وعرباتها عبر الحدود المصرية تحت إشراف وحراسة هيئة الأمم المتحدة بصفة مطلقة وعن الطريق

المباشر الذى يحدده رئيس أركان حرب مراقبة الهدنة التابع لهيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الإسرائيلية المختصة .

(إمضاء)

رالف بانش

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

إلى الدكتور رالف بانش نائب الوسيط لفلسطين برودس .
من والتر ايتان رئيس الوفد الإسرائيلى .

فما يختص باتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة أؤيد علمنا بأنه فى أى وقت بعد التوقيع على هذه الاتفاقية يمكن أن تسحب القوات المصرية الموجودة الآن فى منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهمات وأدواتها الشخصية وعرباتها عبر الحدود المصرية تحت إشراف وحراسة هيئة الأمم المتحدة بصفة مطلقة وعن الطريق المباشر الذى يحدده رئيس أركان حرب مراقبة الهدنة التابع لهيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الإسرائيلية المختصة .

(إمضاء)

والتر ايتان

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

إلى الكولونيل سيف الدين رئيس الوفد المصرى
من رالف بانش نائب الوسيط

(م ٢٤ - طريق النكبة)

فما يختص بإتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم بأن أى ثكنات عسكرية أو أماكن تجمعات تكون موجودة على جانبي الطريق حتا - الفالوجا - بير سبع أو على بعد لا يتجاوز مائتى متر غرب هذا الطريق تعتبر كأنها واقعة فى نطاق منطقة الجبهة الشرقية كما هو مبين فى الملحق الثانى من هذه الإتفاقية .

(إمضاء)

رالف بانش

رودس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

إلى الدكتور رالف بانش نائب الوسيط لفلسطين برودوس

من الكولونيل سيف الدين

ردا على مذكرتكم المؤرخة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩

أشرف بإخطاركم بأن الوفد المصرى يوافق على إعتبار أى ثكنات أو أماكن تجمعات تكون موجودة الآن على جانبي طريق حتا - الفالوجا - بير سبع وتكون على بعد لا يتجاوز ٢٠٠ متر غرب هذا الطريق كأنها واقعة ضمن منطقة الجبهة الشرقية المبينة فى الملحق الثانى من إتفاقية الهدنة الموقع عليها اليوم .

الملحق رقم ٢

اتفاقية الهدنة بين الأردن واسرائيل

رودس في ٣ أبريل ١٩٤٩ . وثيقة رقم ١٣٠٢ - س

المقدمة :

ان فريق الاتفاقية الحالية تلبية منها لقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ الذي يدعوها إلى التفاوض في هدنة باعتبار ذلك إجراء مؤقتا آخر ضمن المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وبغية تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين .

وبعد أن قررا الدخول برئاسة الأمم المتحدة في مفاوضات تتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ ، وبعد أن عينتا ممثلين ذوي صلاحية التفاوض في إتفاقية هدنة وعقدها .

وبعد أن تبادل الممثلون لحكوماتهم الموقعون أدناه وثائق تفويضهم الكاملة ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول :

اتفقا على النصوص الآتية :

المادة الأولى

بغية تسهيل العودة إلى سلم دائم في فلسطين واعترافا بأهمية التأكيدات التي تبادلها الفريقان في هذا الباب والمتعلقة بالعمليات

الحرية المستقبلية ، فإن المبادئ الآتية ، التي يترتب على الفريقين مراعاتها أثناء الهدنة هي :

١ - أن أمر مجلس الأمن الذي يمنع اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في تسوية قضية فلسطين يحترمه كلا الفريقين احتراماً تاماً .

٢ - يحظر على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لأى الفريقين أن تتخذ إجراء عدوانياً أو تختطه أو تهدد به ضد أهالى الفريق الآخر أو قواته المسلحة مع العلم بأن استعمال التمييز (تختطه) في هذا السياق لا يعنى خطط الأركان العامة التي تملسها التشكيلات العسكرية في المادة .

٣ - يحترم حق كل من الفريقين في أمانه وحريته من الخوف من هجوم القوات المسلحة للفريق الآخر .

٤ - أن إقامة هدنة بين القوات المسلحة للفريقين يقبل باعتباره خطوة لا غنى عنها نحو فض النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين .

المادة الثانية

من أجل الغاية من تطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ تثبت المبادئ والأهداف الآتية :

١ - يعترف بمبدأ عدم كسب أى نفع عسكري أو سياسى من الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن .

٢ - ويمترف كذلك بأن ليس من نص في هذه الاتفاقية يحذف بأى شكل من الأشكال بمقوق أى من الفريقين أو إدعاءاته أو مراكزه فى الحل السلمى النهائى لتفضية فلسطين ، فنصوص هذه الاتفاقية إنما أملتأ اعتبارات عسكرية صرفة .

المادة الثالثة

١ - عملا بالمبادئ الواردة آتقا وعملا بقرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ تقام هدنة بين القوات المسلحة للفريقين — برية وبحرية وجوية .

٢ - لن يرتكب أى عنصر من القوات العسكرية أو شبه العسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية لكلا الفريقين ، برىاً أو بحرياً أو جوياً ، أى عمل حربى أو عدائى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للفريق الآخر ، أو ضد المدنيين فى أرض يسيطر عليها ذلك الفريق ، أو يتقدم عبر خطوط حدود الهدنة المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة أو يتجاوزها لأى غرض مهما كان ، أو يدخل المجال الجوى للفريق الآخر أو يخترقه .

٣ - لن يوجه عمل شبه عسكرى أو عمل عدائى من أرض يسيطر عليها أحد فريقى هذه الاتفاقية ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة

١ - تدعى الحدود الموصوفة في المادتين الخامسة والسادسة من هذه الاتفاقية خطوط حدود الهدنة وهى تخطط إبقاء بفرض قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ وقصده .

٢ - ان الفرض الأساسى من خطوط أو حدود الهدنة هو رسم الخطوط التى لن تتجاوزها القوات المسلحة لكلا الفريقين .

٣ - تظل الأنظمة والتعليمات الخاصة بقوات الفريقين المسلحة التى تمنع المدنيين من اجتيار خطوط القتال أو دخول المساحة الواقعة بين الخطوط نافذة المفعول بعد توقيع هذه الاتفاقية منطبقا ذلك على خطوط حدود الهدنة فى المادتين الخامسة والسادسة .

المادة الخامسة

١ - تكون خطوط حدود الهدنة لجميع القطاعات ماعدا القطاع الذى تسيطر عليه الآن القوات العراقية كما رسمت على الخرائط فى الملحق الأول من هذه الاتفاقية وتحدد بما يلى :

(١) فى قطاع خربة دير عرب (ش . خ ١٥١٠٠ - ١٦٧٤) إلى الطرف الشمالى لخطوط حدود الهدنة فى اتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، تكون خطوط حدود

الهدنة هي حدود الهدنة التي شهدت بها منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

(ب) في قطاع القدس تنطبق خطوط الهدنة على الحدود المخططة في اتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس .

(ج) في قطاع الخليل - البحر الميت تكون خطوط حدود الهدنة كالتي عينت في الخارطة رقم ١ المشار إليها بحرف (ب) في الملحق الأول من هذه الاتفاقية .

(د) في القطاع المتعددة من نقطة على البحر الميت (ش . خ . ١٩٢٥ - ١٩٥٨) إلى الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين يتقرر خط حد الهدنة بالمراكز العسكرية الحالية كما رسمها في مارس ١٩٤٩ مراقبو الأمم المتحدة وتمتد من الشمال إلى الجنوب كما رسمت على الخارطة رقم ١ في الملحق الأول لهذه الاتفاقية^(١) .

المادة السادسة

١ - من المتفق عليه أن تحمل قوات المملكة الأردنية الهاشمية على قوات العراق في القطاع الذي تسيطر عليه القوات الأخيرة ، وذلك بعد أن أبلغت حكومة العراق نيتها هذه إلى القائم بأعمال الوساطة برسالتها المؤرخة في ٢٠ مارس الواردة من وزير خارجية العراق يفوض فيها وفد

(١) لم تثبت هنا الحرائط

المملكة الأردنية الهاشمية بالمفاوضة عن القوات العراقية ويصرح بأن تلك القوات سوف تسحب .

٢ — أن يكون خط حدود الهدنة في القطاع الذي تسيطر عليه الآن القوات العراقية كما هو مرسوم في الخارطة خط رقم ١ في الملحق الأول من هذه الاتفاقية المشار إليها بحرف (أ) .

٣ — تنشأ خطوط حدود الهدنة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة على مراحل كما يلي :

على أنه يجوز أثناء ذلك المحافظة على الخطوط العسكرية الراهنة .

(أ) في المنطقة الواقعة غرب الطريق الممتد من باقة إلى جلعولية ومنها إلى شرق كفر قاسم : خلال خمسة أسابيع من التاريخ الذي وقعت فيه هذه الاتفاقية .

(ب) في منطقة وادي عارة شمال الخط الممتد من باقة إلى زيبية خلال سبعة أسابيع من التاريخ الذي توقع فيه هذه الاتفاقية .

(ج) في جميع المناطق الأخرى من القطاع ، خلال خمسة عشر أسبوعاً من التاريخ الذي توقع فيه هذه الاتفاقية .

٤ — أن خط الهدنة في قطاع الخليل — البحر الميت المشار إليه في الفقرة ج من المادة الخامسة من هذه الاتفاقية والمشار إليه (ب) في الخارطة أ في الملحق الأول والذي يشتمل على انحراف جوهرى عن الخطوط العسكرية الحاضرة لصالح قوات المملكة الأردنية الهاشمية قد

أريد به التعويض به عن تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع
العراقي المبنية في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٥ - وتعويضاً عن الطريق المستولى عليها بين طولكرم وقلقيلية
توافق حكومة إسرائيل على أن تدفع لحكومة المملكة الهاشمية تكاليف
إنشاء عشرين كيلو متراً من طريق جديد من الدرجة الأولى .

٦ - حينما تتأثر قرى بإقامة خط حدود الهدنة المنصوص عليها في الفقرة
٢ من هذه المادة ، فإنه يحق لسكان هذه القرى الاحتفاظ بكامل حقوقهم
في السكن والملكية والحرية . وستكون هذه الحقوق مصونة . . وفي حالة
ما يزعم أناس من هؤلاء السكان مغادرة قراهم فإن لهم الحق في أن يأخذوا
معهم ماشيتهم وغيرها من الممتلكات المنقولة وأن يتسلخوا دون إبطاء
تعويضات كاملة عن الأرض التي تركوها . وسيمنع على القوات الإسرائيلية
الدخول إلى هذه القرى أو المراقبة فيها - إذ تنظم فيها شرطة عربية تجند
محلياً وترابط من أجل الأمن الداخلي .

٧ - إن المملكة الأردنية الهاشمية تقبل المسؤولية عن جميع القوات
العراقية في فلسطين .

٨ - لن تفسر نصوص هذه الاتفاقية بأى معنى من معانيها تفسيراً
يجحف بالتسوية السياسية النهائية بين فريقى هذه الاتفاقية .

٩ - أن خطوط حدود الهدنة المينة في المادتين الخامسة والسادسة
من هذه الاتفاقية يتفق عليها بين الفريقين دون اجحاف بالتسويات الإقليمية
أو بخطوط الحدود أو بادعاءات أى من الفريقين المتعلقة بها في المستقبل .

١٠ - تنشأ خطوط الهدنة خلال عشرة أيام من التاريخ الذى توقع فيه هذه الاتفاقية ، بما فى ذلك انسحاب القوات الذى قد يقتضيه هذا الإنشاء إلا حيث نص على خلاف ذلك .

١١ - تخضع خطوط الهدنة المينة فى هذه المادة الخامسة للتصحيجات التى قد يتفق عليها فريقا هذه الاتفاقية ، ويكون لجميع هذه التصحيحات نفس القيمة والتأثير كما لو كانت قد أدرجت بتامها فى إتفاقية الهدنة العامة هذه .

المادة السابعة

١ - تقتصر القوات العسكرية لفريق هذ الاتفاقية على القوات الدفاعية ، وذلك فى المناطق الممتدة عشرة كيلو مترات من كلا جانبي خطوط حدود الهدنة إلا حيث يكون ذلك غير عملي لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين والشقة الساحلية . أما القوات الدفاعية المسموح بها فى كل قطاع فهى المحدودة فى الملحق الثانى من هذه الاتفاقية . ويدخل فى حساب تخفيض عدد القوات المراقبة فى القطاع الذى تسيطر عليه هذه القوات الآن .

٢ - يتم تخفيض القوات إلى مستوى الدفاع حسب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من إنشاء خطوط حدود الهدنة المينة فى هذه الاتفاقية ويتم بالطريقة نفسها إزالة الألغام من الطرق الملقومة والمناطق التى يخلها أى الفريقين ، كما يتم خلال هذه الفترة نفسها تسليم الخرائط التى تشير

إلى مواقع مثل حقول هذه الألقام من أحد الفريقين إلى الآخر .

٣ - يكون مقدار القوات التي يجوز أن يحتفظ بها الفريقان في كلا جانبي خطوط الهدنة خاضعاً لتعديلات دورية ، ابتغاء المزيد من تخفيض قوات كهذه بالتراضي بين الفريقين ..

المادة الثامنة

١ - تؤلف لجنة خاصة مكونة من ممثلين اثنين عن كل فريق تمينهما حكومتاهما ابتغاء وضع خطط وترتيبات يتفق عليها ترى إلى توسيع مدى هذه الاتفاقية وإدخال التحسينات على تطبيقها .

٢ - تنظم اللجنة الخاصة فور البدء بتنفيذ هذه الاتفاقية وتوجه عنايتها إلى وضع خطط وترتيبات يتفق عليها حول الموضوعات التي قد يمرضها عليها أحد الفريقين والتي تشتمل في كل حال على ما يلي مما تم الاتفاق عليه مبدئياً حتى الآن : حرية التنقل على الطرق الجوية بما في ذلك طريقاً بيت لحم والطورون - القدس ، استئناف النشاط المعتاد للمعاهدة الإنسانية والثقافية على جبل الطور وحرية الوصول إليها ، حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمعاهد الثقافية واستعمال المقبرة الواقعة على جبل الزيتون ، استئناف العمل في محطة مضخة اللطرون ، تزويد المدينة القديمة بالكهرباء . واستئناف عمل السكك الحديدية إلى القدس .

٣ - تفرد اللجنة الخاصة بصلاحية النظر في المسائل التي قد تحال

إليها ويمكن أن تنص الخطط والترتيبات التي تضعها على أن تمارس وظيفة الإشراف عليها لجنة الهدنة المشتركة ، المؤلفة حسب المادة الحادية عشرة .

المادة التاسعة

ان الاتفاقات التي يتوصل إليها الفريقان بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي تتعلق بمثل قضايا المزيد من تخفيض القوات الذي ترى إليه الفقرة ٣ من المادة السابعة وبالتعديلات القادمة لخطوط حدود الهدنة وبالخطوط والترتيبات التي تضعها اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المادة الثامنة ، يكون لها نفس القيمة والتأثير لنصوص هذه الاتفاقية وبتقيد بها الفريقان التقيد نفسه .

المادة العاشرة

بعد أن تبادل الأسرى بين الفريقين بترتيب خاص قبل التوقيع على هذه الاتفاقية ، لا حاجة إلى ترتيبات إضافية في هذا الأمر إلا أن لجنة الهدنة المشتركة تتعهد بإعادة النظر فيما إذا كان هناك أسرى حرب تابعون لأحد الفريقين لم تشملهم المبادلة السابقة وفي حالة ما يكون هناك أسرى حرب فإن لجنة الهدنة المشتركة تنظم مبادلة عاجلة لئلا هؤلاء الأسرى ويتعهد فريقا هذه الاتفاقية بأن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع لجنة الهدنة المشتركة في القيام بهذه المهمة .

المادة الحادية عشرة

١ - بإستثناء الأمور التي تنفرد بالصلاحيية المطلقة فيها اللجنة الخاصة بموجب المادة الثامنة ، تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل فريق من فريق هذه الاتفاقية اثنين منهم ، ويكون رئيسها رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو ضابطاً كبيراً من ضباط الرقابة للمحققين بتلك المنظمة ، يعينه رئيس الأركان بعد التشاور مع وكلاء فريق الاتفاقية .

٢ - تقيم لجنة الهدنة المشتركة في القدس وتعد جلساتها في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية من أجل تصريف عملها تصريفاً مجدياً .

٣ - يدعو رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة لجنة الهدنة المشتركة إلى عقد أولى جلساتها في وقت لا يتأخر عن أسبوع واحد بعد توقيع هذه الاتفاقية .

٤ - تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة قاعمة على مبدأ الإجماع ما أمكن ، وفي حالة عدم الإجماع تتخذ للمقرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين .

• - تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمة سير العمل الخاصة بها وتعد الجلسات بعد أن يشعر الرئيس الأعضاء اشعاراً كافياً ، ويتشكل نصاب الاجتماعات من أكثرية أعضائها .

٦ - تخول اللجنة حق استخدام المراقبين الذين يمكن أن يكونوا من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الضباط العسكريين التابعين لمنظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من كليهما ، وذلك بالاعداد التي تعتبر ضرورية للقيام بأعمالها . وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة يظل هؤلاء تحت امره رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة . ان الأعمال الخاصة أو الأعمال العامة التي يعهد بها إلى مراقبي الأمم المتحدة الذين يلحقون بلجنة الهدنة المشتركة تخضع لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة ، وذلك بحسب من يكون منهما رئيساً لها .

٧ - ان الإدعاءات أو الشكاوى ذات العلاقة بتطبيق هذه الاتفاقية التي يقدمها أحد الفريقين تحال فوراً إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة من الإجراءات بشأن جميع الإدعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقيق الخاص بها مآتراه مناسباً ، ابتغاء الوصول إلى تسوية عادلة ومقبولة لدى الفريقين .

٨ - عندما ينشأ خلاف حول تفسير معنى نص هذه الاتفاقية ، ماعدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية ، فإن تفسير اللجنة هو الذي يسود ، ويجوز للجنة بحسب ما ترى ، وكما تقضى به الحاجة أن توصي الفريقين بين حين وآخر بإجراء تعديلات في نصوص هذه الاتفاقية ..

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير بأعمالها بالقدر الذي تراه ضرورياً ، وتقدم نسخة من كل تقرير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لا يصاله إلى الهيئة المناسبة ، أو المرجع المختص في الأمم المتحدة.

١٠ - يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والمرور في المنطقة التي تشملها هذه الاتفاقية بحسب الضرورة التي تقرها اللجنة شرط أن تقتصر على استخدام مراقبي الأمم المتحدة عندما تتخذ اللجنة قرارات كهذه باكثرية الأصوات .

١١ - تقسم نفقات اللجنة بالتساوى بين فريقى الاتفاقية ، ماعدا النفقات الخاصة لمراقبي الامم المتحدة .

المادة الثانية عشرة

١ - لا تخضع الاتفاقية الحالية للتصديق وتصبح نافذة المفعول فور توقيعها .

٢ - ان العمل بهذه الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها وقرارها ايفاء لقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ والداعى إلى إقامة هدنة من أجل درء ما يهدد السلم في فلسطين ومن أجل تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية إلى سلم دائم فيها ، يظل ساريا حتى يبلغ الفريقان تسوية سلمية إلا فيما نص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٣ - يجوز في كل وقت لكلا فريقى هذه الاتفاقية بالتراضى تنقيح هذه الاتفاقية أو أى نص من نصوصها أو إيقاف تنفيذها ، ماعدا المادتين الأولى والثالثة . وفي حالة عدم التراضى ، وبعد أن تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول لمدة سنة من تاريخ توقيعها ، يجوز لأى من الفريقين أن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة إلى مؤتمر من ممثلى كلا الفريقين بغية إعادة النظر فى أى نص من نصوص هذه الاتفاقية أو تنقيحه

أو إيقاف العمل به ، ماعدا المادتين الأولى والثالثة منها . ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا اجباريا على الفريقين .

٤ - إذا لم ينتج عن المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة حل لمسألة قام عليها خلاف يرضى عنه الفريقان ؛ فإن أيا من الفريقين يمكن أن يعرض الامر على مجلس الامن التابع لهيئة الأمم إبتغاء الجزاء المطلوب على أساس أن هذه الاتفاقية قد عقدت ايفاء لإجراء مجلس الأمن الذى يستهدف بلوغ السلم في فلسطين .

٥ - توقع هذه الاتفاقية من خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيصالها إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين التابعة للأمم المتحدة ونسخة إلى القائم بأعمال الوساطة في فلسطين .

كتب في رودس ، بجزيرة رودس ؛ باليونان في اليوم الثالث من نيسان ألف وتسعمائة وتسع وأربعين بحضور القائم بأعمال الوساطة في فلسطين التابع للأمم المتحدة ورئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة انتابع للأمم المتحدة .

توقيع روبر شلواح

موشى دايان

عن حكومة إسرائيل

توقيع أحمد صدق الجندى

محمد المعايطة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الملحق الثاني

تعريف القوات الدفاعية

أولاً - من أجل أغراض هذه الاتفاقية تحدد القوات الدفاعية بما يلي :

١ - القوات البرية :

(١) كتيبة عادية تتألف بما لا يزيد عن ٨٠٠ ضابط وجندي ولا يزيد تشكيلها على :

(١) أربع سرايا مشاة بتجهيزات المشاة العادية أى بنادق ورشاشات خفيفة وبنادق سريعة الطلقات ومدافع هاون خفيفة وبنادق مقاومة للدبابات ومدافع صاروخ . ولا يزيد عيار مدافع الهاون عن البوصتين .

ولا يزيد عدد الأسلحة لكل كتيبة عما يلي :

٤٨ رشاشاً خفيفاً .

١٦ مدافع هاون من عيار بوصتين .

الملحق الأول عبارة عن خرائط لم تثبت هنا .

(م ٢٠ - طريق النكبة)

٨ مدافع صاروخ .

(٢) سرية مساندة واحدة لا تحمل أكثر من ستة رشاشات متوسطة وستة مدافع هاون لا يزيد عيار كل منها على ثلاث بوصات وأربعة مدافع مقاومة للدبابات ولا يزيد عيار كل منها على ستة أرطال .
(٣) سرية قيادة واحدة .

(ب) تتألف المدفعية والمدفعية المقاومة للطائرات المخصصة للقوات الدفاعية من أصناف الأسلحة الآتية :
مدافع ميدان لا يزيد عيار كل منها على ٢٥ رطلا ومدافع مضادة للطائرات لا يتجاوز عيارها أربعين مليمترا .

٢ - يستثنى ما يلي من تعبير « القوات الدفاعية » :

١ - المدرعات كالدبابات بجميع أنواعها والسيارات المدرعة وحملات رشاشات برن والجرارات والسيارات المصفحة أو الحملات أو أى نوع آخر من السيارات المصفحة .

(ب) جميع الأسلحة والوحدات المساندة هذا ما عين في الفقرات ١ (١) والبند ٢ و البند ١ (ب) أعلاه .
(ج) الوحدات العاملة التي تم الاتفاق عليها .

٣ - القوات الجوية :

تستخدم لأغراض الدفاع والتموين المادى فقط المطارات والمهابط وحقول الهبوط والنشآت الأخرى ، كما تستخدم الطائرات الحربية فقط في المناطق التي يسمح فيها بمرابطة القوات الدفاعية .

ثانيا - تكون القوات الدفاعية التي يستطيع كل فريق أن يحتفظ بها في المناطق التي تمتد إلى مسافة عشرة كيلو مترات من خطوط حدود الهدنة كما نصت عليها الفقرة ١ من المادة السادسة كما يلي ، وذلك فيما يتعلق بالقطاعات المبينة في الفقرة ١ من المادة الخامسة .

(١) في قطاع قرية بير عرب (س . خ ، ١٥١٠ - ١٥٧٤) إلى الطرف الشمالي للخطوط المحددة في إتفاق وقف إطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، كتيبة واحدة فقط لكل فريق .

(٢) في قطاع القدس ، كتيبتان لكل فريق .

(٣) في قطاع الخليل - البحر الميت - كتيبة لكل فريق .

(٤) في قطاع عين جدى إلى إيلات ثلاث كتائب لكل فريق ويسمح إضافة إلى ذلك لكل فريق بسرية آلية خفيفة واحدة لا يزيد تشكيلها على ثلاث عشرة مدرعة أو جرار .

أما الأسلحة التي تحملها هذه السيارات فتعينها لجنة الهدنة المشتركة .

(٥) القطاع الذي تسيطر عليه الآن القوات العراقية :

خمس كتائب لكل فريق وسرية واحدة من المدرعات لكل فريق .

الملحق رقم ٣

اتفاقية الهدنة الدائمة
بين سورية واسرائيل

٢٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٩

التل رقم ٢٣٢ قرب مهنايم

« الوافية رقم ١٣٥٣ - س »

المقدمة :

إن الطرفين في هذا الإتفاق إستجابة منهما لقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ الذي يدعوهما إلى التفاوض لعقد الهدنة كتقدير مؤقت إضافي وفقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة وتسهيلاً للانتقال من حالة وقف القتال إلى سلم نهائى في فلسطين .

وبما أنهما قررا الشروع تحت إشراف الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، وعينا ممثلين معتمدين للتفاوض ولعقد إتفاق هدنة .

وبعد أن تبادل ممثلو الطرفين الموقعين أدناه أوراق اعتمادهم التي وجدت مشروعة الشكل اتفقوا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى

في سبيل التهديد لعودة سلم نهائي إلى فلسطين وبالنظر لأهمية التأكيدات المتبادلة بشأن عمليات الطرفين العسكرية في المستقبل أقرت المبادئ الآتية التي ستحترم إحتراماً تاماً من الطرفين أثناء الهدنة .

١ - يحترم الطرفان بكل دقة الأمر الصادر عن مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى السلاح لحل القضية الفلسطينية وتعتبر إقامة هدنة بين قواتهما مرحلة ضرورية لتصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين .

٢ - لا تقوم قوات أحد الطرفين المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية ولا تشرع ولا تهدد بأي عمل عدواني ، ضد السكان أو ضد قوات الطرف الثاني ، ويجب أن يعلم أن فعل (الشروع) لا يشمل في هذا النص الخطط التي يهيئها عادة أركان المنظمات العسكرية .

٣ - يجب أن يحترم إحتراماً كلياً حق كل طرف في أن يكون آمناً متحرراً من مخافة عدوان الطرف الثاني .

المادة الثانية

فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، تؤكد الأهداف والمبادئ الآتية :

١ - يعترف بالمبدأ القائل انه لا يجوز إكتساب أي ميزة عسكرية أو سياسية أثناء وقف القتال .

٢ - يعترف من جهة ثانية بأن أى حكم من أحكام هذا الإتفاق لا يستطيع أن يمس بأى حال حقوق أحد الطرفين ودعواه وموقفه من الحل السلى النهائى للقضية الفلسطينية وإن أحكام هذا الإتفاق قد أملتها إعتبارات عسكرية صرفة لا أثر للسياسية فيها .

المادة الثالثة

١ - طبقا للمبادئ المذكورة أعلاه ولقرار مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ تشرين الثانى تقوم بموجب هذا الاتفاق هدنة عامة بين قوات الطرفين البرية والبحرية والجوية .

٢ - لا يجوز لأى قسم من أقسام قوات الطرفين البرية والبحرية أو الجوية عسكرية كانت أو شبه عسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية ، أن يرتكب عملا حربياً أو عداونياً ، مها كان نوعه ضد قوات الطرف الآخر العسكرية أو شبه العسكرية أو ضد سكان مدنيين مقيمين فى المناطق الواقعة تحت إشرافه ، ولا يجوز له أن يحتاز أو يتعمد لأى سبب كان ، خط الهدنة المحدد فى المادة الخامسة من هذا الإتفاق ولا أن يدخل أو يحتاز الطرف الثانى ، أو مياهه الإقليمية مدى ثلاثة أميال من الساحل .

٣ - لا يوجه أحد الطرفين أى عمل حربى أو عداونى من الأراضى الخاضعة لإشرافه ضد الطرف الثانى أو ضد مدنيين قاطنين فى الأراضى التى يشرف عليها .

المادة الرابعة

١ - يعتبر الخط المحدد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق خط الهدنة ، وقد رسم هذا الخط تنفيذاً لأهداف قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ومقاصده .

٢ - ان الغاية الأساسية من خط الهدنة هي رسم خط لايجوز لقوات كل من الطرفين أن تتعداه .

٣ - فيما يخص خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة باستثناء أحكام الفقرة الخامسة منها ، فان تعليمات قوات الطرفين وأنظمتها التي تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو الدخول إلى المنطقة الكائنة بين الخطوط ، تبقى مرعية الإجراء بعد توقيع هذا الإتفاق.

المادة الخامسة

١ - يعلن بالتأكيد أن التدابير الآتية المتعلقة بخط الهدنة ، والمنطقة الغزلاء لا يمكن أن يفسر بأن لها أية صلة بالتدابير النهائية ذات الطابع الإقليمي التي تهم الطرفين صاحبي العلاقة .

٢ - وفقاً لروح قرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ فقد حدد خط الهدنة والمنطقة الغزلاء لفصل قوات الطرفين بصورة تقلل من إمكانات الإحتكاك والإضطدام على أن تؤمن في الوقت نفسه

عودة الحياة المدنية العادية تدريجياً في المنطقة الغزلاء دون أن يؤثر ذلك في الحل النهائي .

٣ - خط الهدنة هو الخط المحدد في المخطط المرفق بهذا الإتفاق الملحق رقم (١) وهو مرسوم في منتصف الطريق بين خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من قبل هيئة مراقبة وقف القتال التابعة للأمم المتحدة وفي جميع الأماكن التي تكون فيها خطوط وقف القتال على طول الحدود الدولية بين سورية وفلسطين فإن خط الهدنة يتبع هذه الحدود .

٤ - لا يجوز لقوات الطرفين أن تتقدم في أى مكان مجتازة خط الهدنة .

• - ١ - في الأماكن التي يطابق فيها خط الهدنة الحدود السياسية بين سوريا وفلسطين فإن المنطقة الكائنة بين خط الهدنة وهذه الحدود تشكل ريشما يتم وضع إتفاق إقليمي نهائى منطقة عزلاء ، يمنع فيها على الإطلاق وجود قوات الطرفين ولايسمح فيها بأى نشاط للقوات العسكرية أو شبه عسكرية ويطبق هذا التدبير على قطاعى عين غب والدرادرة اللذين يعتبران جزءا من المنطقة الغزلاء .

(ب) كل تقدم للقوات المسلحة التابعة لأحد الطرفين في هذا الإتفاق عسكرية كانت أو شبه عسكرية في أى مكان من المنطقة الغزلاء يشكل خرقا صريحا للاتفاق إذا كان هذا التقدم قد أيدته ممثلو الأمم المتحدة المذكورين في الفقرة الآتية .

(ج) يكلف رئيس لجنة الهدنة المنصوص عنها في المادة السابعة من

من هذا الاتفاق ومراقبو الأمم المتحدة الملحقون باللجنة المذكورة تنفيذ هذه المادة تنفيذاً كلياً .

(د) يتم إخلاء القوات الموجودة حالياً في المنطقة الغزلاء وفقاً للخططة الملحقة في هذا الاتفاق الملحق رقم (٢) .

(هـ) يجوز لرئيس لجنة الهدنة المشتركة السماح بعودة المدنيين إلى قرى المنطقة الغزلاء ومستعمراتها واستعمال شرطة مدنية محدودة العدد تؤلف عملياً للمحافظة على الأمن الداخلي في المنطقة الغزلاء وتكون خطة الإخلاء المنصوص عنها في الفقرة (د) من هذه المادة بمثابة دليل لرئيس اللجنة .

٦ - تنشأ على جانبي المنطقة الغزلاء مناطق أخرى في الملحق رقم (٣) لهذا الاتفاق وتوضع فيها قوات دفاعية فقط إستناداً إلى تعريف إصطلاح (القوات الدفاعية) الواردة في الملحق رقم (٤) لهذا الاتفاق .

المادة السادسة

يجرى تبادل جميع أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة نظامية كانت أو غير نظامية والمحتجزين لدى أحد طرفي هذا الاتفاق على الشكل الآتي :

١ - يتم تبادل جميع أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ورقابها وذلك في مكان إنعقاد مؤتمر الهدنة خلال الأربع والعشرين ساعة التي تلي توقيع هذا الاتفاق .

٢ - ان أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائياً والذين حكموا منهم بجناية أو جنحة مشمولون بهذا التبادل .

٣ - ترد الحاجيات الشخصية والسندات المالية والرسائل والوثائق وأوراق وجميع الأشياء الشخصية الأخرى مهما كان نوعها إلى أصحابها من أسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم وفي حالة الوفاة أو الفرار ترد هذه الأشياء إلى الطرف الذين ينتسبون لقواته .

٤ - تحمل جميع المسائل التي لم تجر تصفيتها في هذا الاتفاق صراحة ، وفقا لمبادئ الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليها في جنيف بتاريخ ٢٧ تموز ١٩٢٩ .

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن الأشخاص المفقودين من عسكريين أو مدنيين في المناطق الواقعة تحت إشراف كل من الطرفين وذلك بنية تسهيل تبادلهم السريع وتبنيهم كل طرف بأن يقدم كل مساعدة تامة أثناء قيامها في هذه المهمة .

المادة السابعة

١ - تجرى مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق من قبل لجنة الهدنة المشتركة مؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل طرف اثنين منهم برئاسة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو ضابط من فئة القادة يختاره من بين مراقبي هذه الهيئة بعد استشارة الطرفين .

٢ - يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مركز جسر بنات يعقوب وفي مهاناييم وتجتمع اللجنة في الأزمنة والأمكنة التي تراها ضرورية لأداء مهمتها .

٣ - تعقد لجنة الهدنة المشتركة إجتماعها الأول على أبعد حد ، خلال أسبوع على توقيع هذا الاتفاق وذلك بناء على دعوة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

٤ - يجب أن تؤخذ بعض قرارات لجنة الهدنة المشتركة ، بالإجماع على الأرجح وفي حالة عدم حصول الإجماع ، تتخذ القرار بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي ولا تعقد إجتماعاتها إلا بناء على دعوة رسمية يوجهها الرئيس للأعضاء ويتم نصاب الاجتماع القانوني بحضور أكثرية الأعضاء .

٦ - تخول اللجنة استخدام العدد الكافي من المراقبين للقيام بمهمتها ويمكن أن يكون المراقبون تابعين لمنظمات الطرفين العسكرية ، أو لهيئة مراقبة وقف القتال التابعة للأمم المتحدة أو للجهتين معاً ، وفي حال استخدام مراقبي الأمم المتحدة على هذا الأساس فإنهم يخضعون لقيادة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال ، كذلك ويخضع انتداب مراقبي الأمم المتحدة للمحققين بلجنة الهدنة المشتركة سواء أكان عاماً أم خاصاً لموافقة رئيس الأركان أو ممثله في اللجنة إذا كان يرأسها .

٧ - ترفع حالا المطالب أو الشكاوى من أى الطرفين في موضوع تنفيذ هذا الإتفاق إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة بصدها جميع التدابير التي تراها ملائمة مستعملة أساليبها في المراقبة والإشراف في سبيل إيجاد حل منصف وعادل .

٨ - إذا احتاج حكم خاص من هذا الإتفاق بإستثناء المقدمة والمادتين الأولى والثانية إلى تفسير فإن لجنة الهدنة مرجعه ويمكن للجنة عند الحاجة وعند ما ترى ذلك مرغوبا فيه ان توصي الطرفين بتعديلات في أحكام هذا الإتفاق .

٩ - ترفع لجنة الهدنة المشتركة تقارير عن نشاطها إلى الطرفين كلما رأت ذلك مناسبا وترفع نسخة من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ليحيلها إلى الهيئة المختصة في الأمم المتحدة .

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة في المنطقة التي ينطبق عليها هذا الإتفاق بكل حرية التنقل التي تراها اللجنة ضرورية مع العلم أنه لا يباح إلا استخدام مراقبي هيئة الأمم المتحدة وخدم في حال صدور قرارات اللجنة بالأكثرية .

١١ - يتحمل كل من الطرفين نفقات اللجنة بالتساوى فيما عد مصاريف مراقبي الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للتصديق ويدخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه .

٢ - ان هذا الاتفاق الذي جرى التفاوض بشأنه ووقع استناداً إلى قرار مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ والذي دعا إلى إقامة هدنة لإزالة الخطر على السلام في فلسطين وإلى تسهيل الانتقال من حالة وقف القتال إلى سلم نهائي ، سيبقى مرعى الإجراء حتى إيجاد حل سلمي بين الطرفين مع التقيد بأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - يمكن للطرفين بالقبول المتبادل أن يعدلا هذا الاتفاق أو أى حكم من أحكامه ، أو أن يوقفا تنفيذه فى أى وقت باستثناء مادتيه الأولى والثالثة ، وعند عدم حصول الاتفاق وبعد مرور سنة على توقيع الاتفاق يمكن لكل من الطرفين أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر يضم ممثلى الطرفين لاعادة النظر فى أى حكم من هذا الاتفاق أو تعديله أو وقف العمل به باستثناء المادتين الأولى والثالثة ويكون للإشتراك فى هذا المؤتمر اجباريا .

٤ - إذا لم يفض المؤتمر المنصوص عنه فى الفقرة الثالثة إلى اتفاق حول أى خلاف يمكن لكل من الطرفين أن يرفع الخلاف إلى مجلس الأمن ليعفيه من التزاماته لأن هذا الاتفاق معقود على أثر تدخل مجلس الأمن لاعادة السلم إلى فلسطين .

٥ - وقع هذا الاتفاق على خمس نسخ حررت باللغتين الانكليزية والفرنسية المعتمدتين بالتساوى ويحتفظ كل طرف بنسخة وتبلغ نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لاجالتها إلى مجلس الأمن ولجنة التوفيق وتودع نسخة واحدة لدى الوسيط بالوكالة .

حرر فى مرتفع ٢٣٢ قرب مهانيم يوم الاربعاء فى العشرين من تموز ١٩٤٩ بحضور مندوب وسيط الامم المتحدة بالوكالة ورئيس اركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

عن حكومة إسرائيل	عن حكومة سورية
توقيع : مردخاى ما كليف ، يهوشع بلان	توقيع : فوزى سلو ، محمد ناصر
شبتان روزين	عفيف البزرى

الملحق رقم ٢

سحب القوات المسلحة العسكرية وشبه العسكرية . رفع الألغام ورفع
التحصينات الداعمة للقياس بالخريطة ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠ .

يتم سحب القوات العسكرية وشبه العسكرية بمعداتها الحربية من
المنطقة الغزلاء المحددة في المادة ٥ من هذا الإتفاق خلال مدة اثني
عشر أسبوعاً تبدأ منذ التوقيع على الإتفاق .

٢ - يتم سحب للقوات العسكرية حسب النهاج التالي :

(أ) الأسابيع الثلاثة الأولى ، سحب القوات العسكرية التي تحتل
القطاع الممتد من الفاصل السوري الفلسطيني في الشمال حتى الدرباسية
(١ - ٢١١ - ٠ - ٢٧٧) في الجنوب .

(ب) الأسابيع الثلاثة التالية ، سحب القوات العسكرية التي تحتل القطاع
المتد من خربة الحام ٢٠٨٧ - ٢٦٢٣ حتى الحدود الأردنية في الجنوب .

(ج) الأسابيع الستة الأخيرة ، سحب القوات العسكرية التي تحتل القطاع
المتد من الدرباسية في الشمال (٢١١٠ - ٢٧٧٠) حتى خربة
الحام (٢٠٨٧ - ٢٦٢٣) في الجنوب .

٣ - تنتهي أعمال رفع الألغام وتقيير حقولها وكذلك هدم
التحصينات الداعمة وإزالتها من المنطقة الغزلاء في كل من القطاعات
الثلاثة في نهاية الأسبوع الثالث والسادس والثاني عشر التي تلي تاريخ
التوقيع على هذا الاتفاق .

الملحق رقم ١ عبارة عن أرقام لم تثبت هنا .

٤ - لكل من الطرفين أن ينقل معداته الحربية من المنطقة
الغزلاء وإذا لم يرغب أحد الطرفين في نقل المعدات المستعملة في بناء
التحصينات فيامكان رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يطلب هدمها قبل
انسحاب الجيش وكذلك يجوز للرئيس أن يأمر بهدم كافة التحصينات
الدائمة التي لا يرى وجوب بنائها في المنطقة الغزلاء .
رسائل ملحقة باتفاق الهدنة بين سورية وإسرائيل

من السكولونيل ماكليف رئيس الوفد اليهودي
إلى رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .
بمناسبة توقيع اتفاق الهدنة السورية - اليهودية ، أؤكد أن الطرفين
متفقان على أن لا تتجاوز قواتها خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من
هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .
وأما في منطقة سمخ فإن القوات اليهودية لن تتعدى مخفر شرطة
سمخ شعار هاج جولان مسعدة .

من العقيد فوزى سلو رئيس الوفد السوري إلى الجنرال ويليام رايلي
رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة .
بمناسبة التوقيع على إتفاق الهدنة العامة بين إسرائيل وسورية أؤكد
أن الفريقين متفقان على أن لا تتجاوز قواتهما خطوط وقف القتال الحالية
كما تثبتها هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة .
وفي منطقة سمخ تتخذ القوات الإسرائيلية مراكزها في مخفر شرطة سمخ
وشعار هاج جولان ومسمدة فقط . توقيع فوزى سلو

الملحق رقم ٤

اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل

رأس الناقورة في ٢٣ من مارس ١٩٤٩

الوثيقة رقم ١٣٩٦ - س

تمهيد

إن الفريقين في هذا الإتفاق ،

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي يدعوها إلى التفاوض لاقرار هدنة تكون كتدبير إضافي مؤقت وفاقاً للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي سبيل تسهيل الانتقال من حالة المهادنة إلى حالة السلم النهائي في فلسطين .

قررا القيام بمفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ وذلك برئاسة الأمم المتحدة .

وانتدبا ممثلين مزودين بالصلاحيات للمفاوضة ولمقد إتفاق هدنة .

وبعد أن تبادل الممثلون الموقعون أدناه وثائق تفويضهم التي وجدناها مستوفاة لجميع الشروط ، اتفقوا على الأحكام الآتية :

(م ٢٦ — طريق التربة)

المادة الأولى

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين ، واعترافاً بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الخصوص والمتعلقة بالأعمال الحربية المقبلة للفريقين ، أكدت فيما يلي المبادئ التالية التي سيتقيد بها الفريقان تقيداً تاماً أثناء الهدنة :

١ - يحترم الفريقان بعد الآن إحتراماً دقيقاً أمر مجلس الأمن القاضي بعدم الإلتجاء إلى القوة العسكرية في تسوية المسألة الفلسطينية .

٢ - لن تقوم القوات المسلحة في البر والبحر والجو لأى من الفريقين ولن تضع خطة للقيام بأى عمل عدائى ضد المدنيين أو القوات المسلحة التابعة للفريق الآخر ، كما أنها لن تهدم بمثل هذا العمل ، ومن المسلم به أن عبارة « تضع خطة » الواردة في هذا النص لا تنطبق على الخطط المادية التي توضعها غالباً هيئات أركان الحرب في المنظمات العسكرية .

٣ - يحترم إحتراماً كلياً حق كل فريق في أن يكون آمناً وبمبدأ عن كل خشية من مهاجمة قوات الفريق الثانى المسلحة .

٤ - تقبل إقامة الهدنة بين القوات المسلحة للفريقين كمرحلة ضرورية في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين .

المادة الثانية

أما فيما يتعلق بصورة خاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، فتؤكد الأهداف والمبادئ التالية :

١ - أن المبدأ القاضى بأن لا يكتسب أى امتياز عسكري أو سياسى مدى الهدنة التى أمر بها مجلس الأمن مبدأ معترف به .

٢ - ومن المعترف به من جهة أخرى ، أن أى حكم من أحكام الإتفاق الحالى ، يجب أن لا يمس فى أية حال ، حقوق الفريقين المتعاقدين أو مطالبهما أو مواقفهما فى التسوية السلمية والنهائية للمسألة الفلسطينية ، إذ أن الإعتبارات العسكرية وحدها ، هى التى أملت هذه الأحكام .

المادة الثالثة

١ - تقوم بهذا الإتفاق ، وفقاً للمبادئ النصوص عليها آنفاً ، وإقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، هدنة عامة بين قوى الفريقين الحربية فى البر والبحر والجو .

٢ - لا يجوز لأى من القوى البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأى الفريقين بما فى ذلك القوى غير النظامية . أن تقترب أى عمل حربى عدائى ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر ، أو ضد مدنى أرض واقعة تحت سلطته ، أو أن تتعدى أو أن تجتاز لأى هدف من الأهداف ، الخط الفاصل للهدنة المعين فى المادة الخامسة من هذا الإتفاق ، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوى للفريق الآخر أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلى .

٣ — لا يوجه أى عمل حربى أو عدائى من الأرض الواقعة تحت سلطة أحد الفريقين ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة

١ — يعتبر الخط المين فى المادة الخامسة من هذا الإتفاق الخط الفاصل للهدنة . وهو مخطط تطبيقاً لأهداف وأغراض قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثانى ١٩٤٨ .

٢ — ان الهدف الرئيسى من الخط الفاصل للهدنة هو وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه فى تنقلاتها .

٣ — ان أحكام وقوانين القوى العسكرية للفريقين التى تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال ، أو دخول منطقة واقعة بين الخطوط ، تظل موضع التنفيذ بعد توقيع هذا الإتفاق فيما يتعلق بالخط الفاصل للهدنة المين فى المادة الخامسة .

المادة الخامسة

١ — يتبع الخط الفاصل للهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين .

٢ — لا يكون فى منطقة الخط الفاصل للهدنة العسكرية للفريقين ، سوى العناصر الدفاعية ، كما ينص على ذلك ملحق هذا الإتفاق .

٣ — يجرى سحب القوات من الخط الفاصل للهدنة وتخفيضها لعناصر دفاعية وفقاً للفقرة السابقة فى خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع

هذا الإتفاق . ويجرى في نفس المهلة تنظيف الطرقات من الألغام وتنظيف المناطق المزروعة بالألغام التي يخلوها كل من الفريقين ، وكذلك تبادل تسليم مواقع حقول الألغام .

المادة السادسة

يجرى تبادل أسرى الحرب المعتقلين من قبل أحد الفريقين في هذا الإتفاق ، والمنتمين إلى القوى العسكرية النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر على الطريقة التالية :

١ - يجري تبادل أسرى الحرب بصورة تامة تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، ويجرى ذلك في رأس الناقورة خلال الأربع والعشرين ساعة التي تتبع توقيع هذا الإتفاق .

٢ - ويدخل في هذا التبادل أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائياً ، والذين حكموا لأسباب جنائية أو غيرها .

٣ - كل الأشياء الخاصة بالأموال والرسائل والوثائق وأوراق الهوية وغيرها من الأشياء الشخصية مهما كان نوعها ترد لأصحابها من أسرى الحرب المتبادلين ، وفي حالة الوفاة أو الفرار ترد لفريق القوى العسكرية الذي ينتمون إليه .

٤ - كل المسائل التي لم ينص على تسويتها في هذا الإتفاق تحل وفقاً لمبادئ الإتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب ، الموقع في جنيف في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٩ .

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنشأة بموجب المادة السابعة من هذا الإتفاق مسؤولية العثور على الأشخاص المتوارين عسكريين أو مدنيين

في المناطق الواقعة تحت مراقبة أحد الفريقين ، وذلك لتيسير سرعة تبادلهم . ويتمهد كل فريق بأن يقدم للجنة معاونته التامة والكاملة في تحقيق هذه المهمة .

المادة السابعة

١ - تشرف على تنفيذ أحكام هذا الإتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء . وينتدب كل فريق في هذا الإتفاق ممثلين في اللجنة ، ويتولى رئاستها رئيس أركان حرب منظمة مراقبة الهدنة للامم المتحدة ، أو ضابط أعلى يختاره من بين مراقبي هذه المنظمة بعد استشارة الفريقين .

٢ - ان تغطي الحدود اللبنانية في الناقورة وشمالي المطلة تكونان مركزاً للجنة الهدنة المختلطة ، وتجتمع هذه اللجنة في الأماكن والتواريخ التي تراها ضرورية للقيام بمهمتها .

٣ - يلتئم الاجتماع الأول للجنة الهدنة المشتركة بناء على دعوة رئيس أركان حرب منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وعلى الأكثر في مدة أسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق .

٤ - تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة على أساس مبدأ الإجماع بقدر المستطاع . وإن لم يحصل الإجماع ، فتتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي . ولا تلتئم اجتماعاتها إلا بعد إشعار رسمي من الرئيس للأعضاء . إن أكثرية الأعضاء تؤلف النصاب القانوني للاجتماع .

٦ - اللجنة الحق في استخدام ما تراه ضروريا من مراقبين للقيام بمهمتها ويمكن أن يؤخذ هؤلاء المراقبون من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الهيئة العسكرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أو من هذه وتلك . وفي حالة استخدام مراقبين من منظمة الأمم المتحدة فإن هؤلاء المراقبين يبقون تحت قيادة رئيس أركان حرب منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . إن التغييرات العامة أو الفردية التي تتعلق بمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة تبقى خاضعة لموافقة رئيس أركان الحرب أو ممثله في اللجنة إذا كان هذا الأخير يرأسها .

٧ - تحول الاعتراضات أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق والمقدمة من أحد الفريقين إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها . تتخذ اللجنة بشأن هذه الاعتراضات أو الشكاوى كل الإجراءات التي تراها مناسبة لحل عادل ومرض لكلا الطرفين ، مستعملة لهذه الغاية وسائل الملاحظة والمراقبة التي لديها .

٨ - عندما يشكل تفسير معنى تدبير خاص من هذا الاتفاق ، ما عدا المقدمة والمادتين (١) و (٢) ، فإن رأى اللجنة هو الفاصل ، ومن وقت لآخر يمكن للجنة ، عندما ترغب أو عندما تلح الحاجة أن توصي الفريقين ببعض التعديلات على أحكام هذا الاتفاق .

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة للفريقين تقارير عن نشاطها كلما رأت حاجة إلى ذلك . ترسل نسخة من هذه التقارير إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيداعها السلسلة المختصة في الأمم المتحدة .

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة ومراقبوها في المنطقة التي ينطبق عليها

هذا الاتفاق بحرية التنقل التي تراها اللجنة ضرورية ، إلا فيما عدا الحالات التي تتخذ اللجنة قراراتها بالأكثرية حيث يسمح فقط استخدام مراقبي الأمم المتحدة .

١١ - يتحمل كل من الفريقين الموقعين على هذا الاتفاق بصورة متساوية نفقات اللجنة باستثناء نفقات مراقبي الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للابرام ويوضع موضع التنفيذ منذ توقيعه .

٢ - يبقى هذا الاتفاق ، الذي جرى التفاوض والتعاقد بشأنه وفقاً لقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ الذي يدعو إلى عقد هدنة لإزالة تهديد السلام في فلسطين وتسهيل الانتقال من حالة الهدنة إلى حالة السلام الدائم في فلسطين ، موضع التنفيذ حتى يتوصل الفريقان إلى حل سلمي ، مع التحفظ الوارد في الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - يحق للفريقين في هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل ، أن يعيد النظر فيه أو في أي من أحد أحكامه ، أو أن يوقفا تنفيذ أي منها في أي وقت كان ، ما عدا المادتين (١ و ٣) وفي حالة عدم الاتفاق المتبادل وبعد انتهاء سنة من تطبيقه ابتداء من تاريخ توقيعه ، يحق لأي من الفريقين أن يطلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لكي يدعو ممثلي الفريقين إلى عقد مؤتمر لاعادة الدرس أو إعادة النظر أو توقيف

تطبيق أى من أحكام هذا الاتفاق باستثناء المادتين (١ و ٣) . إن الاشتراك في هذا المؤتمر إجبارى لكلا الفريقين .

٤ - ان لم يسفر المؤتمر المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن اتفاق لحل النزاع فـلكل من الفريقين الحق في تقديم القضية إلى مجلس أمن الأمم المتحدة ليحله من هذه أو تلك من واجباته ، نظراً لأن هذا الاتفاق عقد بناء على تدخل مجلس الأمن لتوطيد السلام في فلسطين .

• - يوقع هذا الاتفاق على خمس نسخ : يحتفظ كل فريق بنسخة منه وترسل نسختان إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لايداعهما بمجلس الأمن ولجنة التوفيق لفلسطين . ويسلم الوسيط بالوكالة لفلسطين نسخة منه .

حرر ووقع في رأس الناقورة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ .

عن حكومة إسرائيل : عن حكومة لبنان :

مردخاي ماكايف

توفيق سالم

يهوشوع بلهان

ج . حرب

شبتاي روزين

ملحق

تحديد قوات الدفاع

أولا : ان قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند ٢ من المادة الخامسة يجب أن لا تتجاوز ما يلي :

« ١ » فيما يتعلق بـلبنان .

(١) كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامى وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و ٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة « ٢٠ سيارة » .

المجموع : ١٥٠٠ من الضباط والجنود .

(ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند « ١ » أعلاه إلى الجنوب من الخط العام المتقدم من القاسمية إلى البعلبية السفلى وحاصبيا .

(٢) فيما يتعلق بإسرائيل :

(١) كتيبة واحدة من المشاة وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة مدفعية الميدان بأربعة مدافع ، وفصيلة واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات على أن لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط من الجنود .

(ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة «٢» «١» أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهاية إلى ترشيحا والجيش وماروس .

ثانيا : لا تفرض أية قيود على تنقلات أى من الفريقين فيما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية أو تحركاتها وراء خط الهدنة .

الملحق ٥

بروتوكول لوزان

في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح اليوم الثاني عشر من مايو ١٩٤٩ ، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين اجتماعاً في لوزان مع ممثلي مصر والأردن ولبنان وسورية من جهة ، وأعضاء لجنة التوفيق من جهة أخرى ووقعوا المحضر التالي :

ملحق « بروتوكول »

لما كانت لجنة التوفيق الدولية راغبة أشد الرغبة في تحقيق أهداف الجمعية العامة الصادر في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ فيما يختص باللاجئين في أسرع وقت ممكن مما يتناول احترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم ، وكذلك بالنسبة إلى المسائل الإقليمية وغيرها ، فقد اقترحت على ممثل إسرائيل وعلى ممثلي الدول العربية اعتبار الوثيقة العملية المرفقة « خريطة التقسيم » أساساً للمناقشة مع اللجنة .

ووافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح مع معرفتها تماماً بأن تبادل

الآراء الذي سيجرى بين اللجنة وبين الفريقين سيكون له أثر في التعديلات الإقليمية اللازمة تحقيقاً للأهداف المذكورة أعلاه .

لوزان في ١٢ مايو ١٩٤٩

التوقعات :

عبد المنعم مصطفى « مصر » . فوزى الملقى « الأردن » . فؤاد عمون « لبنان » . عدنان الأناسى « سورية » .

كلود دى بواسانجيه رئيساً « فرنسا » . جاهد يالتشين « تركيا » .
مارك أريدج . « الولايات المتحدة »

* * *

ووقعت لجنة التوفيق اتفاقاً مع والتر إيتان ممثل إسرائيل بالصيغة المشار إليها .

الفهرس

صفحة

٣	المقدمة
	مأساة التقسيم والآثار التي خلفتها .
٢٣	الفصل الأول
	الأسرار الكاملة حول اشتراك الجيوش العربية .
٥١	الفصل الثالث
	الهدنة الاولى بين برنادوت واللجنة السياسية .
٦٧	الفصل الرابع
	برنادوت : مهمته - اجتماعات الخبراء العرب - أفكاره .
٨٥	الفصل الخامس
	الهدنة الثانية : اغتيال برنادوت - اقتراحات بنشر صراع حول النقب .
١٢١	الفصل السادس
	اتفاقية الهدنة مع مصر . حقيقة ما جرى في ردوس .
١٣٧	الفصل السابع
	اتفاقية الهدنة مع الأردن . المساومة الكبرى - أم رشراس - اتفاقية الشونة .
١٦٣	الفصل الثامن
	إسرائيل والمناطق الغزاة مع سورية .
٢٠١	الفصل التاسع
	إسرائيل والمناطق الغزاة مع الأردن ومصر .
٢١٧	الفصل العاشر
	قرارات دولية أدانت إسرائيل من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٨ .
٢٥١	الفصل الحادى عشر
	إسرائيل من العدوان الثلاثى إلى حرب يونيو .
٣٠٣	الفصل الثانى عشر
	محاولات الصلح من اتفاقات الهدنة إلى المشروع البريطانى .
	الملاحق :

كتب للمؤلف

- * معاهدات ليبيا تحايلها ونصوصها .
- * استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة .
- * الضمان الجماعي العربى .
- * ميثاق الجامعة والوحدة العربية .
- * إسرائيل والدول النامية .
- * أمريكا والصهيونية .
- * حقيقة ليبيا .

الطبعة الاولى - ١٩٦٩

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف